بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري

إعداد

مأمون تيسير محمد مباركة

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2005م

الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري

إعداد
مأمون تيسير محمد مباركة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 12/ 2/ 2006م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- الأستاذ الدكتور أحمد حامد/ مشرفاً رئيساً	--------------------
- الدكتور محمود أبو كته / ممتحناً خارجياً	--------------------
- الدكتور وائل أبو صالح / عضواً داخلياً	--------------------

الإهداء

إلى كل الذين رحلوا عن الدنيا، ولكن ذكراهم باقية ما دامت الحياة على هذه الأرض

إلى كل مسلمي الأرض على امتداد مشارقها ومغاربها

إلى روح والدي التي طاولت عنان السماء أدباً وخلقاً والتزاماً راجياً المولى أن ينزل عليه من شآبيب رحمته

إلى أمي التي تخجل الكلمات أن تُقدم على وصفها وتعجز كل عبارات الدنيا عن إيفائها حقها أمدّ الله في عمرها

إلى قنديل المجد في طريق اللغة العربية حضرة الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي الغوالي محمد وأسامة وسوزان ونبيلة وأمل أدامهم الله، وحفظهم من كل سوء

إلى التي لها في القلب ما ليس لغيرها، إلى نصفي الثاني ورفيقة دربي ، وملهمة كلماتي، وقمري الذي تخجل من طلّه كل الأقمار إلى خطيبتي "غدير"

إلى كل السائرين على طريق العربية ينهلون من ينابيعها ما يسد ظمأ قلوبهم في حبها

إليهم جميعاً أهدي هذه الأطروحة

الشكر والتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى الله سبحانه الذي أنعم علـــي بنعمـــة العقــل فجعلني من طلبة العلم ومريديه.

ثم أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور أحمد حامد -حفظه الله- على ما قدمه مــن علــم وفير في شتى صنوف العربية، وعلى صبره وأناته في توجيهي وإرشادي في مسار البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنيـــة، فهــم النجــوم المتلألئة التي اهتديت بها في طريق الضاد.

ولا أنسى ما حييت أن أتوجه بالشكر إلى ملهمي الأول في العربية، فكان حبها والغيرة عليها أبلغ همه، الأستاذ نمر أبو عامر أدام الله بقاءه.

وأشكر أصدقائي الغوالي على وقفتهم الرجولية إلى جانبي في مشوار حيــاتي وطريــق علمي.

وشكر بعبق الرياحين إلى عمي الفاضل، والد رفيقة دربي إلى "أبو رائد" على ما منحني إياه من ثقة وتقدير، وإلى الغالية "أم رائد" على دفئها وحنانها وطيبة قلبها.

فهرس الموضوعات

الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري

إعداد

مأمون تيسير محمد مباركة

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حامد

الملخص

هذه دراسة وصفية تحليلية في الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، سُلِّط الضوء فيها على نشأة الدراسات اللغوية وظروف هذه النشأة، وعولج موضوع الشاهد النحوي من حيث تعريفه وشروطه وأنواعه وموضوعاته، وأثر الخلاف النحوي في توجيهه، وتناولت الدراسة شخصية الجوهري النحوية وأهم ملامح هذه الشخصية ومنابعها الثقافية، والمذهب النحوي الذي اتبعه في توجيه الشواهد، ثم تناولت المنهج الذي سلكه في معالجة الشواهد، وموضوعاتها وتوجيهاتها النحوية، وطريقة إيراد هذه الشواهد ونسبتها، كما أفردت الدراسة فصلاً خاصاً اختص بجمع شواهد الصحاح النحوية ونسبتها وتوجيهاتها النحوية وتحديد موضوعاتها التي من أجلها وردت في الصحاح في مجالات النحو المختلفة.

المقدمة

الحمد لله الذي بفضله تدوم النعم، وبعزه يسود الحق في الورى ويرجع الباطل رجـوع القهقرى، والصلاة والسلام على المبعوث رحمه للعاملين ونصرة للمظلومين، وعزاً للمرابطين على طريق الحق والدين.

وبعد.

فهذا بحث في أصل من أصول اللغة العربية، يتناول ركيزة من الركائز التي عليها قامت دعائم البحث اللغوي في مراحله التأسيسية الأولى، بل إن الشاهد النحوي –موضع البحث– هـو العنصر الأساس الذي تقعدت بناءً عليه قواعد اللغة وتراكيبها وتعبيراتها، فكـان مـن الأهميـة بمكان تسليط الضوء على طبيعة هذه الشواهد ودراستها في ظل الخلاف النحوي بـين مـذاهب النحو المختلفة، ومناقشة أهم الدراسات الحديثة التي ثارت حول موضوع الشاهد ومواقف العلماء منه، سواء في ضوء اختلاف أجناسه الأدبية،قرآناً وحديثاً وشعراً ونثراً، أو باعتبـار الشـروط والقيود الزمانية والمكانية التي أوجدها علماء اللغة مقياساً لقبول الشاهد النحوي أو رده.

ولقد كان التوجه إلى دراسة الشاهد النحوي في معجم الصحاح لعوامـل أوجزهـا فـي النقاط التالية:

أولاً: إن موضوع الشاهد النحوي واحد من الأسس التأصيلية في النحو العربي، به يتوصل إلـى معرفة لغة العرب، وعليه المعول في تقعيد لغة الضاد وتبويب أحكامها.

ثانياً: الرغبة في الإسهام في إضافة شيء جديد إلى الدراسات التي تناولت معجم الصحاح حيث لم يسبق أحد إلى دراسة الشواهد النحوية في هذا المعجم.

ثالثاً: أفادة دارس اللغة من خلال حصر الشواهد النحوية في المعجم وتبويبها مما سيغني الدرس النحوي ويمده بطائفة لا بأس بها من شواهد اللغة آياً وحديثاً وشعراً ونثراً، مشـفوعة بالـدرس والتحليل والتوضيح وتحديد موضوعات الشواهد ومواضعها.

رابعاً: رسم صورة واضحة لشخصية الجوهري النحوية من خلال تحليل مواقفه النحوية في معجمه الصحاح، وتحديد موقفه من الخلاف النحوي بين مذاهب النحو المختلفة.

ولكن البحث لم يخل من بعض الصعوبات والعقبات التي واجهت الباحث كان على رأسها شح واضح في الدراسات التي تناولت القضايا النحوية في معجم الصحاح، وقلة المصادر التي تعطي لمحة ولو موجزة عن شخصية الجوهري النحوية، فلجأ الباحث إلى استنتاج ذلك من خلال تحليل مواقف الجوهري النحوية، ومنهجه في توجيه الشواهد الشعرية التي ساقها في معرض طرحه القضايا النحوية.

ثم كانت ضخامة المادة التي تحتاج إلى تحليل واستقصاء الشواهد فيها، مما استغرق وقتاً لا يستهان به في إحصاء الشواهد وجمعها قبل البدء في تحليل مضامينها.

أما البحث فقد قسم إلى تمهيد وثلاثة فصول، فجاء التمهيد متضمناً الحديث عن نشأة الدراسات اللغوية، وظروف هذه النشأة، ومبرراتها وإعطاء لمحة موجزة عن المعاجم العربية عامة من حيث مفهوم المعجم ومعناه لغة واصطلاحاً، وأهم موضوعاته، ثم جاء الحديث عن أهم المدارس المعجمية التي سبقت معجم الصحاح متمثلة في مدرستين هما مدرسة الخليل، ومدرسة ابن دريد، وتم البحث في النظام الذي اتبعته كل مدرسة، ثم جاء الحديث عن معجم الصحاح موضحاً النظام الذي قام عليه المعجم في تناول المواد اللغوية والمنهج الخاص الذي اتبعه الجوهري في ذلك.

أما الفصل الأول فاشتمل على تعريف شامل بالشاهد اللغوي عامة والنحوي خاصة، وما يتصل به من حيث تعريفه لغة واصطلاحاً وأنواعه تبعاً لمقياسين أحدهما: مقياس موضوعات الشواهد اللغوية، والثاني: مقياس أشكال الشواهد الأدبية، ثم تحدث الباحث عن القواعد والشروط الموضوعية التي وضعها علماء اللغة والنحو لقبول الشواهد النحوية، وتم تفصيل الحديث عن الخلافات التي قامت على ضوء هذه القيود بين مدارس النحو المختلفة، ما بين متشدد بها ومتساهل معها ومن كان بين هذا وذاك.

ثم عرض الباحث مواقف المحدثين من الشاهد النحوي وشروطه التي وضعها القدماء، ليعرض الباحث بعد ذلك الخلاف النحوي وظروفه واتجاهاته بين مذاهب النحو وعلمائه وكيف أثر ذلك في توجيه الشاهد النحوي مشفوعاً بالأمثلة والتحليل.

أما الفصل الثاني فعرض لنسبة شواهد الصحاح ورواياتها ما بين شواهد القرآن والحديث وشواهد الشعر وأخيراً شواهد النثر العربي موضحاً موضوع الشواهد النحوية التي تضمنها معجم الصحاح والتي ساقها الجوهري دليلاً على القضايا النحوية التي ناقشها في ثنايا كتابه.

وجاء الفصل الثالث تحليلاً شاملاً للمستوى النحوي في معجم الصحاح مركزاً الحديث على شخصية الجوهري النحوية، والمنهج النحوي الذي انتهجه صاحب الصحاح في تحليل القضايا النحوية التي عرض لها في شواهده النحوية فتحدث البحث عن لغة الجوهري، ومذهبه النحوي وتعليلاته النحوية وأمانته في نقل المعلومات وسردها.

ثم عرض البحث منهج الجوهري في تناوله شواهد المعجم النحوية ومواقف الجوهري من هذه الشواهد على اختلاف أنواعها وموضوعاتها.

وانتهى البحث بخاتمة شملت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في فصول الرسالة ومحتوياتها.

وقد أفدت في بحثي من الدراسات السابقة في ميداني المعجم العربي والشاهد اللغوي والنحوي سواء ما كان منها في القديم أو الحديث، وإن كان أحد من القدماء لم يفصل الحديث عن مؤلفات الجوهري، ولم يخصِّص البحثَ لما أثر عن هذا العالم من قضايا نحوية تضمنتها شواهد الصحاح غير مجرد ملحوظات هامشية لم ترتق إلى مستوى البحث التفصيلي الذي يفي بغرض الباحثين والدارسين.

أما في العصر الحديث فلم نعدم دراسات تتناول معجم الصحاح بالدرس والتحليل، سواء ما جاء منها اعترافاً بجميل الجوهري وعرفاناً لفضل الصحاح وثناء على ما انفرد به في منهج بحث لم يسبق إليه، فكان من هؤلاء أحمد عبد الغفور عطار، الذي خصص كثيراً من الأبحاث والدراسات والمؤلفات التي كان على رأسها تحقيقه لمعجم الصحاح والمقدمة التي قدم بها لهذا

التحقيق والتي تعد مرجعاً هاماً لمادة المعجم ومنهجه، وله مؤلف آخر انبرى فيه للدفاع عن أسبقية الجوهري في ابتكار المنهج الذي يسير عليه معجم الصحاح في التعامل مع مواد المعجم وهو منهج القافية.

وفي المقابل وقف بعض الباحثين المحدثين موقفاً مغايراً لموقف عطار في الصحاح، فشككوا في أسبقية الجوهري في ابتكار منهج المعجم ومن هؤلاء الدكتور حمد الجاسر الذي أرجع أولية منهج القافية إلى رسالة لغوية للبندنديجي.

والحق أني أفدت من هذه الدراسات قديمها وحديثها، واهتديت بكثير من جوانبها في إضاءة بعض جوانب البحث، ولكن هذه الدراسة امتازت عن غيرها من الدراسات بالأمور التالية:

2. تعد هذه الدراسة أول دراسة تفصيلية شاملة لشواهد الصحاح النحوية من عدة جوانب أهمها:

أ. طبيعة هذه الشواهد وأنواعها الأدبية قرآناً وحديثاً وشعراً ونثراً.

ب. المنهج الذي اتبعه الجوهري في ايراد الشواهد ونسبتها وموضوعاتها.

ت. عمل معجم خاص لموضوعات شواهد الصحاح النحوية.

3. تناولت الدراسة بالبحث شخصية الجوهري النحوية وأهم ما اتسم به منهجه في معجم الصحاح في جوانبه النحوية، وأهم جوانب شخصيته النحوية التي تناولها البحث:

أ. منهجه النحوي الذي اتبعه في توجهه للشواهد.

ب. التعليل النحوي ومتميزاته عند الجوهري.

ت. أمانته العلمية.

ث. موضوعيته في تناول الأراء النحوية.

ج. ثقافته وسعة أطلاعه.

وفي نهاية هذا التقديم أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على مناقشة هذه الرسالة فأناروا جوانب البحث وأغنوا مادته والله من وراء القصد.

التمهيد

المعجم العربي تعريفه ونشأته

إنّ التراث اللغوي العربي زاخرٌ بمجموعة كبيرة من الإنجازات والدراسات والبحـوث العربيّة التي انبرى لها نفرٌ من العلماء العرب ليكون لهم إسهامهم الخـاص فـي سـير عجلـة الحضارة العربية الإسلامية خصوصاً والحضارة الإنسانية عموماً وتتعدّد جوانب هذه الإنجازات اللغوية ومجالاتها على امتداد التاريخ العربي الإسلامي حتى يومنا هذا.

وكانت المعاجم العربيّة تقوم بدور طليعي في حفظ الثروة اللغويّة العربيّة التي بها دُوّنت ملامح الحضارة العربية الإسلامية، واللافت في الأمر أنّ المعاجم لا تقتصر أهميتها على علـم دون غيره أو علماء دون سواهم بل إنّها تمثّل قاعدة للبحث في كل العلوم والفنـون ومجـالات الحياة حتّى ليغدو استعمالها ووجودها حاجة إنسانيّة مُلِحَّةً ومتطلباً أساسياً من متطلبات الحضارة البشرية.

فما المعجم العربي وما أصل التسمية:

لا بدّ لنا أن نقف في البداية عند الجذر المعجمي (ع، ج، م) الذي يعطينا معنـى كلمـة معجم في اللغة والاصطلاح.

أولاً: من حيث اللغة:

من خلال تتبع خطوات البحث المعجمي يمكن تسجيل:

يقول ابن جنّي: "اعلم أنّ (ع،ج،م) إنّما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفـاء وضـدّ البيان والإفصاح"[(1)].

وفي المعجم الوسيط "عجم فلان عجمة، كان في لسانه لكنة" و يقال كذلك: عجم الكـلام إذا لم يكن فصيحاً، فهو أعجم وهي عجماء، فالإعجام غير الإعراب"[(1)]. وجاء فيه أيضاً عجـم

(1) العطار (بوشتي)، المعاجم العربيّة رؤية تاريخيّة وتقويميّة منشورات جامعة شعيب الدكّالي، الجديدة–المغرب1990.

الحرف والكتاب عجماً، أزال إبهامه بالنقط والشكل، وعجم الشيء عجماً وعجوماً: عضّه لـيعلم صلابته من رخاوتِه". ويقول الجوهري في الصحاح: الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان كلامه من العرب"[2].

من خلال ما تقدّم يمكن الاستنتاج بأن للجذر (عجم) دلالتين اثنتين هما:

- عَجُمَ و عَجِمَ بكسر عين الفعل أو ضمّها وهي عدم البيان وضدّ الإفصاح.
- عَجَمَ بفتح عين الفعل ومعناها الإيضاح والبيان.

وتأتي مادة عجم في اللغة للدلالة على الإبهام والإخفاء وعدم الإفصاح، فمنهـا الأعجـم الذي لا يفصح، حيث تنصرف صيغة (فعل) من هذه المادة إلى معاني الإبهام وعدم الإيضاح.

وقد أُطلقت لفظة معجم على الكتاب الذي يُراعى في بنائه ترتيب الحروف، وهذا الكتاب يزيل إبهام تلك المادة المركبة على حروف المعجم. وهذا كلّه يقودنا إلى المعجم في اصـطلاح اللغويين**ثانياً: من حيث الاصطلاح:**

من الناحية الاصطلاحية يُقصَد بالمعجم في التراث العربي مجموع الثروة اللفظيّة اللغوية التي خلّفها العلماء في المعاجم وفق نسق منهجي معين على مدى العصور. وكثيراً مـا تُطلَـق كلمة معجم على الكتب اللغوية التي تعالج المجال المعنوي للفظة ما وتحدّد هذا المجال.

والشـيء نفسه يتبادر إلى الذهن عند سماع هذه الكلمة اليوم ولذلك فكل مَنْ يتنـاول أسـماء الأعلام والقبائل والأماكن والفهارس وحتّى الموسـوعات الفكريّة ينـدرج ضـمن معجم أو قاموس[3].

---

(1) المعجم الوسيط (عجم).

(2) الجوهري: الصحاح، ج5، (عجم).

(3) كلمة قاموس تعني البحر أو وسطه أو معظمُه وجميع علماء العربيّة الذين حاولوا جمع اللغة أطلقوا على أعمالهم اسماً من أسماء البحر. فإبن سيدة أطلق على معجمه "مجمع البحرين"، وابن عباد سمّى معجمه المحيط وأول مَـنْ سـمّى معجمه بالقاموس هو الفيروز أبادي صاحب "القاموس المحيط".

وعلى هذا فالمعجم "مرجع يشتمل على كلمات لغة ما، أو مصطلحات علم مـــا، مرتبـــةً ترتيباً خاصاً، مع تعريف كل كلمة أو ذكر مرادفها أو نظيرها في لغة أخرى، أو بيان اشـــتقاقها أو استعمالها أو معانيها المتعدّدة أو لفظها... ويكون المعجم عامّاً أو متخصصاً وقد يكون وصفيّاً أو تاريخيّاً، وقد يكون المعجم مفردات أو مصطلحات كما قد يكـــون مترادفـــاً أو ترجمـــات أو تعاريف"[1].

نشأة المعجم العربي:

ظروف النشأة:

لقد كان الإسلام نقطة تحوّل في حياة العرب سياسيّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً. فقد مثّـــل قـــدوم الإسلام انقلاباً حضاريّاً على التقاليد الجاهليّة الفاسدة والعادات الخاطئة التي كان عليها العـــرب قبل الإسلام.

ولأنهم العرب الفصحاء البلغاء، الذين اشتهروا بفنّ القول وصنعة الكلام، فقد أنـــزل الله عليهم معجزة من جنس كلامهم تمثلت بالقرآن الكريم، الذي أعجز العرب وتحدّاهم أن يأتوا بمثل آياته إن استطاعوا، يقول تعالى: "وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثلـــه وادعوا شهادءكم من دون الله، فإن لم تفعلو ولن تفعلوا فاتقوا النار التيوقودها الناس والحجارة"[2] ولكن أنّى لهم ذلك وهو كلام خالق الإنس والجن.

وبعد أن دخل العرب في الإسلام وحملوا فكرة مباركة في قلـــوبهم وعقـــولهم شـــرعةً ومنهاجاً. أصبح الإسلام المكون الرئيس لحضارة العرب والمسلمين. كما أصبح القرآن دســـتور حياتهم الذي يسيرون على نهجه ويهتدون بهداه.

---

(1) رياض زكي قاسم، معجم علم اللغة النظري، دار المعرفة، ط1. بيروت (بات) ص74.

(2) البقرة. آية 23.

ولما كان القرآن قد نزل أصلاً باللغة العربيّة التي ينطقون بها، فقد أضفى ذلــك علــى العربيّة – لغة القرآن – جوّاً من القداسة. و أصبحت اللغة العربية "مُذ نزل بها القــرآن، لغــة مقدّسة"[1].

ولعلّ هذه "الهالة القدسيّة – إن جاز التعبير – حَوْل اللغة العربيّة كانــت الباعــث الأول للاعتناء باللغة والحفاظ عليها وإبراز جوانب الجمال والتفوّق فيها، ولعلّ ما يفسّر ذلــك كثــرة الدراسات اللغويّة التي عقدت في بداية نشأة الحضارة الثقافية العربيّة الإسلامية حــول القــرآن الكريم. فوجدنا كثيراً من العلماء ينبرون للتأليف والبحث في اللغة بما يخدم تفسير تلك المعجــزة الربّانيّة – القرآن الكريم – والعمل على توضيح الجوانب اللغويّة والدلالية لآياته وألفاظه، فــي مختلف العلوم اللغوية.

إضافة إلى ظهور بعض الإشكاليات عند بعض المسلمين في مرحلة مبكرة فــي قــراءة القرآن وفهم بعض معانيه، وهذا ما وجدناه عند بعض العرب في صدر الإسلام. وحتى عند كبار الصحابة من أمثال أبي بكر وعمر[2].

ولقد كانت هذه الإشكاليات حول بعض مفردات القرآن ومعانية مقدّمة لعامل مهم جدّاً من عوامل نشأة الدراسات اللغوية عند العرب. هذا العامل هو "اللحن" في اللغة العربيّة فمــا اللحــن وما أثره في نشأة الدراسات اللغويّة والمعجميّة؟

اللحن لغةً: "من الأصوات المصوغة الموضوعة وجمعه ألحان ولحون، ولَحّنَ في قراءته إذا غرّد وطرَّب فيها بألحان، وفي الحديث "اقرؤوا القرآن بلحون العرب"، وهو ألحن النــاس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناءً"[3].

---

(1) النوري، محمد جواد: دراسات في المعاجم العربية ص53

●"مجاز القرآن" لأبي عبيدة التميم/ وتفسير غريب القرآن لابنَ قتَيبة.

(2) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي. ص295.

(3) ابن منظور. لسان العرب. اعداد يوسف خياط المجلد الثالث. دار لسان العرب بيروت. لبنان. ص352.

وفي الاصطلاح: اللحن يعني الخطأ في الإعراب، يقال فلان لحّان ولحّانة أي كثير الخطأ، والتلحين: التخطئة"[1].

ولقد شكل اللحن في نظر كثير من العلماء السبب الرئيس والباعث الأول للدراسات اللغويّة العربيّة ذلك أنه لما استفحل أثره، وتعاظم انتشاره، أصبح يشكل خطراً حقيقيّاً يهدّد سلامة اللغة التي وصلت عند ظهور الإسلام إلى قمّة نضجها وتكاملها، مع إرث لغوي وأدبيّ كان خلاصة مراحل متعاقبة من التطوّر والإبداع.

ولم يكن اللحن في بداية الأمر ظاهرة لافتة للانتباه، بل اقتصر على بعض الهنات الفرديّة الضئيلة التي سرعان ما انبرى أحد العرب لتصحيحها ومعالجتها على الفور، ولعلّ هذا الأمر يبدأ من عند رسول الله محمد ﷺ، عندما أخطأ أحدهم في مجلسه عليه السلام في اللغة، فصرّح منبّهاً على الخطأ الذي اعتبر وقتها ضلالاً وخروجاً عن الصواب بقوله – عليه السلام– تعقيباً على ذلك: "أرشدوا أَخاكم فإنّه قد ضلّ"[2].

وتتوالى هذه الحوادث في عهد صدر الإسلام وتثبت لنا المراجع عدداً من هذه الحوادث والمواقف التي سار فيها الخلفاء الراشدون على نهج الرسول المعلم الأول في الوقوف في وجه اللحن في اللغة العربيّة، فهاهو الصدّيق رضي الله عنه يعلن موقفه من اللحن في اللغة وأثره على نفس العربي المسلم بقوله "لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن"[3].

وها هو ذا عمرُ – رضي الله عنه – يمرّ برجلين يرميان فيقول أحدهما لأخر "أسبت" بدلاً من أصبت، فيقول عمر "سوء اللحن أشد من سوء الرمي"[4].

ولكنّ حوادث اللحن أخذت في التفشيّ والانتشار في المجتمع العربي في العصر الأموي وخصوصاً في أواخر العهد الأموي حيث لم يقتصر الأمر على العامّة بل تعدّاه إلى خاصة الناس

---

(1) الجوهري. الصحاح. ص2193. الجزء السادس. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. ط2. 1979.

(2) الخصائص لابن جنّى 8/2 (مطبعة دار الكتب المصرية 1950.

(3) المصدر السابق، 8/2.

(4) البخاري في " الأدب المفرد " ص227.

من القادة والخلفاء والقصص على ذلك كثيرة حتى وجدنا عبد الملك بن مروان يجيب عمن يسأله عن سبب إسراع الشيب إليه "شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن"[1].

هكذا بدأ الإحساس بالخطر الداهم الذي يشكله اللحن على أصالة اللغة العربيّة وعراقتها ولعلّ ما زاد هذا الإحساس ما سبق ذكره من القداسة التي أحاطت بهذه اللغة القرآن الكريم. فهبّ علماء اللغة يدافعون عن لغتهم في وجه ما يحيط بها من أخطار الغلط والتحريف والخروج بهـا عن جادة الصواب، ولم تقتصر هذه الهبّة على فرع بعينه من فروع الدراسـات اللغويّـة. بـل اشتمل التأسيس للدراسات اللغويّة على كل أقسام اللغة من نحو وصرف وعـروض ومفـردات ومعانٍ.

في ظل هذه العوامل وتحت هذه الظروف نشأت الدراسات المعجميّة العربيّة لتشكل فـي كليتها الخزانة الأمينة للكنز اللغوي العربي بكل مأثوره ومُتداوَله.

ولعل دور هذه المعاجم جليّ في حفظ الثروة اللغويّـة مـن الانـدثار. فعلمـاء اللغـة ومستعملوها لا يستغنون عن الرجوع إلى هذه المعاجم لتشكل في كليتها وسيلة لغويّة هدفها جمع اللغة والتعقيد لها لفظاً ومعنى.

بواكير العمل المعجمي:

لقد بدأت الجذور الأولى تتلمس طريقها في الدرس المعجمي مع ظهور الإسلام. ولقـد ارتبطت أوّل ما ارتبطت بالقرآن الكريم وفهمه وتدبّره والوقوف على معانيه، وتبيـان إعجـازه وبيانه ولعلّ من أوائل من عُرفوا في هذا المجال إن لم يكن أولهم عبد الله بن عباس (ترجمـان القرآن).

فقد كان يجيب السائلين عن المسائل اللغويّة التي تُشْكِل عليهم مدعماً أراءه بشواهد مـن لغة العرب. وقد كان هذا العمل عملاً معجميّاً " فقد وقف على لغات العرب وأسرارها ودلالات

(1) تاريخ دمشق لأبن عساكر، ج5 ص490. مخطوطة الظاهريّة.

مفرداتها، ومعرفة غريبها ونوادرها. وعلى أشعار العرب وخطبهم وأمثـالهم، وأعانـه علمـه الواسع بالعربيّة أن يفسّر لسائليه كلمات اللغة تفسيراً لغويّاً دقيقاً"[1].

ولعلّ عمل ابن عباس هذا يعدّ امتداداً – ولو كان أكثر شمولاً – لما كان يقوم به الرسول صلى الله عليه وسلم مع الصحابة رضوان الله عليهم حين كان يستغلق على فهمهم بعض معاني القرآن أو بعض ألفاظ الحديث ويعدّ عمل ابن عباس الركيزة الأولى والنـواة الحقيقيّـة للبحـث المعجمي العربي الذي مـا لبـث أن تطـور بعد ذلك في مراحل متعـددة وصـولاً إلـى المعجمات المتكاملة فـي اللغة التي كان في طليعتها الخليل بن أحمد الفراهيـدي فـي معجمـه (العين). ولكنّ تطبيق ابن عباس كان تطبيقاً شفويّاً كما لاحظنا بغض النظر عمـا اختلـف فـي نسبته له من كتب مثل غريب القرآن. ولكنّ الثابت عن ابن عباس أنه كان يعالج ما خفي علـى الناس من المعاني والألفاظ مشافهةً، فمن استعصى عليه فهم معنى من المعاني جاء لابن عبـاس يعطيه المعنى مشفوعاً بالدليل من الشعر العربي وكلام العرب الفصيح.

ويشكك كثير من العلماء في نسبة كتاب غريب القرآن إلى ابن عباس فكُتّاب الترجمة لم يشيروا إلى أن له كتاباً في هذا المجال.ومن أوائل من اختطّ نهج التأليف المعجمي وأسس له أبان بن تغلب بن رباح الحريري، أبو سعيد البكري. فقد ألّف "غريب القرآن" مدعّماً إيـاه بالشـواهد الشعريّة. ويُعتقد أنه سار على نهج ابن عباس في التفسير اللغوي والبحث المعجمي وإن كانـت تجربة ابن عباس في هذا المجال شفويّة في حين تجربة أبان كانت خطيّة مكتوبة مدوّنة.

فابن عباس وآبان البكري – يُعدّان واضعَي نواة المعجم العربي والتأليف اللغويّ. وقـدْ ألّف بعدهما في غريب القرآن والحديث ومعاجم الفقه الكثير الكثير من المؤلفات التي لم يصـل إلينا بعضها ووصل إلينا بعضها الأخر[2].

ثم عمد علماء اللغة بعد ذلك إلى جمع الكلمات وتدوينها وفقاً لمعانيها وموضـوعاتها أو وفقاً لتقارب ألفاظها ومعانيها.

---

(1) عطّار، أحمد عبد الغفور. مقدّمة الصحاح ص47. ط2.دار العلم للملايين بيروت–لبنان 1979.
(2) انظر. حسين نصار المعجم العربي. ج1 ص39 إلى ص40.

ومن النوع الأول وجدنا الكتب التي أُلِّفت في موضوع واحد مثل كتاب النبات وكتاب النخيل وكتاب خلق الإنسان وكتاب الإبل وكتاب اللبن...الخ. ويندرج ضمن هذا الباب كتب النوادر.

ومن النوع الثاني وجدنا كتب "العشرات" و "افتراق المباني واختلاف المعاني" ثم وصل التأليف المعجمي القمّة بظهور أوّل معجم متكامل عمد إلى جمع اللغة وشرح مفرداتها وفق ترتيب علمي ومنهج خاص كان ذلك على يد الخليل بن أحمد في معجم العين ثم توالت الإنجازات اللغويّة في مجال التأليف المعجمي لتصل درجة المهارة وحدّ الإبداع فيما بعد.

المعجم العربي قبل الجوهري:

قبل أن يخط الجوهري معجمه "تاج اللغة وصحاح العربيّة"، كانت الصناعة المعجميّة العربيّة قد مرت بمراحل عدة من التطوّر والتحوّل. ترتب عليها ظهور أنظمة ومدارس معجميّة تختص كل منها بطريقة متميّزة منفردة في كيفيّة التعامل مع المادة اللغويّة بمفرداتها ومعانيها، ولعلّ هذا يثبت الجهد الكبير والإبداع الرائع الذي قام به الجوهري بحيث استطاع في ظلّ هذا الزخم العلمي واللغويّ في مجال المعاجم من أن يبتكر لنفسه نظاماً خاصاً يختلف عمّن سبقه ويكون من الإتقان والإبداع بحيث يصبح فيما بعد منهجاً مستقلاً يسير على منهجه علماء كبار في اللغة من أمثال ابن منظور في "لسان العرب، والفيروز آبادي في "القاموس المحيط" والزبيدي في "تاج العروس".

وقبل أن نفرد الحديث عن جهود الجوهري في "الصحاح" لا بدّ من إعطاء لمحة موجزة عن جهود من سبقه من العلماء في مجال صناعة المعاجم، فليس الجوهري بطبيعة الحال أول من ألّف في المعجميات العربيّة بَلْ وُجِدَتْ قبل الجوهري مدرستان منهجيّتان كانت لهما بصمات واضحة على المعاجم العربيّة.

ولعل أول نظام متكامل عرفته العربيّة في مجال التأليف المعجمي هو نظام الخليل بن احمد الفراهيدي القائم على أساس ترتيب موادّ المعجم حسب مخارج الحروف العربيّة مع

مراعاة نظام التقليبات المتمثل في تقليب حروف المفردة الواحدة من أجل استقصاء جميع مواردها وصيغها وصولاً إلى إحكام جمع اللغة وحصرها. ولعلّ تسمية كتابه ب "العين" نابع من النظام الذي اتبعه الخليل في ترتيب موادّ المعجم. فعند الخليل أن حرف العين" أدخل الحروف في الحلق فجعلها أول الكتاب ثم ما قَرُبَ منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم"[1].

ولعل الخليل نحا هذا المنحنى في ترتيب معجمه رغبة منه في صنع كتاب في اللغة يحصر لغة العرب كلّها، لا تفلت منه كلمة ولا يشذ منه لفظ"[2].

ولعل براعته في علم العروض وعقله الرياضي وعبقريته الفذّة هي التي مكنته من ابتداع هذا النظام الذي يقوم على عمليات وتقليبات رياضية لا بدَّ لِمُنجِزها من قدرات عقليّة كبيرة.

ولم يبدأ الخليل معجمه بحرفي الهمزة والألف وهما أسبق في المخرج من حرف العين، ولكنّ الجواب على ذلك يأتي من الخليل نفسه؛ فهو لم يبدأ بالهمزة "لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلاّ زائدة أو مبدلة. ولا بالهاء لأنها مهموسة خفيّة لا صوت لها"[3]، فابتدأ بحرف العين الذي وجده حرفاً ناصعاً يستأهل الابتداء به.

ومهما يكن من أمر فالخليل في هذا المجال يبدو عالماً ذا عقل راجح وذكاء واسع وعلم غزير بحيث أمكنه من ابتكار هذا النظام والعمل على أساسه. وهو نظام لا يخفي مدى حاجته إلى جهد ودربة ومران من أجل إتمامه والوقوف على مادته وحصر جوانبه.

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامّرائي، المجلد الأول. دار مكتبة الهلال.ص47.

(2) المصدر السابق نفسه ص47.

(3) السيوطي جلال الدين. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ج1 ص90. ط1. مطبعة الحلبي القاهرة.

وقد أضحى نظام الفراهيدي في "كتاب العين" منهجاً سار على أثره علماء آخرون برعوا في صناعة المعاجم وتأليفها، ووجدوا في نظام الخليل الطريق التي يمكن من خلالهـا ترتيـب معاجمهم وحصر مادتها مع الحرص على الاستفادة من معجم معلمهم الأول.

وممن سار على منهج الخليل: القالي في كتابه "البارع"، والأزهري في "تهذيب اللغـة"، وابن سيدة في "المحكم" وأبو بكر الزبيدي في كتابه "مختصر العين".

ومع ذلك فلم يَخلُ نظام الخليل من الهنات والعيوب والأخطاء تمثلت في صعوبة البحث فيه، وخلطه بين الثلاثي المضعّف والرباعي المضعّف واختلاط الأصل بغيره، وتفـرّده بـذكر كلمات لم يُسمع ببعضها، وأخيراً وجود أخطاء صرفيّة وتصحيف وتعريف.

فمن أمثلة التصحيف في معجم العين ما ورد في باب (أخذ، أخذَ)، جاء في العين: "والمستأخرذُ: المُسْتكين، ومريضٌ فستأخِذ أي مستكين لمرضيه"[1]، وقال الأزهريّ: "هذا حرف مصحفٌ قلبت الذال فيه دالاً والصواب المتسأخذُ بالذال"[2]. ومن أمثلة الخلْط فـي العـين مـا أورده الخليـل: "الَحيْقَطان: التَّذْرجَة ويقال:الدّراجة"، في رباعي الحاء، وحقُّه أن يكون في حقـط كمـا أشـار الزبيَدْي[3]. ومن أمثلة تفرّده بكلمات لم يسمع بعضها ما أورده صاحب العين في مـادة (دَعـزَ) "غَزَدَ يَغْزِ دُ عَزْداً جامَعَ، ودَعزَها يدعزُها دعْزاً كذلك، ومادة دَعَزَ مُهْملةٌ، وقد نصّ الأزهـري في التهذيب علىكون دَعَزَ مهملاً وذكر فيه شيئاً عن ابن دُرَيْد[4].

غير أنّ هذا كلّه لا ينكر فضل الخليل في كونه أوّل من وضع نظاماً معجميـاً متكـاملاً ألف من خلاله معجماً حاول فيه جمع اللغة واستقصاء موادها ما أمكن، ولعلّ أوليّة منهج الخليل تشفع له بعض هناته في معجم العين من حيث أنّ لكل بداية صعوباتها فالرجل لم يسـتفد مـن خبرات سابقة ولم تسبقه مناهج معجميّة يتعلم من صحيحها وأخطائها.

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين 295/4.

(2) الأزهري، التهذيب، 513/7.

(3) الزبيدي: استداك الغلط، ص63.

(4) انظر التهذيب، 129/2.

أمّا المرحلة الثانية من مراحل تطوّر الصناعة المعجميّة قبل الجوهري فتتمثل في جهود أبي بكر بن دريد. وخصوصاً منهجه في كتاب جمهرة اللغة؛ إذ امتاز منهجه في الجمع بين النظام الألفبائي الذي يقوم على الاعتماد على تقسيم مواد المعجم وفقاً للحرف أول من الكلمة بناءً على ترتيب الحروف الهجائية (أ، ب، ت، ث....) وبين جزئيّة من جزيئات نظام الخليل بن أحمد الفراهيدي وهي جزئية نظام التقليبات الذي يقوم على التقليب والتبديل بين حروف المفردة الواحدة بجمع كل تصريفاتها وتقلّباتها.

فقد أدرك ابن دريد الأخطاء والهنات التي وقع فيها الخليل في نظامه فلم يشأ الأول أن يقع في نفس هذه الأخطاء مع عدم رغبته في التخلّي تماماً عن ذلك المنهج وإنما استفاد منه في الجزئية التي تفي بغرض جمع مفردات اللغة واستقصائها بحيث لا يفوته شيء من ألفاظ اللغة.

والفرق بين منهج ابن دريد ومنهج الفراهيدي نلمسه أول ما نلمسه من عنوان كتاب ابن دريد وهو "جمهرة اللغة" ففي حين هدف الفراهيدي إلى استقصاء جميع مفردات اللغة اعتماداً على نظام التقليبات فأدخل فيما أدخل الحوشي والغريب من الألفاظ. وجدنا ابن دريد في الجانب الأخر يعمد إلى الاقتصار في بحثه على جمهرة كلام العرب بحيث يستثني الحوشي والغريب، قال في مقدّمة الجمهرة [1]: "وإنّما أعرناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشي والمستنكر".

وإذا كان الفراهيدي قد أراد من وراء استقصاء اللغة وجمعها إفادة الدارسين والباحثين، بحيث تكون كل اللغة أمام ناظريهم، ينهلون منها كما يشاءون وبالقدر الذي يريدون ويستطيعون. فإنّ ابن دريد وجد في طريقة ترتيب الفراهيدي للمعجم صعوبة على عامّة الناس بحيث لا يستفيد منها إلاّ مَنْ كان على درجة من العلم بصرف العربيّة وأصواتها؛ فلجأ ابن دريد إلى نظامه هذا مسهلاً على الناس البحث والاستقصاء، ومقرّباً لهم اللغة ومفرداتها بحيث تكون

(1) ابن دريد. حمهرة اللغة ج1 ص4 ط حيدر أباد. الهند 1344هـ.

في متناول الجميع، وأجرى كتابه على ترتيب الحروف الهجائية العربيّة إذ كان "علم العامّة بهـا كعلم الخاصة"[1].

ورغم أنّ ابن دريد حاول تجنّب الأخطاء التي وقع فيها الخليل من قبلـه إلاّ أنّ كتـاب "جمهرة اللغة" لم يخلُ من الأخطاء التي تندرج ضمن الخلط والتصحيف والفوضى فـي بعـض تقسيمات المواد مثل الثنائي والثلاثي عداك عن بعض الغريب والحوشي والمفرد في الألفاظ.

يضاف إلى ذلك أنّ النظام الذي سار عليه في الصناعة المعجميّة لم ينل من الشهرة مـا ناله منهج الخليل، ومع ذلك فيمكن أن يندرج ضمن مدرسة ابن دريد في الصـناعة المعجميّـة كتابان هما "المقاييس" و "المجمل" لابن فارس مع بعض الاختلافات بين هذين الكتـابين وبـين كتاب ابن دريد.

الجوهري (332هـ-393 هـ)

ليس هناك خلاف بين العلماء واللغويين القـدامى مـنهم والمحـدثين علـى شخصـية الجوهري[2]: فهو أبو النصر إسماعيل بن حماد الفارابي من فاراب في بـلاد التـرك. اشـتهر بذكائه وفطنته، كما اشـتهر بخطّه الذي أعجب به القدامى حتّى رأوه لا يختلف عن خط عبد الله بن مقلة. وقد كان الجوهري يدّرس الخطّ ويعلمه وكان خطّه يُضرب به المثل.

كان الجوهري إماماً في اللغة والنحو قرأ العربية على خاله إبراهيم الفارابي، كما قرأها على شيخي زمانه أبي على الفارسي والسيرافي، سافر إلى الحجاز وشافه بلغة العرب العاربـة وقد كان محبّاً للسفر والطواف. فقد طوّف في بلاد ربيعه ومُضر ثمّ عاد إلى خراسان ومن بعدها إلى نيسابور بعد أن استقى علوم اللغة وآدابها في مظانّها الأصلية.

---

(1) ابن دريد. جمهرة اللغة. ج1 ص3.

(2) انظر: انباه الرواة. ص194-195، بغية الوعاة ص195، معجم الأدباء ص151 المعجم المفصـل فـي النحـويين العرب ص105.

ولعلّ ذكاءه وفطنته وسعة اطلاعه إضافة إلى علمه الواسع في اللغة والأدب كل هذه العوامل مكنته من أن يصبح عالماً من علماء اللغة والنحو فوقف في نيسابور– أخر مُقامه – على التدريس والتأليف وتعليم الخط وكتابة المصاحف حتى وفاته.

وألّف في اللغة والنحو والعروض، فَلَهُ من المؤلفات "المقدمة في النحو "وكتاب" عرض الورقة "في علم العروض، وله "تاج اللغة وصحاح العربيّة".

ذُكر في سبب وفاته قصة عليها إجماع بين كُتاب التراجم مؤداها أن الجوهري لمّا كان بنيسابور – أخر مقامه – "اعتراه وسوسة فذهب إلى الجامع القديم بنيسابور فصعد إلى سطحه، وقال: أيها الناس إنّي عملتُ في الدنيا شيئاً لَمْ أُسْبَق إليه، فسأعمل للآخرة أمراً لم أُسبَق إليه، وضمَّ إلى جنبيه مصراعي باب وتأبطهما بحبل، وصعد مكاناً عالياً في الجامع، وزعم أنه يطير فوقع فمات"[(1)].

وإلى جانب علمه في اللغة والنحو والأدب نظم صاحب الصحاح أشعاراً رائقة يتجلّى مضمونها في الوعظ والإرشاد حيناً، وحيناً تكون تأملات في الحياة والنفس البشريّة وبعضها الثالث يسخرها للحديث عن بعض إنجازاته اللغويّة والعلميّة.

ومن هذه الأشعار قوله[(2)]: (الرجز)

يا ضائع العمر بالأماني **أما ترى رقيق الزمان**

فقُم بنا أخا الملاهي **نخرج إلى نهر نَشْتقانِ**[(3)]

وله أيضاً[(4)]: (الرجز)

لو كان لي بدٌّ من الناسِ **قطعتُ حبل الناس بالياسِ**

العزّ في العزلة لكنّه **لا بدَّ للناس من الناسِ**

---

(1) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة. ص195.

(2) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء. ص159.

(3) نشتقان: من قرى نيسابور، وإحدى متنزهاتها.

(4) السيوطي جلال الدين. بغية الدعاة.

ومن أشعاره التي تدلّ على نفسه العميقة[1]: (الوافر)

وها أنا يونس في بطن حوتٍ **بنيسابورَ في ظلّ الغمامِ**

فبيتـــــي والفؤاد ويوم دجنٍ[2] **ظلام في ظلام في ظلامِ**

الجوهري والصحاح:

لقد امتلك الجوهري صفات علمية وعقلية مميزة هيأته ليكون عالماً يترك بصـــمة فـــي المجـــال العلميّ الذي يبحث فيه فقد كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة فهو إمام في اللغة والأدب وهو من فرسان الكلام في الأصول[3].

وقبل أن ننطلق في الحديث عن جهود الجوهري في معجم الصحاح لا بد أن أفرد الحديث عـــن بعض النقاط حول الجوهري لتكون ركائز أنطلق من خلالها للحديث عن منهجه.

1- إن اتصال الجوهري بالعرب العاربة ودراسته اللغة على شيخين من كبار علماء عصـــره هما أبو علي الفارسي والسيرافي إضافة إلى خاله إسحاق الفارابي كان له أثر واضح فـــي حـــظ الجوهري من علوم اللغة وآدابها.

2- كان الجوهري محباً للسفر والطواف في البلاد العربية وهذا يفسر سعة اطلاعـــه واتســـاع ثقافته اللغوية خصوصاً في مجال صناعة المعجم لما يحتاج إليه مـــن المشـــافهة والســـماع واتساع الثقافة.

3- كل الذين ترجموا للجوهري وصفوه بالفطنة والذكاء ورجاحة العقـــل التـــي كانـــت ســـمة وعلامة فارقة له على غيره من علماء عصره مما يؤهله لأن يبتكر جديداً لم يسبق إليه وقد كان هذا الجديد في ابتكاره نظام القافية في ترتيب مواد معجم الصحاح.

---

(1) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء ص159-160.

(2) يوم الدجن: يوم مظلم كلبّد نميمة وليس فيه مطر.

(3) الحموي، ياقوت. معجم الأدباء 151/6-153.

4- كان الجوهري بارعاً في علم العروض وقد ألف في هذا المجال كتاباً بعنوان "عروض الورقة" ولا يخفى على أحد الطبيعة الرياضية والقدرات الذهنية والذكائية التي يحتاجها هذا العلم حتى يستطيع الإنسان الخوض فيه وسبر أعماقه.

ولعل الإجادة في هذا العلم كانت بحال من الأحوال سبباً من أَسباب إبداع الفراهيدي قبل الجوهري لنظامه المعجمي الخاص فكيف لا يتم هذا الإبداع للجوهري الذي لا يقل عن سابقه ذكاءً وفطنة وعلماً في اللغة ومكنوناتها.

6- سبق الجوهري إلى الوجود منهجان في الترتيب المعجمي للفراهيدي وابن دريد الأول أُخذ عليه الصعوبة والتعقيد في أسلوب البحث في المعجم والثاني عابه كثرة الإشكالات والاضطراب والفوضى في بعض جوانبه.

الجوهري وابتكار منهج جديد في ترتيب المعجم:

لقد اطلع الجوهري على المدارس المعجمية التي سبقته فأدرك الصعوبات التي كان عليها نظام الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين والإشكالات التي وقع فيها ابن دريد في (الجمهرة) كما لاحظ الصعوبات في البحث عن مفردات العربية ومعانيها.

فقلب بنظره الثاقب وذكائه الوقّاد واطلاعه الواسع لعله يصل إلى طريقة يسهل بها البحث في المفردات العربية ضمن معجم من إبداعه وذلك إذا علمنا أن الغرض من تأليف المعاجم في ذلك العصر (القرن الرابع الهجري) كان بالأساس "التزام الصحيح من الألفاظ وتيسير البحث عن المواد"[1].

حتى اهتدى إلى ما أراد فابتكر النظام الذي يرتب فيه مواد معجمه وهو نظام يعتمد على قوافي الكلمات – أي آخر حرف في الكلمة – مجردة من الزيادات وهذا المنهج عماده البحث عن الكلمات اعتماداً على الحرف الأخير من الكلمة بعد تجريدها من الزيادات وإعادتها إلى جذورها وقد أطلق على الحرف الأخير "باباً" ثم ينظر بعد ذلك إلى الحرف الأول في الكلمة الذي سماه

(1) نصار، حسين، المعجم العربي نشأته وتطوّره. ص484.

فصلاً ورتب الفصول أيضاً وفقاً للترتيب الأبتثي ثم ينظر بعد ذلك إلى الحرف الثاني فالثالث في الكلمة الواحدة وهكذا.

وقد شكل معجم الصحاح نقلة نوعية في ميدان الصناعة المعجمية ذلك أن هدفه منذ البداية كان البحث في صحيح اللغة دون سواه بخلاف المدارس التي سبقته فكان الجوهري أول من التزم صحيح اللغة وقصر بحثه عليه وهو بذلك يحقق ثنائية إبداعية أولاها: ابتكار منهج القافية في ترتيب مواد المعجم وثانيها قصر البحث على صحيح اللغة وترك ما عداه.

وقد أوضح الجوهري في مقدمة معجمه هذا الهدف بقوله: "وقد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلها وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه بعد تحصيلها بالعراق راوية وإتقانها دراية ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية ولم آلُ في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً"(1).

والجوهري في هذا القول يضع أمام القارئ كل عناصر الإبداع والجودة في معجمه فهو يسجل ثلاثة من العوامل التي تجعل من معجمه ركيزة أساسية ومرجعاً مهماً من مراجع البحث العلمي. وأول هذه العناصر الهدف من وراء تأليف المعجم، وثانيها منهجه في ترتيب مواد المعجم القائم على نظام القافية، وثالثها المصادر التي اعتمد عليها والتي تجلت في استقصاء اللغة من مظانّها بالجمع والمشافهة والاعتماد على أهل العلم وذوي الخبرة في هذا المجال.

(1) السيوطي، جلال الدين. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ج1/ص97.

الفصل الأول

الشاهد اللغوي

- تعريف الشاهد في اللغة وفي الاصطلاح
- أنواع الشواهد من حيث موضوعاتها
- أنواع الشواهد من حيث أشكالها الأدبية
- إغراض الاحتجاج
- شروط الاحتجاج
  - الدائرة الزمانية
  - الدائرة المكانية
  - الدائرة الحضرية
- الخلاف النحوي وأثره في توجيه الشاهد النحوي

الفصل الأول

الشاهد اللغوي

لقد تم الحديث عن نشأة الدراسات اللغوية العربية وظروف هذه النشأة، في ظل الاهتمام بالقرآن الكريم دستور العرب المسلمين، وفي ضوء الخوف على سلامة اللغة وصونها من اللحن والفساد الذي بدأ يتسرب إليها بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس بعد اتساع دائرة الفتوح الإسلامية، ودخول غير العرب إلى الإسلام، وسعي هؤلاء إلى الحديث باللغة العربية مع عدم تمكنهم منها.

من هذا المنطلق كانت بداية انطلاق الدراسات اللغوية والنحوية العربية، ولكن هذه الدراسات لم تكن دراسات عشوائية على غير هدى، لأن حرص علماء العربية عليها بوصفها لغة القرآن أولاً، ولغة آبائهم وأجدادهم ثانياً، فضلاً عن منهجيتهم في البحث والتقصي من خلال إطلاعهم على علوم المنطق والكلام، كل ذلك جعل تناولهم للدراسات اللغوية يتسم بالتنظيم والدقة وتحري سلامة اللغة و صونها من الفساد، وإن كان ذلك قد أدى في بعض الأحيان إلى التشدد والتحجر إزاء بعض القضايا اللغوية.

وقد اعتمدتْ هذه الدراسات اللغوية منذ نشأتها وفي أثناء تطوّرها وازدهارها على مجموعة من القواعد العلمية والأسس التاريخية والمقومات الاجتماعية، استقوا منها منهجهم في البحث اللغوي.

ولقد شكل القياس أحد أهم الركائز في جمع اللغة وظبطها وتقعيدها في حين شكّل التعليل عنصراً فعّالاً في تفسير الظواهر اللغوية، وتحليل التراكيب والأنماط اللغوية، وبين هذا وذاك كان الاحتجاج بالشواهد اللغوية والنحوية القاعدة التي ينطلق منها اللغوي والنحوي في أي دراسة يسعى إليها في رحاب اللغة، فالاحتجاج بالشواهد اللغوية يمثل في حقيقته بوابة لا بد لدارس اللغة من المرور من خلالها نحو الخوض في أعماق اللغة وتحليل عناصرها ووضع قواعدها وأركانها.

الشاهد لغةً

ورد في الصحاح حول مادة (شَهِدَ) ما يلي: ((الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شـهد الرجـل على كذا... والمشاهدة المعاينة، وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور... وأشْهَدني إملاكه أي أحضرني... وشهود الناقة: آثار موضع منْتِجِها من دم أو سلّى)) [1]

وفي اللسان ((الشاهد: الذي يخرج مع الولد كأنه مخاط... والشُّهود مـا يخـرج علـى رأس الولد))[2] أما في الوسيط، فالشاهد هو ((من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل))[3]

ويرى الدكتور يحيى جبر أن الشاهد ((الحاضر الماثل مطلقاً، أو خصوصاً، في أثناء وقـوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها، أو طائفة منها)) [4].

ويبدو أن خيطا واحداً ينظم هذه التعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشاهد أثراً دالّـاً علـى حقيقة الشيء أو وجوده، أو دليلاً على حدوث الشيء أو حصوله، وهذا الخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد اللغوي في اصطلاح اللغويين والنحاة.

الشاهد في الاصطلاح:

هو قول عربيّ شعراً أو نثراً قيل في عصر الاحتجاج، يورد للاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة لغوية.

وهو بعبارة أخرى ((جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كـالقرآن الكـريم، تتسـم بمواصفات معينة... وتقوم دليلا على استخدام العرب لفظاً لمعناه أو نسقاً في نظم أو كلام))[5]

---

(1) الجوهري، الصحاح، ج2 ط2، أحمد عبد الغفور عطار، بيروت لبنان1979م ص494-ص 495.

(2) ابن منظور، لسان العرب، محمد بن مكرم ص240 المجلد الثالث دار صادر، بيروت.

(3) المعجم الوسيط ج1ص240-ص 497 دار الدعوة استنبول 1989.

(4) جبر، يحيى عبد الرؤوف. الشواهد اللغوية ص256 مجلة الأبحاث للنجاح المجلد الثاني عالسادس 1992.

(5) المصدر السابق نفسه ص256.

ويرى الدكتور سيعد الأفغاني أن الاحتجاج- الذي هو في حقيقته الاستشهاد - معناه ((إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة)) [1].

فالاستشهاد يتمثل – في الحقيقة – في إيراد قول منقول عن عربي فصيح سليم اللسان انطبقت عليه شروط الاحتجاج الزمانية والمكانية والتي حددها العلماء – وسيأتي تفصيلها لاحقاً – من أجل الاستدلال بهذا القول على قضية ما من قضايا اللغة العربية.

ولكن اللافت للانتباه في تعريفات العلماء للاستشهاد أنها تتضمن شواهد الشعر العربي والنثر العربي وأحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولكن هذه التعريفات آنفة الذكر لا تنطبق على القرآن الكريم الذي يمثل عنصرا مهما وجوهريا من عناصر الاستشهاد اللغوي.

أغراض الاحتجاج:

للاحتجاج في اللغة العربية غرضان اثنان:

الأول: لفظي: ويورد لإثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب أو ما يتبع ذلك من قواعد في علم اللغة والنحو والصرف.

والغرض الثاني معنوي: ويتعلق بإثبات معنى كلمة ما، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

وفيما يتعلق بالغرض اللفظي فقد تشدد العلماء في شروط قبول الشاهد اللغوي لهذا الغرض من الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وحدّدوا ذلك ضمن عصر معين وقبائل معينة تقع ضمن دائرة الاحتجاج.

(1) الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو. ص17. دار الفكر، بيروت- لبنان.

أما فيما يتعلق بالغرض المعنوي من الاحتجاج اللغوي، فقد جوّزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وسواهم من المتأخرين عن عصر الاحتجاج[1]، فقد احتجّ المبرد بشعر أبي تمام، وأحتج ابن جنى بشعر المتنبي، والبحتري، وأبي نواس، وأبي العلاء المعري.

مصادر الاستشهاد:

ذهب النحاة واللغويون إلى البادية ليجمعوا اللغة، ويلتقطوا ما تبقّى من أفواه العرب الضاربين أوساط الجزيرة العربية وأطرافها، فأفرغوا ما حملوا من حبر وصحف، وأتخموا ذاكرتهم بما حفظوا، فمنهم من أمضى أربعين سنة في البوادي يشافه الأعراب، ويدوّن ويلاحظ ما شاء له أن يلاحظ قبل أن يعود إلى بلده.

دوائر الاحتجاج اللغوي: (الزمان، المكان، الدائرة الحضرية، نوع الشاهد)

جعل علماء اللغة حدوداً زمانية ومكانية لقبول الشاهد اللغوي متوخين بذلك السلامة في لغة المحتج بكلامه وعدم تطرّق الفساد إليها كي تتاح لهم فرصة التمييز بين الدخيل والمشهور والشاذ، والمستعمل والمهمل، كما بحث العلماء في طبيعة الشواهد اللغوية من حيث أشكالها الأدبية، والعلوم التي تستعمل لها.

الدائرة الزمانية:

لم يقبل علماء اللغة من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان واقعا بين العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وعلى ضوء ذلك قسّموا الشعراء إلى طبقات أربع تخضع للترتيب الزماني على النحو التالي:

الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين كامرئ القيس والأعشى وغيرهم ممن ماتوا قبل ظهور الإسلام.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسّان ولبيد.

---

(1) انظر البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ج1 ص5 مكتبة الخانجي – القاهرة – ط1، 1406 هـ

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: طبقة المولّدين أو المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة كبشّار بن بــرد وأبي نواس.

فأجمعوا على صحة الاستشهاد بطبقة الجـاهليين والمخضـرمين، واختلفـوا فـي طبقـة الإسلاميين، فالأغلب على صحة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف القـرن الثـاني الهجـري، وجعلوا إبراهيم بن هرمة المتوفّى سنة 150هـ آخر الشعراء الإسلاميين المُحتج بشعرهم.

واقتصر بعض العلماء كأبي عمرو بن العلاء على الأخذ من الجاهليين و المخضرمين دون غيرهم[1]، ولعل ما دفع هؤلاء إلى ذلك، شعورهم بأنَّ لغة الأباء والأجداد هي اللغة ((المثالية))، فكان أبو عمرو بن العلاء يعد الطبقة الثالثة التي تشمل جريراً والفرزدق والأخطل طبقة مولِّـدة لا يُحتج بشعرها إذ يقول: ((لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هَمَمْت أنْ آمُر فتياننا بروايته)) [2] فمع إعجابه بهذا الشعر إلا أن الشعور بالكمال لها هو الذي منعه من الرواية.

ثم جاء الأصمعي ليوسع الإطار الزمني للاحتجاج، فشمل جريـراً و الفـرزدق والأخطـل وحَكَمًا الخضري إلى إبراهيم بن هرمة ت 150 هـ فعد ابن هرمة أخر الشـعراء الإسـلاميين المحتج بشعرهم.

أما الطبقة الرابعة من الشعراء (المولدون والمحدثون) فلا يُحتج بكلامهم للغـرض اللفظـي مطلقا، وجعلوا بشارَ بن برد ت 167هـ رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم، وعللوا استشـهاد سيبويه ببعض شعر بشار في (الكتاب) بـ ((التقرب إليه واتقاء شر لسانه، لأنه كان قـد هجـاه لتركه الاحتجاج بشعره)) [3].

---

(1) البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ج1 ص6

(2) حبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة ص79 دار الفكر العربي القاهرة 1986

(3) السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص167

الدائرة المكانية:

من حيث الدائرة المكانية أو القبائل التي أخذوا عنها، فقد اختلفت درجاتهـا فـي الاحتجـاج بحسب قربها أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة فـي قلـب الجزيرة العربية، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل، أو في الحواضر، أو في جوار غيـر العرب من الأمم الأخرى، وقد صنف ذلك أبو النصر الفارابي في (الاحتجاج) [1] فذكر أن أجود العرب انتقاءً للأفصح هم قريش، ويليهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ من غيرهم من سائر القبائل، وذلك لأسباب المخالطة مع الأمم الأخرى ممـا يترتـب عليه اختلاط لغتهم بغير لغة العرب وبالتالي الخوف من الدخيل والغريب والشاذ.

وعلى هذا الأساس استثنوا القبائل القاطنة بجوار اليونان كتغلب والنمر، والقبائل المجـاورة لأهل مصر والقبط كلخم وجُذام، و القبائل المجاورة لأهل الشام كقضاعة وغسان وإياد، والقبائل المجاورة للنبط والفرس والهند والحبشة كبكر وعبد القيس وأزد عمان وأهل الـيمن، والقبائـل المخالطة لتجار الأمم المقيمين عندهم كبني حنيفة وسكان اليمامـة وثقيـف وسـكان الطـائف وحاضرة الحجاز [2]

وبالنظر إلى قائمة القبائل تلك نجد سيبويه قد خالفها فاستشهد بشعراء من ثقيف وعبد القيس وتغلب وقضاعة وبكر، فمن ثقيف أمية بن أبي الصلت وأبو محجن الثقفي، ومن عبـد القـيس المفضل البكري وزياد الأعجم والأعور الشني والصلتان العبدي، ومن تغلب الأخطل وكعب بن جعيل والقطامي، ومن قضاعة عدي بن الرقاع، ومن بكر المسيّب بن علس ونهار بن توسعة[3].

وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية المدارس النحوية وجدنا أن دائرة الاحتجاج تتسع وتضـيق بحسب أفكار هذه المدرسة أو تلك، فنجد مثلا أن المدرسة البصرية تشددت أعظم التشـدد فـي رواية الأشعار والأمثال والخطب ضمن الدائرة المشار إليها آنفاً. واشـترطوا فـي الشـواهد

---

(1) السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص212.

(2) ينظر عصور الاحتجاج د محمد عياده ج1 ص172-173 دار المعارف 1980.

(3) ينظر الرواية والاستشهاد في اللغة د محمد عيد ص200-202 عالم الكتب القاهرة 1976.

المعتمدة لوضع القواعد أن تكون جارية على ألسنة العرب، وكثيرة الاستعمال في كلامهم بحيث تمثل اللغة الفصحى خير تمثيل وحينما يواجهون بعض النصوص التي تخالف قواعدهم كانوا يرمونها بالشذوذ أو يتأوّلونها حتى تنطبق عليها قواعدهم.

أما أصحاب المدرسة الكوفية وعلماؤها فقد توسعوا في الرواية عن جميع العرب بدواً وحضراً، واعتدوا بأقوال المتحضرين من العرب وأشعارهم ممن سكنوا حواضر العراق، واعتمدوا الأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها من الفصحاء العرب والتي وصفها البصريون بالشذوذ.

وتوسع بعض أعلام المدرسة البغدادية في الأخذ والاستشهاد بأشعار الطبقة الرابعة، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام وقال: ((وهو وإن كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه)) [1].

ووجدنا علماء متأخرين يسجلون موقفاً من الاستشهاد و الاحتجاج، من أمثال ابن مالك الذي استشهد بلغات لخم وجذام و غسّان، وقد اعترض على ذلك أبو حيان في كتابه (شرح التسهيل) بقوله: ((ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن)) [2].

الدائرة الحضرية:

كان المجتمع العربي مكونا من طبقة البدو وهم أهل الفصاحة و البيان، وطبقة الحضر والقرويين وهؤلاء يتميزون بهبوط مستوى الفصاحة لديهم، فقصد العلماء البوادي لأخذ اللغة من أهلها، فكانت البداوة معياراً للاحتجاج، يقول الفارابي:((وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط)) [3]

وتدخل هذا الإطار فمنع الأخذ من بعض الشعراء الذين كانوا داخل الإطار الزمني للاحتجاج بحجة الإقامة في المدن، ومنهم الكميت و الطرمّاح وعديّ بن زيد وعبيد الله بن قيس الرقيات.

---

(1) الزمخشري الكشاف ج1 ص86.

(2) السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو صمطبعة المعارف حيدراباد، 1310هـ.

(3) المصدر السابق نفسه ص56.

إن المتتبع لقضية الاحتجاج في اللغة يرى أن النحاة واللغويين قد تشددوا في التعامل مع عصور الاحتجاج وشروطه وأطره المختلفة، فتركوا مادة ثرة كان من الأولى عليهم روايتها – على الأقل – إن لم يريدوا الاستشهاد بها.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال يطرح نفسه بقوة لدى الباحثين في الدراسات اللغوية القديمة: فهل نقتصر في دراستنا على عصر الرواية وما استطاع القدماء استنباطه من قواعد وأحكام، ومن ثم نغفل التطور اللغوي منذ عصر الرواية وعلى امتداد العصور المتلاحقة حتى يومنا هذا؟ أم نميل إلى دراسة هذه المرحلة دراسة وصفية كما ندرس غيرها من المراحل ولا نتقيد بعصور الاحتجاج، فتغدو هذه الحقبة الزمنية من تاريخ اللغة مرحلة من مراحل التطور اللغوي الدائم المستمر؟

من السهولة طرح السؤال في هذا الجانب من الدراسات اللغوية ولكن الإجابة عن ذلك لا تكون أبدا بهذه السهولة، فهناك من يرى أن عصر الرواية يُعد عصر ازدهار اللغة واكتمال أدواتها التعبيرية و الأدائية، وهو عصر لم تشهد اللغة له نظيراً إبان فترات تطورها، ثم بدأت اللغة بالتراجع والتهاوي في العصور اللاحقة – باستثناء بعض العصور– ولذلك فمن الأجدر – من وجهة النظر هذه – أن تُتخذ لغة ذلك العصر نموذجاً يُحتذى على مر الزمان. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الجهود اللغوية التي قام بها العلماء القدامى نظرة إجلال وتعظيم، فتكاد تصل نظرتهم إلى دراسات العلماء القدامى ومؤلفاتهم وآثارهم إلى حد التقديس بوصفها تمثل معيناً ينهل منه كلّ من أراد أن يضيف شيئاً إلى الدراسات اللغوية، كما تمثل هذه الآثار منهجا وطريقاً لا ينبغي الحيد عنه في تلك الدراسات.

فها هو ذا عباس حسن يثني على جهود القدامى أيّما ثناء بقوله: ((وإن المرء ليقف أمام أحد المراجع التي تركوها فيتعاظمه الأمر، ويسائل نفسه: أهذا عمل فرد أم عمل جماعة؟... أهذا عمل جماعة واحدة؟ إذ كيف تستطيع جماعة منهم أن تتحمل العبء الذي تنوء اليوم به الجماعات))[1].

---

(1) حسن، عباس، اللغة والنحو، ص6، دار المعارف، القاهرة – مصر 1966.

ويضيف: ((وإنك لتقرأ ثبتاً واحداً بأسماء الكتب التي ألفها منهم لغوي أو نحوي... فيستبد بك العجب والإعجاب معاً... فيها من فريد المسائل ونفيسها ما قد يعجز المرء عن تعداده، ويعقده عن مجرد قراءته، فكيف الشأن بتفهمه واستيعابه))[1].

ووجدنا هذا الإعجاب أيضا عند سعيد الأفغاني الذي يثني على منهجية القدامى في وضع الأطر الزمانية والمكانية والحضرية للاحتجاج، ويُعجب بالتبرير الذي ساقه القدامى لهذه الأطر والحدود، ولعل مردّ هذا الإعجاب يعود إلى أن هذه الضوابط مثلت سياجاً قوياً لحماية اللغة من الفساد وهذا ما صرّح به الأفغاني بقوله: ((ويعجبني كثيرا قول ابن جني في هذا الموضوع في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر))[2]. ومؤدى قول ابن جني: ((علة امتناع ذلك ما عُرِضَ للغات الحاضرة و أهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها))[3].

لقد أعجب الأفغاني بالتبرير المنطقي الذي ساقه ابن جني لتفسير تلك الضوابط الحديدية على من يُحتج بلغتهم، ولكن ألا يمكن أن تكون في نفس البيئات الحضرية أو القبائل المجاورة لغير العرب أو حتى عند المحدثين المتأخرين سلائق سليمة جاءت بأساليب لغوية، وأنماط تركيبية كانت – لو أتيح الاطلاع عليها – ستضيف كثيرا إلى الدراسات اللغوية والنحوية؟ ألم يكن بالإمكان استثناء الفصيح من الشاذ في تلك القبائل أو الحواضر المستثناة من الاحتجاج؟

إن هذه التساؤلات تقودنا إلى الاتجاه الآخر من النظرة إلى عصور الرواية والاحتجاج، هذا الاتجاه الذي يرى أن اللغة في تطور مستمر، وهي لم تتحجر عند عصور الاحتجاج حتى يتشدد اللغويون و الباحثون من بعدهم في التعامل مع هذه العصور ((فاللغة ظاهرة اجتماعية، والتطور

---

(1) حسن، عباس، اللغة والنحو، ص7.

(2) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو ص26–27.

(3) ابن جني، الخصائص ج2 ص5، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، 1955.

أمر طبيعي فيها... ولكل عصر لغته المثالية، والتي تُعد مخالفتها فـي ذلـك العصـر مخالفـة للمألوف من اللغة، منطوقة كانت أم مكتوبة"))[1].

وفي هذا الاتجاه هناك من يدعو إلى ((إعادة النظر في بعض القواعد... تيسـيراً للعربيـة، وتجريداً لها مما يثقل كاهلها، وعملاً على ربط حاضر العربية بماضيها)) [2].

بل أبعد من ذلك اتجه بعض الباحثين اللغويين والنحويين إلى البحث في عمـق الدراسـات النحوية العربية ومن ضمنها قضية الاحتجاج و الاستشهاد، ليناقش المنهج الذي قامت عليه هـذه الدراسات، فالدكتور عبده الراجحي مثلاً أفاض في الحديث عن منهج الدراسات النحوية العربية عند النحويين القدامى ليجد أن النحو العربي إنما كان نحواً ((تقليديا)) ومن ثم يسجل ملاحظاتـه على هذا النحو التقليدي، والتي كان من أهمها فيما يتعلق بقضية الاحتجاج إن هذا النحـو ((لـم يميّز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة على حين أن لكل منهما نظاما خاصـا)) [3] وإن هـذا النحو التقليـدي ((قـدّم تفسـيرات غيـر صـحيحة لنصـوص مختـارة اختيـاراً دقيقـاً أو لنصوصٍ(موضوعة) لتلائم قواعده، ومن ثم الحكم على غير ذلك من الاستعمال بأنـه شـاذ أو استثنائي أو غير نحوي)) [4].

وفي الاتجاه نفسه هناك من يعتبر أن ((تلك التحديدات القبلية المكانيـة تمثـل جانبـا مـن الضوابط الجافية التي تحكمت في جمع اللغة وأدت إلى إغفال الكثير من مفرداتها واستعمالاتها، إذ إنَّ ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها أو عن أهل منطقة بأسرها فيه ما لا يخفى مـن الإجحـاف، وإهدار ما يمكن أن يكون هؤلاء وهؤلاء استعملوه من التراكيب والصيغ والأساليب الصـحيحة الفصيحة، ولو استبدل بهذا (الخطر العام) خطر انتقالي يستبعد من الأداء اللغوي لتلك القبائـل

---

(1) الحلواني، محمد خير، اصول النحو العربي جامعة تشرين 1979.

(2) جبر، يحيى، الشاهد اللغوي ص205–206.

(3) الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث ص47 دار النهضة العربية بيروت – لبنان 1986.

(4) المصدر السابق نفسه ص47.

والمناطق ما يشذّ عن طبيعة الصيغ والاستعمالات والأساليب العربية، لاستدرك الكثير من فوات المعاجم مما كان يدعم القياسية والاطراد في القواعد اللغوية بمختلف مستوياتها)) [1]

ولعل ما تعيبه وجهات النظر هذه على الدراسات اللغوية و النحوية القديمة يتمثل في التحجر والتشدد في التعامل مع قضية الاحتجاج، وعدم إبداء المرونة اللازمة في التعاطي مع النصوص الأدبية بأشكالها المختلفة، من أجل الاستفادة من أكبر عدد ممكن من النصوص.

وليس معنى هذا بأي حال ترك الأمور على عواهنها والتخلي عن قواعد الاحتجاج التي رسمها النحاة في القديم، فهذه القواعد يُحمد لها أنها حرست اللغة – إلى حد ما- من الدخيل والغريب والشاذ، ولكن الذي نرمي إليه هو إعادة النظر في بعض هذه القواعد من أجل تطوير الدراسات اللغوية لتنسجم مع التطور اللغوي المتلاحق عبر العصور، هذا التطور الذي هو حقيقة من حقائق الوجود الإنساني، وخصيصة من خصائص أي لغة على مرّ العصور، فليس من المعقول أن تظل الدراسات اللغوية العربية تراوح مكانها في حقبة تاريخية هي في حقيقتها جزء على درجة كبيرة من الأهمية ولكنه ليس الجوهرة الوحيدة في العقد اللغوي المتسلسل.

أقسام الشواهد اللغوية:

سيتم في هذا الجانب تقسيم الشواهد اللغوية وفقا لمعيارين، وسيتم تناول كل قسم على حدة.

أولاً: الشواهد من حيث موضوعاتها:

الشواهد في اللغة تنخرط في علوم عدة تبعًا للغرض من هذه الشواهد والحاجة إلى الوقوف عليها.

1- الشواهد المعجمية:

وهي تأتي في المرتبة الأولى من حيث عددُها وانتشارها بين طيات المعاجم وكتب اللغة، ولكن لا يشترط في هذه الشواهد أن تكون فقط مما ورد في المعاجم، بل تُعدّ الشواهد

(1) حبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر ص77-78.

معجمية ((إذا وردت في أي مصنف كان، لتوكيد صيغة أو بناء أو استخدام لفظ لمعنـــى، ممـــا درجت عليه المعاجم في تنوع مادتها)) [1]

فقد زخرت المكتبة العربية بكثير من الكتب التي تبحث في اللغة، وتنتشر على صفحات هذه الكتب الشواهد الدالة على صيغة أو معنى أو استعمال مما تختص به الشواهد المعجمية، ومـــع ذلك فلا تُعدُّ هذه الكتب معاجم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (العشرات في غريب اللغـــة) لأبي عمر الزاهر، و (اتفاق المباني وافتراق المعاني) للدقيقي النحوي، ونظام الغريب للربعي.

وتأتي الشواهد المعجمية في المجمل لغرضين اثنين:

الأول: تأتي دليلا على أن اللفظ الذي يقدمه المعجمي مستعمل في لغة العرب أو في لهجة مـــن لهجات العربية، وإن كان يبدو غريباً في لغة العرب. ومن أمثلة ذلك في الصحاح:

((دَمْلَقَ: المُدملَقُ من الحجر ومن الحافر: الأملس المدور... قال رؤبة:

(الرجز)

بكلِّ مَوْقوعِ النسورِ أَخْلقا   لَامٍ يدقُّ الحجر المُدمَلْقا[2]

الثاني: تأتي لإعطاء الدليل على معنى اللفظ قيد البحث، أو على أحد معانيه لأن معنى اللفظ قد يتغير بحسب السياق الذي يرد فيه، ومن أمثلة ذلك في الصحاح: ((العَلَق: الدم الغليظ... والعلقة: دودة في الماء تمصُّ الدم... وذو علق: اسم جبل، عن أبي عبيدة– وأنشد لابن أحمر:

(البسيط)

ما أُمُّ غُفرٍ على دعجاءَ ذي عَلَقٍ   ينفي القراميد عنها الأَعْصَمُ الوَقُلُ[3]

---

(1) الجوهري،الصحاح. تح: أحمد عبد الغفور، ج1، ص1477، ط 2.

(2) الجوهري، الصحاح. تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج1، ص1477، ط 2.

(3) المصدر السابق نفسه، ص152.

ويفرّق الدكتور علي القاسمي بين الشواهد المعجمية الحقيقية الأصلية وبين الشواهد الموضوعة من قبل المعجمي بغرض توضيح الدلالة وتقريب المعنى للقارئ، وهو يطلق على الشواهد التي يضعها المعجمي مصطلح (الأمثلة التوضيحية) [1]

وتأتي الشواهد الصرفية ضمن الشواهد المعجمية، ذلك لأن الاختلاف في البنية الداخلية للمفردات يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في معاني هذه المفردات، كما تندرج في الشواهد المعجمية شواهد لغات القبائل واختلاف لهجاتها وأسمائها واشتقاقها والأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم وذلك لصلة هذه الموضوعات بالألفاظ والمعاني على السواء.

2- الشواهد النحوية:

وهي كسابقتها المعجمية تمتاز بوفرة العدد، وسعة انتشارها في كتب اللغة والنحو، ويمكن تعريفها على أنها ((ما جيء به من كلام العرب شاهداً لعامل نحوي أو لأثر إعرابي، أو علامة بناء أو إعراب أصلية كانت أم فرعية... يستوي في ذلك الشاذ النادر، والقياس المطّرد)) [2]

وتأتي الشواهد النحوية من حيث وفرتها في المرتبة الثانية بعد الشواهد المعجمية، ولقد انبرى علماء اللغة والنحو لهذا النوع من الشواهد بالجمع والتحليل والتصنيف من أجل الوقوف على قواعد اللغة العربية، خدمةً للدراسات القرآنية أولاً وحبا في لغة الأباء والأجداد ثانيا.

وقد فصَّل العلماء كثيراً في هذه الشواهد من حيث أنواعها و شروط الاحتجاج بها، بوصفها تضطلع بدور خطير في حراسة اللغة وتعقيدها وحمايتها من الدخيل والغريب والمُستهجَن.

والجوهري الذي يُعد حجةً في النحو واللغة، أغنى كتابه (الصحاح) بطائفة من الشواهد النحوية، استدلالاً على الآراء النحوية التي ساقها، سواء أكانت أراءه أم أراء غيره من العلماء، وسيأتي الحديث في تفصيلاتها لاحقاً.

---

(1) ينظر القاسمي، علي معجم الاستشهادات ص20 مكتبة لبنان بيروت ط1، 2001م.

(2) جبر، يحيى، الشاهد اللغوي، ص266.

وتلتقي الشواهد النحوية والشواهد المعجمية في ارتباطها بزمان بعينه، حتى يمكن الاحتجاج بها، فضلاً عن ارتباطها بمكان بعينه، وقد عُرِفت الفترة الواقعة ضمن هذه الدائرة الزمانية المكانية بعصور الاحتجاج كما مرّ آنفاً.

3- الشواهد البلاغية:

وقد أتى بها العلماء من أجل التمثيل على الموضوعات البلاغية التي كانوا يتناولونها بالدرس ضمن أقسام البلاغة، من معانٍ وبيان وبديع، ومثال ذلك استشهادهم على التشبيه المفرد المركب ببيت امرئ القيس

(الطويل)

كأنَّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً لدى وَكْرِها العنَّاب والحَشَفُ البالي

ويندرج ضمن الشواهد البلاغية شواهد النقد والعروض، وتأتي لبيان معنى حسن أو رديء، أو وزن موسيقي أو زحاف.

وهذه الشواهد – كما أتضح سابقا – لا يشترط فيها ارتباطها بعصور الاحتجاج حتى يمكن الاستشهاد بها، وذلك لأنها ((لا تقوم في جوهرها على الألفاظ لمعانيها، ولا لآثار بعضها في بعض بقدر ما تقوم على ما يطرأ في ذهن المتلقي عند تلقيها من استجابة تتمثل في استحسان أو استهجان)) [(1)]

4- الشواهد الفقهية:

وهي شواهد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي يُتوصَّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية، أو التدليل على قضية شرعية أو فقهية، ومن الأمثلة عليها الحكم الشرعي بتحريم

(1) عيد، محمد. الرواية والاستشهاد في اللغة ص205.

الربا، فالشاهد على هذا الحكم قوله تعالى: ((وليس البيع مثل الربا، وأحلّ الله البيع وحرَّم الربا))[1]

وقد يستعين علماء الأصول وعلماء الفقه والتشريع بكلام العرب شعراً أو نثراً لتوضيح معاني القرآن والحديث، والتدليل على هذه المعاني، ومثل هذه الشواهد نجدها في كتب التفسير عموماً وفي تفسير الطبري على وجه الخصوص، ففي هذا التفسير بالذات وعلى امتداد صفحاته، تكاد لا تخلو صفحة من بيت شعر أو قول أعرابي يسوقه الطبري في معرض تفسيره لآي القرآن الكريم، ومن ذلك[2] ((القول في تأويل قوله تعالى (وكُلا منها رغداً حيث شئتُما)[3]

قال أبو جعفر: فأمّا الرغد، فإنه الواسع من العيش، الهنيء الذي لا يُعَنّي صـاحبه، يقـال: أرغد فُلان، إذا أصاب واسعاً من العيش الهنيء كما قال امرؤ القيس بن حُجر:

(الرمل)

بينما المرءُ تراهُ ناعماً   يأمَنُ الأحداثَ في عَيْشٍ رَغَدْ

واللافت للانتباه في استشهاد الفقهاء بكلام العرب، أن مثل هذه الاستشهادات تندرج في إطار توضيح المعاني وتوضيح آي القرآن، والتأكيد على الأخلاق والقيم الإسلامية، أكثر مما تندرج في إطار التشريع وسنّ الأحكام واستنباط القواعد الفقهية.

5- الشواهد ذات الأغراض المتعددة:

فمن الممكن بحال أن يأتي البيت من الشعر شاهداً على أكثر من موضوع من موضوعات الشواهد السابقة، فيكون شاهداً نحوياً ولغوياً وبلاغياً وفقهياً في آن واحد، أو يشترك الشاهد في أكثر من موضوع من الموضوعات السابقة، ومثال هذا النوع من الشواهد، بيت الشعر القائل:

---

(1) سورة البقرة، آية 275.

(2) الطبري، تفسير الطبري ج1 ص515ز تح: محمود محمد شاكر دار المعارف مصر.

(3) سورة البقرة آية 35.

(الطويل)

بَنُونا بَنُوا أبنائِنا وَبناتِنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأَباعِدِ

فالنحاة يستشهدون به على جواز تقديم الخبر، وعلماء البلاغة يستشهدون به مثالاً على التشبيه، أما الفقهاء فيستشهدون به في باب الوصية[1].

ثانيا: الشواهد من حيث أجناسها الأدبية:

1-شواهد القرآن الكريم:

القرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – بوساطة الوحي جبريل، المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس.

والقرآن الكريم مصدر التشريع الأول في الإسلام منه يستقي المسلمون أحكام دينهم وقواعد التعامل والأخلاق و القيم والعبادات إضافة إلى مصادر التشريع الأخرى.

وقد نزل القرآن الكريم باللغة العربية، لغة العرب الفصحاء ليكون معجزاً لهم وبيّنة عليهم في آن واحد، وبعد أن استقرت أركان الدولة الإسلامية، أصبح القرآن الكتاب الأول عند العرب المسلمين يحرصون عليه، ويتدفقون على دراسته وتفسر آيه والبحث في كل ما يمكن أن يسهم في فهمه وتدبّر معانيه، وإذا كان القرآن الكريم قد أعجز أصحاب اللغة في لغتهم، فكان من الأجدر إذًا أن تكون مفرداته وتراكيبه وعباراته مصدراً من مصادر اللغة التي يعتمد عليها اللغويون العرب في أثناء تقعيد اللغة وسنّ قوانينها و الغوص في أعماقها، كيف لا والدراسات اللغوية – كما أتضح سابقاً– نشأت أصلاً لخدمة القرآن وعلومه.

والقرآن الكريم يمثل أوثق نص لغوي في العربية، فقد نال الحظوة العالية من العناية والضبط والدقة في الأداء، زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، و عند أصحابه من بعده، ويمثل القرآن اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الأسدي والتميمي والقرشي وكل القبائل العربية الضاربة في أطراف الجزيرة العربية، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية، يقول البغدادي صاحب

---

(1) انظر القاسمي، علي. معجم الاستشهادات ص21.

الخزانة: ((فكلامه – عزّ اسمه – افصح كلام وابلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه)) [1] ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع الاختلاف في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في اللغة والنحو، والرأي أن نقطة الارتكاز في البحث في قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم إنما تنطلق من القراءات التي نزل بها القرآن الكريم، فمن إعجاز القرآن الكريم أنه نزل بقراءات متواترة إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – وهنا اختلفت وجهات نظر علماء اللغة والنحو حول هذه القراءات، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة وأخضع القاعدة للنص القرآني، في حين ذهب فريق آخر إلى قبول القراءة في ذلك الحرف مع مخالفتها للقياس ولكن لا يُقاس عليها، وذهب فريق ثالث إلى تخطئة القرّاء الثقات واتهامهم باللحن ما لم تستقر القراءات مع قاعدتهم وقياسهم، هذا مع العلم أن هناك حقيقة لا بد من تسجيلها وهي أن الرعيل الأول من النحاة واللغويين العرب كانوا أصلا قرّاءً أو تلامذة للقرّاء من أمثال أبي عمر بن العلاء و الكساني ويعقوب الحضرمي.

وللباحثين المحدثين ملاحظاتهم على موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فسعيد الأفغاني يقف موقف المنتقد للعلماء الأوائل بسبب قلة استشهادهم بالقراءات وخلافهم حولها، وفي الوقت نفسه يدعم الاستشهاد بالقرآن الكريم من خلال قراءاته الصحيحة المتواترة بل وحتى الشاذة منها على اعتبار أن الأولى توافر فيها من الشروط ما يمنع الشك فيها. في حين أن الثانية – رغم الاختلاف في بعض شروط روايتها– إلا أنها رويت عن أناس توفرت فيهم شروط الاحتجاج وسلامته، ويرى الأفغاني أن هذه القراءات على اختلافها ((أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما أحتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن)) [2] ويتابع قوله بأن ((قراءات القرآن جميعها حجة في العربية، متواترها وآحادُها وشاذُّها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها)) [3].

وقد حاول بعض الباحثين تفسير قلة استشهاد النحاة بالقرآن الكريم واختلافهم حول هذا الاستشهاد، وعزوا ذلك إلى (التحرز الديني) فذهب الدكتور محمد عيد إلى ذلك حين قال ((إن

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، ج1 ص9.

(2) الأفغاني، سعيد. في اصول النحو، ص29.

(3) المصدر السابق نفسه، ص45.

الذي يفسر كل ذلك سبب واحد هو التحرز الديني، ومع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذين تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن أن ينكر حجيّته، ثم يعلن هذا في آرائه أمام أحد)) ويتابع الدكتور عيد في سبب التحرز الديني ((وذلك أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن في النص اللغوي – كما هو واضح في كتب النحو – والنص القرآني لا يحتمل ذلك ولا يطيقه)) (1)

والرد على الدكتور عيد يتمثل في الحقيقة السابقة الذكر بأن النحاة البصريين القدماء كان معظمهم من القرّاء، فكيف يكون القارئ غير عالم بالآيات ومؤادها ؟ فهو عالم بالقرآن فمن أين يأتيه التحرز الديني ؟ وكيف يمكن تصوّر أن القارئ عدل عن الاستشهاد بالقرآن إلى الاستشهاد بالشعر وغيره وهو قارئ وليس راوية للشعر؟

ويُسجل لأصحاب المدرسة الكوفية أنهم كانوا أقل تشدداً في مجال الاستشهاد بالقرآن الكريم، فقد فعلوا ذلك دون تحفظ، فقد كانوا يحترمون القراءات ويتحرّجون من مخالفتها وذلك واضح من رأي الفرّاء الذي يقول: المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القرّاء أحب إليّ من مخالفته. وهو يرى أن الاحتجاج بالقرآن أولى من الاحتجاج بالشعر العربي وفصاحته وقوة حجته، يقول إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر.

وعلى الطرف الآخر كان نحاة البصرة أكثر تشددا وصرامة في التعاطي مع الاستشهاد بالقرآن الكريم والتعامل مع القراءات فقد طعنوا في بعض القراءات، وأخضعوا مجملها إلى قواعدهم، فقبلوا منها ما وافق قواعدهم، واحتجوا به، ورفضوا ما لم يوافقها، ورموه بالشذوذ، فكان أنْ قدّموا القاعدة على النص القرآني بالرغم من أنه موثّق ومتواتر.

وموقف نحاة البصرة من القراءات يتمثل بشكل أساسي في موقف سيبويه وأستاذه الخليل من هذه القراءات، هذان العالمان من الرعيل الأول في الدرس النحوي العربي وقفا موقف الحيطة

---

(1) عيد، محمد الرواية والاستشهاد في اللغة، ص126-127.

والحذر من القراءات القرآنية فاعتبراها سُنة لا يصح تخطئتها أو التعرض لها أو تصويبها، ولكنها لم تكن تصلح في نظرهم لإقامة القواعد الكلية.

ويرى الدكتور عفيف دمشقية أن سببين اثنين دفعا الخليل وسيبويه ومن بعدهم من النحاة إلى هذا الموقف[1]، أول هذه الأسباب يتمثل في كثرة القراءات وبيانها وتعدد وجوهها بحيث يصعب – والحال كذلك – أن تنتظمها قاعدة أساسية فلم يكن بالإمكان إجراء (مسح) لهذه القراءات المختلفة بحيث توضع قواعد للكلمة الواحدة أو التركيب الواحد تبعا لاختلاف قراءتها فهذا الأمر سيؤدي بالنحاة إلى التشتت والاختلاف.

أما السبب الثاني الذي يورده الدكتور دمشقية فهو المبدأ الذي قامت عليه المدرسة البصرية والذي يمثل صلب منهج هذه المدرسة ونعني (القياس) الذي شكل ركيزة لموقف البصريين من القراءات والاستشهاد بها حتى أن أوائل النحويين طغت عندهم المنهجية، واستمالهم مذهب مدرستهم، بحيث غفلوا في بعض الأحيان عن كونهم قرّاء، أولاً وأخيراً. فبدلاً من أن يخضعوا القاعدة النحوية للقراءات، لجؤوا أحيانا إلى إخضاع القراءة لقواعدهم وقياسهم، وأحيانا أخرى إلى ترك القراءة لمخالفتها لقواعد قياسهم. ((وبعد أن كان القياس وسيلة للضبط والتيسير، أصبح أداة للتعقيد والتنفير)) [2].

وأرى أن هناك سبباً ثالثاً أدى إلى هذا الحيد في بعض الأحيان عن الاستشهاد بالقراءات يتمثل في كثرة الشعر وسرعة تناوله وحفظه بوصفه ديوان العرب ودَيْدنهم، مما أثر في زيادة نسبة الاستشهاد بالشعر على نسبة الاستشهاد بالقرآن في كتب النحو.

ودليل ذلك أنه بالنظر إلى نسبة الآيات القرآنية في كتاب سيبويه إلى آيات القرآن الكريم ككل، ونسبة الشعر في كتابه إلى نسبة الشعر الجاهلي والإسلامي، تكون نسبة الآيات إلى الشعر أكثر وهذا يؤكد أنه ما من انصراف مطلق من البصريين عن الاستشهاد قرآنيا[3] والمقدر بنحو 500

---

(1) أنظر دمشقية عفيف المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص54-59.

(2) السيد، عبد الرحمن مدرسة البصرة النحوية دار المعارف القاهرة، 1968، ص247.

(3) ناصف، على النجدي، سيبويه إمام النحاة، القاهرة مكتبة نهضة مصر 1953 ص425.

شاهد قرآني[1] ولكن كان التوجه العام نحو القراءات التي تقرأ على وجه واحد، ونحو ((رفع مكانة القرآن الكريم والبعد به عن الجدل وأسبابه احتراماً له وتقديساً))[2].

2- الشواهد في الحديث النبوي الشريف:

يعرف الحديث الشريف على أنه ما أثر عن الرسول الأكرم محمد – صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ولكن ما يعنينا في هذا المقام هو سنة الرسول القولية إذ هي مجال البحث في الدراسات اللغوية والنحوية.

ويأتي الحديث الشريف مصدراً ثانياً من مصادر التشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم. وما دام هذا موقع الحديث فكان من الأجدر إذا أن تكون قوة الاعتماد عليه في الاحتجاج اللغوي بعد قوة الاحتجاج بالقرآن، بوصفه كلام أفصح العرب، وكون هذا الرسول الكريم لم يكن ينطق عن الهوى بل كان كلامه – عليه الصلاة والسلام – موحىً به من إله البشر رب الأرباب، فتغدو بذلك لغة الحديث على درجة من السمو والفصاحة بحيث لا يعقل الحيد عنها في عملية وضع اللغة وتعقيدها.

ولكن واقع الدرس اللغوي في مراحله الأولى وما تبعها لم يكن يطابق الافتراضات آنفة الذكر، إذ إن درجة الاستشهاد بأحاديث الرسول لم تكن تتوافق مع مكانتها ودرجة فصاحة قائلها وبلاغته.

وفي هذا السياق لا بد من تسجيل حقيقتين يجب الانطلاق منهما نحو البحث في قضية الاحتجاج بالأحاديث النبوية: إن أول حقيقة لافتة للانتباه في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث تتمثل في الندرة الواضحة في درجة الاستشهاد بالأحاديث النبوية، حتى لنجد كتب النحو العربي وأبحاثه في مراحله الأولى تكاد تخلو من شواهد الأحاديث النبوية، وإذا وجدت هذه الشواهد

---

(1) المبرد، محمد بن يزيد المقتضب: تح: محمد عبد الخالق عظيمة وزارة الاوقاف المصرية القاهرة، 1399هـ، المقدمة، ص95.

(2) جبر، يحيى، الشاهد اللغوي، ص268.

فعلى الأغلب لا يتم الإشارة إليها على أنها أحاديث نبوية، بل يتم التعامل معها بوصفها قولا مأثورا.

ونجد هذا الاتجاه واضحا عند سيبويه الذي يعَدُّ موقفه من الاحتجاج بالحديث أو غير الحديث من أنواع الكلام أساسا يَعتمد عليه من يأتي بعده من النحاة المتأخرين في تحديد ملامح الاحتجاج وضوابطه، وما يدعو للغرابة في هذا السياق أن نجد عالما كبيرا مثل سيبويه يورد في كتابه كله على امتداد صفحاته المترامية سبعة أحاديث فقط، وتشتد وطأة الغرابة والدهشة عندما نعلم أنه ورغم ذلك لم يشر في الحديث الأول الذي ساقه وهو "ما من أيام أحب إلى الله – عز وجل- فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"[1] إلى أنه حديث، في حين يكتفي في الحديث الثاني وهو "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"[2] بالقول (وأما قولهم)، وما هذا القول الذي يشير إليه إلا حديث نبوي رواه البخاري في كتاب الجنائز[3].

وقد تبعه في هذا الموقف المبرد فيما نقله عنه من أحاديث، وأن كان قد صرّح بنسبة بعض الأحاديث القليلة التي لم ينقلها عن أستاذه سيبويه، ورغم أن الفرّاء أشار إلى كثير من شواهد الأحاديث التي استشهد بها على أنها أحاديث نبوية، إلا أن هذا لم يمنع أن يغفل- عن قصد أو عن غير قصد- عن نسبة بعض الأحاديث رغم أهمية تحري الدقة في هذا المجال.

وإلى جانب هذه الندرة في شواهد الحديث يسجل الباحثون في الدرس اللغوي حقيقة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها مؤدّاها "الصَّمْت" الذي التزمه النحاة الأوائل حول حقيقة الاستشهاد بالحديث وموقفهم من ذلك، فلا هم صرحوا بقبولهم بالاحتجاج بالحديث، ولا هم أثبتوا عكس ذلك، رغم أن النحاة الأوائل لم يتوانَوْا عن تحديد موقفهم من الاحتجاج بأقوال العرب شعرًا ونثرًا، أو الاحتجاج بالقراءات القرآنية.

(1) سيبويه: الكتاب ج2 ص32.

(2) السابق: ص393.

(3) ينظر: دمشقية، عفيف: المنطلقات التأسيسية ص110-111.

ومما يستدعي الاهتمام والنظر في موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث، أنهم احتجوا بالأحاديث النبوية وبكثرة في غير مبحثَي النحو والصرف، فقد احتجوا بأحاديث الرسول في علوم البلاغة واللغة والأدب والتفسير، فَلِمَ التحفّظ في النحو والصرف العربيين؟

يبدو أن السبب الكامن وراء ذلك هو أن النحو والصرف عِلمان في العربية يرتكزان على اللفظ أولا وقبل كل شيء، وبالتالي فإنهما "يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده وأن أي تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة أو تغيّر حكمها النحوي ومعناها الذي جاءت له في العبارة[1].

لكن ما الدوافع الكامنة وراء هذه الندرة وذاك الصمت فيما يتعلق بالاستشهاد بالحديث؟ وما رأي متأخري النحاة في موقف متقدميهم من هذه القضية؟

يفسر الدكتور محمود حسني محمود دوافع (الصمت) في موقف النجاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث في نقاط ثلاثة، رأى أن هذه النقاط متجمعة دفعت أوائل النجاة إلى هذا الموقف[2]:

1-أن النبيّ قال قولته المشهورة "أنا أفصح العرب بيد أنّي منْ قريش"، فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة،فكأنّها تجعل الاحتجاج بالأحاديث أمراً مسلماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2-أن الوضع في الحديث كَثُر وتزايد بحيث صَعُبَ على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقّة، ويتشددون التشدُّدَ كُلّه أن يميزوا ما هو للرسول وما هو ليس له.

3-إنّ الحديث روي بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبيّ وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرّجون في البتّ في هذه القضيّة.

(1) الحديثي، خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. منشورات وزارة الثقافة و الإعلام – الجمهورية العراقية – دار الرشيد،1981، ص5.

(2) محمود،محمود حسني، احتجاج النحو بين بالحديث، مجّلة مجمع اللغة العربية الأردني عـالمزدوج 3-4-، مطبعة التوفيق،عمان –الأردن، 1979م، ص42.

ولو تنبه الرعيل الأول من النحاة لهذه القضيّة فسجلوا موقفاً واضحاً من الاحتجاج بالحديث، لاختصروا مساحةً واسعة من البحث عند النحاة المتأخرين حول هذه القضيّة.

وأرى أن السبب الأول الذي ساقه محمود لا ينسجم مع نظيريه الثاني والثالث، إذ لو وعى النحاة الأوائل مقولة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلَّم لما تركوا مجموعة ثرّةً من أحاديث الرسول بعيداً عن قضايا النحو والصرف، ولتمسكوا بهذه الأحاديث بوصفها مصدراً لا يمكن إغفاله من مصادر اللغة.

ولكنْ يبدو أن الذي عناه الدكتور محمود هو التضارب بين مقولة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وبين ما لحق ببعض الأحاديث من لحن وتحريف ناهيك عن إمكانية رواية بعض الأحاديث بالمعنى،فدفع هذا التضارب النحويين إلى عدم الخوض في قبول شواهد الأحاديث أو رفضها لكي لا ينساقوا إلى أحد الاتجاهين على حساب الأخر فيقعوا في الخطأ والزلل.

وأنا أضيف سبباً رابعاً إلى الأسباب آنفة الذكر مؤدّاه خوف النحاة من البحث في الأحاديث النبوية لما تتمتع به سنّة الرسول القولية من مكانة عظيمة تجعل من الصعب على عالم في اللغة أن يقدم على قبول حديث أو رفض آخر، فسَوْق التبريرات لمثل هذا العمل أو ذاك قد يفتح باباً واسعاً من الجدال والنقاش ليس مع النحاة فيما بينهم فحسب بل أيضاً قد تتحوّل القضيّة إلى قضيّة دينيّة تكون فيها الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام وبين الزلل والصواب غير واضحة المعالم، خصوصاً وأن علوم الحديث في فترة نشأة الدراسات اللغوية لم تكن قد اكتملت حلقات صياغتها، وكانت تتلمس طريقها نحو المنهجية و التنظيم، وسيتم تفصيل هذا الموقف عند الحديث عن موقف النحاة المتأخرين من قضية الاحتجاج بالحديث.

موقف النحاة المتأخرين من الاستشهاد بالحديث الشريف:

أجمع علماء اللغة والنحو على اعتبار القرآن المصدر الأول من مصادر الاحتجاج في جميع علوم اللغة، لإثبات صحة لفظ أو تركيب أو معنى من المعاني[1] وذلك بوصفه قمة البلاغة

(1) راجع المعجم المفصل: ميشال عاصي وإميل بديع ج1 دار العلم للملايين – بيروت، ص48.

والفصاحة في اللغة العربية، وأعلى مراحل البيان العربي، وهو الذي أعجز العرب أن يأتوا بمثله، فقد سفّه أحلامهم، وسخر منهم، وتحدّاهم في مكمن قوتهم – وهم أهل الفصاحة والبلاغة والبيان – حين صرّح لهم بعجزهم عن الإتيان بسورة واحدة من مثله.

أما الحديث النبوي الشريف، فلا يختلف اثنان على أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – كان أفصح من نطق بالعربية، فهو القائل "أنا من قريش، بيد أني أفصح العرب"[(1)] ولم يكن – عليه الصلاة والسلام– يتكلم إلا بأفصح اللغات وأجزل العبارات وأحسن التراكيب، وهذا ما يجمع عليه المسلمون في أقاصي الأرض وأدانيها منذ انطلاق الرسالة المحمدية وحتى يومنا هذا، ورغم ذلك كله فقد وقع الاختلاف بين اللغويين والنحويين في صحة الاحتجاج بالحديث، واللافت في الأمر هنا أن اللغويين لم يمنع أحد منهم الاستشهاد بالحديث في إطار الاستدلال على معاني اللغة ومصادر فقه اللغة. والمعاجم اللغوية زاخرة بالأحاديث والأخبار، أما النحاة فقد اختلفوا في ذلك بين مانع ومجوّز وآخر متوسط بينهما:

1- موقف المانعين من الاستشهاد بالحديث:

وأبرز العلماء الذي قالوا بهذا الرأي أبو حيان، وابن الضائع والسيوطي. فقد ذكر أبو حيان في (شرح التسهيل): أن "الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يستدلوا بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وكذا غيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[(2)]

(1) أنظر الزمخشري: الفائق في غريب الحديث، دار الكتب العلمية – بيروت، ج1، ص126.

(2) البغدادي: خزانة الأدب، ج1، ص10

على أنه لم يرد تصريح من النحاة المذكورين في هذا الأمر، أو إيضاح منهم للأسباب التي دفعتهم لهذا الموقف المانع من الاستشهاد بالحديث، لكن بعض المتشددين من متأخري النحاة[1] ذكر أن الأسباب التي منعت هؤلاء من الاحتجاج بالحديث تتلخص في ثلاثة أمور:

الأول: أن الأحاديث لم تنقل كما سُمِعَت من النبي صلى الله عليه وسلم لجواز رواية الحديث بالمعنى، وبالتالي فإن كثيرا من ألفاظه ليست من نطق الرسول ولا من لفظه.

الثاني: أن كثيرا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللحن وغير الفصيح في كلامهم وهم لا يعلمون[2].

الثالث: أن أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين، والنحاة المتأخرين في بغداد والأندلس وغيرها لم يفعلوا ذلك.

2- موقف المجوزين:

وفي مقابل الفريق الأول، وقف فريق من أئمة النحو إلى جانب الحديث الشريف، فاستشهدوا به في ألفاظ اللغة وتراكيبها منهم السهيلي ت 581 هـ في أماليه، وأبو الحسن الحضرمي المعروف بابن خروف 906 هـ شارح كتاب سيبويه، وابن مالك ت 672 هـ وهو الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، والاسترباذي ت 686 هـ شارح أبيات كافية الحاجب وهو الذي قال بجواز الاحتجاج بحديث أهل البيت – رضي الله عنهم – وابن هشام ت 761 هـ وغيرهم كثير[3].وقال البغدادي في ذلك: "الصواب الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت كما صنع الشارح المحقق الرضي"[4]

---

(1) ومنهم أبو الحسن الضائع وأبو حيان، وهما من أشد المانعين من الاحتجاج بالحديث.

(2) راجع البغدادي: خزانة الأدب، ج1 ص12 و1 المعجم المفصل: ميشال عاصي وإميل بديع ج1، ص48/ 3.

(3) البغدادي: خزانة الأدب: ج1، ص9.

(4) المصدر السابق نفسه، ج1، ص13.

3- موقف المتوسطين بين المنع والتجويز:

توسَّط بعض العلماء في آرائهم بين الفريقين السابقين، فجوّزوا الاحتجاج بالحديث المنقول بلفظه دون الأحاديث المنقولة بالمعنى، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه أبو إسحاق الشاطبي ت 790 هـ والذي قال في (شرح الألفية): "أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"[(1)]

حجج المنع في ميزان النقد العلمي:

إن الحُجج التي ساقها النحاة لإخراج الحديث النبوي الشريف عن دائرة الاحتجاج اللغوي لا تصمد كثير منها أمام النقد العلمي القويم، ولا تنسجم مع حقائق الأمور، وقد انبرى كثير من العلماء المحدثين لهذا الموضوع بالنقد والتحليل والملاحظة، وفيما يلي إيجاز للملاحظات التي يمكن إبداؤها حول منع الاحتجاج بالحديث:

أولا: جواز رواية الحديث بالمعنى، ويُرَدُّ عليه بما يلي:

1- إن الرواية بالمعنى موجودة في غير الحديث مما جوَّز النحاة الاحتجاج به من المنظوم والمنثور من كلام العرب الأوائل، مما اعتمدوا عليه لإثبات قواعدهم النحوية والصرفية، وقلما يخلو كتاب في قواعد العربية من اختلاف في آراء النحاة والمدارس النحوية بسبب اختلاف النقل والرواية في الحركات أو الكلمات أو العبارات اختلافا يغيّر المعنى ويغيّر الحكم الإعرابي، ورغم هذا الاختلاف فقد أدخلوا هذه النصوص في دائرة الاحتجاج.

2- إن العلماء قد وضعوا شروطاً مشددةً لتجويز الرواية بالمعنى، ويأتي على رأسها إصابة المعنى وضبطه، والتي تتطلب أن يكون الراوي عالماً عارفاً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى، بل يتعيّن عليه أن يؤدي نفس اللفظ الذي سمعه، ولا يخرم منه شيئاً،

(1) البغدادي: خزانة الأدب، ص12-13.

ولا يبدل لفظاً بلفظ[1]. ولذلك قصروا جواز الرواية بالمعنى على فترة وجيزة لا تتعدى رجال الصدر الأول دون غيرهم، حيث كانت اللغة سليمة، والسلائق على سجيتها لم يصبها فساد أو لحن[2]. وعليه فالرواة بالمعنى إنما كانوا ممّن يسوّغ الاحتجاج بكلامهم، وفق الدائرة الزمانية للاحتجاج اللغوي لأنهم رووا ذلك قبل تغيير الألسنة وابتعاد الناس عن مصادر اللغة الأصلية.

3- لا يمكن تعميم ظاهرة الرواية بالمعنى على كلّ مساحة الحديث النبوي الشريف فقد وصل إلينا كثير من الأحاديث محكمة الألفاظ والتي لم يطرأ عليها أدنى تغيير أو تبديل في كلماتها، ولا أي لحن أو تحريف في حركاتها وحروفها، كألفاظ القنوت والتحيات والأذكار والأدعية في الأماكن والحالات الخاصة، وغيرها ممّا وقع التعبّد بخصوص ألفاظها، وأمر الشارع بتلاوتها بعينها يضاف إلى ذلك ما أريد لفظه الخاص من متون الأحاديث التي يُقصد بها الاستدلال على فصاحة الرسول- عليه الصلاة والسلام- وعلى محاسن بيانه، كالخطب التي ألقيت في مناسبات خاصة، والأمثال النبوية التي تتضمن أساليب إنشائية وبلاغية راقية، كذلك الكلمات القصار المشتملة على محاسن البيان، والتي تتضمن جوامع الحكم والنصائح والمواعظ البليغة التي تنتهي بسجع مطبوع يكشف عن مدى العناية بخصوص ألفاظها[3]

يضاف إلى ذلك أن من الحديث النبوي الشريف ما دُوّن في زمان النبي – صلى الله عليه وسلم- أو بعده بقليل رغم شروط المنع، وطبيعي أن يكون ما دوّن من أحاديث الرسول في تلك الفترة قد حافظ على صحة لغته وسلامة ألفاظه ليكون ذلك مدعاة للاحتجاج به في اللغة والنحو، ومن هذه الأحاديث كُتب الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى العمال والأمراء والملوك، وبعض كتب الصحابة وصحفهم المدونة من حديثه- صلى الله عليه وسلم- فقد كان أنس بن مالك يكتب الحديث بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولجابر بن عبد الله الأنصاري

---

(1) السيوطي: تدريب الراوي: ط1 – القاهرة 1379هـــ ج1، ص98.

(2) راجع: الجلالي، السيد: من أدب الدعاء في الإسلام من مجلة تراثنا العدد14، ص17.

(3) المصدر السابق نفسه، ص20.

صحيفة مشهورة من حديثه صلى الله عليه وسلم، ولمعاذ بن جبل كتاب يحتوي على عدة أحاديث، كما أن من الأحاديث ما روي بطرق متعددة تصل إلى حدّ التواتر اللفظي بحيث تناقله جميع الرواة على لفظ واحد دون تبديل أو تغيير.

من هنا يتبين أن تعميم الحكم بإخراج الحديث عن دائرة الاحتجاج لعلّة روايته بالمعنى لا يمكن قبوله، ولا التسليم بنسبته إلى النحاة المتقدمين.

ثانياً: كون الرواة غير عرب بالطبع، فوقعوا في اللحن من حيث لا يشعرون

ويُرد على ذلك أن هذا الأمر يُقال أيضا في رواة الشعر والنثر ممن أكثر النحاة من الاحتجاج بمروياتهم، ومنهم حمّاد الراوية وأصله من الديلم، وخلف بن حيان الأحمر من موالي فرغانة، وقيل: أصله من خراسان[1].

أما إدّعاء اللحن في الحديث فهو باطل، لأنهم إذا أرادوا اللحن الذي هو من قبيل الخطأ في الإعراب، بحيث لا يمكن تخريجه على وجه من الوجوه أو على بعض لغات العرب، فهذا ما لا يوجد في الحديث، أما إذا أراد المانعون أن أصل اللحن من الرواة فإنه إذا جاز إسقاط الحديث من دائرة الاحتجاج لأنّ الرواة يلحنون به، جاز إسقاط غيره لأن البعض يلحن به، وذلك أمر خطير لأنه – بهذه النظرة – يمتد إلى كل مفردات الثقافة العربية الإسلامية.

وقد رد الشاطبي على المشككين بلفظ الحديث ورواياتيه ردّاً قاسياً بقوله: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم... وبأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها"[2].

وإذا ما علمنا أن العناية بدقة اللفظ والمعنى، وتواصل الإسناد ومعرفة الرجال، وغيرها من الضوابط المعروفة في علم الحديث هي أقل مراعاة في رواية الشعر وغيره من الفنون الأدبية،

---

(1) الزركلي: الأعلام ج2 ص310.

(2) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، ص54، مطبعة السعادة، ط1، مصر، 1976م.

أيقنّا أن الشعر كان أكثر عرضة للّحن والانتحال والتغيير من الحديث الشريف، فإذا كان اللحن عاملاً لإخراج الحديث من دائرة الاحتجاج اللغوي، فالأولى إخراج غيره من هذه الدائرة لانعدام الضوابط التي تعتني بدقة النقل وسلامة التوثيق.

وهنا يبدو أن الذرائع التي نسبها متأخّرو النحاة لمتقدميهم بشأن عدم احتجاجهم بالحديث الشريف، لا تصمد كثيراً أمام النقد العلمي المنهجي الذي انبرى له مجموعة من النحاة المحدثين،

والسبب الذي يبدو أكثر إقناعا في حصر احتجاج الأقدمين بشعر العرب ونثرهم، إنما يصب في خدمة الشريعة الإسلامية قرآنًا كانت أم سُنّة، يبين ذلك من خلال معرفة الغرض الحقيقي الكامن وراء جُلّ الدرس اللغوي بعامة وقضية الاحتجاج بخاصة – وهو ما تم تفصيل الحديث فيه في هذه الرسالة – من خلال سعي النحاة و اللغويين الدؤوب في تتبع ما يصح الاحتجاج به من شعر العرب ونثرهم، إذ لا يمكن أن يكون هذا الجهد كله عبثاً أو لهواً، وعليه فلا بد أن يكون الغرض عظيما ينسجم مع الجهود المضنية التي بُذلت في تتبع ما قاله العرب شعراً ونثراً.

وفيما يتعلق بالحديث الشريف، فإن كثيرا منه قد صدر بلفظه عن رسول البشرية أفصح من نطق بالضاد، وقد تضمن من المفردات الفصيحة التي صارت فيما بعد محلا للنزاع على مستوى العقيدة والأحكام لانطباقها على أكثر من معنى، ومن هنا حاول النحاة جُلَّ جهدهم وضْعَ حدٌّ فاصل لتلك الاجتهادات التفسيرية، لكي تحرس الشريعة ويسهل فهمها على الآخرين، خصوصا وأن الغرض الأساس الذي اندفع وراءه أوائل النحويين إنما كان خدمة القرآن الكريم، وتسهيل نطقه وفهمه.

من هنا يتبين السر في لجوء النحويين القدامى إلى نثر العرب وشعرهم دون نصوص الشريعة الغرّاء التي بذلوا الجهد في حراستها عن طريق أفصح لغاتها، بمعنى أنهم أرادوا الدفاع عن نصوص الشريعة عن طريق نصوص أخرى اتفق العرب عليها واشتركوا في فهمها.

غير أن هذا التبرير لا يمنع من وجود فئة من النحاة المتقدمين الذين لم يتعاملوا مع علم الحديث ولم يمارسوه، فاستسهلوا الشعر و استصعبوا الحديث، لما يتطلبه من علم بروايته وفهم لمضامينه ففضلوا رواية الشعر والأمثال والخطب وهي مجالات برعوا فيها وأتقنوها،على الخوض في غمار الحديث لعدم تمكنهم منه.

والمتتبع للدراسات والأبحاث اللغوية الحديثة والنحوية الحديثة والمعاصرة يرى أن هذه الدراسات– وبحمد الله – قد أخذت تميل إلى الاحتجاج بالحديث، وقد خطت بذلك خطوات متقدمة على صعيد البحث والدراسة، أغنت المكتبة العربية والإسلامية. ولكن هذا لا يعني بحال أنهم تركوا الأمر مفتوحاً دون ضوابط، بل فصّلوا في هذا الباب الأحكامَ والضوابط التي تحفظ سلامة اللغة وسلامة ما صحّ من أحاديث الرسول، ويكفي في هذا المجال أن نورد القرار الذي صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في أوائل القرن الماضي حول ما جاز الاحتجاج به من الأحاديث النبوية:

1- لا يُحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح في السنة النبوية فما قبلها.

2- يُحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب آنفة الذكر على الوجه التالي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب-الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تُعد من جوامع الكَلِم.

د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

ه- الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين.

ز – الأحاديث التي دوَّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ح– الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

3- الشواهد الشعرية:

سبق الحديث عن شواهد النحو القرآنية وشواهد الحديث الشريف، ولكن الحديث عن الشواهد النحوية الشعرية له طابعه الخاص، إذ إن هذا النوع من الشواهد نال من الحظوة والاهتمام ما فاق كثيراً غيره من أشكال الشواهد الأخرى النثرية، فقد أنس النحويون إلى الشعر، وأحسّوا أنه يمثل لغة العرب، واحتلت الشواهد الشعرية مراتب متقدمة من اهتمام النحاة والدارسين، وظهرت على أثر ذلك مؤلفات كثيرة تخوض في هذا المضمار، منها – على سبيل المثال لا الحصر – (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النحاس، و (شرح أبيات سيبويه) لأبن السيرافي وغيرهما كثير.

وقد سبق الحديث أيضا في دائرة الاحتجاج الشعرية، غير أنه من الضروري هنا تسجيل بعض الملحوظات الهامة التي يمكن لمتتبع الشواهد الشعرية في النحو العربي تسجيلها، وهي من الأهمية بمكان بحيث ترسم صورة واضحة المعالم عن طبيعة هذه الشواهد وشروطها ودرجة التثبت من صحتها، وقد تركت هذه الملحوظات أثرها على الشواهد الشعرية خاصة، وعلى الدرس النحوي بعامة:

أولاً: الضرورة الشعرية.

فالشعر له أسلوبه وله إيقاعه وله قيوده من وزن وقافية، ويتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر قيوداً لا تُفرض عليه في أثناء كلامه العادي، وقد تُضطر هذه القيود الشاعر إلى الضرورة فيقف على أثر ذلك حيران بين القاعدة النحوية وبين الموسيقى الشعرية، وهذا قد يؤثر في اللغة التي يضطرون إليها فتجري على ألسنتهم في غير الشعر أيضا.

ومن قبيل الاهتمام الشديد والعناية الفائقة من علماء اللغة و النحو وغيرهم بالشعر وضروبه فقد عنوا بهذه المسألة وبحثوا فيها وأفردوا لها الأبواب والفصول فقسموا ضرورات

الشعر إلى مستحسنة وأخرى مستقبحة، وفَصَّلوا فيما جاز للشعراء استعماله منها وما لا يجوز، ويأتي سيبويه في مقدمة هؤلاء العلماء فبحثَ في (الكتاب) ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز للمتكلم استعماله في كلامه ونثره، جاء هذا في (باب ما يحتمل الشعر) و (باب وجوه القوافي في الإنشاد) و (باب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء واضطراراً) و (باب ما يجوز في الشعر... ولا يجوز في الكلام)[1].

وخصَّص بن جني بابا في "هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟"[2] وفصل أبو حيان الأندلسي في الضرورة في معظم صفحات كتبه وأفرد لها بابا هو (باب الضرائر) في كتابه: (ارتشاف الضرب من لسان العرب)[3]، ونجد ذلك أيضا في كتب أخرى له مثل: (غاية الإحسان في علم اللسان)[4] في باب سمّاه (باب الشعر والسجع).

ويرى بعض الباحثين أن الضرورات الشعرية بعينها لم تكن الدافع الوحيد لعلماء النحو واللغة نحو الاهتمام بهذا الموضوع، بل أن الشكوك المريبة والإشكاليات العديدة حول مصداقية الرواة وما كان من بعضهم من وضع وتحريف في الشعر وما نتج عن ذلك من آثار ونتائج من خلط في القائل أو جهل به أو تعدد الرواية وما إلى ذلك، كل هذا كان سببا لعلماء النحو لاتخاذ الحيطة والحذر فيما يوردونه من الشعر في كتبهم ودراساتهم واحتجاجاتهم، وفي هذا يقول ابن سلام الجمحي: "في الشعر مصنوع مفتعَل وموضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا غريب يستفاد ولا مَثَل يُضرب، وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية على إبطال شيء منه أن يُقبل من صحيفة ولا يروَى من صحفي"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج1 ص8-13 وص 343 و ص282.

(2) أبن جني، الخصائص ج1 ص323 وما بعدها.

(3) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، 482/1.

(4) المصدر السابق نفسه، ص81.

(5) الجمحي، أبن سلام، طبقات فحول الشعراء ص23.

ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع الخلط والزيادة والوضع والاختلال في عدد من شواهد الشعر عند علماء النحو واللغة، وإذا كان بعض الباحثين يرى أن اهتمام العلماء القدامى بموضوع الضرورات في الشعر قد دفع الغثّ عن السمين من الشواهد فيَردُّ ذلك عديدُ شواهد النحو الشعرية التي تفتقر إلى الدقة والتثبت من صحة قائلها أو من خلوها من الخلط والتصحيف والتحريف.

وليكن أن بعض الباحثين لا يدركون هذه الحقيقة، فخديجة الحديثي ترى أنه "لهذا الاضطراب نجد النحاة ينظرون إلى الشعر بعين الريبة، ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم صحة نسبته إلى قائله، وفصاحة قائله وصدق راويه والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات"[1].

فبعد ذلك كله كيف تفسر الحديثي شواهد سيبويه التي تفوق السبعين والتي لا يُعلم قائلها؟ بل كيف تفسر اعتماد سيبويه على شواهد شعرية جاءت على رواية مخالفة للرواية الأصلية ويستشهد فيها سيبويه بالموضع الذي تختلف فيه الروايتان – فيما سنورده من أمثلة لاحقاً؟

ومن أوائل من أقّر الضرورات الشعرية وأجاز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي صرّح بأن "الشعراء أمراء الكلام يصرّفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته...."[2] واللافت أن الفراهيدي لم يُسَمِّ ما جاز للشاعر في الشعر (ضرورة) وإنما تكلم عليه بشكل عام قبل أن يوضع له هذا المصطلح.

وبعض العلماء عدَّ الضرورة "رخصة" من هؤلاء ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة[3] حيث خصص لذلك بابًا سماه "(الرخص في الشعر)، وكذلك السيوطي في الاقتراح[4] بقوله عن الحكم النحوي: "ينقسم أيضا إلى رخصة وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر"

---

(1) الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، ص83.

(2) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص143.

(3) القيرواني، أبن رشيق، العمدة دار المعرفة بيروت – 1408 هـ، ص219.

(4) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ص11.

ومنهم أيضا أبو هلال العسكري الـذي أورد الضـرورة علـى أنهـا رخصـة فـي كتابـه "الصناعتين"[1]

وبعض العلماء اعتبر الضرورة من "عيوب الشعر" من هؤلاء قدامة بن جعفر الذي يقـول في ذلك "عيوب اللفظ أن يكون ملحوناً وجارياً على غير سبيل الإعراب واللغة، وقد تقدم مـن استقصى هذا الفن وهم واضعو صناعة النحو"[2]

أما أبن فارس فهو يقسم الضرورة في الشعر إلى نوعين: منها ما هو مقبول عنده ومنها ما هو غير مقبول "فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وإبدالاً بعد ألّا يكون فيما يأتيه مخطئاً ولا لاحناً"[3]

وقد فصّل علماء اللغة والنحو والبلاغة كثيراً في أنواع الضرورات وشروطها وحـدودها، فسيبويه قسم ضرورات الشعر إلى أنواع

سنوجزها مشفوعة بالأمثلة[4]:

1- أن يقع في الكلام ولكنه قليل أو ضعيف وقبيح، وهو في الشعر قوي و جائز كثير، ومنـه حذف يا في نداء النكرة كما في قول العجاج:

(الرجز)

جارِيَ لا تَستَنكري عَذيرِي

يريد (يا جارية)

(1) العسكري، أبو هلال كتاب الصناعتين: علي الجباوي القاهرة، 1952م، ص150.

(2) ابن جعفر، قدامة، العمدة: محمد قرقزان بيروت 1988م، ج2، ص269.

(3) ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة دار بدر – بيروت ص275 – ص1963/276م.

(4) الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، ص130-ص 144.

2- أن يقع في الشعر ويجوز، وليس بحد الكلام ولا يستعمل في الكلام، يقول سيبويه في حذف حرف الجر وموقع جوازه "فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة، يدل على ذلك أنك لو قلت (مَن تَضرْبِ انزل) لم يَجُزْ حتى تقول (عليه) إلا في الشعر.

ومما يُستعمل في الشعر ولا يستعمل في الكلام أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، من ذلك قول علقمة بن عبده:

(مُخَلَّع البسيط)

لا تُنكر القتل وقد سُبينا   في حَلقِكُم عَظمٌ وقد شجينا

3- أن تكون المسألة جائزة في الشعر، وهي في الكلام خطأ، من ذلك استعمال (إذا) شرطية جازمة وهذا ما لا يأتي في الكلام المنثور مثال ذلك قول قيس بن الخطيم:

إذا قَصُرت أسيافنا كان وصلُها   خُطانا إلى أعدائنا فَنُضاربِ

4- أن لا تجوز المسألة إلا في الشعر، لكنها تجوز فيه في غير اضطرار، من ذلك أنه إذا كانت (إن) شرطية عاملة وكان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً جاز الفصل بينهما في الشعر ولم يُجز في الكلام كقول القائل:

(البسيط)

عاوِدْ هَراة وإن معمورُها خَرِبا

5- أن يأتي في الشعر ويجوز لكنه على قلّة: ومثال ذلك نون الوقاية تلحق (قد) و (قط) في الكلام العادي ولا يجوز حذفها، في حين جاز حذف نون الوقاية مع (قد) و (قط) فنقول (قدي) تشبيها لها بـ (حسبي) لأن المعنى واحد، كما يقول الشاعر:

(الرجز)

قَدْني مِنْ نَصْر الخُبَيبين قدي   ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

6- أن يضطر إليه الشاعر، وهو على نوعين: نوع سُمِعَ في الشعر ووقع فيما (أضطُرَّ) إليه الشاعر، ونوع آخر يقول فيه سيبويه (إذا اضطر شاعرنا فقال... جاز) أو (لو أضطرّ شاعر.... جاز)

فمن النوع الأول: استعمال (سواء) في الشعر ظرفاً كاستعمال الأسماء حيث اضطر جعل (سواء) بمنزلة (غير) قال الشاعر:

(الطويل)

ولا يَنْطِقُ الفحشاء من كان منهمُ   إذا قعدوا مِنّا ولا مِن سِوائِنا

ومن النوع الثاني ما صرّح به سيبويه بقوله (وإن اضطر شاعر ... جاز) مثال ذلك قوله" ولو اضطر شاعر فقال: "أتذكر إذ إنْ تأتِنا نأتك" جاز له كما جاز في (مَنْ) [(1)]"

وقوله في استعمال إذا جازمة "وإن اضطر شاعر فجازى بـ (إذا) أجراها في ذلك مجرى (إنْ) [(2)]"

7- أن لا يقع في الكلام ولا يجوز إلّا أن يُضطر شاعرٌ: مثال ذلك حذف الألف التي هي لام الاسم: قال الشاعر حيث اضطر وهو لبيد:

وقبيلٌ من لُكيزٍ شاهدٌ   رَهطٌ مرجومٌ ورهطُ ابن المُعَلّ

يريد "المُعلَّى".

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص441.

(2) المصدر السابق نفسه ج1، ص68.

ثانياً: قائل الشاهد الشعري:

وقد برزت في هذا المجال خلافات كثيرة حول قائل الشاهد من حيث هويته أو مـــن حيـــث صحة الاستشهاد بقوله، والملحوظة الأولى في هذا الباب تكمن في عدم معرفة قائل الشـــاهد أو عدم ذكره، ومن قبيل هذا النوع من الشواهد:

(الرجز)

فإنّه أهلٌ لأنْ يؤَكرَما

وهو شاهد على بقاء همزة (أفعل) في المضارع المسند للمفعول (المبني للمجهـــول) وهـــو شاهد مجهول القائل(1).

ولعلّ التركيز على ما قيل من كلام، وليس على من قال الكلام قد أدى في بعـــض الأحيـــان إلى إغفال القائل وتناسيه مع الزمن، فالكاتب قد لا يرى ضرورة لـــذكر صـــاحب الشـــاهد لأن تركيزه يكون منصبّا على القضية النحوية التي يعالجهـــا، ولأن القائـــل كـــان معروفـــاً آنـــذاك للدارسين، فلا يأبه في بعض الأحيان لصاحب الشاهد، هذا فضلا عن أن الكثير مـــن الشـــواهد الشعرية مستقاة من الأمثال السائرة والأقوال المأثورة التي تمتد إلى جذور عميقة فـــي التـــاريخ العربي، وغالباً ما نُسِيَ قائلها أو لم تنسب أصلا إلى شخص بعينه.

وقضية نسبة الشاهد إلى قائله تتسم بأهمية خاصة عند علماء النحو العربي، ذلك لأن معرفة قائل الشاهد تحدد ما إذا كان من الجائز الاستشهاد بقوله أو من غير الجائز ذلك ضمن الضوابط و الشروط التي حددها هؤلاء العلماء للاحتجاج، سواء أكانت هذه الشروط زمانية أم مكانيـــة أم حضرية. بل وذهب بعض العلماء إلى عدم تجويز الاستشهاد بالكلام الذي لا يُعرف قائله، وفـــي هذا يقول البغدادي: "وعُلم مما ذكرنا من تبين الطبقات التي يصح الاحتجاج بكلامها أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو بنثر لا يُعرف قائله، صرّح بذلك ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل

(1) انظر: جبر يحيى: الشاهد اللغوي، ص275 وما بعدها.

الخلاف، وعلّة ذلك مخافةَ أن يكــون ذلــك الكــلام مصــنوعاً أو لمولــد أو لمــن لا يوثــق بكلامه"[1].

ويبدو أن هذا الحرص الذي أظهره النحويون على نسبة الشواهد إلى قائلها كان الدافع وراء تأليف العديد من الكتب التي تعنى بهذا المجال، من هذه المؤلفات: (خزانة الأدب) لعبــد القــادر البغدادي (1030–1093) الذي هو في حقيقته شرح لشواهد الرضي الاسترابادي علــى كتــاب (الكافية) في النحو. وإلى جانب عدم معرفة القائل تبرز إشكالية أخرى أكثر شيوعا في الدراسات النحوية، مؤدّاها تعدد نسبة الشاهد الواحد إلى أكثر من قائل، فترى الشاهد الواحد يروى في أكثر من كتاب منسوباً إلى عدد مختلف من الشعراء ما بين كتاب وكتاب، بل قد يــرد الشــاهد فــي الكتاب الواحد مختلف النسبة إلى أكثر من قائل، ومن شواهد النحو التي تعددت نسبتها إلى أكثر من قائل بيت الشعر المشهور:

(الكامل)

لا تنهَ عن خُلقٍ وتأتيَ مثله عارٌ عليكَ إذا فَعَلتَ عظيمُ

وهو شاهد على نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية وقد اختُلف في نسبة هذا الشاهد، فهو مرة منسوب إلى المتوكل الكناني، وتارة إلى الأخطل التغلبي، وأخرى إلى ســابق البربري ورابعة إلى أبي الأسود الدؤلي. ومن الأمثلة على ذلك أيضا بيت الشاعر القائل:

كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

وهذا البيت ينسب إلى عبد الله بن معاوية، والمغيرة بــين حبنــاء، و الأعشــى، ونصــيب الأصغر، وستار بن هبيرة، والأُبيرد الرياحيّ[2]

ولعل مردَّ اختلاف نسبة الشاهد الشعري يرجع إلى تعدد الرواية واختلاف الرواة الذين رَوَوا هذا البيت ليرد منسوبا في كتب مختلفة إلى عدد من الشعراء كما في البيت الســابق، غيــر أن هناك سببا آخرَ أدى إلى مثل هذا الاختلاف مردّه إلى التصحيف والتحريف الذي سببه اخــتلاف

---

(1) البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب، القاهرة – مكتبة الخانجي، عبد السلام هارون، 1989 ج1 ص5–6.
(2) الأنباري، أبو بكر، الزاهر، بغداد، دار الرشيد 1979، حاتم الضامن ج2، ص8.

الخط واضطرابه، أدى إلى تلف اعترى المخطوطة المدوَّن عليها هذا الشاهد أو ذاك، فاختلفت بذلك طريقة قراءة القائل ما بين عالم وآخر أو بين مخطوطة وأخرى، ومن الشواهد الشعرية النحوية التي يرجع سبب اختلاف قائلها إلى التصحيف والتحريف بيت الشعر القائل:

(البسيط)

للهِ يبقَى على الأيام ذُو حَيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ

وهو شاهد على استخدام اللام حرفا للقسم، فضلا عن وقوعها على معنى التعجب، "فينسب هذا الشاهد لعبد مناة الهذلي أو عبد مناف الهذلي وما نراهما إلا واحداً، ولكن تحريفاً اعترى الحرف الأخير من المضاف إليه (التاء المربوطة) فقُرِئت فاءً أو (الفاء) فقُرِئت تاءً"[(1)]

4- شواهد النثر العربي:

إن نظرة واقعية إلى حقيقة اللغة ومفهومها واستعمالاتها لا تدع مجالا للشك بأن الثر العربي أقرب ما يكون إلى تصوير واقع اللغة، فالنثر يمثل الأسلوب العام لاستعمال اللغة دون ضرورات أو قيود تفرض على القائل كما هو الحال في الشعر – فيما تم تفصيله في أبواب سابقة والنثر العربي – كما هو معروف لدارس اللغة والأدب – يقسم عادة في الدراسات الأدبية إلى قسمين، الأول: النثر الفني ويشمل الخطب والرسائل والحكم والأمثال، والثاني: النثر العادي ويتمثل في لغة الحديث والتخاطب اليومي.

أولا: النثر الفني:

أ- الخطب.

اشتهر العرب بالخطابة، حيث كانت الوسيلة الإعلامية الأولى عندهم، فكان القائم بشؤون القوم أو رئيس القبيلة يصعد منبره أو يرتقي مكانا بارزا ويلقي خطبته على الملأ فيوصل ما أراده بهذه الطريقة المباشرة.

---

(1) الأنباري، أبو بكر، الزاهر، بغداد، دار الرشيد 1979، حاتم الضامن ج2، ص8.

وقد اشتهر كثير من الخطباء بالفصاحة والبلاغة وحسن الأداء حتى ضرب فيهم المثل، بالإضافة إلى ذلك فقد اضطلعت الخطابة بدور خطير عند العرب القدماء، لما كانت تنضوي عليه من شحذ الهمم وإعداد النفوس وترسيخ الأفكار، ورغم ذلك كله لم يعد الباحثون إلى تلك النصوص الهامة لإبراز القواعد النحوية، والوقوف على الأساليب العربية من خلالها، بل تركوها مع ما فيها من قيمة عظيمة، وثروة لغوية زاخرة، فلماذا ترك النحاة الخطابة ولم يعتدوا بها نحويا ولغوياً؟ وهل كانوا على صواب في ذلك؟

يبدو أن الذي دفع علماء اللغة والنحو إلى عدم التعاطي مع النص الخطابي في مجال تقعيد اللغة والوقوف على أحوالها وخصائصها إنما كان عدم الوثوق بالنص الخطابي في إطار تحريهم الدقة في النصوص التي يعتمدون عليها، فالخطب لم تعلق بالأذهان علوق الشعر، بحيث لم يتوفر ذلك الاطمئنان الكامل بأن هذه الخطب تمثل البيئة التي يريدون ؛ ذلك لأن الخطب جُمِعَت في وقت متأخر، واعتمد في ضبطها على القاعدة النحوية، ولم تعتمد لتقرير القاعدة النحوية[1] وبالتالي فقد يكون للنحاة تبريرهم في التحرز من اعتماد الخطب مصدرا موثوقا من مصادر دراسة النحو العربي.

ب– الرسائل:

لم تكن الرسائل بشهرة الخطب، ولم تكن لها أهمية كما كانت للخطب لكنها تتميز عن الخطب بميزة التدوين، فرسائل الرسول– صلى الله عليه وسلم – ورسائل الخلفاء والقادة والولاة كلها تمثل نموذجا يمكن الاعتماد عليه في إثبات القواعد النحوية، ولكن واقع الأمر مخالف لهذه الحقيقة، فالذي حدث أننا لا نجد العلماء قد التفتوا إليها مع أنها وثائق مكتوبة، فلا نجد في كتب النحو واللغة أية نماذج من تلك الرسائل أو حتى أجزاء منها مثلما نجد غيرها من فنون القول الشعرية.

---

(1) ينظر: عيادة، محمد، عصور الاحتجاج، ج1، ص171.

ج- الحكم والأمثال:

أما هذه فهي كثيرة في كتب النحاة واللغويين ولا يخلو كتاب منها وأخذت حظّاً من الاستشهاد أكثر من الخطب والرسائل، وذلك لقصرها وسهولة حفظها، غير أن هناك حقيقة يجب التنبه لها وهي أن الحكم والأمثال فيها تجاوزات ومخالفات للقاعدة النحوية كما أن كثيرا من الأمثال التي أحصيت جاءت مخالفة للاستعمال كما في المثل المشهور "أعط القوس باريها[1]".

ولكن يبدو أن النحاة تعاملوا مع الحكم والأمثال فتسامحوا فيها كما تسامحوا في الشعر وضروراته.

ثانيا: النثر العادي:

يحمد للنحاة انهم التفتوا إلى لغة الحديث اليومي، وهي لغة تحمل في طياتها الكثير من الاستعمالات اللغوية والأساليب القولية وقد استشهد النحاة في كتبهم بلغة الحديث اليومي معتمدين في ذلك على المشافهة مع الأعراب أو السماع عن الرواة والثقاة، فكثيرا ما نجد عبارات في كتب النحويين واللغويين تشير إلى هذا الأمر، كالتي نجدها منتشرة في (الكتاب) لسيبويه بمثل عبارات: "سمعنا بعض الموثوق بهم" و "العرب تقول" و "ومن ذلك قول العرب"[2]، ونهج هذا المنهج أيضا الفرّاء في (معاني القرآن) بقوله: "سمعت بعض الأعراب" و "العرب تقول"[3]

وقد اعتمد النحاة بعد ذلك على هذه العبارات و عدوها حجة قاطعة، والأمر الذي يؤخذ على العلماء فيما نقلوه، أنهم نقلوا هذه الأقوال ولم يحدّدوا أو ينسبوا ذلك إلى البيئة اللهجية التي وجدت فيها فجاءت- بناءً على ذلك – بعض العبارات مخالفةً لما قرّروا من قواعد، فضلاً عن أن هذا الأمر أدى إلى تضخيم المعاجم اللغوية[4].

---

(1) عيادة، محمد، عصور الاحتجاج، ج1، ص172.

(2) سيبويه: الكتاب، ج1، ص179.

(3) الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت ج3/ ط1982، ص174.

(4) ينظر الأفغاني سعيد، في أصول النحو، ص70 – ص71.

بعد هذا كله نجد أن العلماء العرب في مضمار النحو العربي قد تركوا نصوصاً نثرية كثيرة لم يعتمدوا عليها في تقرير القاعدة النحوية رغم جودة هذه النصوص، و لم يكن يجدر بهم الحيد عنها، من هنا فإنه لا بد لنا إن أردنا دراسة النحو العربي حق دراسته والنظر في قواعده نظرة علمية موضوعية، أن ننظر إلى التطابق التام بين لغة النثر ولغة الشعر وإذا رأينا ذلك مستحيلا، فإنه لا بد أن نبحث عن الحال التي تكون فيه لغة النثر ولغة الشعر شيئا واحدا، والتي فيها تعتبر اللغتان معا نواة اللغة المشتركة، دون أن نفرض سلطان أسلوب الشعر على أسلوب النثر.

مآخذ على مواقف النحاة من قضية الاحتجاج:

لقد أقام علماؤنا القدامى نظاماً لغوياً كاملاً عماده الحرص على كتاب خالق البشرية، وبوصلته حبّ اللغة العربية وعشق أسرارها ومكنوناتها، وقد أبدع هؤلاء العلماء في فرز اللغة، وعرفوا ما يروون وما يتركون، ووضعوا لذلك حدودا وشروطا ومقاييس، وهم يحمدون على عملهم هذا لنبل أهدافه أولا، ولعظم الجهود التي بذلت فيه.

ثانيا،وللفوائد الكثيرة التي عادت على اللغة العربية وعلومها المختلفة، ثالثا، وأخيرا، غير أن جهودهم لم تخلُ من بعض الهنات التي وقعوا فيها، والتي على الباحثين المحدثين التنبه لها والاستفادة منها:

أولا: أن قَصْرَ الاحتجاج على لغة عصر الاحتجاج يعني الحكم بإيقاف نمو اللغة عند الحد الذي وقفت عنده في تلك الحقبة، وهذا أمرٌ مخالفٌ للطبيعة التطورية والنمائية للغة الحية.

ثانيا: تعميم الأحكام والظواهر اللغوية من خلال الامتناع عن الأخذ عن قبيلة بأسرها أو منطقة جغرافية بأسرها وإغفال الفروق الفردية بين أبناء القبيلة الواحدة.

ثالثا: التشدد: وذلك من خلال الشروط الحديدية التي أحاطوا بها دوائر الاحتجاج سواء ما كان منها في الإطار الزمني أو المكاني أو الحضري أو في مجال القراءات وقبولها أو ردها.

رابعا: لم ينسب علماء النحو واللغة تلك اللغات واللهجات التي تعاملوا معها و تعدداتها، ولم ينسبوها إلى قبائلها، فوجدنا في استعمالهم كلاماً من قبيلة أسد ومن تميم ومن كلام قريش وهكذا، فقام النحو – إثر ذلك – على خليط من اللهجات لا نظام له، فكان مدعاة لظهور الشذوذ في القواعد.

خامسا: لم ينل الرواة أهمية من حيث دراسة أحوالهم من حيث الثقة والضبط أو الوضع والخلط، فلم نعرف عن الرواة في إطار النحو العربي إلا القليل.

سادسا: في مجال النصوص اللغوية لم يحقق لها العلماء سندا ولا متنا، أما السند فكثيرا ما تجد الشاهد في كتبهم منسوبا إلى غير قائله وأما المتن فكثيرا ما تجده مرويا عندهم على غير الصحيح، ويبنون قاعدتهم على موضع الخطأ منه[1].

سابعا: لم يخل الأمر من دخول الأهواء والأمزجة في أطر الاحتجاج، فنجد بعض العلماء قد تركوا الاحتجاج بشعراء داخل أطر الاحتجاج لا لشيء إلا لأهوائهم.

الخلاف النحوي وأثره في توجيه الشاهد النحوي

اصطلاح المذاهب النحوية:

إنّ الحديث عن الخلاف النحوي يقودنا بالضرورة إلى الحديث أولاً عن نشأة المـذاهب النحويّة وبواعث تلك النشأة وأسبابها الموجبة؛ ذلك أن المذاهب النحوية لم تظهر إلـى الوجـود بشكلها المتكامل الناضج إلا بعد أن مرّت بمراحل عدة من النمو، والتطور على أيدي مجموعـة من العلماء الأوائل الذين كان لهم شرف وضع اللبنة الأولى من لبنات الدرس النحوي العربي.

وهنا يستخدم توصيف "مذاهب نحوية" بدلاً من "مدارس نحوية" لأن نظرة ثاقبـة إلـى حقائق الأمور المتعلقة بالنحو العربي ونشأته وتطوره تدفع بهذا الاتجاه:

(1) ينظر الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، ص70– ص75.

جاء في اللسان[1]: "درس الكتاب يدرسه درساً ودراسة، ودارسه من ذلك، كأنه عائده حتى انقاد لحفظه.. وقيل: دَرَسْتُ: قرأتُ كتب أهل الكتاب... ودَرَسْتُ: أي تعلمتُ، ودرستُ الكتاب أدرسه درساً: أي ذلَّلته بكثرة القراءة حتى خف عليَّ حفظُه" وجاء في الصحاح: "ويقال سمّي إدرايس عليه السلام لكثرة دراسته كتاب الله تعالى.. ودارستُ الكتب وتدارستُها وادَّرستُها: أي دَرَسْتُها"[2].

والمدرسة النحوية في الاصطلاح ترمي إلى "وجود جماعة من النحاة، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يحدد الخطة ويرسم المنهج، والتابعون أو المديرون الذين يقتفون خطاه، ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه، فاستمرار النظرية أو المنهج ودوامها عبر السينين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم أو يُعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين[3].

أما المذهب النحوي فيعني: الأدلّة التي تعتمد عليها المسائل النحوية والأصول التي تركز عليها قواعدها"[4].

وبالمقارنة بين التعريفين آنفيْ الذكر يتضح أنه لا بد من شروط يجب توافرها حتى يطلق لفظ "مدرسة":

ب-وجود جماعة من النحاة، تجمع بينهم وحدة الفكر والمنهج.

ج- وجود رائد يقود هذه الجماعة يدير شؤونها وينظم نشاطاتها فيضع الخطط ويحدد المنهج ويوضح الرؤية.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب "مادة درس".

(2) الجوهري: الصحاح، مادة درس، ج3، ص927-928.

(3) عمر أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1976، ص90.

(4) مكرم، عبد العال سالم: المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق، بيروت، 1980، ص416.

د- توافر مجموعة من التلاميذ والمريدين الذي يلتفون حول أستاذهم ينهلون من علمه، ويسيرون وفق خطته ويتبعون منهجه فالمدرسة لا تكون إلا "أستاذاً مؤثراً وتلامذة متأثرين"[1].

ه- ينبغي في سياق ذلك كله العمل على تطوير هذا المنهج والدفاع عنه مما يؤدي إلى استمرارية المدرسة وهو شرط لجواز إطلاق لفظ مدرسة عليها، ويكون هذا المنهج قد ترسخ في كتب الرائد ومحاضراته التي تلقاها الطلاب، فيتناولونها وينهلون من معينها، وهذا يدعمه ما ذهب إليه أبو الطيب اللغوي حين صرح: "وجملة الأمر أن العلم انتهى من أهل العراقَين (البصرة والكوفة) على الترتيب الذي رتبنا، هؤلاء أصحاب الكتب، والرجوع إليهم في علم العرب، وما أخللنا بذكر أحد، إلا لسبب: إما لأنه ليس بإمام ولا معول عليه، وإما لأنه لم يخرج من تلاميذه أحد يحيى ذكره، ولا من تأليفه شيء يلزم الناس نشره"[2].

وهذا القول يؤيد الشرط الرابع، فهؤلاء الذين لم يعتد أبو الطيب اللغوي بذكرهم والاعتماد عليهم كما يظهر من كلامه هم واحد مما يلي :

أ- ليست لهم مؤلفات تحوي علمهم.

ب- لم يكن لهم تلامذة يحيون ذكرهم ويحملون علمهم وينشرونه.

ج- لم تكن مؤلفاتهم على درجة من الشهرة والانتشار لقلة فائدتها وعدم استفادة الناس مما تحويه.

والذي تجب ملاحظته في هذا المجال أن القدماء من نحاة ورواة ومؤرخين وباحثين ومؤلفي كتب الطبقات، والتراجم لم يستخدموا اصطلاح "المدرسة" ، بل كان الدارج عندهم توصيف "مذهب" فيقولون: مذهب البصريين، مذهب الكوفيين.

---

(1) مكرم، عبد العال سالم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، القاهرة، ص147.

(2) اللغوي، أبو الطيب : مراتب النحويين، مكتبة النهضة، القاهرة، 1955، ص98.

ويرى الباحث عماد الترتير أنه من أوائل الكتب التي استخدمت لفظ "المدرسة" كان كتاب النزهة لابن الجوزي، وهو يرى مع ذلك أنه وحتى في هذا المقام لـم يكـن يقصـد المدرسـة بمفهومها الاصطلاحي وإنما عنى بها "المذهب"[1] ويتبين ذلك في قول ابن الجـوزي "تعريـف الكلمة: "فأما الكلمة في مدارس النحويين، فهي عبارة عن اسم فقط أو فعـل فقـط، أو حـرف فقط"[2].

وعدم استخدام لفظ "مدرسة" لا يعني أن هذا اللفظ كان غائباً عن قاموس القـدماء، بـل نجده مستخدماً وبكثرة ولكن في السياق الطبيعي لهذا اللفظ، والذي ينسجم مع فهم القدماء لحقيقته وتمثلهم لشروطه وموجباته، وقد استخدم هذا اللفظ كثيراً في فترة ازدهـار الحضـارة العربيـة الإسلامية وخصوصاً في مجال المؤسسات التعليمية في مناطق الدولـة الإسـلامية، فالمدرسـة النظامية والمدرسة المستنصرية وغيرها الكثير.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن توصيف المذهب أقرب إلى حقيقـة الوصـف فـي مجـال الدراسات النحوية من مصطلح المدرسة لعدم اكتمال الشروط اللازمة إلى حقيقة المدرسة، وقـد وعى القدماء هذا الأمر وعقلوه فكان من الشائع عند قدامى العلماء في معرض الحـديث عـن المسائل الخلافية في النحو قولهم: مذهب البصريين فيها كذا ومذهب النحويين فيها كـذا، حتـى ترسخ عندهم اصطلاح المذهب النحوي.

والراجح أن مصطلح "مدرسة" قد تسرب إلى الدراسات النحوية الحديثـة مـن العلـوم والمعارف الغربية في ضوء الاتصال الذي تم بين العلماء المحدثين وبين الغرب وعلومه، فعلوم الغرب ومعارفه تستخدم لفظ مدرسة وتطلقها على الاتجاهات الأدبية والفنية والنقديـة عنـدهم، فعندهم مثلاً المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن، والمدرسة الرومانسية والمدرسـة الرمزيـة والمدرسة الشكلانية والمدرسة الانطباعية والمدرسة الوجودية إلى غير ذلـك مـن الاتجاهـات الأدبية والفنية، وكما نرى فإن مصطلح مدرسة عندهم يوازي مصطلح مذهب فـي ضـوء مـا

---

(1) الترتير، عماد: تعدد الآراء الاعرابية وأثره في النحو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 1998، ص60.

(2) ابن الجعفري جمال الدين: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، محمد عبد اللطيـف الراضـي، بيـروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1934، ص139.

عرضناه سابقاً في الدراسات النحوية القديمة وغير النحوية، ففي المجال اللغوي وجدنا مذهب البصرة ومذهب الكوفة وفي الدراسات الفقهية والشرعية وجدنا المذهب الحنفي والمذهب الشافعي والمذهب المالكي والمذهب الحنبلي وغيرها كثير من مذاهب أهل السنة والجماعة ومذاهب الشيعة[1].

بل وحتى في إطلاق لفظة مدرسة على المذاهب النحوية كان المستشرقون أول من استخدم مصطلح المدارس النحوية، نجد ذلك في كتاب "المدارس النحوية عند العرب" للمستشرق "فلوجل"[2] وقد وجد هذا المصطلح كذلك عند المستشرق بروكلمان في كتابه "تاريخ الأدب العربي"[3].

فوجدنا بعد ذلك كثيراً من النحويين واللغويين العرب يأخذون بهذه التسمية ويضمنونها كتبهم وأبحاثهم ومؤلفاتهم، ومن أوائل هؤلاء الدكتور شوقي ضيف الذي ألف كتاباً كاملاً سماه "المدارس النحوية" وفي هذا الكتاب يؤكد ضيف الرأي السابق في معرض حديثه عن الكوفيين ومنهجيتهم في النحو بقوله: "أجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكلون مذهباً مستقلاً، أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة"[4].

نشأة المذاهب النحوية والخلاف النحوي:

لقد تم تناول نشأة النحو العربي في الفصل الاول من هذه الرسالة في ضوء الحديث عن نشأة الدارسات اللغوية بشكل عام ولكن هنا يجب التركيز على بعض الحقائق التي تفيد في قضية الخلاف النحوي وأثرها في النحو العربي وشواهده.

(1) ابن الجعفري جمال الدين: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، محمد عبد اللطيف الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984، ص139.

(2) الدراويش، محمود: دراسات في النحو العربي، مطبعة الإسراء، عمان، ط2، 1995، ص114.

(3) المصدر السابق نفسه، ص114.

(4) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1976، ص155.

وهناك حقيقة ثابتة لا خلاف فيها بين جمهور علماء النحو وهي أن الحديث عن نشأة النحو العربي عموماً هو نفسه الحديث عن نشأة مدرسة البصرة لأن النحو العربي في بداياته نشأ بصرياً وتكاملت حلقاته في مدرسة البصرة وتطور أيضا في ظل هذه المدرسة.

والاعتقاد السائد عند كثير من دارسي النحو أن النحو العربي نشأ لحفظ القرآن من اللحن مثلما تم التفصيل عن ذلك فيما سبق، وقد عاينا أمثلة ووقائع كثيرة تدعم هذا الاتجاه، غير أن الدكتور عبده الراجحي له ملاحظاته على هذه القضية، فهو يرى أن النحو العربي نشأ لفهم القرآن، وهو يفرق في هذا السياق بين علم نشأ لفهم النص وبين علم نشأ لحفظ هذا النص من اللحن، فهو يقول في النحو العربي: "ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي، ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج، لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى إلى فهم النص، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وبخاصة الفقه والكلام"[1].

وهذا الكلام خطير جداً، لأن التسليم بحقيقة كهذه يفرض علينا –وبشكل جوهري– إعادة النظر في طريقة فهمنا للنحو العربي والمنهج الذي سار عليه النحاة الأوائل ومن تبعهم في أثناء عملية تقعيد اللغة ودراستها، فثمة فرق شاسع بين عملية الفهم المرتبطة بالتحليل والتفكير والربط بين المعلومات من أجل الخروج بتصور واضح عن النص المقصود في الدراسة، وبين الحفظ الذي هو في حقيقته عملية تاريخية تسجيلية عمادها المحافظة على النص بحرفيته والتعامل معه بالشكل أكثر من التركيز على المضمون، وليس الحديث هنا يبحث في نية هؤلاء العلماء أو مراميهم في البحث النحوي فهو على كلتا الحالتين مرتبط بالنظرة القدسية التي كان علماء اللغة والنحو يتعاملون مع القرآن الكريم من خلالها، ولكن أهمية تحديد الهدف من دراسة النحو تأتي

(1) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، ط3، ص10–11. وينظر للراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص61–68.

"لأن دارسين معاصرين كثيرين حاولوا أن يركزوا على أن النحو العربي نشأ متأثراً بنحو اليونان أو الهنود أو السريان دون أن يكون هناك سند تاريخي أكيد أو سند فني سليم"[1].

مدرسة البصرة:

كان علماء البصرة في نهاية القرن الأول ومطلع القرن الثاني للهجرة أسبق الناس إلى علم النحو؛ بعدما بدأ أبو الأسود الدؤلي في وضع نقط الإعراب، ومن ثم جاء ابن أبي اسحاق وتلامذته البصريون واستقرأوا اللغة فيما يجدونه من مادة، ورحلوا إلى البوادي ومختلف مناطق العرب، فوضعوا كثيرا من الضوابط النحوية، وجاء من بعدهم الخليل بن أحمد الفراهيدي فأرسى قواعد هذا العلم وشيد بنيانه، وتبعه من بعده تلميذه سيبويه الذي ألف الكتاب المشهور في النحو، وبهذا كانت البصرة أسبق من الكوفة في هذا العلم، فقد كانت الكوفة في هذه المرحلة تهتم بقراءات القرآن ورواية الشعر والأخبار.

فالبصرة إذا كانت السباقة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة وهناك روايات كثيرة تروى عن صنيع أبي الأسود الدؤلي في النحو العربي من خلال ضبط القرآن بالنقط ومن خلال بعض الآراء والدراسات النحوية الأولية أو من خلال ما أخذه عن سيدنا علي بن أبي طالب حين وضع له أبواباً وقال له: "انحُ هذا النحو".

وقد استمرت الجهود بعد ذلك في هذه المدرسة النحوية على أيدي مجموعة من العلماء الأوائل: أبي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ألى أن وصل الأمر إلى الخليل بن أحمد وسيبويه اللذين عمدا إلى وضع النحو العربي بإطاره المعروف.

ولا تذكر مدرسة البصرة إلا وذكرت معها مدرسة الكوفة النحوية فالثانية أسهمت أيضا في تأسيس النحو وتطويره، والبصرة هي التي سبقت إلى وضع النحو ولكن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه بكل قوة، وهي وإن كانت قد تعلمت النحو من البصرة إلا أنها استطاعت أن تخط

---

(1) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص12.

طريقها الخاص بها في نهج البحث في درس النحو العربي، وكما كان للبصرة من العلماء مـــن أرسوا دعائم المدرسة، فقد كان للكوفة أيضا مجموعة من علماء النحو الـــذين لا يمكـــن بحـــال تجاهل جهودهم وآرائهم، وكما كان سيبويه في البصرة فقد كان الكسائي في الكوفة وكلاهما طبع مدرسته بطابع خاص(1).

مع العلم بأن الاختلاف الذي يتم الحديث عنه هنا ليس خلافاً جوهرياً في أصول النحـــو العربي كما يصوره البعض، فليس هناك اختلاف حقيقي في أسسه النحو وأبينته الرئيسة، ولكـــن كل ما في الأمر هواختلاف في الفروع وفي القضايا التي هي موضع اجتهاد، بحيث لا يؤثر هذا الاجتهاد على بنيان اللغة أو تماسكها، أو ترتيبها.

أثر الخلاف النحوي في الشاهد النحوي:

ولقد كانت هناك أسباب ودوافع كثيرة أدت إلى نشأة الخلاف بين المدرستين ومـــن ثـــم انسحب الخلاف على ما تبعهما من مدارس ومذاهب نحوية، ولن يتم هنا الخـــوض فـــي تلـــك الأسباب والبواعث، ولكن ما يهم في هذا السياق هو فهم عقلية كل من البصـــريين والكـــوفيين ومنطلقاتهم في فهم النحو العربي وكيف أثر ذلك كله في النحو العربي وشواهده.

فعندما كانت البصرة تسبق إلى وضع النحو العربي وتشرع في دراسته والبحـــث فيـــه كانت الكوفة حينها مشغولة بقراءات القرآن والفقه ورواية الأشعار وصـــنعة دواويـــن الشـــعر، وعندما انتهت إلى علم النحو كان لا بد لعلمائها أن يتتلمذوا على أيدي من سبقهم من البصـــريين فأخذوا منهم هذا العلم، ثم درسوا اللغة بأنفسهم وحاولوا تكوين مذهب مســـتقل عـــنهم وتميـــزوا بالاتساع والتساهل في الرواية والاتساع في القياس حتى على شواذ الأبيات الشعرية ثم بالمخالفة في المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل.

ومن أهم أعلام المدرسة الكوفية: علي بن حمزة الملقب بالكسائي والذي تتلمذ على يـــد يونس بن حبيب البصري، وكذلك العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب وغيرهم كثيرون.

---

(1) عبد الحميد عبد الحي وفايز عمار: الأمالي النحوية، مكتبة الشرق الأوسط، ط3، بيروت، ص99.

منهج البصرة ومنهج الكوفة في دراسة النحو:

إن الحديث في هذا الفصل وكما هو واضح يتركز على المـذهب البصـري والمـذهب الكوفي ودورهما في الدرس النحوي العربي مع أنهما ليساً المذهبيين الوحيدين في تاريخ النحـو العربي، فقد عرفت العربية مذاهب أخرى كانت لها خصائصها وأعلامها ودرها فـي الـدرس النحوي العربي، ولكن مرد هذا التركيز على المذهبين البصري والكوفي يرجـع إلـى سـببين أساسيين:

أولاً: إن نشأة النحو العربي وتطوره اكتملت حلقاته عند هاتين المدرستين –وإن كان للبصرة من ذلك نصيب الأسد– فكانت المذاهب التي تلتها امتداداً لاحدى المدرسـتين أو لكلتيهمـا فكانـت المدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية، ولم نلحظ في المذاهب هذه ما هو جديـد أو متطـور بشكل يسمح بالقول: إننا عرفنا مدرسة مستقلة في المنهج والآراء عن البصريين والكوفيين بشكل مستقل تماماً.

ثانياً: إن فهم المدارس المتأخرة للنحو ومناهجها في دراسته لم يخرج عن فهم كل من المدرسـة البصرية والمدرسة الكوفية للنحو العربي، فإما أن تتبع المدرسة منهج البصرة أو منهج الكوفة أو يكون فهمها للنحو على مزيج من منهج المدرستين.

ومن هنا نبدأ في دراسة منهج البصريين والكوفيين في فهم النحو ودرسه والخلاف بـين المنهجين لينسحب ذلك على النحو العربي عموماً:

تتميز المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية باتساعها في رواية الأشعار والنثر العربي عن العرب جميعاً من بدو وحضر، بينما وجدنا المدرسة البصرية تتشدد في هذا البـاب تشـدداً واضحاً بحيث لم يثبت أئمة البصرة في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الذين تثبتوا مـن فصاحتهم وبدويتهم وخلو لغتهم من الاختلاط بغير العرب أو حتى قربهم من الألسنة التي حادت عن العربية.

فأخذوا عن بوادي نجد والحجاز وتهامة من "قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في غريب اللغة وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لـم يؤخـذ عـن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"[1].

ولكن هذا الأمر لا يعني بحال أن نحاة الكوفة لم يتحروا قط سماع اللغة مـن العـرب الفصحاء وإنْ كانوا بدرجة أقل مما كان عليها البصريون، فقد عرف عن أئمة الكوفة أنهم كانوا يكثرون من الرحلة إلى القبائل الفصيحة وتكفي هنا الإشارة إلى ما يرويه الرواة عن الكسائي من أنه رحل إلى نجد وتهامة الحجاز ورجع وقد انفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ"[2].

ولكن أئمة الكوفة لم يقفوا عند هذا الحد، وإلا لكـان الأمـر منسـجماً مـع نظـرائهم البصريين، ولكنهم توسعوا في الرواية والأخذ عن العرب القاطنين في حواضر العراق، وهؤلاء بالجملة لم يكن البصريون يأخذون منهم كما لم يأخذ البصريون عن قبائل مثـل تغلـب وبكـر لاقترابهما من الفرس ومخالطتهما إياهم، وهذا الموقف من الكـوفيين كـان مـدعاة لأن يقـف البصريون منهم ومن الكسائي خصوصاً موقفاً رافضاً لهذا التوسع في الرواية مما قـد يعـرض اللغة لمخاطر اللحن والدخيل والشاذ ويهدد بالتالي سلامة اللغة وفصاحتها فالكسائي "كان يسـمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضروريات، فيجعـل ذلـك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[3].

وليس أدل على مستوى الخلاف في الرواية والسماع بين المدرستين من أنه كان أساس الخلاف الكبير الذي نشب بين المدرسة البصرية ممثلة بإمامها سيبويه وبين المدرسـة الكوفيـة

---

(1) السيوطي، المذهر، ج1، ص211.

(2) القفطي، جمال الدين: أنباء الرواة، ج2، ص258.

(3) معجم الأدباء، ج13، ص183.

ممثلة بالكسائي فيما يعرف بالمسألة "الزنبورية"[1]، وهي المناظرة النحوية المشهورة التي أعتد فيها سيبويه بما سمعه عن العرب الفصحاء بقولهم "قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي" وهنا جوز الكسائي أن يقال: "فإذا هو إياها" معتمداً على إعراب عشيرة الحطمة الذين أيدوا ما ذهب إليه، ولكن رأيهم من وجهة نظر سيبويه لا يعتد به لأنهم ليسوا من العرب الفصحاء الذين يستشهد بلغتهم.

إذاً، فالبصريون كانوا أكثر تشدداً في تحري فصاحة اللسان العربي الذي يروون اللغة والنحو عنه، في حين أبدى الكوفيون مرونة كافية في التعاطي مع هذا الأمر، وهذا دفع البصريين إلى الاعتزاز بموقفهم هذا بقولهم "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم (أي الكوفيون) تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[2].

وإلى جانب الموقف من الاتساع في الرواية فإن ثمة مسألة جوهرية أخرى في الخلاف النحوي بين المدرستين تحدد طبيعة منهج كل من المدرستين، والعقلية التي ينطلق منها علماء كل مدرسة في فهم النحو والبحث فيه، وتتمثل هذه المسألة في الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية الجارية على ألسنة العرب الفصحاء واشترط علماء البصرة فيها الكثرة والانتشار والذيوع بحيث تمثل لغة العرب وتمثل اللهجة الفصحى حتى يطمئن لها الدارس ويمكنه بالتالي استنتاج القاعدة النحوية من هذه الشواهد، وهم بذلك قد عمدوا إلى إحكام قواعد اللغة وضبطها ضبطاً دقيقاً، وتوجههم في ذلك كما يراه شوقي ضيف عائد إلى "ما ينبغي للقواعد في العلوم من إطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها"[3].

وفي الطرف المقابل كان نحاة الكوفة –على النقيض من ذلك– يعتمدون المثال الواحد ليجعلوه ظاهرة عامة بحيث تستخرج منه القاعدة التي يرونها صالحة للاستعمال، وبناءً على ذلك فقد أخذوا بأقوال المتحضرين من العرب وأشعارهم، كما اعتمدوا على الأقوال الشاذة التي سمعوها من ألسنة الفصحاء بل قاسوا على الشواذ، واعتبروها أصلاً تفرد له الفصول والأبواب،

---

(1) ينظر أنباه الرواة، ج2، ص27.

(2) السيوطي: الاقتراح، ص202.

(3) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص166.

وقد تنبه القدماء إلى هذه القضية ولفتوا الانتباه لها، فجاء في الاقتراح أنه "لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[1] و"عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر او نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"[2].

وقد تباينت آراء النحويين المحدثين في مواقفهم من هذا الاختلاف في المنهج بين النحويين القدامى ما بين مؤيد ومنتقد لذلك، وما بين رافض لهذا المنهج ومبيح لذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها نموذجين يمثلان الاتجاهين كليهما.

فشوقي ضيف ومن خلال كتابة "المدارس النحوية" يعرض لمذاهب النحويين في دراسة النحو العربي وتطوره وبنائه، وهو في هذا السياق لا يخفي إعجابه بمنهج البصريين المتشدد في جمع اللغة وتحري الدقة فيمن تؤخذ عنه هذه اللغة، ويرى أن المنهج الذي سلكه البصريون في درس النحو العربي كان "في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية، وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى"[3].

ويرى ضيف أن السبب في "التوفيق" الذي جانب البصريين إنما هو عائد إلى الحس اللغوي الصحيح والسليقة اللغوية المطابقة للفصحى، فالمدرسة البصرية في نظره "أدق حساً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها، فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضعاً سديداً قويماً.

ووجدنا في المقابل من انتقد المنهج المتشدد للبصريين وعاب عليهم اعتمادهم على المنطق وإغراقهم في القياس في أثناء تقعيد اللغة، وعلى رأس هؤلاء يقف عبده الراجحي الذي يرى أن المنهج الكوفي أقرب إلى واقع اللغة واستعمالها من المنهج البصري، ويرى أن وقوف

---

(1) السيوطي: الاقتراح، ص84.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1،ص45.

(3) الراجحي، عبده: دروس في المذهب النحوية، ص90.

عدد كبير من النحويين المحدثين إلى جانب المنهج البصري لا يعدو كونه (تعصباً) في حين أن "النحو الكوفي لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين"[1].

والقضية الجوهرية التي يعتمد عليها الراجحي في فهمه للمنهجيين البصري والكوفي ثم امتداحه للكوفي على حساب البصري هي أن الكوفيين كانوا يدرسون المـادة اللغويـة بطريقـة تقريرية على أساس وصفي، وهذا الأساس يعرف بـ "النحو الوصفي" في الحين الذي ابتعـدوا فيه عن نظرائهم البصريين الذين اعتمدوا في وضع القواعد على التعليـل الفلسـفي والتفسـير المنطقي الأقرب إلى ما يعرف بالنحو التقليدي القائم على المنهج الأرسطي في فهم اللغة، وهـو يعتمد في تقرير هذا الأمر على موقف الكسائي حيث سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيُهم يقوم، لم لا يقال لأضربن أيهم؟ فقال أي هكذا خلقت"[2] فالراجحي يرى أن عبـارة "هكـذا خلقت" هي "جوهر المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي"[3] وبناءً علـى ذلك فهو يشكك في كثير من المسائل اللغوية والنحوية التي أقرتها مدرسة البصرة النحوية حـين يصرح بالقول "غير أننا ينبغي أن نعلم أن عدداً غير قليل من القضايا التـي اسـتقرت عليهـا المدرسة البصرية غير صحيح من الناحية اللغوية، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلـي معـين، وصحيح أنه غير مجلوب، لكنه في الوقت نفسه لا يطابق الواقع اللغوي[4].

في ظل هذه المعادلة يمكن أخذ الملحوظات التي تثار على هذا المنهج أو ذلك من أجـل تدارك بعض الهنات التي يمكن أن يكون النحويون الأوائل قد وقعوا فيها، لا من أجل النقد الهدام أو التعصب لمنهج ضد آخر جزافاً بل من أجل النهوض بالدراسات اللغوية والنحوية إلى درجات متطورة ومراتب سامقة تتساوق مع الهدف الذي من أجله نشأت هذه الدراسات سواء في حفـظ القرآن من اللحن أو في فهم القرآن وتدبر معانيه أو في حماية التراث اللغوي العريق من الخلط والفساد.

---

(1) الراجحي، عبده: دروس في المذاهب النحوية، ص90.

(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص373.

(3) الراجحي، عبده: دروس في المذاهب النحوية، ص91، وينظر الراجحي النحو العربي والدرس الحديث، ص46-53.

(4) المصدر السابق، ص11.

ومن هنا فإن تعميم الظواهر والأحكام أمر مرفوض في الدراسات اللغوية والنحوية العربية وخصوصاً فيما يتعلق بالخلافات النحوية العربية، ذلك أنه وحتى في ظل المذهب النحوي الواحد بصرياً كان أم كوفياً أم غير ذلك،كنا نرى تباين الآراء واختلاف وجهات النظر بشكل لا يسمح أن يكون رأي الواحد ممثِّلاًلعموم آراء المدرسة النحوية الواحدة، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت مناهج المدارس النحوية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحدود الفاصلة بين البصرة والكوفة بوصفهما مذهبين نحويين لم تكن واضحة المعالم في بداية نشأة النحو العربي وتطوره فكلا المذهبين نهل من منهل واحد وكلاهما اشترك في كثير من الأساتذة الاوائل الذين كان لهم قصب السبق في تأسيس النحو العربي، فضلاً عن أن كثيراً من نحاة الكوفة الأوائل قد تعلم النحو على يد أساتذة البصرة وهذا التمايز والاختلاف لم تظهر آثاره وملامحه إلا في فترة متأخرة من نشأة النحو العربي، وكثير من الباحثين المحدثين يرون أن الخلاف بين المدرستين إنما تكاملت حلقاته وأحكمت فصوله عند متأخري النحاة لا عند المتقدمين منهم[1].

دوافع الخلاف بين المدرستين:

لقد كان الخلاف الذي نشأ بين البصريين وبين الكوفيين في بادئ الأمر سياسياً ثم ما لبث أن تحول إلى تعصب فكري واختلاف في الرأي، فاحتدم الصراع على السبق والمكانة بينهما وانعقدت مجالس العلم وحلقات المناظرة بين نحاة البلديين[2].

ويعود الخلاف النحوي بين المذهبين إلى إحدى الأمور التالية:

- التعصب الجغرافي والسعي لتحقيق الغلبة والفوز لبلد على بلد.
- تحقيق التفوق العلمي والانتصار الفكري الذي يرمي إلى اشباع الغرور أو استرداد الكرامة أو رفع الشأن.

---

(1) انظر الراجحي: المذاهب النحوية، ص109.

(2) الدراويش، محمود أبو كتة: دراسات في النحو العربي، عمان، مطبعة الإسراء، ط2، 1995، ص110.

- تحقيق أغراض مادية ودنيوية.
- تلبية النزوات والأهداف الشخصية[1].

والخلاف النحوي في مراحله الأولى كان يخلو من الدوافع الدنيوية من جـاه وتحقيـق الحظوة والمكانة العالمية، والخلاف إذا خلا من هذه المرامي والأهداف فسيكون صـافياً هادئـاً متزناً، ولكن "عندما قرَّب الخلفاء العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوهم بتربية أبنائهم وتأديبهم، وأغدقوا عل يهم اجتهد هؤلاء في التمسك والدفاع عما نـالوه من حظوة بكل ما أوتوا من قوة، وإذا لم يقدروا على إبعاد البصريين مادياً، فقد اجتهـدوا فـي الغض من شأنهم والحط من قيمة علمهم كما حدث مع الأصمعي"[2].

أثر الخلاف النحوي في توجيه الشاهد النحوي:

إن توضيح أثر هذا الخلاف في الشاهد وقبوله أو عدم قبوله يستدعي استرجاع خصائص كل مذهب على حدة، ثم النظر في كيفية تأثير كل خصيصة من خصائص المذهب في شـواهد النحو العربي:

أولاً: المذهب البصري وأثره في الشاهد النحوي:

1. كان البصريون يتشددون في أخذ اللغة والشعر عن الأعراب، فقد اشترطوا فيمن تؤخذ عنه اللغة الفصاحة، وقد كان هذا الأمر مدعاة لفخر البصريين على الكوفيين، فقد قال الرياشـي مفاخراً الكوفيين: "إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغـة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"[3]، ونجد البصريين قد تقيدوا بالإطـار الزماني والمكاني الذي وضعوه للأخذ عن الاعراب، فقد حصروا الأشعار التي يقبلونها في شعر شعراء الطبقتين: طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين، حتى أنهم غلَّطوا الفرزدق فـي

---

(1) اللبدي، محمد نجيب: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، الكويت، دار الكتب الثقافية، 1998، ص156.
(2) الافغاني، سعيد: من تاريخ النحو، ص45-46.
(3) السيوطي: الاقتراح، ص202.

قصة معروفة، وتحروا كثيراً في تلقي الأشعار فقصروها على قبائل معينة ذات طابع خاص[1] وكان لهذا الموقف البصري أثر واضح في الشاهد: إذ نحي جانبُ قسم كبير من شواهد اللغة بسبب القيود الشديدة التي فرضها البصريون على قبول الشاهد، وحرمت اللغة من تنوع لغوي كان بلا شك سيغني المكتبة النحوية العربية وبأساليب وأنماط لغوية تسهم في اكتمال البناء الثقافي اللغوي العربي وتنوع مشاربه.

2. إن عدم توسع البصريين في رواية الشواهد أدى بهم أحياناً إلى اللجوء إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد، والوصف بالكلمة وما إلى ذلك، ومن ثم قل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا الأمر، فتراهم أحياناً يذكرون القاعدة ويتبعونها أمثلة خارجة من هذا الأمر؛ فأحياناً يذكرون القاعدة ويتبعونها أمثلة خارجة عليها،مخالفة لها كي تتماشى مع قاعدتهم، وتجاري مذهبهم وكأن القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع "فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحكم بالقلة أو الندرة أو الشذوذ، أو ما شابه ذلك، يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم، وما مرد ذلك إلا لأنهم ضيقوا وتشددوا في الأخذ عن العرب، فوجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة، ولكنها تخالف مذهبهم وتتعارض مع قواعدهم، فما كان أمامهم إلا اللجوء إلى التأويل"[2].

3. لم يحتج البصريون بالحديث الشريف، بدعوى أنه روي بالمعنى –كما مر سابقاً– لأنه لم يكتب ولم يدون إلا بعد المئة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم وفي هذا يقول أبو حيان الأندلسي: "إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرين"[3]. وبهذا تركت مادة لغوية ثرة هي قمة في الفصاحة والبلاغة والتمثيل اللغوي بعيداً عن متناول النحاة في أثناء وضعهم لقواعد اللغة، فكان تشدد البصريين في قبول شواهد الحديث وشكوكهم حول روايته

(1) مكرم، عبدالعال: المدرسة النحوية في مصر والشام ص45.

(2) حسن، عباس: اللغة والنحو، ص99.

(3) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص19.

بالمعنى والخلط فيه سبباً في إبعاد شواهد الحديث عن مضمار الدرس النحوي ردحاً من الزمن ليقتصر الأخذ بشواهد الحديث على فروع اللغة والبلاغة دون النحو.

4. لم يتوسع البصريون في قبول القراءات القرآنية، بل نقضوا بعض القراءات وخطأوها، عندما تعارضت هذه القراءات مع اطراد قواعدهم، فلم يجدوا سبيلا لتخريجها على وجه من أوجه العربية وفقاً لمقاييسهم[1].

5. وفي قضية القياس لم يمده البصريون إلى مالا نهاية مثلما فعل الكوفيون الذين قاسوا على الضرورات والشواذ من الأبيات المفردة المخالفة للأصول المقررة، ففتح الكوفيون بذلك على أنفسهم باباً واسعاً وانهالت عليهم القواعد وانتشرت حتى لم يعد بالمستطاع حصرها[2]، مما جعل قواعدهم أكثر استقراراً واطراداً، لأن شرط القواعد أن تكون مطردة لا أن تكون قلقة تنهار عند أول اختبار.

6. اعتد البصريون بالمنطق والعقل فقد أطلقوا لعقلهم العنان ولجأوا أحياناً إلى النظر المجرد، مما أدى بهم إلى عدم قبول الشواهد العربية إلا إذا كانت متواترة، وتواترها يعني كثرة دورانها على الألسنة، فإذا ما وصلت هذه الشواهد إلى تلك الدرجة من التواتر صح الأخذ بها، واستنباط القواعد منها[3].

ثانياً: المذهب الكوفي وأثره في الشاهد النحوي:

1. التوسع في السماع عن العرب، فقد اتخذوا عدم المنهج في السماع منهجاً خاصاً لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر[4]، وقد وُصفوا بسبب ذلك بأنهم أشد احتراماً لكل ما سمعوا عن العرب، فنراهم لا يتشددون تشدد البصريين في الأخذ عن العرب، ونراهم قد تساهلوا فأخذوا عن الأعراب القاطنين حواضر العراق.

---

(1) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص18.

(2) عبابنة، جعفر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العري، عمان، دار الفكر، 1994، ص82.

(3) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص18. وينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص19.

(4) الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، ص206.

2. توسع الكوفيون في الشواهد التي بنوا عليها قواعدهم[1]، فقد أخذ عليهم سماعهم للشاذ وبناء القواعد عليه، فقد قال ابن دستوريه: "كان الكسائي يسمع الشـاذ الـذي لا يجـوز إلا فـي الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه، ما أفسد النحو بذلك"[2] فنجد الكوفيين بذلك قد أصاخوا إلى كل مسموع وقاسوا عليه، فعثرت بهم عجلة الرأي ولم يدققوا تـدقيق البصـريين، بـل اكتفوا بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه[3].

3. كان الكوفيون كثيراً ما يعتمدون على القياس النظري إذا انعدم الشاهد انعداماً كليـاً، وهـذا الأمر ساقهم إلى وضع قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين، بل وضعوا للشيء الواحد متـى ورد على صورة متغايرة قواعد بعدد صوره فكثر عندهم التجويز للصور المتخالفة[4] وهذا ما ذهب إليه أيضا محمد احمد برانق بقوله: " إن الكوفيين كانوا يستنبطون بعض قواعـدهم بالقياس النظري من غير حاجة إلى شاهد، بل كانوا إذا رأوا للشيء الواحـد عـدة صـور وضعوا لكل صورة قاعدة"[5] وعلى نفس المنوال كان رأي عبد الحميد حسـن الـذي رأى الكوفيين "يرخصون بالقياس النظري على مقتضى الرأي إذا أعوزتهم الشواهد، فيصلون إلى القاعدة دون اعتماد على شاهد[6]".

4. قبل الكوفيون القراءات القرآنية على اختلاف درجاتها سواء القـراءات السـبعة أو الشـاذة بخلاف البصريين وذلك لأن "التوسعة من سماتهم المنهجيـة، فمـن الطبيعـي أن يعتـدوا بالقراءات القرآنية المنسوبة إلى قارئيها، لاعتدادهم بالمثال الواحد أو الشـاذ أو النـادر أو شاهد شعري مجهود القائل"[7] ولكن الحقيقة العلمية تقتضي عدم تعميم هذا الأمر على كـل صفحات المنهج الكوفي، فقد وجد من أئمة المذهب الكوفي من يرد القراءة القرآنية ويطعـن فيها، ومنهم الفراء الذي طعن في قراءة "بمصـرخي" بكسـر اليـاء فـي قولـه تعـالى:

---

(1) الحموز، عبد الفتاح: الكوفيون في النحو والصرف، عمان، دار عمار، ط1، 1997، ص13.
(2) بغية الوعاة، ص336.
(3) الطنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص40.
(4) الطنطاوي، محمد: نشأة النحو، ص143.
(5) برانق، محمد احمد: النحو المنهجي عند العرب، لجنة البيان العربي، القاهرة، ط2، 1989، ص4.
(6) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص75.
(7) الحموز، عبد الفتاح: الكوفيون ومنهجهم في النحو والصرف، ص23.

"❐◆✂♦〰✍ 🕮❐☼☞←🏱 ☜☠☺←⇐⇔❸☠①⇖⑥·"[1]، وهـــــي قراءة حمزة، قرأها كذلك على لغة بني يربوع، فقد وصفها الفراء بأنها من وهم القــراء إذ ظنوا أن الباء في "بمصرخي" خافضة للفظ كله مع أن الياء للمتكلم[2].

5. قاس الكوفيون على القليل والنادر من الكلام العربي نظمه ونثره، فقد كانوا يبنون أصـــولهم النحوية والصرفية على شواهد تحمل على الضرورات، وهذه مسألة تدل على أنهم يقيســـون على الظاهر ولا يلجأون إلى التأويل والتقدير[3].

6. تساهل الكوفيون في الأشعار العربية التي يستشهد بها فقد تلقوا الشعر من كل قبيلة وأخــذوا من كل لهجة، فلم يضيقوا دائرة السماع لا في إطارها الزماني ولا في إطارهـــا المكـــاني، فأخذوا من قبائل لم يدرجها النحاة ضمن القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، لعــدم فصــاحتها أو لاختلاطها بالأعاجم، أو لقربها المكاني ومجاورتها لهم، وكذلك لم يقتصروا على الأخذ مـــن الشعراء الذين يحتج بأشعارهم، بل تجاوزوا ذلك فاحتجوا بأشعار المولدين من أمثال بشـــار وأبي نواس ومسلم بن الوليد[4].

7. كما كان الكوفيون لا يعتدون بالحديث النبوي ولا يتخذونه أساساً لبناء قواعدهم، وعلى ذلك كان الكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من أئمتهم، وذلـــك لـــنفس السبب الذي ورد سابقاً من أن الحديث روي بالمعنى، ودخلـــت فـــي روايتـــه كثـــرة مـــن الأعاجم[5].

الفصل الثاني

منهج الجوهري في توجيه الشاهد النحوي

- الجوهري والنحو

---

(1) سورة إبراهيم: آية 22.

(2) الغاية في القراءات العشر، ص293.

(3) الحموز، عبد الفتاح: الكوفيون ومنهجهم في النحو والصرف، ص49.

(4) ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام، ص250.

(5) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص19.

- دور الجوهري في توجيه الشواهد النحوية
- ثقافته وسعة اطلاعه
- أمانته العلمية
- التعليل النحوي عند الجوهري
- المذهب النحوي للجوهري
- المصطلح النحوي عند الجوهري
- منهجه في شواهد الصحاح
  - شواهد القرآن الكريم
  - شواهد القراءات القرآنية
  - شواهد الحديث الشريف
  - شواهد الشعر العربي
  - شواهد النثر العربي
- بعض آرائه النحوية في شواهده ومواقف العلماء منها

الفصل الثاني

منهج الجوهري في توجيه الشاهد النحوي

الجوهري والنحو:

لقد نال الجوهري في مجال اللغة من الحظوة والشهرة ما فاق به كثيراً من علماء عصره، وتحدثت عنه كتب التراجم وفصلت فيه الحديث وكل من ترجم لهذا العالم أجمع على أنه كان "من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة".

ومع ذلك فشهرته في النحو لم تكن كشهرته في اللغة والمعاجم فلقد كان من الصعب جمع آراء العلماء حول الجوهري –النحوي– بشكل يمكِّن من وضع تصور واضح عن شخصيته النحوية، رغم أن أحداً من العلماء لم يشكك في قدرات الرجل النحوية، بل على العكس فلقد أكد علماء اللغة والنحو متقدموهم ومتأخروهم يثنون على فضل الجوهري في اللغة والنحو على حد سواء، وأكدوا على ريادته في علم النحو بين علماء اللغة في عصره فعنه قال الثعالبي "من أعاجيب الدنيا... وهو إمام في علم لغة العرب"[1] وقال عنه ابن بري "الجوهري أنحى اللغويين"[2]، وهذا أيضا رأي المتأخرين الذين رأوه "إمام المحراب اللغوي، وخطيب المنبر الصرفي"[3].

ورغم ذلك كله إلا أن الباحث يرى أن الجوهري قد ظلم من علماء عصره ومن جاء بعدهم في تقدير مكانته في النحو العربي، وما سجله علماء النحو لهذا الرجل في باب النحو العربي لم يعدُ كونه تعليقات هامشية على بعض القضايا النحوية والمواقف النحوية التي تبناها الجوهري وساق لأجلها الأدلة والشواهد النحوية، ولعل أكثر من تبرز عندهم هذا الحالة ابن هشام الانصاري الذي كانت له مواقف من آراء الجوهري النحوية، فتارة كان يؤيد آراء الجوهري وتارة كان يفندها ويرميها بالوهم والخطأ، وكان ابن هشام في كثير من ذلك مقلداً آراء

---

(1) يتيمة الدهر، ج4، ص206.

(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج1، ص98.

(3) الفاسي، أبو عبد الله: إضاءة الراموس، ج2، ص38.

غيره من العلماء في الجوهري، وفي قليل منها يعطي رأيه الشخصي في القضية، ولعل هذا الأمر يجعل من تتبع مواقف ابن هشام الانصاري من الجوهري يعطي نظرة أكثر شمولية حول مواقف كثير من علماء النحو من الجوهري.

ولعل السبب في هذا الإجحاف من قبل علماء النحو بحق الجوهري في باب النحو، له أسبابه ومبرراته، فقد تكون شهرة الجوهري في باب اللغة والصناعة المعجمية قد طغت على شهرته في النحو، وقد يكون السبب في ذلك عائداً إلى أن مواقف الجوهري وآراءه النحوية كانت متناثرة في ثنايا معجمه –الصحاح– فلم يكن من السهل على الدارس النحوي تتبع هذه المواقف والآراء، فكان أسهل على النحاة والباحثين العودة إلى كتب النحو المستقلة وإلى النحاة المعروفين بدل الاغراق في البحث بين طيات المعجم من أجل العثور على موقف هنا أو موقف هناك، ولعل السبب أيضا يعود إلى بعض الآراء والمواقف الحادة التي اتخذها بعض النحويين تجاه الجوهري حتى وجدنا عالماً مثل ابن صلاح الوراق يتبنى من الجوهري موقفاً مؤداه أنه لا يقبل ما تفرد به الجوهري.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا المجال هو: أين المقدمة في النحو التي أشار إليها الذين ترجموا للجوهري، وما هو مضمونها وفحواها، وما هي القضايا التي تناولتها هذه المقدمة، ولماذا كان بعض علماء النحو –ومن أوائلهم ابن هشام الانصاري– يلجأون إلى معجم الصحاح لاستخراج آراء الجوهري النحوية بدلاً من العودة إلى المقدمة؟ هل السبب في ذلك يعود إلى ضياع هذا الكتاب وضياع ما فيه من آراء وقضايا؟ وهل كان هذا الكتاب ثميناً أم أنه اندثر لعدم أهمية ما فيه؟

كل هذه التساؤلات ليس من السهل الإجابة عنها لأن أحداً من علماء النحو السابقين لم يفصل الحديث في الأمر، ولكن ما يمكننا فعله هو أن نحذو حذو العلماء السابقين لوضع تصور ما حول الجوهري النحوي –إن صح التعبير– فسنلجأ إلى تتبع بعض آراء العلماء في هذه المواقف ومن ثم التوصل إلى بعض الاستنتاجات، وسيكون كل ذلك البحث في ضوء المذاهب

النحوية المختلفة والآراء المختلفة التي كانت تتجاذب القضية النحوية الواحدة، ودور الجـــوهري في توجيه الشاهد في ظل القضية النحوية.

دور الجوهري في توجيه الشواهد النحوية:

إنَّ المتصفح لمعجم الصحاح للجوهري ، لا يجد نفسه فقط أمام معجم لغوي يعالج مفردات اللغة، ويتقصّى معانيها ويلمُّ شاردَها وواردها، بل يجد نفسه أيضاً أمام مُؤلّفٍ نحوي آخر يتضمنّه هذا المعجم الموسوعي، فلا تكاد تخلو مادّة من مواد المعجم من كَمٍّ وفيرٍ من القضايا النحوية المتنوعة ما بين مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وما بين أدواتٍ نحويّة وتراكيبَ ولهجات. حتّى لكأنّ القارئ للمعجم يظنُّ نفسه في بعض المعالجات النحويّة للجوهري يقرأ في كتاب نحوٍ لا في معجم لغوي لكثرة ما يفصّل هذا العالم الواسع العلم والمعرفة فيما يعالِجُهُ من مسائل نحوية ولكثرة ما يورد من الشواهد و العِلَل وآراء العلماء على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم ليدعم ما يذهبُ إليه من آراء نحوية.

والجوهري في ظلّ هذه المعالجات ليس ناقلاً أميناً وحسب بل كان له ثلاثة أدوار اضطلع بها في الجانب النحويّ من معجمه **الأوّل:** دور الموجِّه للرأي النحويّ على اختلاف مصادره ليكون مقنعاً للقارئ، فهو لم يقتصر فقط على نقل القضية النحوية أو الرأي النحوي كما هو، بلْ كان دورهُ مثل البوصلة التي تحدّد للسائر الاتجاه الصحيح في ضوء اختلاف الطرق والمسالك.

ثانياً: في بعض الأحيان لا يكتفي بتوضيح الرأي، وتوجيهه ليفهمه المتلقّي بل يَعْمَدُ إلى إصدار حكمه على هذا الرأي دون تردّد، فيكون حكمه قاطعاً مانعاً لا يقبل التأويل – من وجهة نظره – وهو يصدر حكمه من موقع العالم العارف بدقائق القضايا النحوية وتفصيلاتها المطّلع الواسع الاطلاع على خفاياها وتوجيهاتها. حتى أنّ القارئ يحسب نفسه وهو يقرأ حكمه على توجيهات بعض الشواهد أنّه أمام سيبويه أو الفرّاء أو الأخفش لا أمام لغويّ لم يَنَل من الشهرة في النحو عُشْرَ ما ناله في اللغة أو أقل من ذلك.

ثالثاً: لم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل تعدّاه إلى أن ينفرد الجوهري بتوجيه خاصٍّ من رأيه الشخصي في بعض الشواهد النحويّة ليصدر رأياً مستقلاً من اجتهاده يعبّر من خلاله عن موقف عالمٍ في النحو متبحّرٍ واسع الاطلاع، ويعدّ هذا أمراً بالغ الخطورة لأنه يعرّض صاحبه لتوجيه سهام النقد والاختلاف والمعارضة ولعلّ هذا الأمر ما أوجد مداخل متعددةً لاختلاف للعلماء مع الجوهري، والتحرّز من آرائه حتّى وجدنا عالماً مثل ابن الصلاح لا يقبل ما تفرّد به الجوهري وحتى وجدنا عالماً مثل ابن هشام يصل به الحدّ إلى وصف الجوهري بالوهم في بعض آرائه كما سنفصل الحديث في هذا لاحقاً .

هذا كان دور الجوهري في توجيه شواهده النحوية وفي ما عرض من آراء ومواقف وقضايا نحويّة، يُمكنُ اعتبارُه في ظلّ هذا الزَخَم الذي وَضَع نفسه في خضمّه مجتهداً نحويّاً استعان في اجتهاداته على عوامل من أهمها سعة اطّلاعه وقوّة حافظته وذكائه الذي يمكنه من التحليل والنقد وإصدار الأحكام.

سعة اطلاع الجوهري وثقافته الواسعة:

يزخر الصحاح بمجموعة لا بأس بها من الظواهر والأدلّة التي تضع قارئ هذا المعجم أمام حقيقة واضحة لا تحتاج إلى كثير من الفحص والتدقيق للتوصل إليها، فالجوهري – ولا شك – عالم متبحِّر مثقف واسع الثقافة والاطلاع في مجال اللغة والأدب وعلوم الشريعة الإسلامية وتتوضح ثقافته واطلاعه الواسع في جانبين:

الأول: تنوع المشارب الثقافية اللغوية التي نهل منها الجوهري ، واختلاف الفروع اللغويّة التي اطّلع عليها حيث أثبت في معالجته مواد معجمه تَمَكُّنَه من العديد منها في مجالات اللغة والنحو والصرف والبلاغة والعروض وعلم الأصوات.

ثانياً: عمق تخصصه في المادة الواحدة وإلمامه بكلِّ جوانبها وحيثياتها وما يتصل بها والاختلافات التي ثارت حولها وأهم المذاهب التي عالجتها وهذا الأمر نجده واضحاً جليًّا

في الجانب النحوي من معالجاته اللغوية وخصوصاً في جانب توجيهه للشواهد النحويّة في معجم الصحاح وتتجلّى عناصر هذه الثقافة ومقوّماتها في الأمور التالية:

1- اطلاعه على لهجات العرب: لقد أفرد الجوهري للَّهجات العربية مساحةً مهمة في معالجاته النحوية يثبت من خلالها حقيقةً نحوية أو يدعم شاهداً نحويّاً أو يسوقها في سياق تنوّع التراكيب النحويّة وأساليب التعبير في اللغة العربية ولعلّ عمله المعجميّ واطلاعه النحوي هما العاملان الأساس في تمكُّنه في هذا الجانب، وكثيراً ما نلحظ إيراد اللهجات العربيّة في ضوء مناقشة الشواهد النحويّة وتوجيهاتها. انظر إليه وهو يعالج قضية الاسم المؤنث على وزن فعالِ وكيف كانت اللهجة ركيزة أساسية من ركائز معالجاته النحويّة وترجيحه تركيباً على آخر: " ورقاشِ اسم امرأةٍ: فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كلِّ حالٍ وكذلك كلُّ اسم على فَعالِ بفتح الفاء معدولٌ عن فاعلِه، لا تدخله الألف واللّام ولا يُجَمع مثل قطام وحذامِ وغلابِ.

وأهلُ نَجْدٍ يجرونَه مجرى مالا ينصرف، نَحوَ عُمَرَ وزُمَرَ يقولونَ هذه رقاشُ بالرَّفع وهو القياس، لأنه اسمُ علمٍ وليسَ فيهِ إلاّ العدلُ التأنيث، غير أنّ الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز قال الشاعر:

(الوافر)

إذا قالت حَذام فَصدِّقوها فإنّ القولَ ما قالت حَذامِ

وقالَ امرؤ القيس:

(البسيط)

قامت رقاشٍ وأصحابي على عَجَلٍ تُبْدي لكَ النّحرَ واللّباتِ والجِيَدا

وقال النابغة:

أتاركةً تَدَلُّلَها قَطامِ وضِنًّا بالتحيّةِ والسلامِ

إلا أن يكونَ في آخره راء، مثل جَعارِ اسمٌ للضَّبُعُ، وحَضارِ اسمٌ لكوكب وسَفارِ اسمُ بئرٍ، ووبارِ اسمُ أرضٍ، فيوافقونَ أهْلَ الحجازِ في البناء على الكسر"[1].

فليس يكتفي بمعرفته بتنوع اللهجات واختلافاتها بل هو عارفٌ بتصريفاتها ومواقعها في النحو العربي ومواقف النحاة والشعراء منها وهو في ظلّ هذا الأمر يخوض في أدق التفاصيل ويحصي القاعدة واستثناءَها (إلاّ أن يكون في آخره راء) ليلمّ بكلِ جوانب الموضوع فلا يبقى جزء يستوجب السؤال عنه.

2- اطلاعه على المذاهب النحويّة وآراء العلماء:

تتضحُ براعة الجوهري في اطلاعه على المذاهب النحوية وآراء العلماء في المسائل النحويّة في شواهده بشكل لافت للانتباه حتى إنّ الباحث في شواهد النحو في معجم الصحاح يَحارُ في تصنيف الجوهري في إحدى المدرستين الكوفيّة أو البصرية لكثرة ما يورد من آراء كلّ مدرسة ويتوسع في ذلك. فمن خلال شواهده يعرض للخلاف بين المدرستين في توجيه الشاهد أو في الموقف من القضيّة قيد البحث بغض النظر عن طبيعة الشاهد آيةً أو حديثاً أو شعراً أو نثراً. واللافت للانتباه أنّه في معظم شواهده النحوية التي يعرض فيها للخلاف النحوي بين المذهبين يتجنب تأييد رأي أو الاعتراض على آخر وهذا أيضاً ممّا يصعّب عملية البت في المذهب النحويّ الذي ينتمي إليه. ومن أمثلة عرضه لهذا الخلاف في شواهده ما جاء به في مسألة لحاق تاء التأنيث بالصفة المختصة بالمؤنّث: "يقالُ امرأةٌ حامِلٌ وحامِلَةٌ إذا كانت حُبْلى، فمن قالَ حاملٌ قال هذا نعتٌ لا يكون إلاّ للإناث، ومَنْ قال حامِلَةٌ بناه على حَمَلت فهي حاملة، وأنشد الشيبانيٌّ لعمرُ بن حَسّان:

---

(1) الصحاح 196/3 (رَقَشَ).

(الوافر)

تَمَخَّضتِ المنونُ له بيومٍ أَنى ولِكُلِّ حاملةٍ تمامُ

فإذا حملت شيئاً على ظهرها أو على رأسِها فهي حامِلَةٌ لا غير، لأنّ الهاء إنما تلحقُ للفرق، فأمّا ما يكونُ للمُذَكَّر فقد استُغني فيه عن علامة التأنيث، فإنْ أتى بها فإنّما هو على الأَصْل.

هذا قول أهل الكوفة، وأمّا أهل البصرة فإنّهم يقولونَ هذا غير مستمّر، لأنّ العربَ تقولُ رَجُلٌ أيِّمٌ وامرأةٌ أيّمٌ، ورجلٌ عانِسٌ وامرأةٌ عانِسٌ، مع الاشتراكِ، وقالوا امرأةٌ مصيبةٌ، وكلبةٌ مُجْرِيةٌ مع غير الاشتراك.

قالوا: والصواب أن يُقالُ: قولهم حامِلٌ وطالقٌ وحائضٌ وأشباه ذلك في الصفات التي لا علامة فيها للتأنيث فإنّما هي أوصافٌ مُذَكَّرةٌ وُصِفَ بها الإناث كما أنّ الرّبْعَةَ والراويةَ والخُجَأَةَ أوصافٌ مؤنَثةٌ وَصِفَ بها الذُّكران"[1].

فالربعة: رجل ربعة أي مربوع الخلق، لا طويل ولا قصير (الصحاح، 121/3 (ربع).

والراوية: البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه الصحاح، (روى).

والخجاة: رجل خجأة: أي نكحه، وفحل خجأة: كثير الضراب، والخجاة أيضا: الرجل الكثير اللحم الثقيل. الصحاح (خجأ).

ولا يكتفي الجوهري فقط في عرض جوانب الخلاف بين المذهبين في شواهده، بل هو مُلِمٌّ أيضاً بعناصر الالتقاء والاتفاق بينهما، وقعَ هذا في موضوع صرف نَعْش العَلَم المؤنّث يقول: "وقد جاء في الشّعر بنو نَعْشٍ، وأنشَدَ أبو عبيدة:

(1) الصحاح 481/4 (حَمَلَ).

(الطويل)

تَمَزَّزْتُها والديكُ يدعو صباحَهُ إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوا فتصَوَّبوا

واتّفقَ سيبويه والفرّاء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث"[1]. ومعلومٌ مكانة سيبويه والفرّاء في المذهبين البصري والكوفيّ.

ولا يكتفي الجوهريّ بذلك، بل هو عارفٌ بحركات الخلاف والاتفاق الداخلي في ظلّ المدرسة الواحدة أو المذهب الواحد، ومدى توافق رأي عالمٍ من البصرة مع رأي مذهب الكوفة أو العكس، ويتضح هذا الأمر في المثال التالي، يقول الجوهري: "وأمّا قوله تعالى" أو جاؤوكم حصرت صدورهم "[2] فأجاز الأخفش والكوفيّون أن يكون الماضي حالاً، ولم يجوّزه سيبويه إلاّ مع قد... "[3].

3- التوسُّع في معالجة القضايا النحويّة:

فلقد عمد الجوهري في بعض المسائل النحويّة إلى الاستفاضة في شرح المسألة وتوضيحها وتنويع طرق معالجتها ما بين شاهد نحوي ورأي عالمٍ ولهجة من لهجات العرب وتعليل نحوي وما إلى ذلك يضاف إلى كل هذا توجيهه للمسألة ورأيه فيها في بعض الأحيان ومنهجيته وتنظيمه في طرح هذه المسألة.

ويظن القارئ في بعض اللأحيان أنه يطالع أحد كتب النحو لا معجماً لغويًّا. ولقد تعدّدت المسائل التي أفاضَ الجوهري في بحثها وشرحها وتفصيلها في كثير من مواد المعجم ولكنّها تركّزت أكثر ما تركزت في الجزء الأخير من معجمه والمتمثل في باب الألف الليّنة. بحيث تتحوّل معالجة كثير من المواد من معالجة لغويّة في المعنى إلى معالجة نحوية من أوّلها إلى آخرها، ولننظر مثلاً في مادة (وا) من باب الألف الليّنة:

---

(1) الصحاح 217/3 (نعش).

(2) سورة النساء، 90.

(3) الصحاح 285/2 (حصر).

"وا" حرف للندبة، تقول: وازيداه. ويقال أيضاً يا زيداه. والواو: من حروف العطف تجمع الشيئين ولا تدلُ على الترتيب، وتدخل عليها ألف الاستفهام كقوله تعالى: "أَوَعَجِبْتُم أنْ جاءكم ذِكرٌ مِن رَبِّكُمْ "[1] كما تقول: أفَعَجبتُم.

وقد تكون بمعنى مع، لما بينهما من المناسبة، لأنّ (مع) للمصاحبة كقول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "بُعِثتُ والساعةُ كهاتينِ"[2] و أشارَ إلى السَّبّابَةِ والوسطى. أي: مع الساعة.

وقد تكون الواو للحال كقولهم: قمتُ وأنا أصكُّ وَجْهَهُ أَي: قمتُ صاكّاً وجهَهُ، وكقولكَ قمتُ والناسُ قعود.

وقد يُقسَمُ بِها، تقولُ: واللهِ لقد كان كذا. وهو بدلٌ من الباء لقربه منه في المخرج إذ كانَ من حروف الشّفة لا يتجاوز الأسماء المُظْهَرَة نحو واللهِ، وحياتِكَ، وأبيكَ.

وقد تكون الواو ضمير جماعة المذكر في قولك: فعلوا ويفعلون وافعلوا. وقد تكون الواو زائدة. قال الأصمعي: قلتُ لأبي عمر: قولهم ربنا ولك الحمد؟ فقال: يقولُ الرَّجُل للرَّجل: بِعْني هذا الثوبَ، فيقول: وهو لَك، وأظُنّه أراد: هو لك. وأنشد الأخْفَش:

(الكامل)

فإذا وذلكَ يا كُبَيْشَةُ لم يَكُنْ **إلاّ كَلَمَّةِ حالمٍ بخيالِ**

كأنه قال: فإذا ذلك لم يَكُنْ. وقال آخر:

(البسيط)

قِفْ بالدِّيارِ التي لم يَعْفُها القِدَمُ **بَلى وغَيَّرَها الأَرْواحُ والدِّيَمُ**

---

(1) الأعراف، 63/7.

(2) الصحاح، 454/6.

يريد: بلى غيّرها. وقوله تعالى: "حتّى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها"[1] فقد يجوز أن تكون الواو هنا زائدة.

وويكَ كلمةٌ مثل ويب ووَيْح، والكاف للخطاب. قال الشاعر:

(الخفيف)

ويْكَأَّنْ مَنْ يَكُن لَهُ نَشَبٌ يُحْـــ ـــبَبْ ومَنْ يعتورْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قال الكسائي: هو وَيْكَ أدْخَل عليه أنَّ، ومعناه ألمْ تَرَ. وقال الخليل: هي وَيْ مفصولة: ثُمَّ تبتدئ فتقولُ: كأنَّ"[2].

فالمُحَلِّلُ لهذه المناقشة المستفيضة لِ (وا والواو و ويك) يرى بوضوح عناصر التحليل النحوي تتجلّى في هذه المعالجة بشكل لافت للانتباه مما يعطي انطباعاً عن المنهج الشموليّ الذي اتبعه الجوهري في شواهده ومعالجاته النحويّة.

ففي مجال الشواهد نوّع الجوهري فيما سبق فشمل بهذه المناقشة كل أنواع الشواهد النحوية؛ فجاء بآية قرآنية وبحديث شريف وبشواهد شعريّة وبشواهد نثرية من أقوال العرب.

وفي باب الآراء النحويّة، استشهد بآراء خمسة من العلماء عارضاً من خلال ذلك تنوّع الآراء واختلافها فعرض لآراء الأصمعي وأبي عمرو والأخفش والكسائي والخليل.

وقد عرضَ لرأيه الخاص في بعض الجوانب كرأيه في نوع الواو في قوله تعالى: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها"[3] بقوله: وقد يجوز أن تكونَ الواو هنا زائدة.

ووجَدْنا التعليل النحوي حاضرًا أيضاً في سياق البحث، فقد أتى بعلّة صوتيّة تُعَلِّل ظاهرة نحويّة فهو يرى أنّ واو القسم بدل من الباء لعلّة قربه منه في المخرج.

---

(1) الزمر، 73/39.

(2) الصحاح، 598/6-599 (وا).

(3) الزمر، 9/3/39.

ولم يَخْلُ تحليله أيضاً من القياس حين قاسَ وَيْك على نظيراتها في اللُّغة مثل وَيْب وويح. وضارعها في إعرابهما.

أمانته العلمية.

لقد أثبت الجوهري في معجمه أنّه باحثٌ لغويٌ يمتلك من مقوّمات البحث العلمي قدراً لا يستهان به، مكّنه من أن يَصلَ إلى مرحلة متقدّمة من التأليف اللغوي والنحوي، ومن عناصر البحث العلمي التي تمتع بها الجوهري، بل وصرّح بها في كثير من المناسبات الأمانة العلميّة، وهذه الأمانة العلميّة تمثلت عنده في جوانب عدّةً منها:

أوّلاً: سلامة النقل:

فالجوهري كان ينقل المعلومة عن غيره كما هي دون أن يؤثر في فحواها أو أن يجحد حقّ صاحبها فيها، وأظنّ أنه هدف أيضاً من وراء ذلك إلى تجنيب نفسه المسؤولية عن المادّة المنقولة إذا لم يكن متمكّناً من مدى صَحَّتها وموافقتها للعربيّة، ومن هذا القبيل أمثلة كثيرة يوثّق في بعضها المصدر الذي نقل عنه وفي بعضِها ينسبها إلى غيره ولكنّه يغفل عن ذكر المصدر الذي نقل المعلومة عنه. ومن أمثلة النوع الأول قوله: "الحرشفة: الأرض الغليظة، نقلتُه من كتاب الإعتقاب في غير سماع"[1]. وقوله: "وهذا الحرف نقلتُه من كتاب الاعتقاب لأبي تراب من غير سماع"[2]. وقوله: "حكاه أبو حاتم، نقلتُه من كتاب الأبواب من غير سماع"[3].

ومن النوع الثاني الذي لا يسمي فيه المصدر قولُه "ولست أرويه وإنّما نقلتُه من كتاب"[4]. وقوله في موضع آخر: "ويقال أيضاً: أشكلتُ الكتابَ بالألف، وكأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس وهذا نقلتُه من كتاب من غير سماع"[5].

(1) الصحاح، 41/4 (ألف).
(2) نفسه، 590/2 (هرر).
(3) نفسه، 190/2 (نجد).
(4) نفسه، 352/4 (زجَلَ).
(5) نفسه، 558/4 (شكل).

ولعلّ العبارة الدّارجة في مثل هذه المقولات للجوهري هي عبارة (نقلتُه) وعبارة (من غير سماع) فالأولى تنسب المقولة إلى غير الجوهري والثانية تزيل عنه مسؤولية مدى مصداقيّة المسألة ودقّتها بحيث لم يَتَسَنَّ له ذلك من خلال سماعها أو مشافهة العرب بها.

ثانيا: موضوعية الجوهري

وتجلّى ذلك في صدق الجوهري في التعامل مع المعلومة بحيث يطرحها بدرجة تثبت الحقيقيّة بصدقيتها؛ فلا يتحرّج – والحال كذلك – من التصريح بعدم تأكدّه من هذه المعلومة أو تلك إذا شعر أنّ الأمر قد يوقع في اللّبس. ويقول في مسألة (تَيْسيّة): "وناس يقولون تيسوسيّةٌ وكيفوفيَّةٌ، ولا أدري ما صِحّتهما"[1].

فما يزيد من الثقة في الجوهري أنه هنا لم يعلن نقل هذه المعلومة من كتاب دون سماعها بل صرّح مباشرة بعدم تأكُده من صحّة ما جاء به ليضع القارئ أمام إمكانيّة التحقق والتثبُّت من هكذا استعمال لغويٍّ.

ثالثاً: أمانته في طرح الآراء وتعدُّدها:

وهذه سمة بارزة في منهج الجوهري، فالمسائل النحويّة التي عالجها في شواهده تزخر بالكثير من آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم العلميّة ودرجاتهم ومكانتهم، وكان يطرح في المسألة الواحدة الرأي والرأي المقابل دون أن ينحاز بالتصريح إلى طرف دون آخر، بعيداً عن التعصّب المذهبي أو المزاج الشخصيّ، وهذا لا ينفي بحال ميولاً نحويّة لهذا الطرف أو ذاك أو لعالمٍ أكثر من غيره، إلا أن هذا الأمر لم يمنع صاحب الصحاح من الموضوعيّة في التعامل مع الآراء المختلفة.

---

(1) الصحاح، 73/2 (تيس).

التعليل النحوي عند الجوهري:

إنّ من طبيعة الإنسان ومسلّمات فطرته أن يبحث عن سَبَبٍ يُعلّل الظواهر التي تنشأ من حوله وتحيط به وتطرأ في حياته، ولمّا كان النحو علماً إنسانياً يَمَسُّ أحد أهم مكوّنات الإنسان متمثلاً في لغته، فقد أخذ مراده من هذا السلوك الإنساني، فطفق النحويّون الأوائل ومن تبعهم يبحثون عن علل وأسباب تفسّر الظواهر والتعابير اللغويةّ التي كانوا يجرون عليها أبحاثهم ودراساتهم. ولعلّ ما ساعد على ذلك تنوع التراكيب اللغويّة ما بين مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وأدوات نحويّة، وتنوّع الأساليب اللغويّة ما بين أمر ونهي واستفهام وشرط ونداء، ثمّ في خِضَمّ ذلك كُلّه، اختلاف أنماط التعبير وتباينها تبعاً لمقولة "لكلّ مقامٍ مقال". كلّ هذا أدّى إلى ظهور العلّة والتوسُّع فيها وصولاً إلى اختلاف طرق التعليل ووسائله بناءً على معايير منها طبيعة التراكيب اللغويّة واختلاف لهجات العرب واختلاف المدارس الذي فرض اختلاف طرق التفكير وأنماطه عند علماء كل مذهب فالعِلَةُ ترمي إلى: "تفسير الظاهرة اللغويّة والنفاذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"(1).

والجوهري اعتمد على التعليل النحوي في شواهده النحويّة لتعليل المسائل النحوية وتوجيهاتها، وما يذهب إليه من آراء ومواقف، شأنه في ذلك شأن علماء النحو الذين سبقوه في هذا المضمار، وقد جاءت تعليلات الجوهري سهلة يسيرة مبسّطة خالية من التعقيد أو التطويل، وقد كان يستمد تعليلاته النحويّة في المسائل والآراء التي يعرضُها من كل المصادر التي يمكن أن تستمد منها التعليلات إلاّ من حقائق الفلسفة، ومماحكات المنطق وقضايا العلوم، واللافت في هذا الأمر أنه لم يعتمد خطاً واحداً أو اتجاهاً واحداً يعتمد فيه على تعليلاته النحويّة، بل تنوّعت مشاربها واتجاهاتُها، دون مغالاة في الحُكم أو إسفافٍ في سوق الأدلّة العقليّة.

وقد كان يتلمّس علله من حكم العدل، ومراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم وحال المخاطب، وطبيعة الشيء، وعلة الكثرة، ومقتضى المشابهة والخلاف كما استخدم علَلاً صوتية وعللاً تعليميّة وعللاً قياسية، وابتعد قدر الإمكان عن العلل الجدليّة النظريّة.

---

(1) ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص295.

واللافت في علل الجوهري أنها تكثر من التعليلات اللفظيّة للمسائل المعالجة ويقل استخدام العلل المعنويّة مع عدم انتفائها من تعليلاته، فمعظم التعليلات كانت تعتمد على ظاهرة اللفظ أو الاستعمال أو المضارعة أو القياس على لغة العرب ولعلّ الأمثلة التالية توضح ما ذهبنا إليه سابقاً مشفوعةً بالتحليل وتوضيح طبيعة العِلّة:

1- كثيراً ما يستخدم لغة العرب أو اللهجات العربيّة مادّة لتعليلاته النحويّة، وغالباً ما يصدّر مثل هذه التعليلات بقوله "ولكنّ العرب..." أو (والعرب تقول) وهذه العلّة – حسب تقسيم الزجاجي للعِلل – عِلّةٌ تعليميّة وهي التي يُتَوَصَّل بها إلى تَعَلُّم كلام العرب، فإذا سمعنا بعضاً منها قيس عليه نظيره[1] وهذا ما جاء في توجيهه لأحد الشواهد القرآنيّة حين تعدّى الفعل (وسوس) إلى حرف الجرّ اللام و كان حقّه أن يتعدّى إلى حرف الجرّ (إلى) يقول: "الوسواس بالفتح الاسم، مثل الزّلزال والزِّلزال، قوله تعالى: "فوسوس لهما الشيطان"[2] يريد إليهما ولكنّ العرب توصِلُ بهذه الحروف كلّها الفِعْلَ"[3].

فالجوهري يرى علّة تعدّي الفعل وسوس إلى الّلام بل "إلى" أنّ العرب تَفْعَلُ ذلك، وبما أن العرب تفعل ذلك فجاز أن يُقاس عليه.

ومن هذا القبيل أيضاً مثال آخر، وهو ما اعتدّ الجوهري من خلاله بتعليل للفرّاء في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين يقول: "والمسجد الجامع، وإنْ شئتَ قُلْتَ مسجِدُ الجامعِ بالإضافة، كقولك: الحقُّ اليقينُ، وحقُّ اليقينِ، بمعنى مسجِدُ اليومِ الجامع، وحقُّ الشيءِ اليقينِ لأنّ إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوزُ إلاّ على هذا التقدير، وكان الفرّاء يقول: العرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين..."[4].

---

(1) يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو – تحـ: مازن المبارك – طبعة المؤسسة السعودية بمصر – 1959م.

(2) الأعراف، 20/7.

(3) الصحاح، 172/3 (وسوس).

(4) الصحاح، 258/3 (جمع).

وهنا استخدم الفرّاء نوعاً من التعليل يسمى العِلة المُرَكَّبَة، فليست العِلّة هنا فقط استعمال العرب وليس فقط اختلاف اللفظين ولكنّ العِلّة هي اجتماع الطرفين، فتصبح العلّة مركبة من استعمال العرب واختلاف اللفظين وقد وجدنا عند الجوهري مثل هذا التعليل المُركّب، فقد لجأ إلى ذلك في تعليل حذف أوّل الفِعل اتَّخَذَ ليصبح تَخِذَ فقد لجأ إلى عِلّتي كثرة الاستعمال والتوهُّم لتعليل ذلك يقول: "والاتّخاذ: افتعال أيضاً من الأخذ، إلاّ أنّه أُدْغِمَ بَعْدَ تليين الهمزة، وإبدال التاء، ثُمَّ لمّا كَثُر استعمالُه على لفظ الافتعال، تَوهَّموا أنّ التاء أصليّة فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ..."[1].

فليست العلّة هنا كثرة الاستعمال فقط ولا التوهُّم فقط ولكنّه اجتماع العلتين معاً. وقد لجأ الجوهري إلى مثل هذه العلل المركبة حين جاء بثلاث عِلَلٍ تفسّر بناء (بدادِ) على الكسر يقول: "بدادِ، وإنّما بني للعَدْلِ والتأنيث والصفة"[2] فاجتماع العلل الثلاثة من وجهة نظره كانت سبباً في بناء هذه الكلمة على الكسر ولو ذهبت إحدى هذه العلل لانتقص بناؤها – أي بدادِ – على الكسر. ودليل ذلك ما يكمل به حديثه في نفس السياق بقوله: "فَلَمّا مُنِعَ بعلتين من الصرف بني بثلاث، لأنّه ليس بعد المنع من الصرف إلاّ المنع من الإعراب"[3].

فكما ترى فالعلتان السابقتان منعتاه من الصرف واجتماع العلّة الثالثة معهما أدّى إلى بنائه على الكسر حسب توجيه الجوهري.

2- يكثر الجوهري من استخدام العِلَل اللفظيّة التي يَحْكُمها مقتضى اللفظ وسياق التركيب، منها ما يرتبط بالحركات ومنها ما هو صوتيّ تحكمه مخارج الحروف وطبيعة الأَصوات، ومنها ما هو عائد إلى كثرة الاستعمال وما إلى ذلك.

(1) الصحاح، 182/2 (أخذ).
(2) نفسه، 11/2 (بدد).
(3) نفسه، 11/2 (بَدَدَ).

فمن النوع الأوّل ما ساقه على لسان ابن برّي من تعليل كون (مع) اسماً لا حرفاً يقول: "ومع: كلمةٌ تدلُّ على المصاحبة، قال محمّد بن السِري: والذي يدلُّ على أنّ مع اسمٌ حركةُ آخره مع تحرُّكِ ما قبله، وقد يُسَكَّنُ ويُنَوَّنُ تقول: جاؤوا معاً"[1].

ومن عِلَل الحركات أيضاً ما ذهب إليه في سبب دخول نون الوقاية، على الاسم المبنيّ وهي مختصّة بالأفعال، يقول: "وقَطْني وقطي وقط، قال الراجز:

(الرجز)

امـــــتلأ الحـــــوضُ وقـــــال قَطْنـــــي مهـــــلاً رويـــــداً قـــــد مـــــلأتَ بطنـــــي

وإنما دخلت النون لِيَسْلَمَ السكون الذي يُبنى الاسم عليه"[2].

اعتمد عليه هو نفسه لتعليل بعض المسائل النحويّة التي عالجها في شواهده فمن هذه العلل الصوتيّة رأي للأخفش اعتمد عليه في تعليل تسْكين العين في لهجة من لهجات العرب: "تقول: أَحَدَ عْشَرَ ونحوها عدا اثني عَشَرَ "وقال الأخفش: إنّما سكّنوا العَيْنَ لمّا طال الاسم وكثرت حركاتُه"[3].

أمّا ممّا ساقه لنفسه من تعليل صوتي فهو رأيه في سبب تحويل الهاء ألفاً عند الوقف في قافية البيت، يقول: "وسَطْتُ القومَ أسِطُهم وسْطاً وسِطةً أي: توسّطْتُهم. قال الراجز:

(الرجز)

وقَدْ وسطتُ مالكاً وحنظلاً

أراد حنظلةَ فلمّا وقف جَعَلَ الهاء ألفاً لأنّهُ ليس بينَهُما إلاّ الهَهَّةُ وقد ذَهَبَتْ عند الوقف فأشبَهَت الألِف كما قال امرؤ القيس:

---

(1) نفسه، 580/3 (مع).

(2) نفسه، 398/3 (قطط).

(3) الصحاح، 449/2 (عَشَرَ).

وعمرو بن درماء الهُمامُ إذا غدا   بذي شُطَب عَضْبٍ كمشيةِ قَسْوَرا

أراد قسورةً ولو جَعَلَهُ اسماً محذوفاً مِنْه الهاء لأَجراهُ"[1].

وفي المثال السابق يلجأ الجوهري إلى نوع من التعليل الذي يسميه بعض النحويين بـــ (علّة العلّة) وهي نوع من تفسير التعليل الذي يذهب إليه النحويّ أو سوق الأدلّة على صِحّة ما يذهب إليه من تعليلات، فهو بعد أن أورد تعليلَه لتحويل الهاء ألفاً عند الوقف في بيت امرئ القيس في كلمة (قسورا) يلجأ إلى تعليل هذا التعليل وتفسيره من خلال قوله "ولو جعله اسماً محذوفاً منه الهاء لأجراه" أي لو كانت هذه الألف في (قسورا) ليست بدلاً من الهاء لَصرفه، ولكان عليه أن يقول: كمشيةِ قسورٍ) لأنّه لا سبب يمنعه من الصرف، لذا فهذا الرأي الأخير يدعم التعليل الذي ذهب إليه الجوهري.

وهذا النوع من العلل أسماه الزجّاج بالعلل الثواني، وهي في حقيقة الأمر علل الأوائل، ومن ثمَّ فقد سمّاها أبو بَكْر بن السِّراج (عِلّة العِلّة)، واعتبرها ابن جنّي مجرّد شرح وتفسير وتتميم للعِلّة الأصليّة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما عَلَّل به الجوهريّ بناء (بدادِ) على الكسر؛ يقول: "وإنّما بني للعدل والتأنيث والصفة، فلمّا مُنِعَ بعلتين من الصرف بنيّ بثلاث، لأنّه ليس بعد المنع من الصرف إلاّ منع الإعراب"[2].

3- وقد اتبع الجوهري العِلَلَ القياسيّة التي تقوم على المضارعة والمشابهة والقياس على لفظ آخر أو استعمال لغوي آخر لتعليل ظاهرة نحويّة أو استعمال لغويّ، فبهذا النوع من العِلَل وجَّه دخول (أنْ) على خبر كاد حيث رأى أن ذلك تمَّ تشبيهاً بعسى يقول في (كادَ): "قد يُدْخلونَ عليها أنْ تشبيهاً لها بعسى: قال رؤبة"

---

(1) الصحاح، 417/3 (وسط).

(2) نفسه، 11/2 (بدد).

(الرجز)

"قَدْ كادَ مِنْ طولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا"[1]

ومنه قياسُه على لُغَةِ (أكلوني البراغيث) يقول: "ودياف: موضع بالجزيرة، وهُمْ نبط الشأم وهو من الواو قال الشاعر:

(الطويل)

ولكِنْ ديافِيٌّ أبوه وأمُّه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليط أقارِبُه

قوله يَعْصِرنَ إنّما على لغة من يقول: أكلوني البراغيث"[2].

4- أمّا التعليل بالمعنى فقد اعتمد عليه الجوهري في بعض توجيهاته في شواهده النحويّة، وكان في بعض الأحيان يلجأ إلى توضيح المعنى في سبيل تفسير الإعراب. يقول: "الانئياد: الانحناء، قال العجّاج:

مِنْ أن تبدَّلتُ بآدي آدا لم يَكُ ينآدُ فأمسى أنآدا

يعني: قد انآدَ، فجعل الماضي حالاً بإضمار قد"[3].

وكذلك ما جاء في مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يقول: "وأُشْرِبوا في قلوبِهِمُ العِجْلَ "[4] أي: حُبُّ العِجلِ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه"[5].

---

(1) الصحاح، 144/2 (كود).

(2) نفسه، 164/4 (دوف).

(3) نفسه، 8/2 (أود).

(4) البقرة، 93/2.

(5) الصحاح، 232/1 (شربَ).

5- ولم نَعْدَم أن نرى الجوهري يلجأ إلى استخدام العِلَل المنطقيّة العقليّة وإن كان هذا نادراً في معجمه ومن ذلك تعليله لعدم كون (عشرين) جمعاً لعشرة بعدم وجود دليل يؤكد هذا الجمع يقول: "وعشرون اسم موضوع لهذا العدد وليس بجمعٍ لعشرة لأنه لا دليل على ذلك"[1].

6- وقد جاء الجوهري بالتعليل النحوي في سياق الخلاف النحوي بين النحاة، ولعلّ التعليل النحوي هو من أكثر موضوعات النحو التي كثر فيها الخلاف بين المذاهب النحويّة وبين علماء النحو، فخلافاتهم النحويّة قادَتْهُم إلى المماحكة والاسفاف أحياناً في تعليل ما يذهبون إليه من توجيهات إعرابية للمسائل النحوية التي يبحثون فيها، ولكنّ الجوهري لم يَخُض كثيراً في تلك المماحكات، وإنّما جاء بتعدُّد الآراء في سياق يخدم توضيح المسائل التي يناقشها لا في سبيل إبراز الصراع بين علماء النحو ومذاهِبِه.

وقد رأيناه يخالِفُ سيبويه في تعليل رفع (تُصرعُ) في قول الشاعر:

(الرجز)

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ   إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرَعُ

يقول الجوهري في توجيه الرفع: "وإنّما رَفَعَ (تُصْرَعُ) وحقُّه الجزم على إضماء الفاء كما قال:

(البسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشَرُّ بالشرِّ عنَ اللهِ مثلانِ

أي: فالله يشكرها، ويكون ما بعد الفاء كلاماً مبتدأً.

وكان سيبويه يقول: هو على تقديم الخبر كأنّه قال: إنّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك، وأمّا البيت الثاني فلا يختلفون فيه أنّه مرفوع بإضمار الفاء) [2].

---

(1) الصحاح، 449/2 (عَشَرَ).

(2) نفسه، 421/4 (بَجَلَ).

فكما ترى لا خلاف على إعراب (تُصْرَعُ) بالرفعِ ولكنّ الخلاف انحصر في تعليل إعرابها بالرفع مع أنّ سياق الكلام يقتضي الجزم ومِنْ هذا القبيل أيضاً خلاف أهل البصرة وأَهْل الكوفة في تعليل نوع الهاء في قولنا (يا هناهُ) يقول: "ولَكَ أن تقول يا هناهُ أقبِل بهاء مضمومَةٍ، ويا هَنانِيه أقبِلا، ويا هَنوناهُ أقبِلوا، وحَرَكَةُ الهاء فيهنَّ منكرةٌ، ولكن هكذا رواه الأخفش وأنشد أبو زيد في نوادره:

(المتقارب)

وقد رابني قولها يا هنا **هُ ويْحَكَ ألْحَقْتَ شَرّاً بِشَرّ**

تعني كُنّا مَتّهمينَ فحققتِ الأمر. وهذه الهاء عند أهل الكوفة للوقف؛ ألا ترى شَبّهها بحرف الإعراب فَضَمَّها. وقال أهل البصرة: هي بدلُ من الواو في هنوك وهنواتٍ، فلذلكَ جاز أن تَضُمَّها وتقول في الإضافة: يا هَني أقْبِل، ويا هَنَيَّ أَقْبِلا، ويا هَنِيَّ أقْبِلوا، ولِلْمرأةِ: يا هَنْتُ أقبِلي بتسكينِ النون. كما تقول أُخْتُ وبِنْتُ"(1).

فالكوفيون يرون أنَّ هذه الهاء للوقف ويُعَلِّلون ذلك بأنّها شُبِّهت بحرف الإعراب فَضمَّت، أمّا البصريون فيذهبون إلى أنّ هذه الهاء في (هناهُ) بدلٌ من الواو في هنوك، عَلّلوا ذلك أن تضمُّها وتقول في الإضافة يا هَني. فبخلاف النصّ السابق بين الجوهري وسيبويه فإن الكوفيين والبصريين لا يتفقون على أصل الهاء وفي ضوء خلافهم على أصلها اختلفوا في تعليل الأصل الذي يذهبون إليه.

7- وفي بعض الأحيان يلجأ الجوهري إلى إيراد تعليلين اثنين للمسألة الواحدة، لا مِنْ قبيل العِلّة المركبة ولا من قبيل عِلّة العِلّة ولكن على سبيل تعدّد العلل وتنوُّع الخيارات فيها في ضوء تعدُّد الوجوه الإعرابيّة للمسألة ولعلّ المثال التالي يوضّح ما نذهب إليه: يقول الجوهري في معرض حديثه عن زيادة (إذ وإذا) في الكلام: "وقَدْ تزادان جميعاً في الكلام كقوله تعالى: "إذ واعدنا موسى"(2)، أي: وعدنا، وقول الشاعر:

---

(1) الصحاح، 6/571-572 (هنو).

(2) سورة البقرة، 51.

حَتّى إذا أسلكوهم في قُتائِدةٍ   شَلاً كما تَطْرُدُ الجَمّالةُ الشُّردا

أي حَتّى أسلكوهم في قُتائدةٍ، لأنه آخر القصيدة. أو يكون قد كفَّ عن خبره لِعِلْمِ السامع به"[1].

فواضح أن للجوهري في الشاهد النحوي السابق توجيهين اثنين: الأوّل: اعتبار (إذا) زائدة وعِلّة هذا التوجيه أن البيت في آخر القصيدة فلا يكونُ جواب إذا لاحقاً لهذا البيت وهذا استوجب أن تكون زائدة ليستقيم المعنى.

والثاني: أن لا تكون إذا زائدة وتعليل ذلك أن جوابها محذوف لِعلْم السامع به. فهو هنا يضع القارئ أمام خيارين له أن يأخذ بأحدهما مع تعليله.

8- اعتمد الجوهري الضرورة الشعريّة نمطاً من أنماط التعليل النحوي شأنه في ذلك شأن العلماء النحويين الذين سبقوه، وله في هذا الجانب آراء ومواقف سنقوم على تفصيلها وتوضيحها في باب الضرورة الشعرية ضمن شواهد الشعر النحويّة.

مذهبه النحوي في شواهده:

لقد حاول الجوهري أن يكون موضوعيّاً في طرحه للآراء النحويّة التي يعالجُها في شواهده، وحاول قدر الإمكان أن يظهر حياديّة في الآراء المختلفة التي يعرضها لها، وما هو ثابت أنّ صاحب الصحاح لم يصرّح على الإطلاق بالمذهب النحوي الذي يتبناه هو في آرائه، ولم يرد بشكل مباشر ما يمكِّن المتصفِّح لمعجمه من تحديد مذهبه النحوي. ولكنّ نظرة فاحصة في معالجاته النحويّة لشواهده تُظْهِرُ ميولاً كوفيّة عند هذا الرَّجُل، وتبيّن أنه كان أقرب إلى الكوفة منه إلى البصرة في توجياته النحويّة، ويؤكد هذا مجموعةٌ من الأدلّة والملحوظات في منهج الجوهري في توجيهه لشواهده النحويّة، نورُدها مشفوعة بالمثال والتحليل:

(1) الصحاح، 580/6 (إذا).

أوّلاً: موقفه من المذاهب النحويّة وعلمائِها:

إنّ أوّل ما يطالعه القارئ من معجم الصحاح في موضوع علماء النحو العربي الكثرةُ الوافرة في استشهاد الجوهري بآراء الفرّاء الكوفيّ تقابلها قِلَّةٌ نسبيّة في استشهاده بآراء سيبويه إمام مدرسة البصرة، وليس الأمر يحتاج إلى عناء أو استقصاء، فلا تكاد تخلو مسألة نحويّة يورد فيها الجوهري آراء العلماء إلاّ وكان للفرّاء حضورٌ في ذلك، وغير هذين العالمين فإنّ نسبة اعتداده بآراء علماء الكوفة بالمُجْمَل تفوق نسبة اعتداده بآراء البصريين، فقد اعتمد على الكسائي في كثير من المسائل النحويّة وإنْ كانَ يُلْحَظُ اعتمادُه على الفرّاء أكثر من الكسائي، ونادراً ما اعتمد الجوهري على رأي للخليل قياساً بغيره من العلماء. واعتمد أبو النصر كثيراً على آراء الأخفش البصري، وهو الذي وافق الكوفيين في كثير من المسائل النحويّة، والحقيقة التي نثبتُها هنا أن اعتماد الجوهري على آراء الأخفش إنما كان من منطلق المعلومة الأخيرة – وهو موافقته للكوفيين في بعض المسائل – فالغالبيّة العُظمى من آراء الأخفش كانت منسجمة مع الاتجاه الكوفيّ في توجيه القضيّة النحويّة، وفي كثير من الأحيان كان يقدّم الأخفش مضموماً إلى رأي الكوفيين، بقوله (وكان الأخفش والكوفيون) أو (وهذا مذهب الأخفش وأهل الكوفة)، حدث ذلك في مسألة توجيه الشاهد في الآية القرآنيّة "أو جاؤوكم حصرت صدورهم"[1] فقد وضع الأخفش والكوفيين في كفّه وسيبويه في كفّة أخرى يقول: "وأمّا قوله تعالى: "أو جاؤوكم حصرت صدورهم "فأجاز الأخفش والكوفيون أن يكون الماضي حالاً، ولم يجوّزه سيبويه إلاّ مع قد، وجعل" حصرت صدورهم "على جهة الدعاء عَلَيْهم"[2]

وحتى وإن جاء برأي الأخفش منفرداً عن الكوفيين فهو يأتي بذلك في سياق خلافه مع آراء البصريين وعلى رأسِهم سيبويه. وهذا إذا دلّ على شيء إنّما يدلُّ على انفراده بالاعتماد على آراء الأخفش التي وافق فيها الكوفيين وخالف فيها علماء مذهبه، انظر إليه في مادة (أَخَرَ) في مسألة (أُخَر) وقضيّة صرفها أو منعها من الصرف يقول"... تقول: مررتُ برَجُلٍ آخر وبرجالٍ أُخَرَ وآخرين، وبامرأةٍ أُخرى وبنسوةٍ أُخَرَ، فلمّا جاء معدولاً وهو صفة مُنِعَ من

(1) النساء، 90.

(2) الصحاح، 285/2 (حصر).

الصرف وهو مع ذلك جمعُ، فإن سمَّيْتَ به رَجُلاً صرفَته في النكرة عند الأخفش، ولم تصرِفهُ عند سيبويه"[1].

وهناك ظاهرة في ميدان تعدّد الآراء النحويّة في شواهد الصحاح،ا تُعدُّ سِمَةً بارزة وعلامة فارقة في مواقف الجوهري من المذاهب النحويّة والاعتداد بها وهي تقديم رأي الكوفيين على رأي البصريين في المسائل النحويّة المطروحة، سواء أكان ذلك من خلال تقديم رأي عالمٍ كوفيّ على نظيره البصري، أو من خلال تقديم موقف عام لمذهب أهل الكوفة على مقابله عند أهل البصرة. وقد حدث ذلك في الغالبيّة العظمى من أمثلة تعدّد الآراء المذهبيّة في شواهد الصحاح النحويّة، نذكر منها الأمثلة التالية على سبيل المثال لا الحصر:

* يورد في مسألة دخول الألف والّلام على العدد المركب (أحد عشر): "قال الكسائي: إذا أدخلتَ في العدد الألف والّلام فأدخِلْهما في العدد كُلّه فتقول: ما فَعَلَتِ الأَحَدَ عَشَرَ الألفَ الدِّرهم، والبصريّون يدخلونَها في أوّله فيقولون: ما فَعَلَتِ الأَحَدَ عشر ألفَ درهمٍ"[2].

* وفي مسألة (وَحْد) وعلّة نَصْبِها يقول: "الوَحْدَة: الانفراد. تقولُ رأيتُه وحدَه وهو منصوب عند أهل الكوفة على الظَّرف وعند أهل البصرة على المصدر في كلّ حال..."[3].

* وفي توجيه إعراب (هي) شاهد شعري يقول: "وقول بنت الحُمارس:

(الرجز)

هَلْ هي إلاّ خِطةٌ أو تَطْليقْ

فإن أهل الكوفة قالوا: هي كناية عن شيء مجهول، وأهل البصرة يتأوّلونها القصّة"[4].

---

(1) الصحاح، 208/2 (أخر).

(2) نفسه، 4/2 (أحد).

(3) نفسه، 166/2 (وحد).

(4) نفسه، 601/6 (ها).

* أمّا في مسألة إثبات هاء الندبة في الوصْل في ضرورة الشعر فيقول: ورُبّما ثبتت في ضرورة الشّعر فيُضَمُّ كالحرف الأصليّ، ويجوز كسره لالتقاء الساكنين هذا على قول أهل الكوفة، وأنشد الفرّاء:

(الطويل)

يا ربِّ يا ربّاه إيّاك أَسلْ   عفراءَ يا ربّاهُ من قَبْلِ الأَجَل

وقال قيس:

(الطويل)

فقلتُ أيا ربّاهُ أولُ سـأْلتي   لِنَفْسي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حسـيبُها

وهو كثير في الشعر، وليس شيء منه بِحُجَّةٍ عند أَهْل البصرة..."[1].

* وفي معرض تقديم آراء علماء الكوفة على علماء البصرة يقول: "ويك كلمة مِثل وَيْب وَوَيْح والكاف للخطاب، قال الشاعر:

(الخفيف)

ويْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ   ـبَبْ ومَنْ يفتقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قال الكسائي: هو ويك أدخَلَ عليه أنْ، ومعناه ألم تَرَ، وقال الخليل: هيَ وَيْ مفصولة، ثمَّ تبتدئ فتقول: كأنْ"[2].

وممّا يزيد في تأكيد أن تقديمه لرأي أهل الكوفة هو من قبيل الميل إلى مذهبهم واحترام آرائهم أنه في بعض المسائل وعندما كان يقدّم رأي أهل الكوفة على أهل البصرة، لم يَكُنْ يصرّح في بداية عرض الرأي أنه رأي كوفي، حتى إنّ القارئ يظنّ للوهلة الأولى أن هذا الرأي إنّما هو رأيه الشخصي وإذا ما اكتمل الرأي واستوفيت جوانبُه صرح الجوهري في نهايته أنّه رأي أهل الكوفة ثمّ اتبَعَه برأي البصريين، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مادة (حَمَلَ): "يقال: امرأةٌ

---

(1) الصحاح، 206/6 (ها).

(2) نفسه، 599/6 (ها).

حامِلٌ وحامِلَةٌ، إذا كانت حُبلى، فمن قال حامِلٌ قال هذا نعت لا يكون إلاّ للإناث، ومَن قال حامِلةٌ بناه على حَمَلتْ فهي حامِلَةٌ، وأنشد الشيباني بن حسان:

(الوافر)

تمخّضَت المنونُ له بيومٍ أنى ولِكُلِّ حامِلَةٍ تمامُ

فإذا حملت شيئاً على ظهرها أو رأسها فهي حامِلةٌ لا غير، لأنّ الهاء إنّما تلحق للفرق، فأمّا ما يكون للمُذَكَّر فقد استُغني فيه عن علامة التأنيث فإن أُتي بها فإنّما هو على الأصل.

هذا قول أهل الكوفة، وأمّا أهل البصرة فإنّهم يقولون هذا غير مستمرّ، لأنّ العرب تقول: رَجُلٌ أيِّمٌ وامرأةٌ أيِّمٌ، ورَجُلٌ عانِسٌ وامرأةٌ عانِسٌ مع الاشتراك، وقالوا امرأة مصيبةٌ وكلبة حجْرِيةٌ على غير الاشتراك"[1].

فعندما يفصّل رأيًا ويقدّمه على غيره ثمّ يصرّح في آخر الرأي أنّه للكوفيين ففي هذا إشارة غير مباشرة لتبنّي هذا الرأي.

وممّا يزيد من منهجه هذا وضوحاً في موقفه من المذهبيين أنه في بعض المناسبات كان يقدّم رأياً لعالمٍ كوفيّ أو رأياً عامّاً لمذهب الكوفيين، ولكنّه هذه المرّة يقابِلُه برأيٍ آخر لا يَذكر فيه صاحب هذا الرأي أو المذهب الذي ينتمي إليه، ولَعَلّ في التعريف بصاحب رأي مع تقديمه ثم تنكير الرأي المقابل وتأخيره إضعاف للرأي الثاني وتقوية للرأي الأوّل، وفي هذا الإطار عالباً ما يصدّر الجوهري الرأي الثاني بقوله: (وبعضهم يقول أو ومنهم مَنْ يقول...) وما إلى ذلك، انظر إليه وهو يعالج مسألة (قَطُّ) وتصريفاتها يقول: "وقطُّ معناها الزمان، ويقال: ما رأيتُه قَطُّ. قال الكسائي: كانَتْ قَطْطُ فَلَمّا سُكِّنَ الحرف الأَوّل للإدغام جُعلَ الآخر متحرّكاً إلى إعرابه... ومِنْهُم مَن يقولُ قَطُ مخفَّفةً.. ومنهم مَنْ يُتَبِع الضمّة الضَمَّة في المخفّفة أيضاً ويقول: قُطُ كقولهم لم أره مُذُ يومان، وهي قليلة"[2].

---

(1) الصحاح، 418/4 (حمل).

(2) الصحاح، 398/3 (قطط).

وفي نفس الاتجاه يكرّر هذا مع الفَرّاء في سياق توجيه شاهد نحويّ، فيأتي برأيه مقدّماً على رأي غيره بعد أن صرّح بنسبة الرأي له بقوله (فإنّ الفرّاء يقول) ثم بعد استيفاء رأيه كاملاً يأتي برأي مقابل له مجهول القائل لأنه يصدّره بقوله (وقال غيره) ونَصُّ ذلك في مادة (زهق) يقول الجوهري: "والزاهق من الدواب: السمين المُمِخُّ، قال زهير:

القائدُ الخيلَ منكوباً دوابرها منها الشَّنونُ ومنها الزاهقُ الزَّهِمِ

وقال آخر:

وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِنْ أيانق لَسْنَ بأنْيابٍ ولا حقائق
ولا ضعافٍ مُخُّهُنَّ زاهقُ

فإن الفرّاء يقول: هو مرفوع والشِّعر مُكْفأ، يقول: بَلْ مُخُّهُنَّ مُكْتَنِزٌ رَفَعَهُ على الابتداء قال: ولا يجوز أن يريد: (ولا ضعافٍ زاهقٍ مَخُّهُنَّ كما لا يجوز أن تقول: (مررتُ برَجُلٍ أبوه قائمٍ بالخفض).

وقال غيره: الزاهق هنا بمعنى الذاهب، كأنه قال: (ولا ضعافٍ مُخُّهُنّ) ثمّ ردّ الزاهق على الضعاف"[1].

وبعيداً عن تعدُّد الآراء النحويّة فقد سَجَّلَ الجوهري موقفاً في التعامُل مع علماء المذهَبْين منفردينَ، والتمثيل على ذلك يأتي من خلال تعامُلِه مع الفرّاء أحد أئمة الكوفة والعالم الذي أكثر من الاعتداد برأيه والاستشهاد بمواقفه، ثم يأتي موقفه من سيبويه إمام المدرسة البصريّة وأحد أعمدة النحو العربي.

فكثيراً ما وجدنا صاحب الصحاح يُفْرِد رأي الفرّاء دون غيره من آراء العلماء في بعض المسائل النحويّة التي يعالجها في موادّ معجمه، وهو في هذه الحالات يترك الرأي على عواهنه دون تعليق أو نقد، ودون أن يأتي برأي مخالف لرأيه أو مفنِّد لما ذهبَ إليه. كما أنّه كثيراً ما يورد رأي الفرّاء مسانداً لرأيه أو موازياً له ليسير الرأيان في نفس الاتجاه. من ذلك ما جاء في مسألة (غير) وإعرابها يقول: "وغير بمعنى سوى، والجمع أغيار، وهي كلمة يوصَفُ بها ويستثنى بها فإن وصَفتَ بها أتْبعَتَها إعرابَ ما قبلها، وإنْ استثنيتَ بها أعربتها بالإعراب الذي

(1) نفسه، 238/4 (زهق).

يجب للاسم الواقع بَعْدَ إلاّ، وذلك أنَّ أصْلَ (غير) صفة والاستثناء عارض. وقال الفرّاء: بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غيراً إذا كان في معنى إلاّ، تمَّ الكلام قبلها أولَمْ يتم يقولون: ما جاءني غَيْرَك وما جاءني أحدٌ غيرَك.

وقد تكون بمعنى (لا) فتنصبها على الحال، كقوله تعالى: "فمن اضطرّ غير باغٍ ولا عادٍ"[1] كأنّه قال: فمن اضطرّ خائفاً لا باغياً، وكذلك قوله تعالى "غيرَ ناظرين إناه"[2]

وقوله: "غيرَ مُحِلِّي الصيدِ"[3]"[4].

فرغم اتساع القول في غير وتفصيلاتها ورغم الحاجة في مثل ذلك إلى آراء مُختلفة إلاّ أن الجوهري آثر الاكتفاء برأي الفرّاء وحده، آخذاً بهذا الرأي دون نقد أو تعليق أو معارضة. أو سوق آراء أخرى تخالفه.

ومن المواقف التي ساق فيها رأياً منفرداً للفرّاء ليدعم رأيه ويؤيّده ما فعله في معالجته لموضوع حذف تاء التأنيث التي يسميها (هاءً) عند الإضافة يقول: "غَلَبَهُ غَلَبَةً وغَلْبَا أيضاً، قال الله تعالى: "وهم مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيُغلَبون"[5] وهو من مصادر المفتوح العين مثل الطَّلَب. قال الفرّاء: هذا يحتمل أن يكون (غَلَبَةً) فحذفت الهاء عند الإضافة كما قال الشاعر:

(البسيط)

إنّ الخليطَ أجَدّوا البينَ فانجردوا وأَخْلَفوكَ عِدا الأمرِ الذي وَعَدوا

أراد (عدة الأمر) فحذف الهاء عند الإضافة"[6].

(1) سورة البقرة، 173.
(2) سورة البقرة، 222.
(3) المائدة، 1.
(4) الصحاح، 494/2 (غير).
(5) سورة الروم، 3.
(6) الصحاح، 494/1 (غلب).

فهو يطلق العنان للفرّاء ليحلّق بآرائه في الصحاح كما يشاء، يورد آراءه مفصّلة مُعَلّلَةً مشفوعةً بالشواهد على اختلاف مصادرها وأنواعها، لا يُنَغِّصُها رأيٌ مخالفٌ ولا يعكرها نقدٌ مُعَلَّلٌ، ولا يوقفها تفنيد مُحَصَّنٌ بالأدلّة.

وانظُر إليه وهو يعتمد على الفرّاء منفرداً في تدعيم رأيٍ مخالفٍ لرأي جمهور العلماء، عندما وجّه الجوهري شاهداً من شواهد القرآن الكريم في مسألة عودة الضمير مُذَكّراً على المؤنث المجازي، ولا يسوق رأي أيّ من علماء النحو الآخرين لتوضيح جوانب الخلاف في هذه القضيّة مكتفيا برأيه ورأي مَنْ اعتمد عليه في كثير من مواقفه النحويّة، يقول: "قَرُبَ الشيء بالضَّم يقرُبُ قُرْباً، أي دنا، ومنه قولُه تعالى: "إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين"[1] ولم يَقُلْ قريبةٌ لأنّه أراد بالرحمة الإحسان، ولأنّ ما لا يكون تأنيثُه حقيقيّاً جاز تذكيره.

وقال الفرّاء: إذا كان القريب في معنى المسافة يُذَكَّرُ ويؤنَّث وإذا كانَ في معنى النّسَبِ يؤنّث بلا اختلاف بينَهم، تقول: هذه المرأة قريبتي أي ذات قرابتي"[2].

فالجوهري وجّه الشاهد حَمْلاً على المعنى، وهو نفس ما وجّهه الفرّاء في معالجة هذه القضيّة من منظور معنوي كما هو واضح في المثال السابق.

هذا الموقف نجد نقيضَه تماماً إذا ما التفتنا إلى موقفه من أحد أئمة المذهب البصري سيبويه، فمن النادر أن نجد الجوهري يفرد له رأياً مستقلاً دون أن يأتي بما يعارض هذا الرأي أو يوازيه أو يستدرك عليه، فهو يورد رأي سيبويه في سياق الخلافات النحويّة والاختلاف في توجيه الشاهد لا في إطار تدعيم آرائه أو التنويع في هذه الآراء أو تعدّد المواقف المتشابهة في القضايا المطروحة على بساط البحث، فيورد رأي سيبويه مخالفاً لرأيه في توجيه شاهدٍ نحويٍّ، يوحي من خلال توجيه هذا الشاهد أنه يقف في الطرف المقابل لاتجاه سيبويه ومن يذهب مذهبه، وفي المثال التالي توضيح لهذا التَّوَجُّه، حيث يورد:

---

(1) سورة الأعراف، 56.

(2) الصحاح، 298/1 (قرب).

(الرجز)

يا أقرعُ بن حابس يا أقْرَعُ إنّكَ إنْ يُصْرَع أخوكَ تُصْرَعُ

... وإنّما رَفَعَ (تُصْرَعُ) وحَقُّه الجزم على إضمار الفاء كما قال:

(البسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشَرُّ بالشّرِّ عِندَ الله مِثْلانِ

أي: فالله يشكرها ويكون ما بعد الفاء كلاماً مبتدأً، وكان سيبويه يقول: هو على تقديم الخبر كأنّه قال: (إنّكَ تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك)، وأمّا البيت الثاني فلا يختلفون فيه أنّه مرفوع بإضمار الفاء"[1].

وفي هذا النَّص إشارات مهمّة يجب الالتفات إليها تدعم القول بالميول الكوفيّة لدى الجوهري من خلال نقطتين:

الأولى: أنه تبنّى موقفاً في توجيه الشاهد الأوّل مخالفاً لموقف سيبويه في توجيه نفس الشاهد.

الثانية: أنّه صرّح بعدم اختلاف النحويين في توجيه الشاهد الثاني بقوله (وأمّا البيت الثاني فلا يختلفون فيه أنّه مرفوع بإضمار الفاء) وهذا البيت الثاني يدعم ما جاء به هو في توجيه البيت الأوّل.

إذاً فالجوهري في توجيه البيتين يقف مع النحويين المقابلين لسيبويه في المنهج سواء اتفقوا معه في توجيه أحد الشواهد أو اختلفوا معه في توجيه شاهد آخر، لأن عبارة (فلا يختلفون) إشارة غير مباشرة إلى المذهبين البصري والكوفي، والمواقف السابقة في اتجاه مذهبه النحويّ يؤيّد ذلك. فهو يعتبر سيبويه ومواقفه النحويّة واجهة المذهب البصري، بغض النظر عن مدى اتفاقه أو اختلافه معه.

---

(1) الصحاح، 421/3 (بجل).

ولا يقف الأمر عند حدّ المخالفة في الآراء والمواقف، وإنّما يصل الحدّ في الجوهري إلى درجة إقدامِه على انتقاد آراء سيبويه وإصدار أحكامه عليها في بعض المواقف، سواء أكان الحكم على آرائه مباشراً أو غير مباشرٍ، ولا أعتقد أن الجوهري ينطلق في هذه الأحكام من منظور شخصي بقدر ما هو في إطار تبنّيه للآراء المعارضة لسيبويه، وإن لم يصرّح الجوهري بمصدر هذه الآراء. فقد أصدر حكمه على رأي لسيبويه بالضعف بطريقة غير مباشرة كما حدث في المثال السابق ذكره حين أورد رأياً أول لسيبويه وقابله برأيٍ ثانٍ وفي نهاية توجيه الشاهد قال: "والعَمَل على القول الأول. والثاني أقوى"[1].

وهو لا يكتفي بالتلميح بل قد يصرّح بالحكم مباشرة على رأي لسيبويه يورده في أثناء توجيه شواهده، وهذا الموقف لم نَلْحَظ نظيراً له في تعامله مع مواقف الفرّاء والكسائي والمازني والأخفش فيما وافق به الكوفيين من مواقف، فيحكم على توجيه سيبويه لأحد الشواهد بالندرة ويعلّل هذا الرأي ليؤكد ما يذهب إليه فيقول بعد إيراد التوجيه "وهذا نادرٌ لأنّ النعت إذا جاء على فَعِلٌ لا يتعدّى إلى فعول... "[2].

وفي موقف آخر يصف موقفاً لسيبويه بالتوهم، في موضوع أصل الهمزة في الأسماء الأعجمية (إبراهيم وإسماعيل) بل يَصِلُ الحدّ إلى وصفه بعدَم العلم في بعض المسائل، يقول في تصغير (إبراهيم وإسماعيل): "وبَعْضُهُم يتوَهَّم أنّ الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجميّاً فلا يَعْلَمُ اشتقاقه فيصغّره على بريهِم وسُمَيْعِل، وسُرَيْفِل. وهذا قول سيبويه..."[3].

وللأمانة العلمية فإنّ هناك مناسبة أصدر فيها الجوهري حكماً على رأي للفرّاء ونعت رأيه فيها بالضَّعف، ولكنْ حتى في هذه المناسبة نسب هذا الحُكم لأهل البصرة وليس على لسانه، حيث أورد: "وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة"[4] وذلك في مسألة قول الفرّاء بأنَّ (كلا) مثنّى مأخوذ من كُلّ، فأصدر الجوهري حُكْمَه السابق منسوباً إلى أهل البصرة رَغْم أنّ

(1) الصحاح، 456/4 (سرل).
(2) نفسه، 278/2 (خدر).
(3) نفسه، 182/5 (برهم).
(4) الصحاح، 489/6 (كلى).

سياق الحديث في القضيّة المطروحة يَدُلُّ على اقتناع الجوهري برأي أهل البصرة وأخذه بهذا الرأي، ويشار إلى أنّه وفي نفس هذه المسألة، أورد الجوهري رأياً لسيبويه وجاء برأي لأبي علي الجرمي يخالفُه وجاء بتعليل يُعَلِّل هذه المخالفة[1].

ثانياً: موافقة الكوفيين في بعض مسائل الخلاف:

فالبصريّون والكوفيّون اختلفوا في مجموعة من المسائل النحويّة واللغويّة، فكان كل فريق يستخدم ما أمكن من العِلَل والأدلّة والشواهد لتدعيم ما يذهب إليه، وانبرى علماء كل مذهب للدفاع عن توجُّه مذهبه في هذه المسألة أو تلك، وقد وُجدت في الصحاح غيرُ مسألة يوافق فيها الجوهري مذهب أهل الكوفة أو أحد علمائها، ليضاف هذا التوجُّه إلى ميول الجوهري إلى المذهب الكوفي، ونحن هنا لا نجزم بأنه كوفيٌّ صَرْفٌ في مذهبه، فقد وافق البصريين أيضاً في بعض مسائل الخلاف، ونحن قلنا منذ البداية أنه حاول أن يكون موضوعيّاً في طرحه للقضايا النحوية والآراء حولها قدر استطاعته، غير أنّ كثرة المسائل التي وافق فيها الكوفيين هي التي تدعم مَيْلَه إلى اتجاههم أكثر من ميله إلى اتجاه البصريين.

ومن المسائل التي وافق فيها الكوفيين على سبيل المثال لا الحَصْر:

1- القول بأن (كيف) يمكن أنْ يُجازى بها:

يرى البصريّون أنّ (كيف) لا يجازى بها، ويرى الكوفيّون أنّها يُجازى بها كما يجازى بمتى وأينما وما أشبههما، وقد وافق الجوهري الكوفيين فيما ذهبوا إليه حيث يقول: "وإذا ضممتَ إليه (ما) صَحَّ أن يجازى به، تقول: كيفما تفعل أَفْعل"[2].

2- القول بأن الواو العاطفة قد تقع زائدة:

يرى البصريّون أنّ الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة، في حين يرى الكوفيّون جواز ذلك ووافقهم الأخفش والمبرّد وابن برهان، واحتجّ الكوفيّون بما ورد منه كثيراً في القرآن الكريم

---

(1) يُنظَر الصحاح، 489/6-490 (كلى).

(2) الصحاح، 149/4 (كيف).

وكلام العرب. واحتجّ البصريّون بالقياس وأوّلوا ما استشهد به الكوفيّون[1]. ووافق الجوهري أصحاب الرأي الثاني وقال بمجيئها زائدةً، وعلى هذا وجّه أحد الشواهد القرآنيّة حين أورد: "وقوله تعالى: "حتّى إذا جاؤوها وفُتِحت أبوابُها"[2] فقد يجوز أن تكون الواو هنا زائدةً"[3]. ومصطلح الزيادة فيه تجاوز ، فكلام الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه .

3- القول بجواز إضافة الشيء إلى نفسه:

يرى البصريون عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه وإنْ اختلف اللفظان ويرى الكوفيون جواز ذلك إنْ اختلف اللفظان[4]، والجوهري يَمَّمَ وجهه شطر الرأي الثاني فجوّز ذلك واعتدّ برأي الفرّاء في المسألة حين أورد: "والمسجدُ الجامعُ، وإنْ شئتَ قلتَ مَسْجِدُ الجامعِ بالإضافة ... بمعنى مسجدِ اليومِ الجامعِ ... لأنّ إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز إلاّ على هذا التقدير، وكان الفرّاء يقول: العرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين"[5].

4- القول بجواز الخفض في القَسَم بإضمار حرف الخفض من غير عِوَض:

فالبصريون يرون عدم جواز الجرّ في القَسَم بإضمار حرف الجرّ إلاّ بعوض نحو ألف الاستفهام مثل: آللّهِ ما فعلتُ كذا، أو هاء التنبيه نحو: هالله.

ويرى الكوفيون جواز انخفض في القَسَم بإضمار حرف الخفض من غير عوض واحتجّوا بما ورد من كلام العرب من أنّهم يلقون الواو من القَسَم ويخفضون بها، وبما جاء من إعمال حرف الخفض مع الحذف.

---

(1) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الرابعة والستون.

(2) سورة الزمر، 73.

(3) الصحاح، 598/6 (وا).

(4) يُنظر الإنصاف: المسألة الحادية والستون.

(5) الصحاح، 458/3 (جمع).

وتبنّى الجوهري اتجاه الكوفيين في هذه المسألة فقال مُعَقِّباً على حديثه عن حروف القَسَم الخافضة: "لا يتّصل الحَلْف بالمحلوف إلاّ بأحد الحروف الخمسة، وقد تُحذَف وهي مرادة"[1].

5_ تعليل حذف تاء التأنيث من مثل (حامل) و (طالق):

يرى البصرّيون أن علاقة التأنيث قد حُذِفت من طالق وحائض وحامل لأنّهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، وقال بعضهم: (حُمِلَ على المعنى).

ويرى الكوفيون أنّها حذفت لاختصاص المؤنّث به[2]، وهذا ما ذهب إليه الجوهري في أثناء معالجته لهذه المسألة في مادة (حَمَلَ) حيث يقول: "امرأةٌ حامِلٌ وحاملةٌ إذا كانت حُبْلى فمن قال: (حاملٌ) قال هذا نعت لا يكون إلاّ للإناث [3]" معنى كلامه أن هذه الصفات مختصة بالإناث دون الرّجال لذا لم تلحقها تاء التأنيث.

6- القول بمجيء (إلاّ) بمعنى الواو:

يرى البصرّيون أنّ (إلاّ) لا تكون بمعنى الواو. ويرى الكوفيون أنّها تكون بمنزلة الواو، واحتجّوا بما ورد في لغة التنزيل وفي كلام العرب، وردَّ عليهم البصريون بقولهم:"إنّ ذلك يؤدّي إلى التناقُض وأوّلوا ما جاء به الكوفيّون[4].

وافق الجوهري الكوفيين بمجيء إلاّ بمعنى الواو، وأتبعَ رأيَه بشاهد شعري يؤيّد ما يذهب إليه، يقول في ذلك:" وقد تكون إلاّ بمنزلة الواو في العطف. كقول الشاعر:

(الكامل)

وأرى لها داراً بأغدرة الـــ — ســـيدانِ لم يدرس لها رَسْمُ

إلاّ رماداً هامداً دَفَعَت — عنه الرياحَ خوالدٌ سُجْمُ

---

(1) الصحاح، 424/5 (لوم).

(2) يُنظر الإنصاف: المسألة الحادية والسبعون.

(3) الصحاح 481/4 (حمل).

(4) يُنْظر الإنصاف: المسألة الخامسة والثلاثون.

يريد: أرى لها داراً ورماداً"[1].

7- القول في مذُ ومُنْذُ وعِلّة رفع ما بَعْدَهما:

يرى البصريّون أنّ مُذ ومنذُ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهُما، ويرى الكوفيون أن الاسم بعدهما مرتفع بتقدير فِعْل محذوف، وقال الفرّاء بتقدير مبتدأ محذوف[2].

واتّبع الجوهري الفرّاء في هذه المسألة، فقدّر محذوفاً في توجيه رفع الاسم الواقع بعدهما حين أورد في معرض حديثه عن (مُذْ) و (منذُ): "ويصلح أن يكونا اسمَيْن فترفع ما بعدهما على التاريخ أو الوقت، فتقول في التاريخ: ما رأيتُه مُذ يومُ الجمعة، أي: أوّلُ انقطاع الرؤيةِ يومُ الجمعةِ، وتقول في التوقيت: ما رأيتُه مُذ سنَةٌ، أي: أَمَدُ ذلك سنةٌ ..."[3].

8- القول بمجيء أو بمعنى بل:

يرى البصريون أنَّ (أو) لا تجيء بمعنى (بل)، ويرى الكوفيّون ورود ذلك، واحتجّوا بالقرآن الكريم وما جاء من لغة العرب وتبع الجوهري رأي الكوفيين فقال بمجيء (أو) بمعنى (بَلْ)، واستدلّ على ذلك بنفس ما استدلّ عليه الكوفيون أي القرآن وكلام العرب، فقال متحدثاً عن أنواع (أو): "وقد تكون بمعنى بَلْ في توسُّع الكلام، قال الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَق الضُّحى وصورتِها أَوْ أنتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ (الطويل)

يريدُ بَلْ أنتِ، وقوله تعالى: "وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون"[4] بمعنى بل يزيدون"[5].

ثالثاً: المصطلح النحوي في شواهد الصحاح:

يُعدُّ المصطلح النحوي الذي استخدمه الجوهري في توجيه شواهد معجمه من أكثر الدلائل على قربه من المذهب الكوفي في النحو، فهو وحده قادرٌ على إثبات ذلك من خلال طائفة

---

(1) ينظر الإنصاف: المسألة السابعة والستون.
(2) الصحاح، 583/6-584 (ألا).
(3) يُنظر الإنصاف: المسألة السادسة والخمسون.
(4) الصحاح، 192/6-193 (أو).
(5) نفسه، 167/4 (وصف).

لا بأس بها من الاصطلاحات النحويّة المخصوصة بالكوفيين والتي كانت لسانَ حالِ الرجل في كثير من معالجاته للمسائل النحويّة التي يتعرّض لها، والحقيقة أنّ موضوع المصطلح النحويّ عند الجوهري موضوع واسع لا يتسع البحث لإيفائه حقّه. ولكن يكفي أن نشير إلى أن كثيراً من الاصطلاحات النحويّة سواء أكانت بصريّة أم كوفيّة أم مشتركة بين الطرفين إنّما هي في الغالب تعبرُ عن فهم هذا المذهب أو ذاك للقضايا والمسائل النحويّة المطروحة، وفي أحيانٍ أخرى توحي بالطريقة أو العقليّة التي من خلالها ينطلق علماء النحو في معالجة مواد النحو ومفرداته. وبالتالي فإنّ طبيعة المصطلحات التي يوّظفُها عالِمٌ ما في مؤلفاته توحي في كثير من الأحيان إلى المنهج النحويّ الذي يتبنّاه.

والجوهري صاحب الصحاح لم يقصر اصطلاحاته النحويّة على مدرسة بعينِها، بل ارتشف مِن هذه وتلك ما يعينُه على توصيف التراكيب التي يناقشها أو المفاهيم التي ينطلق من خلالها في فَهْم النص، وبما أنّ المذهب البصري في النحو هو الذي أرسى قواعد معظم المصطلحات النحويّة من خلال أسبقيته على المذهب الكوفي في البحث والتأليف النحويّ فإن ذلك جعل كثيراً من هذه المصطلحات مصطلحات عامّة تشترك فيها كثيرٌ من المذاهب النحويّة التي وافقتهم أو التي لم توافقهم أو التي وقفت من ذلك موقفاً وسطاً. وعلى هذا أَلِفَتْ كتب النحو قديمها وحديثها مثل هذه المصطلحات من فِعل وضمير واسم إشارة واسم فاعل وإعراب وبناء ولزوم وتعدية وفاعل ونائب فاعل ومبتدأ وخبر وصرف وممنوع من الصرف وما إلى ذلك من المصطلحات التي سيطرت على الدرس النحوي عبر تاريخه الطويل. من هنا فإن استخدام عالمٍ لهذه المصطلحات لا يوحي بالضرورة باتجاه نحويّ معين عند هذا العالِم، وذلك تبعاً للصفة الشمولية لهذه المصطلحات. ونورد في هذا السياق طائفة من المصطلحات النحويّة عند الجوهري والتي وافق بها الكوفيين مشفوعة بما يقابلها عند البصريين أو ما تعارف النحاة على تسميته:

1- الخفض: وهو شائع الاستعمال في معجم الصحاح وعليه يعتمد الجوهري كثيراً في معالجاته النحويّة ويقابله عند البصريين مصطلح الجَرّ.

2- الإيجاب: وهو ما يقابل عند البصريين الاستثناء المفرّغ.

3- النعت: وهو من أشهر اصطلاحات الكوفيين ويقابله عند البصريين الصفة.

4- الوقت: وهو ما يطلق عليه البصريون ظرف الزمان.

5- ما لم يُسمَّ فاعله: وهو من المصطلحات الشائعة في المعجم وهو عند البصريين نائب الفاعل.

6- التفسير: وهو مصطلح انفرد به الفرّاء من بين الكوفيين، والجوهري المولع بالفرّاء وآرائه لم ينسَ أن يعجب باصطلاح له فيطلقه وهو عند البصريين التمييز.

7- المصدر: يطلق الكوفيون هذا المصطلح على ما ندعوه المفعول المطلق أو المفعول لأجله وقد التزمه الجوهري.

8- الفعل الواقع وغير الواقع: وهما مصطلحان يقابلان اللازم والمتعدّي لدى البصريين.

9- أصوات: وهو ما أطلقه الفرّاء على أسماء الأفعال عند البصريين، واستخدمه الجوهري في معجمه.

10- المستقبِل: والبصريون يستخدمون في مقابل ذلك المضارع.

11- الجزاء: وهو الشرط عند البصريين.

12- الكناية والمكنّي: وهي لدى البصريين الضميرُ المُضْمَر.

13- الغاية: وأوّل من استخدم ذلك الفرّاء ثم تبعه الكوفيون وهو الظرف المقطوع عن الإضافة.

14- النسق: وهو عند البصريين العطف.

هذه أمثلة على بعض المصطلحات التي استخدمها الجوهري، ولا يعني هذا أن الجوهري التزم بها التزاماً تاماً لا يحيد عنه، بل فَعَل كما يفعل كثير من علماء الكوفة حين استخدم مصطلحات البصريين إلى جانب المصطلح الكوفي في بعض المعالجات النحويّة، فقد استخدم الجوهري اللازم والمتعدّي إلى جانب الواقع وغير الواقع، وورد في معجمه حروف الجرّ مثلما ورد انخفض، وإلى جانب التفسير وجدناه يستخدم التمييز.

وممّا يلفت الانتباه أن الجوهري كان واعياً لتمايز المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، وقد ظهر ذلك جلّياً من خلال إيراده لتعدُّد الآراء في المسائل النحويّة التي كان يعالجها، فهو في ظلّ ذلك يورد رأي كلّ مذهب بالمصطلح الذي يستخدمه هذا المذهب أو ذاك، فالمتتبّع لمناقشته لموضوع الصفة مثلاً يرى بوضوح كيف استخدم مصطلح (النعت) في أثناء إيراده لموقف الكوفيين ثم ينتقل لمصطلح (الصفة) حين ينقل رأي البصريين في المسألة وهذا يؤكّد سعة اطلاعه وتنوّع مشاربه اللغويّة والنحويّة بغضّ النظر عن ميوله الشخصيّة، انظر إليه يقول في ذلك: "والصفة كالعِلْم والسواد، وأمّا النحويّون فليس يريدون بالصفة هذا، لأنّ الصفة عندهم في النَّعْت والنعت هو اسم الفاعل نحو ضارب أو المفعول نحو مضروب، وما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو مِثل وشبه وما يجري مجرى ذلك".

وهذا النص يؤكد ما ذهبتُ إليه من أن كثيراً من المصطلحات إنما تعبّر عن فَهْمٍ عامّ للقضايا النحويّة والتراكيب اللغويّة، فالجوهري فيما تقدّم يفرّق بين المصطلحين (الصفة والنعت) لا على أنهما مصطلحان بل بناءً على فَهْمٍ معيّن لمدلول المصطلحين انطلق من خلاله في توجيه المصطلح.

رابعاً: توسُّع الجوهري في القراءات القرآنيّة:

لقد اعتدّ الجوهري بالقراءات القرآنيّة وضَمَّنها في شواهده النحويّة واعتمد عليها في توجيه كثيرٍ من المسائل النحويّة التي عرض لها في معجمه، وممّا يزيد في تأكيد موافقة الجوهري للكوفيين في هذا التوجُّه أنّ أغلب القراءات التي اعتمد عليها كانت قراءاتٍ شاذةً، وهو بذلك أبعد ما يكون عن البصريين الذين ردّدّوا بعض القراءات المتواترة وأوّلوها فكيف

بالقراءات الشاذّة؟ أمّا الكوفيّون – وكذا الجوهري – فلم يضيفوا في الأخذ بالقراءات بل توسّعوا في ذلك، حتّى غدا هذا التوجُّه سِمَةً من سمات مذهبهم النحوي.

وسيأتي الحديث بالتفصيل على موضوع القراءات وموقف الجوهري منها في باب شواهد القرآن الكريم .

منهج الجوهري في شواهد الصحاح النحوية:

أولاً: شواهد القرآن الكريم

ليس هناك خلاف بين النحاة على صِحَّة الاستشهاد بآيِ القرآن الكريم بوصفه المصدر الأول من مصادر اللغة العربيّة، وقد زخرت كتب النحو العربي ومؤلفاته بمساحة واسعة من الشواهد القرآنية في مجال البحث النحوي، فلقد كان سيبويه – إمام النحاة – يعتبر القرآن الأساس الأوّل في الاستشهاد. وتبعه في ذلك النحاةُ من أقطاب النحو العربية ومذاهبه المختلفة.

والجوهري واحد من هؤلاء العلماء، سار على نفس النهج، واستشهد بالقرآن الكريم على امتداد صفحات معجمه في المجالات اللغويّة المختلفة من نحو وصرف ولغة وما إلى ذلك. ولا تكاد تخلو مادة من موادّ المعجم إلاّ وفيها شواهد نحويّة قرآنيّة تؤكد ما يذهب إليه الجوهري من وجوه إعرابية أو تكون مادة نحويّة يفسّرها الجوهري.

ولكنْ للجوهري في شواهده النحويّة القرآنيّة بعض الخصوصيات التي تلاحَظُ على أسلوبه في سوق هذه الشواهد؛ فكثيراً ما يأتي الجوهري بشاهدٍ نحويٍّ من الشعر ثمَّ يَدْعَمُ ما جاء به في هذا الشاهد بشواهد أخرى قرآنيّة و بما صَحَّ من كلام العرب. مثال ذلك ما جاء به في إظهار اللفظ في موضع الإضمار. يقول:

"نَغَّصَ الله عليه العَيْشَ تنغيصًا أي كدّره، وقد جاء في الشِّعْرِ نَغَّصَهُ، وأنشد الأخفش:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتَ ذا الغِنَى والفقيرا (الخفيف)

قال: فأظهر الموتَ في موضِع الإضمار، وهذا كقولكَ: أمّا زيدٌ فقد ذهبَ زيدٌ، وكقوله تعالى: "ولله ما في السماوات والأرض وإلى الله تُرجَعُ الأمور"[(1)] فثنى الاسم وأظهره"[(2)].

فهنا نرى كيف جاء بقولٍ للعرب تأكيداً على القضيّة النحويّة التي يعالجها ثم جاء بآية قرأنيّة ليؤكد ما ذهب إليه. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما جاء في موضوع لا الزائدة"

(الرجز)

"فما ألومُ البيضَ أن لا تَسْخَرا   وَقَدْ رَأَيْنَ الشَّمَطَ القفَنْدَرا

يريد أن تسخَرَ و(لا) زائدة، قال الله تعالى: "ما مَنَعَكَ ألاّ تَسْجُدَ [(3)]" "[(4)] فهنا أتى بشاهد شِعْري ثم اتبعه مباشرةً بآية تدعم ما جاء به.

ولكنه أيضاً كان يفعل العكس؛ أي يأتي بالآية القرآنية في قضيّة إعرابيّة ثمّ يدعمها بالشعر أو بكلام العرب. ممّا يُدلُّ على تنوّع أساليب إيراد الشواهد عند الجوهري فهو لا يلتزم نسقاً معيّناً في إيراد هذه الشواهد، من ذلك مثلاً ما أورده في موضوع حذف تاء التأنيث التي يسميها هو (هاءً) عند الإضافة يقول: "قال الله تعالى: "وهُمْ مِن بعد غَلَبِهِم سَيَغْلِبون"[(5)] وهو من مصادر المفتوح العين مثل الطَّلَب. قال الفرّاء: هذا يحتمل أن يكون (غَلَبَةَ) فحُذِفَت الهاء عند الإضافة كما قال الشاعر:

(البسيط)

إنّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانجردوا   وأخلفوك عِدا الأَمِرِ الّذي وَعَدوا

أراد (عِدَةَ الأمر) فحذف الهاء عند الإضافة"[(6)].

---

(1) آل عمران، 109.
(2) الصحاح، 3/ 267 (نَغَصَ).
(3) سورة الأعراف، 12.
(4) الصحاح، 504/2 (قَفَنْدَر).
(5) سورة الروم، 3.
(6) الصحاح، 294/1 (غلب).

وقد يكتفي الجوهري بسوق شاهد قرآنيّ واحد دون سِواه من شواهد اللغة دليلاً على مسألة نحويّة ممّا يدُلُ على اعتداده بشواهد القرآن واعتبارها أساساً من أسس اللغة يُعْتَمَدُ عليه ولا يُحادُ عنه. وأمثلة ذلك كثيرةٌ في معجمه منها على سبيل المثال لا الحصر شاهد قرآني على حذف ألف (ما) إذا أضيفَ إليها الاستفهام: "وكذلك كلُّ حرفٍ من حروف الجرّ يضاف في الاستفهام إلى ما فإنّ ألِفَ (ما) تُحذَفُ فيه، كقوله تعالى "فَبِمَ تُبَشِّرونَ"[1] و "فبِمَ كنتم"[2] و "عَمّ يتساءلون"[3] "[4].

وقد كانت عبارات الجوهري التي يصدّر بها شواهده القرآنيّة محدودة، وغير متكلّفة فهو إمّا يصدرها بقوله (كقوله تعالى) أو (كقوله عَزّ وَجَلّ). وهذا إنْ دلّ على شيء إنّما يدلُّ على منهجيّة الجوهري وموضوعيّته في طرح مادته العلميّة، وتركيز اهتمامه على معالجة القضايا اللغويّة والنحويّة.

وقد يلجأ إلى تأويل القول في الشواهد القرآنية من أجل توجيه الشاهد فيها سعياً وراء توضيح الشاهد النحوي، والأمثلة على هذا واضِحَةٌ في معجمه، من ذلك ما جاء في وجوب تقدّم النفي على فتيء، فأوّل قوله تعالى "تالله تفتأ تذكر يوسف"[5] من خلال تعقيبه على ذلك بالقول: "أي ما تفتأ"[6].

وكذلك ما جاء في باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يقول الجوهري: "ومنه قوله تعالى: "وأُشْرِبوا في قلوبِهِمُ العِجْلَ"[7] أي حُبُّ العِجْلِ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه"[8].

(1) سورة الحجر، 54.
(2) سورة آل عمران، 55.
(3) سورة النبأ ،1.
(4) الصحاح، 36/1، (حتت).
(5) سورة يوسف، 85.
(6) الصحاح، ج87/1 (فتأ).
(7) سورة البقرة، 93/2.
(8) الصحاح، 232/1 (شربَ).

وإلى جانب تأويل القول كان الجوهري يلجأ إلى تفسير معنى الآية القرآنيّة من أجل توضيح الإعراب وبالتالي الوصول بالقارئ إلى موضع الشاهد النحوي في الآية وقد تجلّى ذلك في معالجة الجوهري لموضوع حذف الواو مع تقديرها في سورة الفيل:"وقوله تعالى: " لإيلافِ قريشٍ إيلافِهم "[1] يقول تعالى: أهلكتُ أصحابَ الفيلِ لأولِفَ قريشاً مكةَ، ولتؤلِّفَ قريش رحلةَ الشتاءِ والصيفِ أي تجمع بينهما، إذا فرغوا مِنْ ذه أخذوا في ذه. وهذا كما تقول: ضربتُه لكذا لكذا بحذف الواو "[2].

فالجوهري بنظره الثاقب أيقن أنّ القارئ قد يصعب عليه فهم مسألة حذف الواو لو طرحها مباشرةً، فلجأ إلى تفسير الآية وتبسيط المعنى إلى أبعد الحدود حتّى تقرّب المسألة من ذهن القارئ فلا يصعب عليه بعد ذلك تلقّي التوجيه النحوي للشاهد، وسعياً إلى زيادة تقريب المعنى في طرحه للمسألة خَتَم توجيهه للشاهد بقول مُبَسَّط هو " ضربتُه لكذا لكذا بحذف الواو ". فالجوهري لجأ إلى التأويل والتفسير في توجيه شواهده القرآنية وإن دلّ هذا على شيء إنما يدُلُّ على منهجيّته المتقدمة وثقافته الواسعة وتمكُّنه من المادة اللغويّة التي يقدّمها للقارئ. كما يدُلُّ على هدف يضعه هذا العالم أمامه نحو تقريب اللغة وإيصالها إلى القارئ بأبسط السبل وأيسر الوسائل دون تعقيد أو تَكَلُّف.

وقد يأتي بالآية القرآنية شاهداً نحويّاً في ضوء الخلاف النحوي بين علماء النحو ومذاهبه، وهنا يلفت الانتباه أن الجوهري يلجأ إلى عرض الآراء دون أن يبدي رأيه مرجّحاً أحداً على الآخر، حتّى لكأنّ القارئ يُشكَلُ عليه الأخذ بأحد الرأيين، وهذا النهج واضح عنده في مختلف معالجاته للخلافات النحويّة بين علماء البصرة والكوفة، فنادراً ما نجده يعرض رأيه في مسألة خلافية إذا عرض لآراء المختلفين فيها، ولكنّ هذا لا يمنعه من الإيحاء ولو بطريقة غير مباشرة أو غير مقصودة أحياناً من تفضيل بعض الآراء على بعض، إمّا بتقديم رأي على آخر أو بتفصيل رأي وإيجاز أخر أو بتقوية حجّة رأي في مقابل حجّة آخر. ففي موضوع جملة الحال دون قَدْ نراه يعرض لهذا الخلاف بين العلماء مقدّماً رأي الكوفيين والأخفش على رأي

---

(1) قريش، 1.

(2) الصحاح، 65/4 (ألف).

سيبويه يقول: " وأمّا قوله تعالى: " أو جاؤوكم حَصِرت صدورهم "[1] فأجاز الأخفش والكوفيّون أن يكون الماضي حالاً ولمْ يجوِّزه سيبويه إلاّ مع قَدْ، وقد جَعَلَ (حَصِرَت صدورهم) على جهة الدُّعاء عَلَيْهم "[2].

وفي بعض المناسبات كان الجوهري ينفرد برأيٍ مخالف لآراء جمهور العلماء في توجيهه لبعض الشواهد النحويّة ومنها شواهد القرآن الكريم فيثبت في المسألةُ حُكماً ليس عليه إجماعٌ بين العلماء فيثير بذلك خلافاً على رأيه، وجدْتُ ذلك في مسائل عدْة سنفصل الحديث عنها، ومنها على سبيل المثال لا الحَصْر مَوْقفه في عودة الضمير مُذَكّراً على المؤنث المجازي وتوجيهه لقوله تعالى " إنّ رحمة الله قريبٌ " يقول: " وقوله تعالى: " إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين"[3] ولم يَقُلْ قريبةٌ لأنّه أراد بالرحمة الإحسان، ولأنّ ما لا يكون تأنيثُه حقيقيّاً جاز تذكيرُه"[4].

فهو هنا يؤوّل الشاهد ويوجّهه حملاً على المَعْنى وهذا من وجهة نظره جوَّز عودة الضمير المذكر على المؤنث المجازي، وقد خالفه في ذلك سيبويه وجمهور النحاة وفصّل ابن هشام معارضته للجوهري في هذه المسألة في تخليص الشواهد، حتى وصل به الأمر إلى وَصْم الجوهري بالوهم فيما ذهب إليه كما سيأتي لاحقاً.

موقف الجوهري من القراءات القرآنية:

الجوهري والقراءات:

لم يُغفل الجوهري القراءات القرآنيّة في معجمه، بل التفت إليها واعتدّ بها فيما عرض من قضايا لغويّة ونحويّة، وإنّ نظرة فاحصة في القراءات التي تعرّض لها الجوهري تضع أمام القارئ مجموعة من الحقائق تثبت موقف الجوهري من هّذه القراءات وكيفيّة التعاطي معها.

---

(1) النساء، 90.
(2) الصحاح، 285/2 (حصر).
(3) الأعراف، 56.
(4) الصحاح، 298/1 (قرب).

إنّ أوّل حقيقة تتبين لنا في هذا المجال هي قلّة اهتمام الجوهري في نسبة القراءات التي يستشهد بها إلى أصحابها أو قرّائها، ففي مجموع القراءات التي وردت في معالجاته النحويّة لم ينسب القراءة إلاّ في مناسبتين اثنتين فقط واحدة نسبها إلى ابن مسعود في معرض حديثه عن (أين) تأتي بمعنى (حيث) يقول: " وقوله تعالى " ولا يفلح الساحر حيث أتى "[1] في حرف ابن مسعود " أين أتى " والعرب تقول: جئتُ من أين تعلم أي من حيث لا تعلم "[2].

والموضع الثاني الذي نسب فيه القراءة إلى صاحبها جاء في موضع استشهاده على (إيانَ) بكسر الهمزة يقول: " وبه قرأ السلميُّ[3]: " إيّانَ يبعثون " "[4].

أمّا باقي القراءات التي أوردها في معالجاته النحويّة فلم يحرص على نسبتها لأصحابها وإنّما اكتفى بتصدير إيراد تلك القراءات بعبارتين محدّدتين هما: " وقرأ بَعْضُهم " و " قُرِئَ ".

ولعلّ هذا الأمر يثبت قلَة اهتمام الجوهري بتقصّي القراءات والتفريق بين صحيحها ومتواترها وشاذّها، بل اكتفى بإيراد القراءة وتوضيح ما بها من مادة نحويّة دون أن يترك للقارئ إمكانيّة التثبت من أصل هذه القراءة ومرتبتها بين القراءات.

ويعدُّ الجوهري القراءة أساساً يُعتمد عليه في ما يذهب إليه من توجيهات نحْويّة، فالقراءة عنده مادّة لغويّة يُعتَمَدُ عليها وتستنبط منها القواعد النحويّة. وهو قد يعتمد على القراءة وحدها دون غيرها من شواهد اللغة والنحو في سياق البحث النحوي عنده، وهذا يدلُّ على مدى اعتداده بالقراءات، وظهر هذا في مواطن عدّة منها: " ومنه قرأ بَعْضُهم " ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكُذُبُ "[5] فَجَعَلَهُ نعتاً للألسنة "[6].

---

(1) سورة طه، 69.
(2) الصحاح، 416/1 (حيث).
(3) سورة النمل، 65.
(4) الصحاح، 486/5 (أينَ).
(5) سورة النحل، 116.
(6) الصحاح، 316 (كذب).

ومن ذلك في باب الإضافة أيضاً: " ومنه قرأ بَعْضُهم " وعُبُدَ الطاعوتِ "[1] قال، وبَعْضُهم قرأ: " وعَبُدَ الطاعوتِ " وأضافه "[2].

وفي نفس السياق أيضاً ما أورده الجوهري في توهُّم أن التاء أصليّة في اتّخذ لكثرة الاستعمال فحذفت الألف يقول: " ولمّا كثر استعماله على لفظ الافتعال توهّموا أنّ التاء أصليّة فبنوا منه فَعِلَ يَفعَلُ، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، وقُرِئَ[3]: " لَتَخِذْتَ عليه أجرا" [4].

وقد يأتي الجوهري بالقراءة القرآنيّة شاهداً على لغة من لغات العرب يعتمد على القراءة في توجيه تلك اللغة، يقول في كسر همزة (أَيّان): "وإِيّانَ بكسر الهمزة لُغَةُ سُلَيم، حكاها الفرّاء، وبه قرأ السميُّ " إِيّانَ تُبْعَثون"[5] "[6].

واللافت هنا أنّه في معرض أخذه بالقراءة يعتمد على نحاة الكوفة لتدعيم ما يذهب إليه فهو هنا يعتمد على رواية الفرّاء، وهذا طبيعي لأن الكوفة هم الذين يتوسعون في القراءات ويأخذون بها كما اتّضح سابقاً.

وقد يعرض الجوهري لأكثر من قراءة للآية الواحدة في المادة الواحدة، وهو في ظلّ ذلك يوجِّه الإعراب في كلّ قراءة، ولا يكتفي بذلك بل قد يوضح توجيهاته ويؤيّدها من خلال بيان المعنى وتفسيره، ومثال ذلك: " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكم "[7] بالرفع والنَّصب، فالرفع على الفاعِل أي: أي: تَقَطَّعَ وصْلُكم، والنصب على الحذف، يريد ما بينكم "[8].

---

(1) سورة المائدة، 60.
(2) الصحاح، 315/2 (عبد).
(3) سورة الكهف، 78.
(4) الصحاح، 182/2 (أخذ).
(5) سورة النحل، 21/16.
(6) الصحاح، 486/5 (أين).
(7) سورة الأنعام، 94/6.
(8) الصحاح، 459/5 (بين).

وقد يأتي بالقراءة دليلاً يدعمُ شاهداً شِعْرِيّاً مع أدلّة أخرى من كلام العرب، وهذا جاء في ضوء حديث الجوهري عن جواز حذف لام الأمر وكسر الحرف الذي يليها يقول: " يقال: ائذَن لي على الأمير، وقول الراجز:

(الرجز)

قلتُ لبَوّابٍ لديه دارُها   تِيذَنْ فإنّي حموُها وجارُها

وهي أقلها والجمعه: أحماء.

والحمء أبو زوح المرأة، وقيل الواحد من أقارب الزوج والزوجة.

معنى البيت: طلبت من بواب لدى دراها أن يأذن لي بالدخول لأني أقربها (أبو زوجها) وفوق ذلك جارها.

قال أبو جَعْفَر: أراد لتأذَنْ، وجائزٌ في الشِّعر حذف الّلام وكسر التاء، على قول مَنْ يقول: أنتَ تِعلَمُ. وقرئ: " فبذلِكَ فَلتِفْرَحوا"[(1)][(2)].

وحتى القراءة المردودة في المعجم لم يَقُم هو بردِّها بل جاء ذلك على لسان الأخفش، وفي ظلّ ذلك لم يبيّن الجوهري موقفه من ذلك سلباً أو إيجاباً وهذا ورد في مادّة (يَسَرَ) في قوله: " وقرأ بَعْضُهم: " فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ "[(3)] بالإضافة، قال الأخفش: وهو غيرُ جائز، لأنّه ليس في الكلام مَفْعُلٌ بغير الهاء، وأمّا مَكْرُمٌ ومَعْوُنٌ فَهُما جمعُ مَكْرُمةٍ ومَعْوُنةٍ "[(4)].

والظاهرة الجديرة بالملاحظة في موضوع القراءات عند الجوهري، أنّ كل القراءات التي ساقها في معجمه واعتدّ بها هي قراءات شاذّة لا تقع ضمن دائرة القراءات السبع ولا العشر ولا حتى الأربع عشرة، باستثناءَ قراءة واحدة ساقها في معرض حديثه عن جواز الرفع والنصب

---

(1) سورة يونس، 58/10.

(2) الصحاح، 473/5.

(3) سورة البقرة، 280.

(4) الصحاح، 590/2 (يسر).

في قوله تعالى: " لقد تقطَّعَ بَيْنَكُم "[1] فقرئت " بينَكُم " على النصب وقرئت " بيُنكم " أي وصلكم على الرفع.

إنّ هذا الأمر يدفع بقوّة باتجاه ميل الجوهري إلى التوسُّع بالقراءات والاعتداد بها شأنه في ذلك شأن أصحاب المذهب الكوفيّ، الذين مالوا إلى توسيع دائرة الاجتجاج شعراً ونثراً. وهو بذلك يخرج عن طبيعة المذهب البصري المائل إلى التشدّد في الأخذ بشواهد اللغة على اختلاف أنواعها الأدبيّة.

2- شواهد الحديث الشريف:

لم تنل شواهد الحديث الشريف في مسائل النحو التي تضمنها معجم الصحاح ما لاقتــه غيرها من أشكال الشواهد الأخرى آياً وشعراً ونثراً، لا من حيث السِّعَةُ والكمّ، ولا مــن حيــث العناية والاهتمام، ولا من حيث المواضيع التي جاءت في سياقها، فالحقيقية التي تواجه المتصفحّ لمعجم الصحاح هي الندرة الواضحة في عدد الأحاديث التي استشهد به صــاحب المعجــم فــي قضايا النحو ومسائله، ولا يتعجَّبُ المرءُ من سماع هذه الحقيقة إذا علم أن مجمل شواهد الحديث النحويّة لم يتعدَّ أربعةَ أحاديث على امتداد صفحات المعجم الكبيرة المترامية.

وعلى قِلّتها فهو لم يستشهد بها على قضايا نحويّة رئيسةٍ كما فَعَلَ مع غيرها من أنــواع الشواهد الأخرى، بل إنّ ثلاثة من هذه الأحاديث الأربعة جاءت في إطارٍ أقــرب إلــى المعنــى اللغوي منها إلى التركيب النحوي فواحدٌ في مجيء الفِعْل (كذب) بمعنى (وجــب)، وآخــر فــي مجيء الواو بمعنى مَعْ، وثالثٌ في مجيء الفعْل بمعنى الاسم بإدخال (مِن) عليه.

فجاء في مادة شبب: " كما قيل: (نهى النبيّ صلّى الله عليه وسلمَّ عــن قيــلَ وقــال)... يُجعلُ بمنزلةِ الاسم بإدخال مِن عليه وإن كان في الأَصل فِعْلاً"[2] شاهداً على ورود الفعل بمنزلة الاسم بإدخال (مِنْ) عليه.

---

(1) سورة الأنعام، 94.

(2) الصحاح، 228/1 (شبب).

وفي موضوع تضمين الفعل كذب معنى الفِعل وجب جاء، " وفي الحديث: (ثلاثة أسفار كذبنَ عَلَيْكُم) قال ابن السكيت: كأَنْ كذب هاهنا إغراء، أي عليكم به، وهي كلمة نـادرة جـاءت على غير قياس" [1].

أمّا في سياق مجيء الواو بمعنى (مع) أي واو المعّية، فقد أورد حديث النبي صـلّى الله عليه وسلّم حين قال: وقد تكون – أي الواو– بمعنى مَعَ، لما بينهما مـن المناسـبة، لأنَّ مَـعَ للمصاحبة، كقول النبيّ صلى الله عليه وسلّم: (بُعِثتُ و الساعةَ كهاتين) وأشـار إلـى السـبابة والوسطى، أي مع الساعة"[2] وهذا الحديث هو الحديث الوحيد الذي أفرده شاهداً علـى قضـية نحوية مكتفياً به دون غيره من الشواهد. والحديث الرابع جاء شاهداً على استعمال لغـوي هـو (لَيُمنكَ) في القسم يقول: " وفي حديث عروة بن الزبير: (ليُمْنُك لئن ابتليتَ لقد عافيتَ)[3].

واللافِت أن أوّل حديث استشهد به الجوهري في ميدان النحو في الصحاح لم يصرّح بأنّه حديث مكتفياً بعبارة (كما قيل)[4]، وما يسترعي الانتباه، إن الحديث الـذي سـبق ذكـره مـن الأحاديث المرويّة بالمعنى، يدلُّ على ذلك نصّه الذي ينسب المعنى للنبي لا اللفـظ مـن خـلال عبارة (نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن القيل والقال)، وهذا الموقف من الحديث إضافة إلى شحّ الاستشهاد به يذكرنا بموقف سيبويه من شواهد الحديث في كتابه، يؤكّد هذا أن شـواهد الحديث في غير النحو كثيرةٌ منتشرة في صفحات المعجم في قضايا اللغـة وطرائـق التعبيـر ودلالات الألفاظ وما إلى ذلك، ليكون الجوهري بذلك واحداً ممّن سجّلوا موقفـاً متحفّظـاً مـن الاستشهاد بأحاديث الرسول عليه السلام تبعاً لفرضية رواية الأحاديث بالمعنى، وما يتبع ذلك من تغيّر للَّفظ الذي صدر أساسا عن الرسول عليه السلام، فلم تأت شواهد الأحاديث –على ندرتها– في مسائل الخلاف النحويّ أو في معرض تعدُّد الآراء حول قضايا النّحو وتراكيبه.

---

(1) نَفْسُه، 317/1 (كذبَ).

(2) نفسه، 598/6 (وا).

(3) نفسه، 116/6(يمن).

(4) ينظر الصحاح، 228/1(شيب).

شواهد الشِّعر:

إيراد الشواهد:

1-قد يأتي الجوهري بالشاهد الشعري منفرداً، دليلاً على قضيّة نحويّة يعالجها مكتفياً بهذا الشاهد دون ان يدعّمه بشواهد أخرى او بتعليلات معّينَة.

ومثال ذلك ما جاء في مسألة تناوب حَرفَي الجرّ الباء و(على)، وقد جاء في ذلك: " قال أبو ذؤيب يصف حماراً و أُتُنَه:

فكأنَّهُنَّ رَبابةٌ وكأنَّهُ   يَسَرٌ يفيضُ على القداحِ ويَصْرَحُ

يعني بالقداح. وحروف الجرّ ينوب بَعْضُها مناب بَعْض"[1]

2-وقد يورد الجوهري أكثر من شاهد شعري دليلاً على مسألة نحوية واحدة؛ ففي بعض الامثلة اورد ثلاثة شواهد شعريّة ليدلّلَ بها على ان الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز في بناء الاسم (رقاشِ) وكل علم مؤنث على وزن (فَعالِ) على الكسر يقول: " ورقاشِ اسم المرأة: فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كلِّ حالٍ..... وأهل نجد يجرونَه مجرى مالا ينصرف.... غير أنَّ الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز قال الشاعر:

(الوافر)

إذا قالت حَذامِ فصدِّقوها   فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذامِ

وقال امرؤ القيس:

(البسيط)

قامَتْ رقاشٍ وأصحابي على عَجَل   تُبْدي لَكَ النَّحْرَ واللَّبّاتِ والجِيَدا

وقال النابغة:

(1) الصحاح،324/3(فيض).

أتاركـــــــة تـــــــدلُّلها قطـــــــامِ   وضِـــــــنًّا بالتحيّـــــــةِ والسَّـــــــلامِ[1]

3-وفي نفس السياق قد ينوّع الجوهري في التدليل على الشاهد الشعري فإمّا أن يؤكّـده بشـاهد شعري كالذي سبق، أو يؤكدّه بآية قرآنية، وكثيراً ما كان الجوهري يَفْعَلُ ذلك، كيـف لا وهـو المتوسِّع في الأخذ بالآيات القرآنية وقراءاتها المتواترة والشاذة. فقد جاء بشاهد شـعري علـى جواز الحذف مع تقدير المحذوف هو قول النابغة[2]

(الوافر)

كأنّـك مِـنْ جِمـال بَنـي أُقَـيْشٍ   يُقَعْقَـعُ خَلْـفَ رِجْلَيـهِ بِشَـنِّ

وبَعْدَ أن وضّح موضع الشاهد في البيت أيده بآية قرآنيّة على موضوع الحـذف يقـول: "أراد: كأنّكَ جَمَلٌ من جمالِهم فحذف، كما قال الله تعالى:" وإنْ مِنْ أهل الكتاب إلاّ لَيؤمِنَنَّ به"[3].

ومن أمثلة ذلك أيضاً في نفس الموضوع، ما جاء في حذف (قد) مع تقـديرها يقـول: " والانئياد الانحناء، قال العّجاج:

(الرجز)

مِنْ أنْ تبدَّلْتُ بِآدي آدا   لم يَكُ ينْآدُ فأمسى انآدا

يعني: قد انآدَ، فَجَعَلَ الماضي حالاً بإضمار قد، كقوله تعـالى " أو جـاؤوكم حصـرت صدورهم [4] [5] وكثيراً ما يلجأ الجوهري إلى تأييد الشاهد الشعري بمثال قَوْلي يأتي بـه هـو ويصّدره بعبارات من مثل (كقولك) أو (وتقول)، أو (كقولهم) ومن أمثلة ذلك:

(الطويل)

وقَـرَّبْنَ بـالرِّزقِ الجَمائِـلَ بَعْـدَما   تَقَـوَّبَ عَـنْ غربـانِ أَوْراكِهـا الخَطْـرُ

---

(1) نفسه، 196/3 (رقش).

(2) الصحاح، 224/3 (وقش).

(3) سورة النساء، 195.

(4) سورة النساء، 90.

(5) الصحاح، 8/2 (أود).

أراد تقوّبَتْ غربانُها عن الخَطر فقلبَه لأنّ المعنى معروف كقولِكَ:

(لا يَدْخُلُ الخاتمُ في إصبعي) أي (لا يَدْخُلُ الإصْبَع في خاتمي) [1]

ومنه أيضاً:

وذا النُّصُـــبَ المنصـــوبَ لا تَنْسُـــكَنَّهُ لعاقِبـــــةٍ واللّـــــهَ رَبَّـــــكَ فاعْبـــــدا

أرادَ فاعْبُدَنْ) فوقفَ بالألِف، كما تقول: (رأيت زيدا) [2].

4- يأتي أبو النصر أحيانا بالشاهد الشعريّ الواحد في اكثر من موضع من مواضـــع المعجـــم، وفي كلّ مرّة يكون موضوع الشاهد مختلفاً حسب المسألة التـــي يعالجهـــا الجـــوهري ويريـــد الاستشهاد عليها، وهذا ما حَصَلَ في مادّتَي (حَيَصَ) و (لَحَصَ) مثلاً حيث أورد فـــي المـــادتين نفس الشاهد دليلاً على قضيتين مختلفتين، يقول في مادة (حَيَصَ):

" ويُقالُ وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وفي حِيصَ بِيصَ،.... وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً وبُنيا على الفتح مِثل جاري بيتَ بيتَ، وأنشد الأصمعي لأميه بن أبي عائذ الهذلي:

قـــد كنـــت خَرّاجـــاً ولوجـــاً صَـــيْرفا لـــم تلتحصـــني حَـــيْصَ بَـــيْصَ لحـــاصِ"[3]

فهنا جاء البيت شاهداً على بناء الاسم المركب حيصَ بيصَ على الفتح، أمّا فـــي مـــادة لحص فقد جاء شاهداً على بناء (لحاصِ) على الكَسْر وهي اسم للشدّة والداهيـــة يقـــول: "يقـــال: التحصه الى ذلك الأمر والْتَحَجه أي ألجاه إليه وأضْطَرّه وأنْشَدَ لأمّية بن أبي عائذ الهزليّ:

قـــد كنـــتُ خَرّاجـــاً ولوجـــاً صـــيرفا لـــم تلتحصـــني حَـــيْصَ بَـــيْصَ لَحـــاصِ

---

(1) الصحاح، 290/1 (غَرَبَ).

(2) نفسه، 338/1 (نصب).

(3) الصحاح، 235/3 (حَيَصَ).

ولحاصِ فَعالِ من التَحَصَ مبنيّة على الكَسْر، وهو اسم للشدّة والداهية لأنها صفة غالبـة كَخَلافِ اسم للمنيّة[1]....

وفي أحيان أخرى قد يُكَرّر الجوهري نفس الشاهد الشِّعري في نفـس موضـع الشـاهد فيكرّر المسألة التي ورد فيها الشاهد أوّل مرّة، وفي سياق تكرار إيراد الشاهد الواحد في أكثـر من موضع قد تختلف رواية الشاهد مِن مَوْضِع لآخر والمثال على ذلك جاء في مادتي (لمـم) و (أذِنَ) ففي هاتين المادتين كرّر نفس الشاهد على نفس القضية النحويّة ولكـن اختلفـت روايـة الشاهد بين الموضعين ؛ بقول في مادة لمم: " ويجوز حـذف لام الأمـر فـي الفِعْـل فتعمـل مضمرةً.... قال الشاعر:

(الرجز)

قُلْـــتُ لِبَـــوّابٍ لَدَيْـــه دارُهـــا تِئْـــذَنْ فـــإنّي حَمْؤُهـــا وَجارُهـــا

أراد لِتأذن فحذف اللام وكسر التاء على لُغَة منْ يقول: (أنتَ تِعْلَم) [2].

وعلى نفس المسألة يقول في مادة (أذن) " وقول الراجز:

(الرّجز)

قلـــتُ لِبَـــوّابٍ لديـــهِ دارُهـــا تيـــذَنْ فـــإنّي حَمْؤُهـــا وجارُهـــا

وجائز في الشعر حذف اللام وكسر التاء، على قول مَنْ يقولُ: (أنت تِعلم) [3] فأنت تلحظ حتى تشابه العبارات في الموضعين الذَيْن كرّر فيهما الشاهد على نفس القضية، والى جانب ذلك يُلْحَظُ اختلاف رواية البيت بين الموضعين ففي الموضع الأول وردت كلمة (تِئْذَن) مهموزةً فـاءُ الفِعل فيها، أمّا في مادة أذنَ فقد رويت الهمزة مُسَهَّلَةً فتحولت الى ياء. وفي موضع آخر يُرْوى البيت بِعَجُزه فقط محذوفاً منه الشَّطر.

---

(1) نفسه، 262/3(لحص).

(2) الصحاح، 223/5–224(لمم).

(3) نفسه، 473/5 (أذن).

5-وفي موضوع إيراد الشواهد عند الجوهري هناك ملحوظة جديرة بالانتباه، مؤدّاها أن الجوهري في بعض الأحايين، يتناول مسألةً نحوية فيها تفصيلات جزئية وتفريعات، فيلجأ في بعض الأحيان الى الاستشهاد على جزئية ما ويكتفي بِسَرْد غيرها دون أن يستشهد عليها. ولَعَلَّه في هذا السياق يكتفي بالاستشهاد على ما هو شاذٌ أو غير مشهور، أو ما كان مثارَ خلافٍ بين العلماء، ولا اعتقد أن تحليل ذلك راجع الى قصور الجوهري عن الإتيان بشاهد في موضع نحوي أو في مسألة لغوية، وهو المُطّلِعُ واسِعُ الثقافة كما اتضح سابقاً، وقد ورد مثال على استشهاده على جزئية في مسألة دون سواها من الجزئيات في باب اللام، وفي معرض حديثة عن موضع الاسم (أَخْيَل) إذا سَمَّيْتَ به "ومِنْهُم من لا يصرف في المعرفة ولا في النكرة، ويجعله في الأصل صفة من التخيل، ويحتج بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

(الطويل)

ذَريني وعِلْمي بالأمور وشيمَتِي فما طائري فيها عَلَيْكِ بأَخْيَلا [1]

فكما هو واضحٌ من سياق حديثه أنّ هذا الاسم- من وجهة نظره- مُجْمَعٌ على صرفه في النكرة إذا سُمِّيَ به، ولكنّ الرأي المُخالِف هو من لا يعتمد ذلك بَلْ يمنعه من الصرف معرفةً كان أم نكرة، فهنا شَعَر الجوهري بحاجة الى الاستشهاد وعلى هذا الرأي المُخالِف الذي ذكره.

6-وفي مناسبات معيّنَة لجأ إسماعيل بن حمّاد الى إيراد بيت سابق للشاهد الشّعْري أو لاحق له مِنْ نفس القصيدة التي اقْتُطِعَ منها ذلك الشاهد الشّعري، وذلك إذا أحسَّ أنّ إيراد هذا البيت فيه فائدة في تقريب المعنى للقارئ بحيث يؤدي الى فهم موضع الشاهد واستيعاب المسألة النحويّة التي يعالجها، خصوصاً إذا كان هذا الشاهد مرتبطاً بما قبله من أبيات أو بما بعده برابط لفظي، ومن ذلك، الشاهد الذي أورده لأبي الأسود الدؤلي حول مجي اسم كان وخبرها ضميرَيْن متصلين[2]:

دعِ الخَمْرَ يشرَبْها الغُواةُ فإنني رأيت أخاها مُجْزِئاً لمكانِها

(1) الصحاح، 503/4 (خيَل).

(2) الصحاح، 69/6 (كَوَن).

وإلاّ يَكُنْهــــا أو تَكُنْــــهُ فإنَّــــهُ أَخُوهــــا غَذَتْــــهُ أُمُّــــه بِلبانِهــــا

فالشاهد هو البيت الثاني ولكنه ارتبط مع الأول بالعطف فآثر الجوهري إيرادهما معــاً. وقد يأتي ببيت لا حقٍ لبيت الشاهد من أَجْلِ إتمام معنى الشاهد وتوضيحه، فَعَــل ذلــك عنــدما استشهد على تثنية الحَسَن والحسين بــ (الحَسَنين) بشاهد لِشَمْعَلَة الضَبّي:

ويــومَ شَــقيقةِ الحَسَــنَيْنِ لاقَــتْ بَنُــــو شَــــيْبَانَ آجــــالاً قِصــــارا
شَــــكَكْنا بالأسِــــنَّة وهــــي زورٌ صِــــمَاخَيْ كَبْشِــــهم حَتّــــى اسْــــتَدارا

فالشاهد واقِعٌ في البيت الأول ولا حاجة للشاهد بالبيت الثاني ولكن الثــاني يزيــد فــي توضيح معنى الشاهد.

- **توجيه الشواهد الشعرّية وتعدُّد رواياتها**

وفي هذا الموضوع يُظهر الجوهري قسطاً من قدراته اللغوية والنحوية وما أوتي إليــه من سعة اطلاع تمكنُه من التَحّرك بحريّة في التعامُل مع الشواهد الشعريّة خارجيّاً بالتمكُّن مــن رواياتها وما يترتب عليه من اختلاف هذه الرواية أو اختلاف المعنى وأحياناً اخــتلاف التوجيــه الإعرابي، وداخلياً من خلال التمكُّن من التوجيهات الإعرابية وأراء العلمــاء فــي ذلــك علــى اختلاف مذاهبهم، حتّى وجدنا صاحب الصحاح قادراً – في ظل ذلك كلّه –على النقــد والتقــويم والانفراد بالرأي المستقل وأخيراً إصدار الأحكام على هذه التوجيهات قبولاً ورفضاً.

فالجوهري يأتي بروايات متعدّدة للبيت الواحد، وهو في ظلّ ذلك ينسب هذه الروايــات الى أصحابها الذين عنهم أخذت هذه الرواية أو تلك، ولا يضيره إن تعدّدت الأبيات مــع تعــدُّد رواياتها في موضع واحد فهو في هذا مسيطر على جوانب القضية يوجهّهــا حســبما يقتضــي السياق، عماده في ذلك حُسْنُ التقسيم، والإيراد المتسلسل للروايات وأصحابها، وقد تجلّى ذلك في المثال التالي في مادة (متع)، يقول الجوهري: " أبو زيد: أَمتَعْتُ بالشيء أي: تمتعتُ به، وأنشــد للرّاعي:

خليطَيْنِ منْ شَعْبَيْنِ شَتّى تجاوراً قديماً وكانا بالتَفَرُّقِ أَمْتَعا (الطويل)

وأبو عمرو مثله وأنشد للرّاعي:

(الطويل)

ولكنّما أجدى وأمتَعَ جَدُّه بِفِرْقٍ يُخَشّيه بِهَجْهَجَ ناعِقُه

أي: تمتَّعَ جَدُّه بِفِرْقٍ من الغَنَم، وخالفهما الأصمعي وروى البيت الأول: (وكانا للتفرُّق) باللّام يقول: ليس أحدٌ يفارق صاحبه إلاّ أمتَعَهُ لشيء يذكره به، فكان ما أمتع كل واحدٍ من هذين صاحِبه أن يفارقَه، و روى البيت الثاني: (وأمتع جدَّه) بالنصب أي أمتع الله جَدَّه" [1].

وفي الصحاح ما يدلُّ على اطلاع الجوهري على الروايات المتعدّدة، ليس فقط من علماء اللغة والنحو، بل هو عارفٌ بمقاصد الشُّعراء أصحاب الشواهد الشعريّة مُطّلع على توجيهاتهم هم للروايات التي يرونها تناسب ما ذهبوا إليه، والحوار الذي ضَمَّنَهُ الجوهري معجمه بين أبي عبيدة وبين الشاعر رؤبة بن العجاج يوضح ذلك، يقول: " والمُوَلَّع كالمُلَمَّع، إلاّ أنّ التوليع استطالة البَلَق قال رؤبة:

(الرجز)

فيها خُطوطٌ مِنْ سواد بَلَقْ كأَنَّه في الجِلْدِ تَوْليع البَهَقْ

قال ابو عبيدة: قلتُ لرؤية: إنْ كانت الخطوط فَقُل: (كأنّها) وإنْ كان سوادٌ وبَلَلٌ فقُل (كأنَّهما)، قال: فكلح في وجهي ثمّ قال: أردتُ كأنّ ذاك وَيْلَكَ توليع البَهَق، كما قال تعالى: "عوانٌ بين ذلك"[2][3].

فأبو عبيدة كما هو واضح وجَّه البيت توجيهين من حيث روايتهما بناءً على تصوّر، إعرابي ارتآه وبناه على فَهْمٍ لمعنى البيت بطريقتين، ولكنّ رؤبة كانَ له تصوُّر ثالث في رواية

---

(1) الصحاح، 574/3 (متع).

(2) البقرة، 216.

(3) الصحاح، 604/3 (ولع).

البيت مختلف عمّا جاء به أبو عبيدة، وبناه أيضا على فهم خـاصٍ لمعنـى البيـت والتوجيـه الإعرابي له، والجوهري مُطَّلِعٌ على كلِّ ذلك متمكِّنُ منه.

وفي ظِلّ تعدّد الرواية قد يقوم الجوهري بتوجيه الإعراب في كلّ رواية يوجّهها، وهـذا كثير في الشواهد الشعريّة التي عالج فيها قضايا نحويّة ويؤكّد ما ذهبت إليه من قدراته النحويـة وسعة اطلاعه، ويوازن الجوهري في ظِلّ هذا التعدّد وذاك بين التوجيه بـالإعراب والتوجيـه بالمعنى، انظر إليه في بيت للأعشى كيف يناقش ذلك، يقول: " قال الأعشى:

والبيضُ قد عنسـت وطـال جراؤهـا ونشـأت فـي فـنن وفـي أزوارِ

ويروى: (والبيض) مجروراً بالعطف على (لاشرب) في قوله ولقد أرجلُ لمتي بعشـية للشربِ قبل حوادث المرتاد.

ويروي: (سنابكَ) أي قبل حوادث الطالب. يقول: أرَجِّلُ لِمّتي للشَّرْبِ والجواري الحسان التي قد نشأنَ في فننٍ: أي في نعمةٍ وأصلها أغصان الشَّجر، هذه رواية الأصمعي، وأمّا ابو عبيد فإنّه رواه (في مَنَنٍ) بالقاف أي: عبيد وخَدَم"(1) وفي ضوء تعدّد الروايات يلجأ الجوهري أحيانـاً الى تفسير معنى البيت في سبيل توضيح ما يذهب إليه من توجيهات نحويّة في الروايات المتعدّدة التي يسوقها، فكلّما جاء برواية للبيت فسّر هذه الرواية ووضّح معناها. وهو في مثل هذا المنهج لا يدع مجالاً للقارئ للسؤال أو الاستفسار بل يقدّم له الشاهد مفصلاً مفسراً موجهاً نحوياً حتـى تكتمل المسألة وتتضح القضية، فَعَلَ ذلك مثلاً في شاهد شعري للبيد في مادة حصـر يقـول: " والحصير المَلِك لأنه محجوب، قال لبيد.

وقَمـاقمٍ غُلـبِ الرقـابِ كـأنّهم جِـنٌ لـدى بـابِ الحَصـير قيـامُ

---

(1) الصحاح، 125/3 (عنس).

ويروى (ومقامةٍ غُلْبِ الرقابِ) على أن يكون (غُلب) بدلاً من مقامةٍ كأنّه قال: رُبَّ غُلْبِ الرقابِ، وروى أبو عبيدة: (لدى طرف الحصيرِ قيامُ) أي: عند طـرف البسـاط للنعمـان بـن المُنْذِرِ "[1].

وإلى جانب تفسير معنى الشاهد ورواياته المتعدّدة قد يلجأ الجوهري الى توضيح حقائق معيّنة تتصل بالشاهد الشعري ويكون في توضيح ذلك أثر في توجيه المعنى، كأن يكون الشـاهد مرتبطاً بحدث ما أو بقصّة معّينة أو بشخص بِعَيْنِه فيكون إثبات هذه الحقيقة بمثابة تعليل لتوجيه الشاهد. مثال ذلك قول الجوهري في مادة (عَمَرَ): " وعُمّار البيوتِ: سُكّانُها من الجِـنّ وقـول عنترة:

أحـولي تـنفُضُ اسـتُك مِـذْرَوَيْها لتقتُلَنـي فهـا أنـاذا عُمـارا

هو ترخيم عُمارة، لأنه يهجو به عُمارة بن زياد العبسـي"[2] وقـد لا يكتفـي صـاحب الصحاح بذكر الروايات فقط بل يقوم بإصدار حكمه عليها فيفضّل إحداها على الأخرى، وكعادته عند تقديم رأيٍ له لا يكتفي بتسجيل موقفه فقط بل يدعم ما ذهب إليه بدليل مُقْنِع، جاء ذلك فـي مادة (ملك) من معجم الصحاح بقوله: " وَمَلَك النَّبْعَةَ صَلَّبَها، وذلك إذا يَبَّسها فـي الشـمس مـع قشرها. والنبعة : واحدة النبع وهي شجرة تتخذ منها القسي .

قال أوس:

فَمَلَّـكَ بـاللِّيطِ الـذي تحـتَ قِشْـرِه كَغِرْقِـئِ بَـيْضٍ كَنَّـهُ القـيْضُ مِـن عَـلُ

ويروى (فَمَنْ لكَ) والأوّلُ أجْوَد، ألا ترى الى قول الشَمّاخَ يَصِفُ نبعة:

(الطويل)

فَمَصَّـعَها شَـهْرينِ مـاءَ لحائِهـا ويَنْظُـرُ مِنْـهُ أيُّهـا هُـوَ غـامِزُ

---

(1) الصحاح، 284/2 (حَصَرَ).

(2) نفسه، 467/2 (عمر).

والتمصيع: أن يُترَك عليها قِشْرُها حتّى يجفّ عليها ليطُها وذلك أصْلَبُ لها[1] فقد حَكَم على الرواية الأولى بأنها (أجود) وتدلّ على ما ذهب اليه بشاهد آخر يقيس من خلاله (مَلَّكَ) على (مَصَّعَ).

وهناك ملحوظة جديرة بالاهتمام وهي أن أبا النصّر في بعض الاحيان لم يَكُنْ يفاضل بين الروايات، ولا بين توجيهاتها بَلْ يَعْمَدُ الى وضع القارئ أمام خيارات متعدّدة في ظِلّ تعدّد الروايات وتعدُّد التوجيه الإعرابي فيها وللقارئ بعد ذلك أخذ التوجيه الذي يريد ومن ذلك: " وقول الشاعر:

(الرجز)

أنا ابن ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

أراد النَّقرَ بالخيلِ، فلمّا وقف نقل حركة الرّاء الى القاف إذ كانَ ساكناً لِيَعْلَمَ السامِعُ أنّها حركة الحرف في الوّصْل كما تقول: هذا بَكُرْ ومررتُ بِبَكرْ ولا يكونُ ذلك في النصف، وإنْ شئتَ لم تنقُل الحركة ووقفت على السكون وإنْ كان قبله ساكِنٌ"[2]

ومثل هذا الاتجاه يمثل ظاهرة في شواهده الشعرّية، والأمثلة على ذلك منتشره عبر صفحات معجمه، ففي مادة (فرش) يورد: " وفَراشُ النبيذ: الحَبَب الذي عليه، عن أبي عمرو، وكذلك حبب العرق، قال لبيد:

علا المِسْكُ والديباجُ فوقَ نُحورِهم ... فَراشَ المَسيح كالْجمانِ الْمَحبَّبِ

مَنْ رَفَعَ الفَراشَ ونصب المِسْكَ رفع الديباج، على أنّ الواو للحال، ومَنْ نصب الفَراشَ رَفَعُهما " [3]

وفي موضعِ أخر يورِد: " الأيهُقان: الجِرجير البَرّي، وهو فَيْعلان، قال لبيد:

---

(1) الصحاح، 467/2 (ملك).
(2) الصحاح، 572/2 (نقر).
(3) الصحاح، 207/3 (فرش).

فعـــلا فـــروعَ الأيهُقـــانِ وأَطْفَلَـــتْ بـــــــالجَلْهَتَيْنِ ظباؤهـــــا ونعامُهـــــــا

إنْ نصبتَ (فروعَ) جَعَلْتَ الألف التي في (فعلا) للتثنية، أي: الجودُ والرِّهام همـا فعـلا فروع الايهقان وأنبتاها، وإنْ رفعَته جَعَلْتَها أصليَة. مِنْ علا يعلو[1] .

وفي مقابل تعّدد الروايات للشاهد الشّعْري قد يأتي الجوهري بشاهد شِعري واحد غيـر متعدِّد الرواية، ولكن تتعدّد التوجيهات النحويّة التي يوردها له وفي سياق ذلك يتحدّث عن زيادة (إذا) في الكلام، ثم يورد شاهداً على ذلك ثمّ يوجّهُهُ توجيهين نحويين في قول الشاعر:

" حتـــى إذا أَسْـــلَكوهم فـــي قُتائِـــدَةٍ شَـــلّاً كمـــا تَطْـــرُدُ الجمّالَـــةُ الشُّـــردا

أي: حتّى أسلكوهم في قُتائدةٍ لأنه أخر القصيدة، أو قَدْ يكون كَفّ عن خبرة يعِلْمِ السامِعْ"

فَهو في هذا الشاهد لم يعدّد الرواية ولكنْ تعدّدت توجيهاته للقضيّة النحويّة في موضـع الشاهد، فهو إمّا أن يعتبر (إذا) زائدة فيمكن حذفها من سياق الكلام أو يوجه ذلك علـى أنَّ (إذا) غير زائدة على اعتبار حذف الخبر لعلم السامع به.

وفي موضوع توجيه الشاهد يعمد الجوهري أحياناً إلى توجيه الرأي النحوي الذي يوردُه لهذا العالِم أو ذاك، فيصدر حُكْمَه عليه بالقبول أو الرفض أو التجويز بشروط وما إلى ذلك، ولا يقوم بهذا إلاّ مَن امتلك مِن العلم والثقة بالنفس ما يمكّنُه من المفاضلة بين آراء العلماء والوصول إلى تقويمها والحكم عليها، يظهر ذلك عندما يناقش كلمة (سراويل) ويتحدّث عن آراء صـرفتها أو عدمه في المعرفة والنكرة ويفصّل في ذلك وصولاً إلى حكمه على آراء العلمـاء فـي ذلـك يقول:"السّراويل معروف، يُذَكَّرُ ويؤنَّث، والجَمع السراويلات، قال سيبويه: سراويلٌ واحدةٌ وهي أعجمية أُعْرِبَت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة فهي مصروفة فـي النكرة. قال: وإنْ سميتَ به رجُلاً لم تصرفها... ومن النحويين مَنْ لا يصرفه أيضاً في النكـرة ويزعم أنّه جمع سروال وسِرْوالة، وينشد:

(1) نفسه، 178/4 (أهق).

(المتقارب)

**عليـــــه مِــــنَ اللُّـــؤمِ سِـــرْوالةٌ		فلــــــــيسَ يَـــــــرِقُّ لمُسْـــــــتَعْطِفِ**

ويحَتجُّ في ترك صرفه بقول ابن مُقْبِل:

(الطويل)

**أتـــى دونَهـــا ذَبٌّ الرِّيـــادِ كأنَّـــهُ		فَتـــىً فارِســـيٌّ فـــي ســـراويلَ رامـــحُ**

والعمل على القول الأوّل. والثاني أقوى"[1]

فَرَغْم أنّه يعترف بأن العَمَل في هذه القضيّة شائع أو دارج على رأي سيبويه إلاّ أنه يذهب إلـى تبني الرأي الثاني ويرجّحه على الرأي الأول بقوله (والثاني أقوى) وهو هنا لا يُعلِّل السبب الذي دفعه إلى إصدار مثل هذا الحكم واعتبار الرأي الثاني أقوى ولكنّه في مواضع أخرى يُعلّـل مـا يذهب إليه من أحكام يحكم بها على هذا التوجيه أو ذلك، فَعَلَ هذا عند الحديث عن إضافة الاسم من غير أسماء الزمان على الفِعْل، يقول في مادة (سَلَمَ):"ويُقال: إذهب بِذي تَسْلَمُ يا فتى، واذهبا بذي تَسْلَمان، أي اذهب بسلامتك. قال الأخفش وقوله (ذي) مضاف إلى (تسـلم) وكـذلك قـول الشاعر:

(الوافر)

**بآيـــــةِ يُقْـــــدمونَ الخَيْـــــلَ زوراً		كـــــأنَّ علـــــى سَـــــنابِكها مُـــــداما**

أضافَ (آية) إلى (يقدمون)، وهُما نادران لأنّه ليسَ شيءٌ من الأسماء يضاف إلى الفِعل غير أسماء الزمان، كقولك هذا يومَ يَفعَلُ، أي يُفعَـلُ فيـه"[2] فهـو وجّـه موضـع الشـاهد بقوله:(أضاف أية إلى يقدمون) ثم حكم على هذا التوجيه بالندرة بقوله (وهما نادران) ثم أتبع هذا

---

(1) الصحاح، 546/4 (سرل).

(2) الصحاح، 300/5 (سلم).

الحكم بتعليل يفسّر فيه ما ذهب إليه عندما صَرّح بأن إضافة الاسم إلى الفعل إنّما تختصُّ بأسماء الزمان دون غيرها من الأسماء.

وجدير بالانتباه هنا أنّ توجيه الشواهد عند الجوهري يختلف عن إصدار الأحكام على هذا التوجيه، والجوهري يفرّق بين هذا وذاك ولا يخلط بينهما، فتوجيه الشاهد مرتبط بما في موضع الشاهد من مسائل نحويّة تتصل بقضيّة من قضايا النحو العربي في أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وما يتّصل بها، أمّا إصدار الحكم فيأتي في إطار مرتبة هذا التوجيه وموقعه من القوّة أو الضعف أو الندرة أو الشيوع أو القبح أو الاستحسان وما إلى ذلك.

وقد يكتفي أبو النَّصر بتفسير معنى الشاهد الشعري أو تقدير لفظه ومعناه دون أن يُباشر بتوجيه الإعراب في الشاهد فيكون في تفسير المعنى أو تقدير اللفظ إشارة غير مباشرة إلى التوجيه الذي يرمي إليه صاحب الصحاح ويسعى إلى إيصاله للقارئ خصوصاً إذا كانت القضيّة من الوضوح بحيث لا تستأهل تدخُّلا مباشراً منه، ومثال ذلك مسألة إضمار لا النافية يقول:"وابتقل الحمار أي: رعى البَقل قال الهذلي"

(البسيط)

تا الله يَبْقى على الأيّام مُبْتَقِلٌ   جونُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّه غَرِدُ

أي: لا يبقى"

فهو هنا اكتفى بإظهار المحذوف دون أن يعلّق على المسألة. فبإظهار المحذوف وجّه القارئ إلى أنَّ هناك شيئاً محذوفاً في البيت الشعري.

ومن المآخذ التي تؤخذ على إسماعيل بن حمّاد في قضيّة توجيه الشاهد الشعري، أنّه في بعض الأحيان، يوجّه الشاهد توجيهاً ينسبه إلى غيره ولكنّه لا يُعَرِّف القارئ بصاحب هذا التوجيه، فيَصدِّر مثل هذه المعالجات بعبارات من مثل (بَعْضُهم) أو (ومنهم) أو (ومن النحاة) أو (وعندهم) وقَدْ وُجِدَ ذلك في غير موضع من مواضع المعالجات النحويّة في شواهد الصحاح

الشعريّة وغير الشعريّة، ومن ذلك في شواهد الشِّعر قوله:"ومنهم مَنْ لا يصرف في المعرفة ولا في النكرة، ويجعله في الأصل صفة للتخيُّل ويحتجُّ بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ذريني وعِلْمي بالأمور وشيمتي   فما طائري فيها عليكِ بأخيلا"[1]

فواضح اعتماده على توجيه غيره للشاهد بقوله (ومنهم) ولكنّه لا يصرّح بصاحب هذا الرأي أو بالمذهب الذي ينتمي إليه.

ورد ذلك أيضاً في مسألة الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه بظرف زمان يقول: "وقال الشاعر:

(الطويل)

فَرِشْني بخيرٍ لا أَكونَنْ ومِدْحتي   كَناحِتِ يوماً صَخْرةٍ بِعِسيل

أراد: كناحتِ صخرةٍ يوماً، فحال بين المضاف والمضاف إليه، لأنّ الوقتَ عندهم كالفَضل في الكلام".

فهو اعتمد على مذهب من يقولون بأن ظرف الزمان فضلة في الكلام وهم البصريون ، ولكنّه لم يُصرِّح بأصحاب هذا التوجيه أو المذهب النحوي الذي ينتمون إليه.

ومن الملحوظات التي تلفت الانتباه في موضوع شواهد النحو الشعريّة أن الجوهري كان يأتي بشواهد شعريّة مشهورة في مسائل النحو ولكنّه لا يلتفت إلى ما تتضمنه من قضايا نحويّة مكتفياً بإيراد الشاهد في سياق لغويّ لإيراد لفظ أو لتوضيح مَعْنى. ومن هذه الشواهد المشهورة الشاهد الشعري:

---

(1) الصحاح، 503/4 (خَيَل).

(الكامل)

لا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وتَــأتِيَ مِثْلَــه   عــارٌ عَلَيْــكَ إذا فعلــتَ عظــيمُ[1]

والشاهد الشعري

(البسيط)

أبــا خُراشــةَ أَمَّــا أنــتَ ذا نفــرٍ   فــإنَّ قَــومِيَ لَــمْ تَــأكُلْهُمُ الضَّــبُعُ[2]

وكذلك الشاهد

(الوافر)

إذا مــا الغانيــاتُ بَــرَزْنَ يومــاً   وزَجَّجْــنَ الحواجِــبَ والعيونــا[3]

فهذه الشواهد على شهرتها وتداولها في مسائل النحو إلاّ أن الجوهري لــم يَلْفِــت إلــى القضايا النحويّة فيها وأوردها فقط في سياقات لغويّة.

الضرورة الشعريّة:

كغيرها من موضوعات الشواهد النحويّة في الصحاح، كانت الضرورة الشعريّة حاضرة كمّاً ونوعاً وتنوعاً في المواضيع والمواقف عند الجوهري، والمتصفّح لتاج اللغة يرى بوضوح أنّ الجوهري كان متوازناً في موقفه من الضرورة الشعريّة؛ فهو لم يَغُلَّ يده في تقيدرها ورفض أكثرها، ولم يبسطها كلّ البسط فيطلق لها العنان لتبيح كلَّ شارد ووارد من مسائل النحو. وهذا الموقف المتوازن انعكس على طرائق عرض الضرورة الشعريّة وتنوع الأحكام عليها سواء منه شخصياً أو من غيره من العلماء ما بين مانع ومؤيّد وقابل بشروط، وما بين مدافع عنها ورافض

(1) الصحاح، 425/3 (عظظ).

(2) نفسه، 190/3 (خرش).

(3) نفسه، 471/1 (زجج).

لها لمخالفتها نسق اللغة والمطّرد منها. ويمكن إجمال منهج الجوهري في عرض شواهد الضرورات وموقفه منها في النقاط التالية:

أولاً: قد يصرّح الجوهري بالضرورة الشعريّة في بعض الشواهد النحويّة دون أن يعلّق عليها قبولاً أو رفضاً مكتفياً بالحُكْم العام، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، فقد ورد ذلك في حذف النون من (مئين) في الشعر يقول: " وقال الشاعر:

(الرجز)

وحاتم الطائيُّ وهّابُ المِئي

وهو اسم ينصرف، وإنّما ترك التنوين وجَعَلَ بدل كسرة النون لالتقاء الساكنين. حذف النونَ للضرورة "[1].

ومنه أيضاً ما جاء في موضوع حذف الهاء التي هي تاء التأنيث عنده، يقول:

" ويقول زهير:

(الطويل)

خذوا حظّكم يا آلَ عِكْرِمِ واذْكُروا   أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ

فحذف الهاء في غير نداء ضرورةً "[2].

ثانياً: وقد يأتي الجوهريّ بالضرورة ثمّ يأتي بتعليل يوجِّه ما ذهبت إليه هذه الضرورة الشعريّة من وجه إعرابي، وفي هذا السياق يكون الجوهري قد أثبت رأيه بقبوله بهذا التوجيه الإعرابي وإن لم يصرّح بذلك مباشرةً، ظهر ذلك جليّاً في موضوع ردّ اللفظ إلى أصله ضرورة في بيت لجرير:

" وقول جرير:

(1) الصحاح، 213/4 (حتم).

(2) الصحاح، 356/4 (عكرمَ).

فيوماً يجارين الهوى غيرَ ماضٍ　　　**ويوماً ترى مِنْهُنَّ غولاً تغَوَّلُ**

فإنما ردّه إلى أصلِه للضرورة، لأنّه يجوز في الشّعر أن يجري الحرف المعتلّ مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه، لأنّه الأَصْل "[1].

ثالثاً: ويمكن أن نرى الجوهري يصدر حكمه مباشرة، ويعرض رأيه صراحة في الضرورة الشعريّة التي ترد في شواهده، معلناً قبوله لها، أو رفضه، فوجدناه يصف ضرورة من الضرورات بالقبيحة:

" وأمّا قول لبيد:

(الكامل)

درس المنا بمُتالعٍ فأبانِ　　　**وتقادمت بالحِبْسِ فالسّوبانِ**

أراد المنازل، لكنّه حذف عجز الكلمة اكتفاءً بالصدر. وهو ضرورة قبيحة "[2].

وفي موضع آخر يَصِمُ ضرورة من الضرورات بالشذوذ، لأنّها خالفت قواعد الصرف المطّردة وذلك في جمع النّدى على أندية يقول:

" وجمع النّدى أنداء، وقد جُمِعَ على أنديةٍ، وقال:

(البسيط)

في لَيْلَةٍ مِنْ جُمادى ذاتِ أَنْدية　　　**لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمائِها الطُّنُبا**

وهو شاذٌ لأنّه جمعُ ما كانَ ممدوداً مثل كساءٍ وأكسية "[3].

رابعاً: بعض القواعد النحويّة قصر الجوهريُّ إجازتها في ضرورة الشِّعر دون سواها وصرّح بتحديد ذلك في ضرورة الشعر، بحيث لا يكون سياقها جائزاً في سعة الكلام، فدخول الألف واللّام على العَلَم الذي على وزن الفِعْل من مثل يزيد وتغلب ويشكر ونحوها لا يقبله الجوهري

(1) الصحاح، 512/6 – 513 (مضى).

(2) نفسه، 517/6–518 (منا).

(3) نفسه، 531/6 (ندا).

إلاّ في ضرورة الشعر دون سواها. يقول: " ويَسَعُ اسمٌ من أسماء العَجَم، وقد أُدخِلَ عليه الألف واللام، وهما لا يدخلان على نظائره، نحو يعمر ويزيد ويشكر إلاّ في ضرورة الشِّعر، وأنشد الفرّاء:

(الطويل)

وَجَدْنا الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً شَديداً بأَعْباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ[1]

ومن أمثلة ذلك أيضاً قَصْرُ الحذف للتخفيف في غير النداء على الضرورة فقط، يقول: " وقولهم في النداء: يا فُلُ، مُخَفَّفاً إنما هو محذوف من يا فلانُ، لا على سبيل الترخيم، ولو كان ترخيماً لقالوا: يا فُلا وربما قيل ذلك في غير النداء للضرورة قال أبو النَّجم:

(الرجز)

في لُجَّةٍ أَمْسِك فلاناً عن فُلِ "[2]

خامساً: وقد يأتي الجوهري بالضرورة الشعريّة في ضوء الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين أو بين عالمٍ وآخر حول إمكانيّة جواز الضرورة في هذا الموقع أو ذاك أو عدم إمكانيّة ذلك. والجوهري في هذا السياق أقرب إلى البصريين فيما يبدونه من ملحوظات على شواهد الضرورات الشعريّة، وهو في سياق عرض مثل هذه الضرورات لا يألو جهداً في توضيح رأي كلّ طرف وبيان حُجَّتِه، ولا يتوانى عن تفصيل الآراء وتوضيحها، حتّى تتبيّن حقيقة الموقف بصورة جليّة، وقد تتشَعّبُ المسائل في أثناء عرض الآراء فتشمل أكثر من قضيّة، يقول الجوهري: " وربّما حُذِفَت مِن (هُوَ) الواو في ضرورة الشِّعر. كما قال:

(الطويل)

فَبَيْناه يَشْري رَحْلَهُ قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

وقال آخر:

(1) نفسه، 596/3 (وَسَعَ).

(2) نفسه، 69/4 (فَلَلَ).

(الرجز)

إنّـــــــهُ لا يُبْرئ داءَ الهُدَبِــدْ　　　إلّا القلايا مِنْ سَـــــنامٍ وكَبِدْ

وكذلكَ الياء من (هيّ) وقال:

(الرجز)

دارٌ لِسُعْدى إذهِ من هواكا

وربّما حذفوا الواو مع الحركة. وقال:

(الطويل)

فظَلْتُ لدى البَيْتِ العتيق أُخيلُه　　　ومِطْواي مُشْتاقانِ لَهْ أرِقانِ

قال الأخفش: وهذا في لغة أزْد الشراة كثيرٌ.

قال الفرّاء: والعرب تقف على كلِّ هاء مؤنّث بالهاء. إلاّ طيِّئاً فإنَّهم يقفون عليها بالتاء، فيقولون: هذه أمتْ وجاريَتْ وطَلْحَتْ. وإذا أدْخلْتَ الهاء في الندبة أثبتّها في الوقف وحَذَفْتَها في الوَصْلِ، وربّما ثبتت، في ضرورة الشِّعر فَيُضَمُّ كالحرف الأصليّ، ويجوزُ كسره لالتقاء الساكنين. هذا على قول أهْلِ الكوفة وأنشد الفرّاء:

(الرجز)

يا ربِّ يا رَبّاهُ إيّاكَ أَسَلْ　　　عَفْراءَ يا ربّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ

وقال قيس:

(الطويل)

فقلتُ أيا ربّاهُ أَوّلُ سأْلَتِي　　　لِنَفْسيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسيبُها

وهو كثيرٌ في الشِّعر، وليسَ شيءٌ منه بحجَّةٍ عند أهل البصرة، وهو خارجٌ عن الأَصل"[1].

ولعلّ هذا العرض الطويل لضرورة من الضرورات مع جوّ الخلاف بين النحاة يؤكّد ما ذهبتُ إليه من حقائق في هذه النقطة، فعرض الآراء المختلفة وتفصيلها مقرونة بالحجج والتبريرات موجود، وكذلك تداخل المسائل المرتبطة في نفس القضيّة لحظناه في سياق العرض، ويختم الجوهري هذه المسألة بعبارة في غاية الأهميّة في الحديث عن الضرورة الشعريّة المتعلقة بتحريك هاء الندبة مع الوصل بعد عرض رأي الكوفيين والبصريين في القضيّة. والعبارة هي (وهو خارجٌ عن الأصل) إذن فالجوهري يؤكد بذلك حقيقة ويسجل موقفاً مؤدّاه عدم تجويزه للضرورة إذا خالفت أصل اللغة. هذا الموقف يجعله – كما أسلفنا – أقرب في مواقفه من الضرورة الشعريّة إلى البصريين منه إلى الكوفيين في هذه المسألة التي سبق عرضُها.

وفي هذا الإطار يجيز الجوهري العودة إلى الأصل اللغوي في ضرورة الشِّعر ليؤكد ما يتبنّاه من مواقف نحويّة، يقول:

" وقول الفرزدق:

(الطويل)

فلو كانَ عبدُ الله مولًى هجوتُه ... ولكنّ عَبْدَ اللهِ مَوْلى مواليا

...وإنّما قال موالياً فنصبّه لأنه ردّه إلى أصْلِه للضرورة "[2].

فكان حقّه أن يقول (مولى موالٍ) بحذف الياء في الجرّ لأنّه اسم منقوص ولكنّ ما جوّز إثبات الياء في الضرورة هو أن الأصل إثباتُها.

---

(1) الصحاح، 6/601-602 (ها).

(2) الصحاح، 6/561 (ولي).

شواهد النثر العربي:

لا خلاف بين علماء النحو متقدّميهم ومتأخِّريهم على الاستشهاد بالنثر العربي والاعتداد به في مسائل النحو المختلفة، كيف لا وهو الأقرب إلى تمثيل لغـــة العـــرب الحيّـــة الصـــادقة، والمُحاكي للغة الحياة اليوميّة بكلّ تفصيلاتها وعناصرها، فالنثر العربي أبعد مـــا يكـــون عـــن التكلُّف والتصنُّع ومقتضيات الضرورة التي قد تحيد باللغة عن بعض سياقاتها الطبيعية فالنثر لغةُ الفِطرة التي فُطِرَت عليها ألسنة العرب وعقولهم وقلوبهم وهو خلاصة تجارب العرب وخبراتهم على مرّ السنين، وقد ورد على لسان حكمائهم وعقلائهم وذوي الشأن منهم، لذا فقد حـــاز مـــن الفصاحة والبلاغة ما جَعَلَهُ ركيزة من ركائز المنابع اللغويّة التي يستقي منها النحاة واللغويـــون مادتهم عبر تاريخ الدراسات اللغويّة حتّى عصرنا الحاضر.

والجوهري كذلك لم يخرج عن هذا النسق، ولا هو أغفل هذه الحقـــائق، فكـــان النثـــر العربي حاضراً في معجمه، عليه اعتمد في كثير من المسائل اللغويّة والنحويّة التي تطرّق إليها، ومنه استمدَّ كثيراً من الحقائق الأساسية في النحو العربيّ، فمثّل بذلك أحد أركان الشواهد النحويّة في معجم الصحاح.

فقد استشهد الجوهري بأقوال العرب وعباراتهم التي يتداولونها بينهم في حياتهم اليوميّة، واعتمد عليها في توجيه المسائل والقضايا النحويّة، وكثيراً ما كان يصدّر مثـــل هـــذه الأقـــوال والعبارات بألفاظ مثل (ومنه قولهم) أو (ويقال) أو (وقيل)؛ فقد وردت العبارة الأُولى فـــي بـــاب الترخيم حيث يورد: "ومنه قولهم: (حِدَأ، حِدَأ، وراءكَ بندقةٌ) قال ابن السكيت هو ترخيم حِدَأة"[1]. ومن الأمثلة على عبارة (يقال):"كما يُقال: (أَمكنَك الصيدُ)يريُد: ارمِه"[2]

وقد صدّر بعض أقوال العرب بـــ (قيل) كما في المثال: " وإنما قيل: (مُهْـــرَةٌ مـــامورَةٌ) للازدواج والأصل مُؤْمَرَةٌ"[3].

---

(1) الصحاح، 52/1 (حدأ).

(2) نفسه، 371/1 (كذب).

(3) نفسه، 214/2 (أمر).

ومن جهةٍ أخرى قد يأتي أبو النّصر بقول من أقوال العرب أو استعمالاتهم شاهداً نحويّاً دون ان يصدّر هذه الشواهد بمثل العبارات القوليّة السابقة وإنّما يورد الشاهد النثري في سـياق حديثه، وهذا النهج موجود في غير موضع في المُعْجَم، ومن ذلك إيراده في إطار الحديث عـن الاسم المركب المبني على فتح الجزأين: " و (فلانٌ جاري بيتَ بيتَ) أي: ملاصقاً" [1].

ولعلّه يفعل ذلك من قبيل الاختصار وحتّى يبقى سياق الكلام مسترسـلاً سلسـاً مكتفيـاً بإتباع القول كلمة (أي) للدلالة على أن الكلام منقولٌ عن لغة العرب لا كلامه هو.

وأمّا الأمثال العربية فقد كانت حاضرةً بوضوح في شواهد النثر في الصحاح، والباحثُ في منهجه في إيراد شواهد الأمثال يرى كيف كان الجوهري متمكناً من هذه الأمثال لفظاً ومعنى و توجيهاً. فهو عارفٌ برواياتها ، ومطلع على معانيها ومراميها اللغويّة ، ثم إنّـه علـى عِلْـمٍ بتوجيهاتها النحويّة ، والمسائل النحويّة التي تتضمّنها ، فهو يورد المثل (الكلابُ على البَقَـر) [2] ثم يأتي بأكثر من رواية للمثل بقوله: " ترفعها وتنصبها" ثم يتبع ذلك بتفسير لِلَفظ المثل بقول: " أي أرسلها على بقر الَوحْش" ولا يكتفي بذلك بل يحدّد للقارئ مضمون المثل ومغـزاه عنـدما يصرّح بقوله: " ومعناه ظَلِّ امرأً وصناعَتَه" وتفسيره لمعنى المثل قد يُسهم في بعض الأحيان في توجيه الإعراب في المثل، مما يدعم ما يذهب إليه الجوهري في المسألة النحوية التي يعالجهـا ظَهَرَ هذا في سياق إيراده لأحد الأمثال إذ يقول: " (الذودُ إلى الذود إبِل) قولهم (إلـى) بمعنـى (مع)، أي: إذا جمعتَ القليلَ مع القليلِ صار كثيراً " فكما هو واضح فإن تفسير معنى المثل أكّد على مجيء (إلى) بمعنى (مع) في المثل. وهو في شواهد الأمثال غالباً ما يصرّح بأنّهـا أمثـال فيصدّرها بعبارة (وفي المثل) ثم يورد المثل مشفوعاً بالتحليل والتفسير و التوجيه.

وفي هذا النوع من الشواهد ملحوظة جديرة بالانتباه مؤدّاها أنه أورد بعـض الأمثـال المشهورة في شواهد النحو العربي برواية تختلف عمّا اشتهرت به ضمن توجيهـات نحويـة أو لهجية وردت عليها هذه الأمثال في الأَصل، وقد يقول قائل إن مثل هذه الأمثال ترد على اكثـر

---

(1) نفسه، 365/1 (بيَت).

(2) الصحاح، 321/1(كلب).

من رواية، و لكن الجوهري لا يلتفت الى الرواية المشهورة عند النحاة شاهداً نحويّاً على توجيه إعرابي أو استعمال لغوي، فقد أورد المثل المشهور (تسمعَ بالمُعَيْدي خيرٌ من أنْ تراه) الشـاهد على نصب المضارع بـ (أن) محذوفة برواية أخرى على لسان الكسائي شاهداً علـى قضـية أخرى وهي التصغير إذ يقول: " قال الكسائي: وفي المَثَل (أن تَسمَعَ بالمُعْيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تراه) وهو تصغير مَعَديٍّ منسوب الى مَعْد، وقال ابن السكيت: (تسمَعُ بالمعيديّ لا أن تراهُ) كأنّه قال: اسمعْ به ولا تره) [1] فقد عرّج على أكثر من رواية ولم يشر الى تلك التي سبق ذكرها.

ومن ذلك أيضاً المثل المشهور في موضوع مَنْ يعربون الأسماء الخمسة بالحركـات لا بالحروف وإنْ استوفت شروط إعرابها بالحروف، هو المثل المشهور (مَنْ أشْبَهَ أَبَهُ فمـا ظَلَـم) حيث يورده برواية " مَن أشبه أباه فما ظَلَم"[2] وليس القصد هنا التشكيك بروايـة الجـوهري أو بضبط النص عنده وإنما عدم الالتفات إلى بعض التوجيهات الإعرابية في بعض ما اشتهر مـن شواهد الأمثال.

وفي إطار تعدّد الروايات في شواهد الأمثال، قد يورد الجوهريّ روايـة ظنّيـة لأحـد الأمثال بناءً على تصورٍ نحويٍّ يقدّره في المسألة التي يعالجها وفي ضوء ذلك يقدّر سياقاً معيّنـاً لنَصّ المَثَل، حدث ذلك مثلاً في مادة (غظظ) حيث يورد: " وقولهم فـي المَثَـل: (لا تَعِظينـي وتَعَظْعَظي) أي: لا توصيني وأوصي نفسكِ ، وأنا أظُنُّه (وتُعَظْعِظي) بضم التاء أي لا يكن منكِ أمر بالصلاح و أن تَفْسُدي أنتِ في نفسك"[3] وهو كما اتّضَحَ لا يكتفي بأنْ يوردَ ما اعتقده مـن النَّص الصحيح للَمثَل وإنّما يدعم ما ذهب إليه بشاهد شعريّ. خُصوصاً وأنّ ما أورده يَدْخُل في باب الاعتقاد والظنّ ممّا قد يُدْخِل الشك في نفس القارئ، فقام الجوهري بتفسـير المثـل وفقـاً للرواية التي اعتقدها ثمّ أكّد هذا التوجيه بشاهد نحوي ليقطع الشكّ باليقين فأود قول الشاعر:

---

(1) الصحاح، 105/2 (عدد).

(2) نفسه، 337/5(ظلم).

(3) الصحاح، 425/3 (عظظ).

(الكامل)

لا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وتَــأْتيَ مِثْلَــهُ   عـــــارٌ عليــــك إذا فَعَلْـــــتَ عظـــــيمُ[1]

وقد يلجأ الجوهري الى إيراد قصة المَثَل إذا رأى أن إيرادها يفيد في توجيــه الشـــاهد وتأكيد ما يذهب إليه في ما يتضمّنه من مسائل نحويّة، وهو في سياق ذلك يؤكد ســعة اطلاعــه ومعرفته بدقائق الأمور وثقافته المتنوّعة الواسعة، فهو في توجيه المثل القائل "الصيفَ ضَــيَّعَتِ اللّبَن" يروي (ضَيَّعَتِ) بالتاء المكسورة في إشارة الى أن الحديث عن امرأة لا رَجُل، ومن أجــل تأكيد ما يذهب إليه يورد قصة المثل يقول: " قولُهُم في المَثَل (الصيف ضيّعَتِ اللَّبَنَ) مكســورة التاء، إذا خوطِبَ المذكّر أو المؤنّث أو الإثنان أو الجَمع، لأنّ المَثَل في الأصل خوطِبَت به امرأةٌ كانت تحتَ رَجُلٍ موسرٍ فكرهته لِكَبرِه فطَلَّقَها، فَتزوَّجّها رَجُلٌ مُمْلِقٌ فبَعَثت الـــى زوجِهــا الأوّل تستميحُه فقالَ لها هذا و (الصيف) منصوب على الظَّرْف"[2]

وضمن شواهد النثر العربي يورد الجوهري أقوالاً لأنـــاسٍ مشـــهورين، وردت عـــنهم مقولاتٌ حُفِظَت، وتداولها الناس، ومن ثمَّ اعتمد عليها النحاة واللغويّون في دراســـاتهم اللغويّـــة والنحويّة، وفي بعض الأحيان كان يذكر اسم قائل العبارة مثلما فعل مع مقولة للنّصر بن ســيّار ونَصُّ ذلك: " قال النصر بن سيار: (أَوَسِعَكُم الدخول في طاعةِ الكِرْمانيّ) أي أوسِعَكم، قال وهي شاذةٌ ولم يجئ في الصحيح فَعُلَ بضم العين متعدّياً غيرهَ....) [3]، وفي مناسبة أخرى يورد قولاً قولاً لمازن بن مالك في مسألة حذف (الحين) مع (لات) وهي مرادَةٌ، ونَصُّ ذلك: " قال مـــازن بن مالك: (حَنَّتْ ولاتَ هَنَّت وأنّى لكِ مقروعٌ) فحذف الحينَ وهو يريُده"[4].

---

(1) نفسه 425/3 (عظظ).

(2) نفسه، 560/3 (ضَيَعَ).

(3) الصحاح، 204/1 (رحب).

(4) نفسه، 412/1 (ليت).

وقد لا يورد اسم قائل العبارة مكتفياً بالإشارة الى أنها قولٌ لشخص مشهور، كما حـــدث في إيراده قولاً لامرأة من العرب لم يذكرها حيث أورد: " وقالت امرأةٌ من العرب: (صُـــغراها مُرّاها) "[1] في إطار مجيء الصفة المشبّهة على وزن فُعْلى.

وحدث أن استشهد بأحد الأسجاع واعتدّ به شاهداً نحويّاً على مسألةٍ نحويّة في موضوع النصب على التمييز، ممّا يدُلُّ على تنويعه في شواهد النثر العربي على أكثر من شكل، إذ يورد " وقال الساجع: (أرسِلِ العُراضات أثراً) يقول: أرسل الإبل العريضات الآثار: ونصب أثراً على التمييز "[2].

بعض آراء الجوهري النحويّة في شواهده وموقف العلماء منها

لقد نال الجوهري في مجال اللغة من الخطوة والشهرة ما فاق به كثيــراً مـــن علمـــاء عصره، وتحدّثت عنه كتب التراجم وفصلت فيه الحديث وكلّ من ترجم لهذا العالم أجمع على أنّه كان " من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة".

ومع ذلك فشهرته في النحو لم تكن كشهرته في اللغة والمعاجم فلقد كان مـــن الصـــعب جمع آراء العلماء حول الجوهري- النحويّ- بشكل يُمَكّن من وضع تصوّر واضح عن شخصيته النحويّة، رغم أنّ احداً من العلماء لم يشكك في قدرات الرجل النحويّة، بل على العكس فلقد أكّـــد علماء اللغة والنحو متقدّموهم ومتأخروهم على فضل الجوهري في اللغة والنحو على حدٍّ سواء، وأكّدوا على ريادته في علم النحو بين علماء اللغة في عصره، فَعَنه يقول الثعالبي " من أعاجيب الدُّنيا... وهو إمام في علم لغة العرب"[3]، وقال عنه ابن برّي " الجوهري ٌأنحـــى اللغـــويين"[4]، وهذا أيضاً رأي المتأخرين الذين رأوه " إمام المحراب اللغوي، وخطيب المنبر الصرفي"[5].

---

(1) الصحاح، 208/2 (أخر).

(2) نفسه، 307/3(عرض).

(3) يتيمة الدهر، 406/4.

(4) السيوطي: المزهر في علوم اللغة 98/1.

(5) الفاسي، ابو عبد الله: إضاءة الراموس 38/2.

ورغم ذلك كلّه إلاّ أنّ الباحث يرى أن الجوهري قد ظُلِمَ من علماء عصره ممّن جاء بعدهم في تقدير مكانته في النحو العربَيّ، وما سَجَّله علماء النحو لهذا الرجل في باب النحو العربي لم يَعْدُ كونه تعليقات هامشية على بعض القضايا النحويّة و المواقف النحويّة التي تبنّاها الجوهري وساق لأجلها الأدلة والآراء النحويّة، ولعلّ أكثر مَنْ تبرز عندهم هذه الحالة ابن هشام الأنصاريّ الذي كانت له مواقف من آراء الجوهريّ النحوية ، فتارة كان يؤيد أراء الجوهري وتارة كان يفنّدها ويرميها بالوهم والخطأ، وكان ابن هشام في كثير من ذلك مقلّداً لأراء غيره من العلماء في الجوهري، وفي قليل منها يعطي رأيه الشخصي في القضيّة. ولعلّ هذا الأمر يجعل من تتبع مواقف ابن هشام الأنصاري من الجوهري يعطي نظرة اكثر شمولية حول مواقف كثير من علماء النحو ولعلّ السبب في هذا الإجحاف من قبل علماء النحو بحقّ الجوهري في باب النحو له أسبابه ومبرّراته، فقد تكون شهرة الجوهري في باب اللغة والصناعة المعجمية قد غَطّت على شهرته في النحو، أو قد يكون السبب في ذلك عائد الى أنّ مواقف الجوهري وآراءه النحويّة كانت متناثرة في ثنايا معجمه- الصحاح- فلم يكن من السهل على الدارس النحوي تتبع هذه المواقف والآراء، فكان أسهل على النحاة والباحثين العودة الى كتب النحو المستقلة والى النحاة المعروفين بدل الانصراف إلى البحث بين طيات المعجم من اجل العثور على موقف هنا أو موقف هناك، ولعلّ السبب أيضا يعود الى بعض الآراء والمواقف الحادّة التي اتخذها بعض النحويين تجاه الجوهريّ حتى وجدنا عالماً مثل ابن صلاح الورّاق يتبنى من الجوهري موقفاً مؤدّاه أنّه لا يُقبل ما تفرّد به الجوهريّ.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بقوّة في هذا المجال هو: أين (المقدّمة في النحو) التي أشار إليها الذين ترجموا للجوهري، وما هو مضمونها وفحواها وما هي القضايا التي تناولتها هذه المقدّمة ولماذا كان بعض علماء النحو ومن أوائلهم ابن هشام الأنصاري- يلجأون الى معجم الصحاح لاستخراج آراء الجوهري النحويّة بدلاً من العودة الى المقدّمة، هل السبب في ذلك يعود إلى ضياع هذا الكتاب وضياع ما فيه من آراء وقضايا؟ وهل كان هذا الكتاب ثميناً أم انه اندثر لعدم أهمية ما فيه؟

كل هذه التساؤلات ليس من السهل الإجابة عنها لان أحدا من علماء النحو السابقين لـم يفصل الحديث في الأمر. ولكنّ ما يمكننا فعله هو أن نحذو حذو العلماء السابقين لوضع تصـوّر ما حول الجوهري (النحوي) فسنلجأ الى تتبّع بعض آراء الجـوهري ومواقفـه النحويّـة فـي معجمه- الصحاح- ومعرفة أراء العلماء في هذه المواقف ومـن ثـمَّ التوصـل الـى بعـض الاستنتاجات، وسيكون كل ذلك البحث في ضوء المذاهب النحويّة المختلفة والآراء المختلفة التي كانت تتجاذب القضية النحويّة الواحدة. ودور الجوهري في توجيه الشاهد فـي ظـلّ القضـية النحويّة.

ثم إن المتتبع للآراء النحوية للجوهري ومواقف النحاة منها يلحظ أن الخلاف النحـوي الذي تمت الإشارة إليه سابقاً كان له دورٌ بارزٌ في تحديد طبيعة هذه المواقف مـن الجـوهري فقبول رأي الجوهري أو عدم قبوله يحكمه بالأساس موافقته لهذا المذهب أو مخالفته له بالأساس. ويرى الباحث أن مقولة ابن صلاح تثبت – من حيث يعلم صاحبها أو لا يعلـم – مكانـة هـذا الرجل في النحو وريادته في هذا الباب حيث انه كان يتفرد ببعض المواقـف دون غيـره مـن العلماء.

بعض آراء الجوهري النحوية وموقف العلماء منها :

لقد تنوعت أساليب العلماء في متابعة آراء بعض العلماء والتعليق عليها فتـارة كـانوا يتابعون آراء العالِم قيد الدراسة ويعتمدون على ما جاء به، وتارة كانوا يسـوقون أراءه ضـمن آراء غيره من العلماء فيستحسنونها، وأخرى يعرضون آ راءه دون تعليق، ورابعة يقفون مـن هذه الآراء موقف المفنّد والمُخطئ.

وهذا الأمر وَجَدْناه عند الجوهري مثله مثل غيره من أصحاب الآراء والمواقف النحويّة، ولتسليط الضوء على هذا الأمر سنعرض لقضايا نحوية ضَمّنها الجـوهري معجمـه الصـحاح ضمن شواهد هذا المعجم. متتبعين لأراء النحاة في هذه القضايا ومواقفهم من رأي الجـوهري فيها ودور الخلاف النحوي في هذه الآراء.

أولا: وصل(أل) بالفعل المضارع:

يبرز رأي الجوهري في هذه القضية عندما يسوق الشاهد النحوي في قول ذي الخــرق الطهوي الذي نقله الجوهري عن الأخفش[1]

(الطويل)

يقول الخَنَــا وأبْغَــضُ العُجْــمِ ناطقــاً الـــى ربِّنـــا صَــوْتُ الحمـــار اليُجَـــدَّعُ

يقول الجوهري في ذلك: " فإن الأخفش يقول: أَراد الذي يُجَدَّع كما تقول: هو اليضرُبك، تريد هو الذي يضربُك وهو من أبيات الكتاب[2] ". ثم يورد الجوهري رأيا لابن السراج يقــول: وقال أبو بكر ابن السراج: لمّا احتاج الى رفع القافية قَلَــبَ الاســم فعــلاً. وهــو مــن أقــبح الضرورات".

وقيل: إنّ هذا الاستعمال لغة بعض العرب، قال أبو منصــور الأزهــري نقــلاً عــن الأنباريّ: "العرب تُدخِلُ الألف واللاّم على الفعل المستقبِل على جهة الاختصــاص والحكايــة، وانشد الفرزدق.

(البسيط)

ما أَنْــتَ بــالحَكَمِ التُرضَــى شَــهادتُه ولا الأَصــــيل ولا ذي الـــــرأي والجَــــدَلِ

قال: وأنشَدَ الفرّاء في مِثْلِه:

أخِفْـــنَ اطّنـــاني إنْ سَــكَتُّ وإنّنِـــي لَفــــي شُــــغُلٍ عَـــنْ زَحْلِهـــا اليُتَتَبَّـــعُ

ويورد ابن هانئ عن أبي زيدٍ، يُقال: هذا اليضربُك، ورأيتُ اليضــرُبكَ، يريــد الــذي يضربُك، وهذا الوَضَعَ الشِّعر، يريد الذي وضع الشِّعر. وأنشدٍ المفضّل:

يقول الخَنَــا وأَبغَــضُ العُجْــمِ ناطقــاً إلـــى ربّنـــا صَــوْتُ الحمـــارِ اليجُـــدَّعُ

---

(1) يُنظر الصحاح، 1194/3 (جَدَع).

(2) أي كتاب سيويه.

يريد: الذي يُجَدَّع"[1] وكما نرى فهذا طبق الاصل عما نقله الجوهري عن الاخفش. واختار ابن مالك هذا المذهب فقال: " وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكُّن قائل الاوّل ان يقول (ما أنت بالحكم المرضي حكومته) ولتمكُّن قائل الأوّل ان يقول (إلى ربّنا صوت الحمار يُجَدَّعُ) فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك اشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار"[2].

فالقضيّة إذاً ذات وجهين: وجه يجيز وصل أل بالفعل في الشعرُ و النثر ووجه يعتبر ذلك ضرورة ولا يجوز في الكلام العادي. فالمتتبع لهذه القضية يرى العلماء على موقفين منها.

الأول: ما ذهب إليه جمهور البصريين ومَنْ وافقهم من الكوفيين مِنْ أنّ ذلك مخصُوص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام[3].

والثاني: ما ذهب إليه الأخفش وبعض الكوفيين من أنّه جائز في اختيار الكلام وسعته[4] وهذا ما ذهب اليه الجوهري وأيدّه ابن مالك بالأدلّة – كما بيّنا سابقاً-. وما يؤيد المذهب الثاني أيضا أن سيبويه قد " نبّه على أنّ ما ورد في الشعر من المستندرات لا يُعَدُّ اضطراراً، إلاّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن والقافية عنه مندوحة" وهذا ما لم يكن في شاهد الجوهري لان الشاعر وحسب رأي ابن مالك – يمكنه أن يقول (الى ربنا صوت الحمار يُجَدّعُ) دون (أل) فلم يُضطره الى وصل أل بالفعل وزن ولا قافية وبذلك – وحسب رأي سيبويه- فهذا القول لا يَعَدُّ ضرورة. ويمكن إذن أن يكون في الشعر وفي الكلام المنثور.

على أنّ ابن هشام خالف الجوهري في موقفه هذا، مستنتجاً أن الجوهري في سوقه لموقف الأخفش السابق فإن الأول يجيز أيضا وصل أل بالفعل في الكلام فقال ابن هشام: " في الصحاح أنّ الأخفش قال في قوله: " اليُجَدَّع": يريد الذي يُجَدَّع، كما تقول: هو اليضربُك، تريد

(1) تهذيب اللغة، 462/15 فما بعدها.
(2) شرح التسهيل، 202/1.
(3) انظر للسيوطي: همع الهوامع، ج294/1.
(4) ابن هشام الانصاري: مغني البيب عن كتب الاعاريب. ص72.

الذي يَضربُك. انتهى. وظاهره أن الأخفش يجيزه في الكلام كما قال الناظم، وفي ذلك ردّ على مَنْ قال: إنّ الناظم استأثر بهذا المذهب"[1]

وكأني بابن هشام يُنْكر على الأخفش والجوهري وابن مالك تبنيهمْ لهذا المذهب، بل ينسب ابن هشام الى ابن مالك وحده تجويز هذا المذهب، وهذا غير صحيح فقد صرّح أبو حيّان أن ابن مالك مسبوق في هذا الرأي فقال: " وجاء في الشِّعر وصلها بالمضارع فخصه أصحابنا بضرورة الشِّعر، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار، وتبعَهُ ابنُ مالِك"[2]

يُسْتَنتَج ممّا تقدّم أنّ الجَوْهري في موقفه في الشاهد النحوي الذي ساقه إنما بنى رأيه على مواقف أقرب الى الصحّة والاستعمال اللغويّ وأنه لا يطلق الأحكام جزافاً وإنمّا يعتمد في مواقفه على أراء النحاة وعلى شواهد نحويّة صحيحة يُعتَدُّ بقائليها، وأنه ينسب الآراء النحويّة الى أصحابها دون الاستئثار بها، ثمّ يعرضُ رأيه فيها مستدلاً على ذلك بشواهد من لغة العرب، فبعد أن عرض الشاهد كما رأينا- مشفوعاً برأي الأخفش فيه، عرض رأيه بتأييد تلك المسألة مستدلاً على ذلك بقوله " كما تقول: هو اليضرُبك" وذهب بعد ذلك الى توضيح الرأي ليفهمه القارئ بقوله: " تريد: الذي يضربك" ولم يكتف بذلك بل أحال القارئ الى مرجع يُعتَدُّ به لتبيّن تلك الفضيّة ألا وهو كتاب سيبويه وهذا يدلّ على سعة اطلاعه النحويّ وقدرته على الربط والتحليل.

ثمَّ إنَّ الجوهري في معرض رأيه لم يتوانَ عن ذكر الآراء المخالفة لرأيه فأورد رأي ابن السراج الذي رأى أن الشاعر في ذلك احتاج الى رفع القافية فقلب الاسم فعلاً، وعدّ ابن السراج ذلك من اقبح ضرورات الشعر.

ولكن هذا الأمر لا يعني أن الجوهري كان موفقاً في كل ما يذهب إليه من مواقف نحويّة بَلْ كان بَعضُ العلماء يقفون من بعض أرائه موقف المعارضة والتنفيذ.

ثانياً: عودة الضمير مذكراً على المؤنث المجازي:

---

(1) تلخيص الشواهد، ص155.

(2) ابو حيان ارتشاف الضرب، 531/1.

أورد الجوهريُّ في الصحاح شاهداً نحويّاً شعريّاً لعامر بن جوين الطائي يقول:

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إبْقالَهـــا

وعلّق عليه الجوهري بقوله:" لم يقُل: (أَبَقَلتْ) لانّ تَأنيث الأرض ليس بتأنيث حقيقي"[1] وقال في الشاهد النحوي القرآني الوارد في قوله تعالى "إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسـنين"[2] " ولم يَقُل: (قريبة) لانّه أراد بالرحمة الإحسان، ولأنّ مالا يكون تأنيثُه حقيقياً جاز تذكيره"[3].

يُفهَمُ من قول الجوهري أنّه مع جواز تأنيث الفعل في حال مجيء فاعله ضميراً عائـداً على مؤنث في الشعر والنثر بلا ضرورة، وواضح أيضا أنّ حجَّة الجوهري فـي ذلـك كـون المؤنث المتقدّم جاء التأنيث فيه مجازياً لا حقيقياً.

وقد تباينت أراء العلماء النحويين في هذه القضية مـا بـين مجـوِّز ومـانع ومجـوّز للضرورة؛ فقد سبق الجوهريَّ في هذا الأمر من قال بجواز تذكير الفعل اللاحق للمؤنث اذا كان التأنيث مجازيّاً، فابن كيسان يقول في هذا: " ويجوز ترك (التاء) [4] في الكـلام النثـر، يقـال: الشمس طَلَعَ كما يُقال: طلع الشَمْس؛ لانّ التأنيثَ مجازي، ولا فرق بـين المُضـَـمر والظـاهر، واستدلّ على ذلك بأنّ الشاعر كان يمكنُه أن يقول. (أبقلَت ابقالَها) بالنَّقْل[5]، فلمّا عدل عن ذلـك مع تمكُّنِه منه دلّ على أنّه مختار لا مضطَرّ... ويؤيّده أنّ الأَعلم حكى في شرح ابيات سـيبويه أنّه روي (أبقلتِ ابقالها) بتخفيف الهمزة قال: ولا ضرورة فيه على هذا"[6]

وذهب هذا المذهب من علماء النحو الزجّاج الذي قال في إعراب آية الأعـراف سـابقة الذّكر: " إنّما قيل (قريب) لأن الرحمة والغفران في معنى واحـد، وكـذلك كـلُّ تأنيـث لـيس

---

(1) ينظر الصحاح، 1637 (بَقَلَ).

(2) الأعراف، 56.

(3) يُنظَر الصحاح، 198/1 (قرب).

(4) أي تاء التأنيث التي تلحق الفعل.

(5) أي بتسهيل الهمزة فتصبح همزة وصل فتحرّك تاء التأنيث بالكسر لالتقاء الساكنين لا بكسر الوزن.

(6) تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب، 240/1. نقلاً عن كتاب مواقف ابن هشام الانصاري من الجوهري محسن بـن سالم العميري. معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، ط1، 1996م، ص36 وص37.

بحقيقي"[1] وقال في قوله الله تعالى: (لعلّ الساعة قريبٌ): " انما جاز (قريب) لانّ تأنيث (الساعة) غير حقيقيّ"[2].

وقال ابن عصفور: "تذكير المؤنّث أحسن من تأنيث المذكَّر، لانّ التذكير أصل التأنيث"[3].

ولم يكن العلماء كلّهم على هذا المذهب في جواز عودة الضمير المذكّر على المؤنث المجازي، فقد منع جمهور النحاة جواز تذكير الفعل في مثل هذه الحالة وأوجبوا فيه التأنيث وذلك " لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل"، وقصروا التذكير فيه على الضرورة الشعريّة"[4].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه الى انتقاد بعض العلماء المانعين للجوهري بسبب تبنيه هذا المذهب، معتبرين انه بذلك قد خالف رأي جمهور النحاة، قال أبو حيان عن آية الأعراف: " وقيل: لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي – قال الجوهري –. وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخّر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: (الشمس طالعة) ولا يجوز (طالع) إلا في ضرورة الشّعر بخلاف التقديم فيجوز (أطالعة الشمس؟) (أطالع الشمس)، كما يجوز (طلعت الشمس) و (طلع الشَّمس) [5].

وَوُجَدَ من العلماء مَنْ هاجم الجوهري بناءً على رأيه من هذه القضيّة ليصل الامر الى حدّ وصفه بالوهم كما فعل ابن هشام الانصاري في فصل (الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة) في كتابه (مُغني اللبيب): " الخامس: تذكير المؤنث... ويحتمل ان يكون منه " إن رحمة الله قريب من المحُسنين" ويبعده " لعلّ الساعة قريب" فَذُكِرَ الوصف حيث لا اضافة...، وأمّا قول

(1) ينظر معاني القرآن واعرابه، 380/2.
(2) السابق نفسه، 300/2.
(3) ابن عصفور: ضرائر الشعر ص279.
(4) ينظر الكتاب، 46/2 وضرورة الشعر للسيرافي 210، وضرائر الشعر لابن عصفور 275، وخزانة الادب 45/1.
(5) ينظر البحر المحيط، 4/ص313.

الجوهريّ " إنّ التذكير لكون التأنيث مجازيّاً " فوهم، لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، والموعظة نافعةُ وإنّما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا الُضمرَيْن[1]

ومؤدى رأي ابن هشام أن جواز تذكير الفعل المؤنث بلا ضرورة إنما يكون مع الفاعل المؤنث الظاهر مثل قولك: (جاء زينب) أما إذا كان الفاعل مضمراً عائداً على مؤنث فهنا وجب تأنيث الفعل فتقول: (زينب جاءت).

ورأي أبي حيان وابن هشام هو في الحقيقة رأي سيبويه والجمهور، فسيبويه يقول في ذلك: " وقد يجوز في الشعر (موعظة جاءنا) كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء، وقال الشاعر الأعشى:

(المتقارب)

فإمّا ترى لِمتي بُدّلَتْ فإنَّ الحوادِثَ أودى بها

" فالشواهد سابقة الذكر كلّها محمولة على الضرورة عند سيبويه وأتباعه لأن الفعل المسند إلى ضمير مؤنث حقيقي أو مجازي وجب فيه إلحاق تاء التأنيث وذلك لأن العائد عندهم يجب أن يكون على حسب ما يعود إليه لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه فيُنْظَرُ إلى الفاعل، لذا لزم إلحاق علامة التأنيث لقطع هذا التوهّم "[2]

إعراب (منو) بالحروف في الحكاية:

جاء في الصحاح عَنْ (منْ) في الحكاية: " وتحكى بها الأعلام والكنى والكنراتُ في لغة أهل الحجاز. إذا قال:رأيتُ زيداً، قلتَ: من زيداً ؟ وإذا قال: رأيتُ رجلاً، قلت: مَنا، لأنه نكرة، وإذا قال: جاءني رجلُ. قلت: منو، وإنْ قال: مررتُ برَجُل، قلت: مَنى، وإن قال: جاءني رجلان

---

(1) ينظر معني اللبيب، 665 – 666.

(2) ابن يعيش المفصل، 94/5.

قلت: منان، وإن قال: جاءني رجالُ، قلت: منونْ ومنينْ في النصب والجرّ و لا تحكي بها غيــر ذلك " [1]

وللعلماء آراء مختلفة في تفسير هذه الأحرف اللاحقة. لـ (مَنْ) في الحكاية:

أوْلاً: يرى المبرّد والفارسي أن هذه الأحرف زيدت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها، فالواو في (منو) زيدت قبل ضمة النون، وكذا الألف في (منا) قبل الفتحة، وكذا الياء فــي (مَنــي) قبــل الكسرة، وإنّما زادوا هذه الأحرف " لأنهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمــة فــي حالة الوقف محرّكةً بصورة الرفع والَجّر، وهذا خلاف عادة الوقف، فأبدلوا من الحركات حروفاً ساكنة تشبهها، وجاءوا قبلها بحركات تناسبُها " [2]

ثانياً: ذهب السيرافيّ إلى أنّ الواو والألف والياء حروف إشــباع، والحركــات قبلهــا لحكايــة الإعراب، كما في (أيّ)، ثم كان الحالُ حالَ وقف، وآخرُ الموقوف عليه ساكنُ، اشبعوا الحركات فتولّدت الحروف [3].

ثالثاً: ويرى بعض النحاة أنّ هذه الأحرف عوضُ من لام العهد، يقول أبو حيان: " إذ النكرةُ إذا أعيدت كانت باللام، لئلا يتوهم أنها غيرها " [4].

رابعاً: ذهب بعضهم إلى أنّ هذه الأحرف بدل من التنوين، فإذا قيل: (منو) فالحكايــة بالضــمه والواو بدل من التنوين، وكذا: (منا) و (مني) قال أبو حيّان: " وهذا ليس بشيء، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجراً لغةُ لبعض العرب، وأما (منو) و(مني) فكل العرب تقوله" [5]

خامساً: وذهب الجوهري وحده إلى أنّها علامات إعراب، كما حكى عنه ابن هشام.

---

(1) الصحاح، 95/6 (منن).

(2) ينظر: المقتضب 105/2 فما بعدها وشرح المفصّل

(3) ينظَر: شرح المفصّل 15/4، وشرح الكافية 62/2، وارتشاف الضرب 321/1.

(4) ينظر: الارتشاف 321/1، والهمع 322/5.

(5). ينظر الهمع 322/5

ويرى الدكتور محسن العميري أن الجوهري " حينما رأى بعض العرب، كما حكى الكسائي ويونس – يعربون (مَنْ) بالحركات في الحكاية فيقولون ضربَ مَنُ مَناً ؟ في الاستفهام عن الضارب والمضروب، ورأى أيضاً أنّ هذه الحروف اللاحقة لـِ (مَنْ) مجتلبة لحكاية إعراب المسؤول عنه ذهب إلى أنّ قولنا: منو، ومنا، ومني في الحكاية معرب بالحروف نيابة عن الحركات كما تعرب الأسماء الستة على الوجه المشهور عند الجمهور " [1]

وقد التزم الجوهري في الصحاح منهجاً بعينه – كما سبق الذكر – وهو أن يذكر فيه الشائع المشهور من كلام العرب، وليس كلّ ما سمعه عنهم أو جرى على ألسنتهم، والاستعمال الذي يتم الحديث عنه ليس من هذا الشائع المشهور فلا يدخُل في شرطه في الصحاح ومع ذلك وجدناه في باب (منن).

مجيء (لما) بمعنى (إلا):

قال الجوهري: " وقول مَنْ قال: (لّما) بمعنى (إلاّ) فَلَيْسَ يُعْرَفُ في اللغة " [2] وعلى هذا فالجوهري ينكر هذا الاستعمال ويرى بعدم جواز مجيء (لّما) بمعنى (إلاّ). فاعترض عليه ابن هشام وأثبت أنّ مِن أوجُه (لّما) أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الأسميّة، وساق على هذا التوجيه ثلاثة شواهد من القرآن وأقوال العرب والشعر، يقول مستشهداً على هذا:"نحو قوله تعالى:"إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ" فيمن شَدَّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو (أنشُدُكَ اللهَ لمّا فعلتَ) أي ما أسألكَ إلاّ فِعْلَك.

قال: (الرجز)

قالت له باللهِ ياذا البُرْدَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفَساً أو اثْنَيْنْ

---

(1) العميري. محسن: مواقف ابن هشام الانصاري من الجوهري. ص33.

(2) الصحاح، 421/5(لمم).

ثم قال:" إنّ (لمّا) بمعنى (إلاّ) غير معروف في اللغة"[1] وقد رفض الفيروز أبادي ما ذهب إليه الجوهري ورأى أنّ إنكار الجوهري لهذا الاستعمال غير جيّد[2].

والحقيقة أنّ الجوهري لم يكن وحده من انفرد بهذا الرأي، ويبدو أنّه اتبع في ذلك عالمين ممن أكثر الاعتماد عليهم في شواهده النحويّة- كما بينّا سابقاً- هما الفرّاء وأبو عبيد، فَعَن هذه المسألة يقول الفرّاء في معاني القرآن:"وأمّا مَنْ جَعَلَ لمّا بمنزلة إلاّ فإنه وَجْهٌ لا نعرفُه، وقد قالت العرب: بالله لمّا قمتَ عَنّا، وإلاّ قمتَ عنّا، فأمّا في الاستثناء فلم يقولوه في شِعْرٍ ولا غيره، ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمعتَ في الكلام: ذهبَ الناسُ لمّا زيداً"[3] وأورد أبو عُبيد في نفس الاتجاه:"لم نجد هذا في كلام العرب، ومَن قال هذا لزمه أن يقول: رأيتُ القوم لمّا أَخاك، يريُد إلاّ أخاكَ وهذا غير موجود"[4] وقد أنكر أبو حيان على الفرّاء وأبي عبيد رأيهما عندما صرّح بأنْه "لا التفات إلى قول أبي عبيد والفرّاء من إنكارهما أنّ (لمّا) تكون بمعنى إلاّ... والقراءة المتواترة في قوله تعالى:"وإنْ كُلٌّ لمّا"[5] و "إنْ كلٌّ نفسٍ لمّا"[6] حجّة عليهما، وكون لمّا بمعنى إلاّ نَقَلَه الخليل وسيبويه والكسائي، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطّرادها في باب "الاستثناء، فكم في شيء خُصَّ بتركيب دون ما أشْتَبَههُ"[7].

فكما هو واضح فقد تبنّى الجوهري رَأْياً مؤدّاه عدم مجيء لمّا بمعنى إلاّ، واتضح أن هذا الرأي مقتبسٌ من آراء عالمين سبقا الجوهري هما الفرّاء وأبو عبيد، وقد اعترض مجموعة من العلماء على هذا الرأي ومنهم ابن هشام والفيروز أبادي وأبو حيان، ورأوا أنذَ جمهور النحاة على القول بمجيء (لمّا) بمعنى (إلّا)

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص270.
(2) الفيروز أبادي: القاموس المحيط (لمم).
(3) الفرّاء: معاني القرآن 29/2.
(4) أبو حيّان: البحر المحيط 268/5.
(5) سورة يس: 32.
(6) سورة الطارق: 4.
(7) أبو حيان: البحر المحيط 268/5.

أو بعد همزة التسوية

ذهب الجوهري إلى استعمال (أو) بَعْدَ همزة التسوية حيث أورد:"يقال: سواءٌ عليَّ قُمْتُ أو قعدتُ"[1] ولم يجوّز جمهور النحاة هذا الاستعمالَ، بَوصْفِ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، فلا تنسلخ عن الأحد مثل (أم) فلمّا كانت التسوية تقتضي شيئين فصاعداً منعوا أن يُقال: سواء كـان كذا أو كذا[2].

وقد اعترض أبو عليّ النحويّ على هذا الاستعمال قائلاً: لا يجوز (أوبَعْدَ سـواء، فـلا تقول: سواءٌ عليَّ قمتُ أو قَعَدْتُ. لأنّه لا يكون المعنى: سواء عليَّ أحدهما، ولا يجـوز ذلـك، ويردُّ عليه أنّ معنى (أمْ) أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء فيكون معنى (سواء عليَّ أَقُمتُ أم قعدْت): سواءٌ عليَّ أيهما فعلتُ، أي الذي فعلتُ من الأمرين، لتجرُّدِ (أي) عن معنى الاستفهام[3] في حين حين يرى الرضيّ غيرَ ذلك ويصف رأي أبي عليّ بالفساد حيث يعلق على قوله: "وهذا أيضـاً ظاهرُ الفساد، وإنّما لزمه ذلك في (أو) وفي (أم) لأنه جَعَلَ (سواء) خبراً مقدّماً ما بَعْدَه مبتـدأ، والوَجْهُ كما ذكرنا أن يكون (سواءٌ) خبراً لمبتدأ محذوف سادّ مسدّ جواب الشرط (أي: الأمـران سواء عليّ) وقد ذكرنا أنّ كل موضع يجوز فيه (أو) يجوز فيه (أم) وبالعكس"[4].

واعترض ابن هشام على رأي الجوهري حتى بلغ الحدّ إلى وصفه إيّاه بالسّهو فيما ذهب إليه، ويعلق ابن هشام على هذه القضيّة بالقول:"وإذا عطفتَ بَعْدَ الهمزة ب (أو) فإن كانت همزة التسوية لم يَجُز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظيـر قولهم: يجب أقَلّ الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف فـي الأول ب (أم) وفـي الثـاني بالواو، وفي الصحاح:(تقول سواءٌ عليّ قمتُ أو قعدتُ) انتهى ولم يذكر غير ذلك، وهـو سَـهْوٌ

---

(1) الصحاح 359/6 (سوا) وهي (أَقُمتُ) في أصل المخطوط، والهمزة ساقطة في نسخة دار الكتب العلميّة.

(2) يُنظر الكتاب 169/3-187، والمقتضب 286/3، والارتشاف 652/2 والهمع 251/5.

(3) شرح الكافية، 376/2، والحجة في علل القراءات لأبي عليّ 198/1.

(4) العميري ، محسن مواقف ابن هشام الأنصاري من الجوهري ص45.

وفي الكامل للهزلي أنّ ابن محيص قرأ من طريق الزعفراني "سواءٌ علـيهم أأنـذرتَهم أو لـم تنذرهُم"[1] وهذا من الشذوذ"[2].

وفي نفس الاتجاه قال الشيخ الخضري:"وإذا تأملتَ ذلك علمتَ أنّه على إعراب الجمهور لا تصح (أو) مُطْلَقاً، لمنافاتها التسوية إلاّ أنْ يُدّعى انسلاخها عن الأحد كَ (أَمْ)" [3].

فواضح ممّا تقدم أنّ جمهور النحاة على عدم جواز مجيء (أو) بعد همزة التسوية بـدل (أم)، وأنّ مَنْ جوّز ذلك من النحاة إنّما عوّلوه على القياس، وليس لهم من السّماع إلاّ قراءة ابن محيص من طريق الزعفرانيّ، ولم يذكرها إلاّ الهزليّ في الكامِل، ولم ترد في ذلك شواهد على ما قدّموه لا في الصحاح نفسهُ ولا في غيره من المصنفات فيما بحثنا.

---

(1) سورة البقرة: 6.

(2) يُنظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 63.

(3) حسن عباس: النحو الوافي 587/3 الحاشية.

الفصل الثالث

نسبة الشواهد وروايتها وموضوعاتها

- شواهد القرآن الكريم
- شواهد الحديث الشريف
- شواهد الشعر العربي
- شواهد النثر العربي

الفصل الثالث

نسبة الشواهد وروايتها وموضوعاتها

شواهد الآيات

- "❒◆✁✎✍⧫◑⬧✁✍✎★⧫✁⬧✎✓✄⧫"✃⌘⬀❑◆⬩✌☼⬩✌⧗✁✍✎⬀ ✁◆✍✃✌⬀✁▪

✍✎⬧✍⬗✉◆☾✌✍☎ " سورة الأحزاب: 18.

الشاهد: (هَلُمَّ) اسم فعل أمر بمعنى اقْرُب يستوي فيه الواحد والجمع والتأنيث في لغة أهل الحجاز.

- "✍◆⬅ ⬇✌◆⬅✌◆⬆✌◆ ✁✍✎★ ⬅✌⬅✌✋✍⬈✌⬇✍☑ ✁✌⬆⬅⬈⬅◆⬅

✁⬇⬅✍✎✁✍⬇✌⬅✍⬇✌⬅✍⬇◆ " سورة الزمر: 64.

الشاهد: (أنْ) مضمرة غير عاملة في قوله تعالى (أعبدُ).

"✍✎☼✌☺✍✎ ✁✍✎◯✍☎✌⬅ ◆✍✎ ✌⬅✌◆✍✁✍✌ " سورة التوبة: 60.

الشاهد: (إنما) دخلت ما الكافة على إن فأبطلت عملها.

- "❒◆☼✌⬅✌⬅✌☎ ✎✌❒ ⬅✌✎✍✁ ✍☼✌❑❒➔

✎✌⬅✌☺✌⬅✍✎ " سورة الأعراف: 43.

الشاهد: (أنْ) مخففة من الثقيلة غيرعاملة.

"✍✎ ✁✍✎✍⬅✍◆ ✍✎◆ ✍✎✌✍❒✌ " سورة الملك: 20.

الشاهد: (إنْ) نافية بمعنى ما.

"❐◆✃✃☼➲•◘■☜♦ ✃✃✃❀☺◙✿♉ ✌✌❁✿⁂⁂✍✍❐♌⁂ ✃✃✃✃⁂✃❐➔❐✃☎ " سورة ص: 6.

الشاهد: (أَنْ) المفتوحة المخففة تكون بمعنى (أيْ).

"▫•◘■☺○✃✐ ❐♌ ♊◻♎✐➚◆ ✃✃⁂♦⁂✌❷❸➔" سورة يوسف: 96.

الشاهد: (أَنْ) تأتي صلة لــ (لّما).

"❐◆✌♦✃ ✃✃•♑➔⚐⇔ ❐•• ③➚➔◻⓿✃☞▯◆⁂✌⁂➚ ✃✃✐✦ " سورة الأنفــال: 34.

الشاهد: (أنْ) في (ألاّ) زائدة والتقدير: مالهم لا يعذبهم الله.

"✃•⦿•⑨ ✍□⦿•➲⅄➚◻ ✌♦❹✃✡□▯➚⁂✃ " سورة الأنعام: 94.

الشاهد: مجيء (بين) معربة لأنها هنا اسم لا يدل على الظرفية.

"❐◆③♦❐✃⚐♦ ❍↖☪◆✓✃✗✌• " سورة التوبة25.

الشاهد: صرف كلمة (حنين) وتذكيرها لأن المقصود هنا البلد أو الموضع.

"✃✃✃❐③⓿♒✃▯➚⁂↖ ✃✃✃◙✃☺◻▦✃✌➔❐♌↖ " سورة القلم: 6.

الشاهد: الباء في (بأيكم) زائدة.

"❐◆✃☒✂•❼▤ ✃✃✃✃✐★ ✸◻✃✃⓿⑨✡✃ " سورة النساء: 79.

الشاهد: الباء في (بالله) زائدة.

"✌♓♌♊ ✐⅄✃➔☼✽✃✐ " سورة النساء: 67.

الشاهد: دخول (مِن) وحدها من بين حروف الجر على لدن.

"⧫◻⧸☒♐⬚◻✌⧸◼⬧⧫⬧◼⬀◑⬧▦☒❁◻♧⬃☠⬀ ⨯♐❼ ✂◼⬧◼⬧⬃⬀❷⬀⬀⬁ ◻⧫◼⌑❁❸♒♐⑩⬀
.57/8 :سورة الأنفال "⬀☠←♑☒▦◻⬛⬚⌘ ⇳♊◻✌⚐♐♑♐☜"

الشاهد: إذا زيدت (ما) على (إنْ) الشرطية زيد على فعل الشرط نون التوكيد.

"❒◆☜✉☒✂⧫❼▤ ☜♐◼◼✏★ ✸⬚♧✍⓿⑨✡✂" سورة النساء: 79.

الشاهد: مجيء الباء زائدة، الصحاح، 212/6

"◑♐❶⧫✂ ✂◼✉⬂☝⧫◼◼⬃◻✂☎ ⬉⧫✍◼❼ ✂◼◼⬃☪◻◼◻⬂
.2 :سورة المطففين "⧫♌◘➔⬚⬀◘⧫☝⬄○◻④

الشاهد: مجيء (على) بمعنى (مِنْ)، الصحاح،434/6.

"❍⬚⬚❻ ✂◼◼⬃⬂⓿⧫◑☜✓⨯⬀" سورة الواقعة: 95.

"⬚⬧➔⬛⬚☞➔⚐⬄ ✍⬧▦☒▤⅄♑←◘♌⧫" سورة الواقعة: 65.

الشاهد: إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، الصحاح (نجا).

الشاهد: حذف عين الفعل (ظل) المسند إلى ضمير رفع للتخفيف.

"♎⬚✍⬀ 🕮❒✌⧫❼▤ ⬉⧫✍◼❼ ✂◼“☄⧫○❁◷♊⬲ ❍♎✓⨯⋖ ✌♓♎♊⌘
✂◼✏◼◼⊙♎⬀❷⌧" سورة الإنسان: 1.

الشاهد: مجيء (هل) بمعنى (قد).

"❒◆✂◼♉⇳➔⬚⬛⬚✡◻◼ ⬉♎⬛⬚☺←☞✸◑☜✓⬚☙ ◑♐✌⧫◼✌◷◼" ســــــــورة
الفرقان: 74.

الشاهد: قال (إماماً) ولم يقل أئمة على الحكاية.

"••❻◆③⬀◘❁ ▫♎⑩❍♎✌♎♊ ❻▪⚇♌✐ ✁✑✍☺⬉⍓➔⌧⌚◘■☺♎✓×♦ ✐✖⬅

.3-2/سورة السجدة " ⬅❍🗁◆❸♦✋⍓▫✍✁ ☞♍❑⬈⍓❑→➂♦③ ⇧✈❒🕮

الشاهد: (أم) حرف عطف.

.1 :سورة النبأ " ♦♌❑⬈⍓◆⬈✎✍❁❍♦☞♦③ ▪☠♦⬉"

الشاهد: حذف ألف (ما) إذا سبقت بـــ (عن) في الاستفهام.

.14 :سورة الفجر " ♎⑩✍❁🕒⬀❷♎☺⍓✍✍♐⌨⍓ ⌧⌨✸✍◆❻ ☐♌♐➂"

الشاهد: الآية شاهد على لام التوكيد الداخلة على خبر إنَّ الثقيلة.

.143 :سورة البقرة " 🕑☐◆❸❷♐⌨♦▤♦⍓ ⇧💣♦☼🕭☒✍ ♌♐➂◆❒"

الشاهد: لام التوكيد الداخلة على خبر إنْ المخففة.

.31 :سورة سبأ " ☞▫✓♎☪♎✌⬀♦⬉✌ ✍☐✡⬈▤♦⍓ ⬄⚐⬅☞☼❒🕮 ✋♦⬀❑♦⍓"

الشاهد: (لَكُنّا) لام التوكيد الواقعة في جواب لولا.

.25:سورة الفتح " ☎✁❒⬉❷☒▦☒✍ ☞▫⬄♎🕭⅄✎✍✁ ✍◆☪⬀✍⨀⓿⌧➔♦⍓"

الشاهد: (لَعَذبنا) شاهد على لام التوكيد الواقعة في جواب (لَوْ).

⌘♊♎♓✌ ✍☪☼❑⬈▤◆⓿♦⍓◆❒ ❍♊◆☪⌧⬀⬄❍⬉⑩♦⍓"

.32 :سورة يوسف " ♦×⇦⌘❷☞⬄⌚❍⌚⍓✍✁

الشاهد: اللام الموطئة للقسم التي تكون مع الفعل المضارع المؤكد بالنون (لَيُسْجَنَنَّ) و (لَيكونَنْ).

.72 :سورة النساء " ☐×♦⇧♎♏➲♦⌨⬉⓿⅄⍓ ♊⌧☺♦⍓ ⬄⚐⬈▤☪♎✌ ☐♌♐➂◆❒"

الشاهد: (لَمَنْ) و(لَيُبَطِّئَنَّ) فاللام الأولى للتوكيد، والثانية جواب القسم لأن المقسم جملـــة توصـــل بأخرى، وهي المقسم عليه لتؤكد الثانية بالأولى.

"♑ℯ♋✌♦⌛➔❑☼⇦❑✁☎ ✸➔✐□⑨⌧✁✐⬈◆ ⇖♦✍■❼ ✁✍✍♑✡□✍□⇘ "

سورة البقرة: 143.

الشاهد: لام التعليل في (لتكونوا) والفعل بعدها منصوب بكي مضمرة.

"❐◆♦✌✍ ✍•♎♍♒ ✁✍✍✐✦ ♑♋⓿⇖➔⌧⓿ℯ✐✎♦♑←☠⬀ ❐◆🕮❐☼💣❁

▫♋❸✐✉☠⬀ 🗐" سورة الانفال: 33.

الشاهد: (لِيُعَذِّبَهُم) اللام لام الجحود بعد كان المنفية.

"❐◆♑⬂⓿◆⬥⬄▤⬈✎⬀ 🕮❐♎⬃✍⇖ ✁✍“💣✞♑⬁⑩✍✐ ✎♒☺⌧✍✐

🕮❐☼❽♦✌♦ ✁✍✐✦ " سورة المائدة: 47.

الشاهد: (ليحكم) اللام لام الأمر سُكنت بعد حرف العطف جوازاً.

"▫⬥➔♋⑨●□∢✌♓♋♊⇳ 🕮❐③✸✍✈✌ 🕮⬆⌘⌧❷♦ 🗐 " سورة البقرة: 184.

الشاهد: (أُخَرَ) ممنوع من الصرف صفة على وزن (فُعَل)، الصحاح (أخر)

"◑♐⬥⁋ ⬈◆✁✌♦ ♑⬈❑⓫✇ ☎ ✞✦♑❋⓿⬂✡□◷♑←☠ 🗀♐○❁⬥⌧❷♑ " ســـــــــورة القمر: 34.

الشاهد: صرف (سَحَر) لأنه نكرة وهو في الأصل ظرف غير متمكن.

"✌♦✍ ✌♦☪◆➔⌧✇⌧ 🕮❐⬥⬞✎■○⬄⬀➔⑨⌧ " الاعراف: 12.

الشاهد: لا زائدة والتقدير (ما منعك أن تسجد).

"❒◆⬧•• ✍⬧♦⬧⧫ ➔❑⧫☎ 🕮❒✌⧫⬧❑◆⧫□ ❍●⬅☠⬀ ◑⧩⬧■❼✃

🕮❒✌⬧❑◆⧫⬩⧩⬧☠⬀ " سورة النساء: 2.

الشاهد: مجيء (إلى) بمعنى مع، الصحاح (ألا).

"✌♦⌽⇧ 🕮❒☼⬩✿❻⧫⧩✓ ◑⧩⬧■❼ ✃⧫✏★ " سورة آل عمران: 52.

الشاهد: مجيء (إلى) بمعنى (مع) الصحاح (ألا).

"◑⧩⬧□ ✃⧫⧩❍❍☺⇧➚⬕ ❒◆✃⧫⧩⬧⬧♦⬶✿❸◆

❒◆✃⧫⧩⬧⧩⬧⬧⧩⧫⬧ ⬕➉⬧ ⬧⧫❻ 🕮⬆❒⬧⧩⬧⬧⧩⬧⧫ ⬧⧫⬧⧩⧫♦

⬉♦⬧⬧❍⬅ ✌♦⧩❍⇔★⬀❑⬥☪ " سورة الإسراء: 36.

الشاهد: استعمال (أولئك) لغير العاقل، الصحاح (ألا).

"⬧⬥❑⬀ ⬧⧩⬧⧫♦ ▫⧩❸⬧⧩⧩⬧⬕⬧⬧ ⬈◆✃⧫⧩●❑❑⬊ ◑⧩⬥· ✃⬧⬧✏✦

⬧⬥⧩❍✿❾⬕⬧⬥⬧ " سورة الانبياء: 22.

الشاهد: قد يوصف بـــ (إلا) فإن وصفت بها جعلتها وما بعدها في موضع (غير) واتبعت الاسم بعدها ما قبله في الإعراب، الصحاح (ألا).

"❒◆⬧⬕✂⬥❼⬧ ⬧⧩❷♦⬧■⧩⬧⬕ ⬕⬧⬧❿⬧❸⬥☪⬧ ❒◆☼♦⧫⬧❷❸☪✃ "

سورة الفرقان:ط 31.

الشاهد: (بربك) الباء الأولى زائدة.

"❒◆⬧⬧✡⬧♑⬅⬧ ⬧⬧⌽⇧ ◑⧩⬧ ⬧⬥⧫⬧⬧♦☪⬀⬅ ⬧⧩❾⬧❸✡⬧⬧❻⬧⬧ " سورة آل عمران: 75.

الشاهد: (بدينار) الباء هنا بمعنى (على)، أي: على دينار، الصحاح (با).

"[illegible]" سورة المعارج: 38-39.

الشاهد: (كلَّا): كلمة زجر وردع ومعناها انته لا تفعل. الصحاح (كلا).

"[illegible]" سورة العلق: 15.

الشاهد: (كلا) هنا بمعنى حقاً، الصحاح (كلا).

"[illegible]" سورة آل عمران: 159.

الشاهد: الباء في (فبما) زائدة غير كافة، الصحاح (ما).

"[illegible]" سورة يوسف: 29.

الشاهد: (يوسف) شاهد على حذف أداة النداء (يا) والتقدير يا يوسف.

"[illegible]" الواقعة: 65.

الشاهد: (ظِلْتم) أصلها (ظَلَلْتم) شاهد على جواز حذف اللام الأولى وتحويل كسرتها إلى الظاء.

شواهد القراءات القرآنية:

"[illegible]" سورة طـــه: 69.

الشاهد: قرئت (أين أتى) والشاهد مجيء (أيْنَ) بمعنى حيثُ.

"[illegible]" سورة المائدة: 60.

الشاهد: قرئت (عَبُد الطاغوتِ) والشاهد إضافة (الطاغوت) إلى (عَبُدَ) على تقدير خدم الطاغوت.

"♑♦✌✱②◻⓿↖♐⚇♦♦ ↸♓⓿⬂❍♋ 🕮❒♉⇧❷ॐ✄ " سورة الكهف: 77.

الشاهد: قرئت (تَخِذْتَ) أصلها اتخذت، فلما كثر استعمال الاتخاذ على لفظ الاافتعال توهمـــوا أن التاء أصلية فبنوا منها فعل يفْعَلُ.

"❒◆♦♦ ✍♦◑→❑♑⬀❑✄☎ ♑♋☺◻✍✍ ✍♦🕙⬁✄← 🕮❒♑⬂❍⬁✡◻✌➜⌛→♗↖

✄✍♑⬂▤♦⓿✍☹⌘ " سورة النحل: 116.

الشاهد: قرئت (الكُذُب) هنا جمع كذوب مثل صَبُور، وصُبُر و(الكُذُب) على هذه القــراءة نعــت للألسنة.

"❒◆♎↖♑⬂❽⌧♑⬀❑✄☎ ❍◻☹✸⌀▤ ③♦◑→❑✌♦ ✄✍♑❷▪♓←❑✌↖ " ســـورة البقرة: 214.

الشاهد: قرئت (حتى يقولُ) فحتى هنا تكون للحال بمعنى: حتى الرسول هذه حاله.

" ❒◻♦♦♗✾ ❍♋✓×♦ ✌♦☪◆✍☞🖫 " سورة ص: 3.

الشاهد: قرئت (حينُ) حيث رفع (الحينُ) وأضمر الخبر.

"▫♦✡◻→♋❷♦◻⬊ ◑♍🖫■❼▤ ✌♦❹⬀❍◻❸◆◻▭ ▤ " سورة البقرة: 280.

الشاهد: قرئت (ميْسُره) فجاءت (ميسرْ) مضافة إلى الضمير، وهو على قول الاخفش غير جائز، لأنه ليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء.

"▫♦🖮♍⓿⌧🕓♑♋🖮◻ ▫♦🖬▫⓿◆⊞⬂❷♦❍↖❑✄☎ " سورة يونس: 58.

الشاهد: قرئت (فلتِفرحوا) على لغة منْ يقول أنتَ تِعْلَم.

شواهد الحديث الشريف

1_ "" ثلاثة أسفار كذبنَ عليكم"[1].

الشاهد: (كذبنَ) فالفعل كذب هنا تضمن معنى الفعل وجب.

2_ "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيلَ وقالَ"[2].

الشاهد: يُجعل الفعل بمنزلة الاسم بإدخال (عَنْ) عليه.

3_ "ليُمْنُكَ لإن ابتليت لقد عافيْتَ"[3].

الشاهد: استخدام (ليُمْنُكَ) في القسم.

4_ "بُعِثْتُ والساعة كهاتين"[4].

الشاهد: الواو هنا واو المصاحبة بمعنى مع.

شواهد الشعر:

قافية الهمزة

(الخفيف)

ليـــــتَ شــــعْري وأيـــــنَ مِنّـــــي ليــــتٌ إنّ ليتــــــــــاً وإنَّ لَــــــــــوًّا عَنــــــــــاءُ
أبو زبيد الطائي[5]
الطائي[5]

(1) الصحاح، 317/1. (كذب).
(2) نفسه، 228/1. (شبب).
(3) نفسه، 116/6. (يمن).
(4) نفسه، 598/6. (وا).
(5) البيت لأبي زيد الطائي في الصحاح (لا)، وفي ديوانه ص24، والأغاني 138/5، والحماسة البصرية 257/2، وخزانة الأدب 11/1، وشرح أبيات سيبويه 11/2، وشرح أبيان المغني 390/3، وشرح المفصل 30/6، والشعر والشعراء 310/1، والكتاب 261/3، ولسان العرب (أوا)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص168، ودرة الغواص، ص32، ولسان العرب (هلل)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص65، والمقتضب 235/1، والمنصف 153/2.

الشاهد: (لوًّا) أصلها (لو) ولكنها تُجعَلُ اسماً بادخال الألف واللام عليها وفي هذه الحالـــة تُشَـــدَّد لأن حروف المعاني والأسماء الناقصة إذا صيرت أسماءً تامة بإدخال الألف والـــلام عليهـــا أو بإعرابها شُدد ما هو منها على حرفين.

معنى البيت: أن بعض الناس تنزل بهم نازلة من مصائب الدهر، فيظل فيها شـــهوراً وأعوامـــاً، يجتر آلامها ويسعتيد ذكرياتها القائمة، متحسراً تارة متمنياً أخرى، شعاره: ليتني فعلت، وليتنـــي تركت، ولو أني فعلت لكان كذا.

(الوافر)

كـــــأنّ ســـــــبئةً مـــــــن بيْــــــتِ رأْس   يكــــــونُ مزاجَهـــــا عَسَـــــلٌ ومـــــاءُ [1]

الشاهد: نصب (مزاجها) على أنه خبر كأن، فجعل الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنمّا جاز ذلـــك من حيث أنه اسم جنس، ولو كان الخبر معرفة محضة لَقَبُح.

والسبئة هي الخمر وقوله "من رأس بيت" هو موضع بالشام يشتهر فيه بيعها، وقــد ذكــر ذلــك الجوهري وقال "مزاجها" أي شوبها وخلطها (الجوهري، سبأ).

(الطويل)

إذا أنـــا لـــم أُومَـــنْ عليـــك ولـــم يَكُـــنْ   لقـــــــــــاؤك إلا مـــــــــــنْ وراءُ وراءُ
عتي بن مالك[2]

مالك[2]

الشاهد: (وراء) مبني على الضم على الغاية إذا كان غير مضاف تجعله اسماً، وهو غير متمكن كقولك منْ قبلُ ومنْ بعُد على قول الأخفش.

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في الصحاح (رأس)، وفـــي ديوانـــه ص71، والأشـــباه والنظـــائر 296/2، وخزانـــة الأدب 2247/9، والدرر 73/2، وشرح أبيات سيبويه 50/1، وشرح أبيات المغني 349/6، وشرح شـــواهد المغنـــي ص749، وشرح المفصل 93/7، والكامل في اللغة 74/1، والكتاب 49/1، ولسان العرب (سبأ،ــ رأس، جني) والمحتسب 279/1، والمقتضب 92/4، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص453، وهمع الهوامع 119/1.

(2) البيت لعتي بن مالك في لسان العرب (وري)، وبلا نسبة في خزانة الأدب 504/6 والدرر 113/3، وشرح التصريح التصريح 52/2، وشرح شذور الذهب، ص134، والصحاح (ورى)، شرح المفصل 874/4، ولسان العرب (بعد)، وهمـــع الهوامع 210/1.

(الرجز)

وحاتمُ الطائيُّ وهَّابُ المِئي[1]

الشاهد: (المئي) أصلها (المئين) محذوفة النون للترخيم على قول الأخفش.

(الرجز)

وحاتمُ الطائيُّ وهَّابُ المِئي[2]

الشاهد: ترك تنوين (حاتمُ) وهو اسم ينصرف، وجعل بدل كسرة النون لالتقاء الساكنين حذف النون للضرورة.

قافية الباء

(الكامل)

لا بَلْ يُجيبكَ حينَ تدعو باسِمهِ فيقولُ هاءَ وطالَ ما لَبّى[3]

الشاهد: (هاءَ) هنا جواب للنداء.

---

(1) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب 375/7، وشرح شواهد الشافية ص163، ولسان العرب (حتم، نأي) ونوادر أبي زيد ص91، ولقصيّ بن كلاب في لسان العرب (أمه)، والمقاصد النحوية 565/4، وبلا نسبة في الصحاح (مأى)، والانصاف 663/3، وتاج العروس (سنا)، وخزانة الأدب، 30/8، والخصائص 311/1، وسر صناعة الاعراب 534/2، وشرح شافية ابن الحاجب 234/2، ولسان العرب (حَيَدَ)، والمخصص 3/9، والمنصف 68/2.

(2) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب 375/7، ولسان العرب (حتم)، ونوادر أبي زيد ص91، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية 565/4، ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص163، ولقصي في لسان العرب (أمه)، وبلا نسبة في الانصاف 663/2، وتاج العروس (سنا) وخزانة الأدب 30/8، والخصائص 311/1، وسر صناعة الاعراب 534/2، وشرح الشافية لابن الحاجب 234/2، ولسان العرب (صيد)، والمخصص 3/9، والمنصف 68/2.

(3) البيت بلا نسبة في الصحاح (ها)، وتهذيب اللغة 482/6، وتاج العروس(هوأ، ها) وكتاب العين 103/4، ولسان العرب (ها).

(الطويل)

ومَنْ يغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرى مَصارِعَ مَظْلومٍ مَجَرّاً ومَسْحَبا[1]
وتُدْفَنُ منهُ الصالحاتُ وإنْ يُسِئْ يَكُنْ ما أساءَ النارَ في رأْسِ كبكبا
الأعشى

الشاهد: (كبكبا) حيث ترك صرفه وهو اسم جبل يُصرف ولا يُنْصَرف.

(البسيط)

لم يَمْنَع النّاسُ منّي ما أَرَدتُ وَلا أَعْطَيْتُهم ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا[2]
سهم بن حنظلة

الشاهد: الشاهد: (حُسْنَ ذا أدبا) أراد حَسُنَ هذا أدبا فخفف السين ونقل الضم إلى الحرف الذي قبلها.

(الطويل)

فقلتُ انْجُوا منها نَجا الجلدِ إنَّه سَيُرْضيكما منها سنامٌ وغارِبُهْ[3]
عبد الرحمن بن حسان بن ثابت

الشاهد: أضاف: (نجا) إلى (الجلدِ) وهما شيء واحد لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

ونحوت الشيء: إذا أخلصته وألقيته يقال: نجوت الجلد إذا القيته عن البعير وغيره، ونجوت فلاناً إذا أمسكته (الصحاح، أنجو).

---

(1) البيت للأعشى في الصحاح (كبب)، وفي ديوانه ص163، وجمهرة اللغة ص177، وحماسة البحتري ص106، وشرح شواهد الايضاح 492، و الكتاب 92/3، ولسان العرب (زيب، كبب)، وبلا نسبة في المقتضب 22/2.

(2) البيت لسهم بن حنظلة في الاصمعيات ص56، وخزانة الأدب 431/19، ولسان العرب (حسن)، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر22/6، واصلاح المنطق ص35، وتذكرة النحاة ص559، والخصائص 40/3.

(3) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت أو لأبي الغمر الكلابي في خزانة الأدب 258/4، ولأبي الجراح في المقاصد المقاصد النحوية 353/3، وبلا نسبة في الصحاح (نجا) وإصلاح المنطق ص94، وجمهرة اللغة ص497، وشرح الأشموني 307/2، ولسان العرب (نجا).

(الطويل)

ولكـــــنْ دَيـــــافيٌّ أَبـــــوه وأُمُـــــه بِحَـــــوْرانَ يَعْصِـــــرْنَ السَّـــــليط أَقارِبُـــــه[1]
الفرزدق

الشاهد: قوله(يعصرنَ) إنما على لغة من يقول: أكلوني البراغيث.

(الرجز)

يـــا عجبـــاً والـــدَّهرُ جَـــمٌّ عَجَبُـــهْ مِـــنْ عَنَـــزِيٍّ ســـبَّنى لـــم أَضـــرِبُهْ[2]
زياد الأعجم

الشاهد: (لم أضْرِبُه) أصله (لم أضْرِبْهُ) ولكن الراجز لما وقف على الهاء نقل حركتها إلـى مـا قبلها.

(البسيط)

يـــا لَلَّرِّجـــالِ لِيَـــوْمِ الأَرْبعـــاءِ أَمـــا يَنْفَـــكُّ يَحْـــدُثُ لـــي بَعْـــدَ النُّهـــى طَرَبـــا[3]
عبد الله بن مسلم

الشاهد: شاهد على لام الاستغاثة في (للرِّجال) و(لِيَوم) واللامان للجر، ولكنهم فتحـوا الاولـى وكسروا الثانية ليفرقوا بين المستغاث به والمستغاث له.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانـه 46/1، والاشـتقاق ص242، وتخلـيص الشـواهد ص474، وخزانـة الأدب 163/5، والدرر285/2، وشرح أبيات سيبويه 491/1، وشرح شواهد الإيضاح ص336، وشرح المفصل 89/3، والكتـاب 40/2، ولسان العرب (سلط، دوف)، وبلا نسبة في الصحاح (دوف)، والجنى الداني ص150، والخزانة 446/7، والخصـائص 194/2، ورصف المباني ص19، وسر صناعة الاعراب ص446، ولسان العرب (خطأ)، وهمع الهوامع160/1.

(2) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص5، وتاج العروس (لوم)، والدرر 303/6، وشـرح شـواهد الايضـاح ص286، وشرح شواهد الشافية ص261، والكتاب 180/4، ولسان العرب(لحم)، وبلا نسبة في سـر صـناعة الاعـراب 389/1، وشرح الاشموني 753/3، وشرح ابن الحاجب 322/2، وشـرح عمـدة الحـافظ ص974، وشـرح المفصـل 70/9، والمحتسب، وهمع الهوامع 208/2.

(3) البيت لعبد الله ابن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين 910/2، ومجالس ثعلب 474، وللحارث بن حلزة في ديوانه ديوانه ص63، ولسان العرب (لوم)، وللحارث بن خالد في المقتضب 256/4، وبلا نسبة فـي سـر صـناعة الاعـراب ص329.

(الرجز)

غـــرّاءَ مِسْـــقاباً لِفَحْـــلٍ أســـقبا[1]

رؤبة بن العجاج

الشاهد: قوله(أسقبا) فِعْلٌ لا نعت ، إذ لو كان نعتاً لقال أسقبٍ.

(مجزوء الرمل)

ليـــــت هـــــذا الليـــــلَ شَـــــهْرٌ لا نـــــــــرى فيـــــــــه غريبـــــــــا[2]

لـــــــــيس إيّـــــايَ وإيّـــــا كَ ولا نخشـــــــــــى رقيبـــــــــا

عمر بن أبي ربيعة

الشاهد: (ليس إياي وإياك) ولم يقُل ليسني وليْسَك وهو جائز إلا أن المنفصل أجود.

(الرجز)

ياجُمْـــــلُ أســـــقاكِ بـــــلا حســـــابَهْ

ســـــقيا مَليـــــكٍ حَسَـــــنُ الرِّبابَـــــهْ[3]

منظور بن مرثد الأسدي

الشاهد: (حَسَنُ) مقطوع من النعت والتقدير: هو حسنُ، ويجوز في حَسَنُ الرفع والنصب والجر.

(الرجز)

أُمُّ الحُلِـــــيْسِ لَعَجـــــوزٌ شَـــــهْرَبَه تَرضـــــى مـــــنَ اللَّحـــــمِ بِعظْـــــمِ الرَّقبـــــهْ[4]

رؤبة بن العجاج

---

(1) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص170، والتنبيه والايضاح 96/1، وتاج العروس (سقب)، ولسان العرب العرب (سقب)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة 416/8، ومجمل اللغة 77/3، ومقاييس اللغة 86/3، والصحاح (سقب).

(2) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص67، وخزانة الأدب 322/5، وبلا نسبة في الصحاح (ليس)، وفـــي شـــرح المفصل 75/3، والكتاب 358/2، ولسان العرب (ليس)، والمقتضب 89/3، والمنصف 62/3.

(3) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في التنبيه والايضاح 62/1، وتاج العروس (حسب، ربب)، ولسان العرب(حســـب)، العرب(حسب)، وبلا نسبة في الصحاح _حسب)، ولسان العرب (ربب).

(4) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص170، وشرح التصريح 174/1، وشرح المفصل 130/3، ولـــه أو لعنتـــرة ابـــن عروس في خزانة الأدب 323/10، الدرر 187/2، وشرح شواهد المغني 604/2، والمقاصد النحوية 535/1، وبلا نسبة في الصحاح (شهرب)،وأوضح المسالك 210/1، وتخليص الشواهد ص358، وتاج العروس (شهرب)، والجنـــى الـــداني

الشاهد: (لَعَجوز) اللام زائدة في العجوز والتقدير: أم الحُليس عجوز.

(الرجز)

يـــا عجبـــاً لقـــدْ رَأيْـــتُ عَجَبَـــا حِمـــــارَ قَبَّـــــانَ يَســـــوقُ أرْنبـــــا(1)

الشاهد: (حمارَ قَبّانَ) فقبان وزنه فعلان من قَبَّ، لأن العرب لا تصرفه، وهو معرفة عندهم، ولو كان (فَعّالاً) لصرَفَتْه.

(الطويل)

كَـــــذَبْتُم وبَيْـــــتِ اللهِ لاتَنْكحونَهـــــا بَنــــي شـــــابَ قَرْناهـــــا تُصَـــــرُّ وتُحْلَـــــبُ(2)

الأسدي

الشاهد: أراد: (يا بَني التي شابَ قرناها) فأضمر حرف النداء والاسم الموصول.

(الرجز)

كَـــأَنْ وريـــــداه رشـــــاءا خُلْـــبِ (3)

رؤبة بن العجاج

الشاهد: (كانْ) مخففة من كأنَّ وهي غير عاملة.

ص128، وجمهرة اللغة ص1121، ورصف المباني ص336، وسر صناعة الاعراب 378/1، وشرح ابن عقيل ص185، وشرح الاشموني 141/1، وشرح ا لمفصل 57/7، ومغني اللبيب 230/1، وهمع الهوامع140/1.

(1) الرجز بلا نسبة في الصحاح (قبب)، وتاج العروس (قبب، حمر، قبن)، ولسان العرب (قبب).

(2) البيت للأسدي في الصحاح 53/6، ولسان العرب (قرن)، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 273/2، والخصائص 367/2، وشرح التصريح 117/1، وشرح المفصل 28/1، والكتاب 207/3، ولسان العرب (نوم) وما ينصرف و ما لا نصرف ص20، والمقتضب 9/4.

(3) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص169، وشرح التصريح 234/1، والمقاصد النحوية 299/2، وبلا نسبة في الانصاف 198/1، وأوضح المسالك 375/1، وتخليص الشواهد ص390، وتاج العروس (خلب)، والجنى الداني ص575، وخزانة الأدب 391/10، ورصف المباني ص211، وشرح أبيات سيبويه 75/2، وشرح أبيات المغني 159/1، وشرح المفصل 83/8، والكتاب 164/3، والمقرب 110/1.

(الطويل)

وكُنّا إذا ما اغتفَّتِ الخَيْلُ غُفَّةً   تَجَرَّدَ طُلابُ التراتِ مُطَلَّبُ[1]
طفيل الغنوي

الشاهد: رفع (طُلّابُ) باضمار هو، أي: هو مُطَلَّبُ.

(المنسرح)

لا باركَ اللهُ في الغواني هَلْ   يُصْبِحنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ[2]
عبيد الله بن قيس بن الرقيات

الشاهد: (الغوانِي) فحرك الياء بالكسر للضرورة ورده إلى أصله.

(الطويل)

فِدىَ لِبَني زُهْلِ بْنِ شيبانَ ناقتي   إِذا كانَ يَوْمٌ ذُو كواكبَ أَشْهَبُ[3]
مقاس العائذي

الشاهد: (كانَ) هنا تامة لدلالتها على الحدث مقترنا بزمان.

---

(1) البيت لطفيل الغنوي في الصحاح (غفف)، وفي ديوانه ص49، وأساس البلاغة (غفف) وتاج العروس، (غفف) وجمهرة اللغة ص159، ولسان العرب (غفف)، و المخصص 286/13، وبلا نسبة في تهذيب اللغة 105/16، وكتاب العين 349/4، ومجمل اللغة 5/4.

(2) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في الصحاح (غنى)، وفي ديوانه ص3، والأزهية ص209، والدرر 68/1، وشرح وشرح أبيات سيبويه 569/1، وشرح شواهد المغني ص62، وشرح المفصل 101/10، والكتاب 314/3، ولسان العرب (غنا)، و المقتضب 142/1، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 336/2، ورصف المباني ص270، وما ينصرف وما لا ينصرف ص115، والمحتسب 111/1، ومغني اللبيب ص244، والمقتضب 354/3، والمنصف 67/2، وهمع الهوامع 53/1.

(3) البيت لمقاس العائذي في الأزهية ص186، وشرح أبيات الكتاب 252/1، وشرح المفصل 98/7، والكتاب 47/1، ولسان العرب (كون)، وبلا نسبة في الصحاح (كون) وأسرار العربية ص135، ولسان العرب (شهب)، والمقتضب 96/4.

(الطويل)

لكـــلّ أُنـــاسٍ مـــنْ معـــدٍّ عمـــارةٍ عــــروضٌ إليهـــا يلجـــأونَ وجانــــبُ[1]
الأخنس بن شهاب التغلبي

الشاهد: (عمارةٍ) خفض على انه بدل من (أُناسٍ).

(الكامل)

عالٍ يُقَصِّرُ دونَه اليَعْقوبُ[2]

الشاهد: (اليعقوب) وهو ذكر الجمل مصروف لأنه عربي لم يغير وإن كان مزيدا في أوله فليس على وزن الفِعْل.

(الطويل)

فَبَيْنَـــاهُ يَشْـــري رَحْلُـــهُ قـــالَ قائـــلٌ لِمَـــنْ جَمَـــلٌ رِخْـــوُ المِـــلاطِ نجيـــبُ[3]
عجير السلولي

الشاهد: (فَبَيْناهُ) وأصلها (فبيناهو) فحذفت الواو من هو في ضرورة الشِّعْر وهو جائز.

(الطويل)

فَمَـــنْ يَـــكُ أمْســـىَ بالمدينـــةِ رَحْلُـــه فـــــإنّي وقيَّـــــارُ بهـــــا لَغَريـــــبُ[4]
ضابئ بن الحارث

---

(1) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي في الصحاح (عمر)، وسمط اللآلي ص868، وشرح شـواهد الايضـاح ص495، وشرح اختيارات المفصل ص926، ولسان العرب (عرض)، ومعجم ما استعجم ص86، ولتغلبي فـي الاشـتقاق ص15، وإصلاح المنطق ص359، ولسان العرب(عمر).

(2) الشطر بلا نسبة في الصحاح (عقب)، والحيوان 145/5، ولسان العرب (عقب) ومعجم ما استعجم ص155.

(3) البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب 57/5، وشرح أبيات اسيبويه 332/1، وشرح شـواهد الايضـاح ص284، والكتاب ص141، ولسان العرب (هدبر، ها)، وبلا نسبة في الصحاح (ها)، والانصاف ص512، وخزانة الأدب 150/1، والخصائص 69/1، ورصف المباني ص116، وشرح المفصل 68/1.

(4) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الصحاح (قَيَرَ)، والاصمعيات ص184، والانصاف ص94، وتخليص الشواهد الشواهد ص385، وخزانة الأدب 326/9، والدرر182/6، وشرح أبيت سيبويه 369/1، وشرح التصريح 228/1، وشرح شواهد المغني ص867، وشرح المفصل 86/8، والشعر والشعراء ص358، والكتاب 75/1، ولسـان العـرب (قَيـر)، ومعاهد التنصيص 186/1، والمقاصد النحوية 318/2، ونوادر أبي زيد ص20، وبلا نسبة في الاشباه والنظـائر 103/1،

الشاهد: (قيارٌ) وكان حقه أن يقول (قياراً) عطفا على اسم إن المنصوب ولكنه رفعه على محل اسم إنِّ وهو الرفع بالابتداء.

أَيُهـا العائِـبُ عِنْـدِمَّ زيـدٍ أنـتَ تَفْـدي مَـنْ أَراك تَعيـبُ[1]

عدي بن زيد

الشاهد: قوله(عندِمَّ) يريد عندي أمَّ زيدٍ، فلما حذف الألف سقطت الياء من (عندي) لاجتماع الساكنين.

(الطويل)

فظَـلَّ لنـا يـومٌ لذيـذٌ بنَعْمـةٍ فَقِـلْ فـي مقيـلٍ نَحْسُـهُ مُتَغيَّـبُ[2]

امرئ القيس

الشاهد: (مَتَغَيَّبُ) قال الفراء: المتغيَّبُ مرفوع، ولا يجوز أن يرد على (المقيـلِ) كما لا يجوز :مررتُ برجُلٍ أَبُوهُ قائمٍ.

(الطويل)

يقـول أُنـاسٌ عَـلَّ مَجْنُـونَ عـامِرٍ يَـرُومُ سُـلُوّاً قُلْـتُ إنّـي لِمـا بِيـا[3]

مجنون ليلى (قيس بن الملوح)

الشاهد: شاهد على ان (لَعَلَّ) أصلها (عَلّ) واللام زائدة في أولها.

(الطويل)

علا المسكَ والديباجَ فوق نحورهم فَـراشُ المسـيحِ كالجُمـانِ المُحبَّـبِ[4]

لبيد بن ربيعة

وأوضح المسالك 358/1، ورصف المباني ص267، وسر صناعة الاعراب ص372، وشرح الاشموني 144/1، ومجالس ثعلب ص316، وهمع الهوامع 144/2.

(1) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص116، وتهذيب اللغة 631/15، وكتاب العين 434/8، ولسان العرب (أمم).

(2) البيت لأمرئ القيس في ديوانه ص389، وتاج العروس (غيب)، ولسان العرب (غيب، زهق) والصحاح (غيب).

(3) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص228، وتاج العروس (لعل)، ولسان العرب (لعل).

(4) البيت للبيد في ديوانه ص19، وتاج العروس (فرش)، والصحاح (فرش)، ولسان العرب (مسح، فرش)، ومقاييس اللغة 36/4، وبلا نسبة في المخصص.

الشاهد: من رفع(الفراشَ) ونصب (المِسْك) رفع الديباج على أن الواو للحال، ومن نصب الفراش رفعها.

(البسيط)

يبكيك نَاءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَربٌ يا لَلرِّجالِ ولِلشُّبانِ لِلْعَجَبِ[1]

الشاهد: (ولِلشُّبان) فإنك إن عطفت على المستغاث به بلام أخرى كسرتها لأنك قد أمنت اللبس بالعطف.

(الطويل)

فآخَرُ منهم سالكٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وآخر منهم جازِعٌ نجدَ كَبْكَبِ[2]

امرؤ القيس

الشاهد: صرف (كبكبِ) وهو اسم جبل يصرف ولا يُصرَف.

(الطويل)

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أُمورِهم فندلاً زُريقُ المالِ نَدْلَ الثّعالِبِ[3]

أعشى همذان

الشاهد: نصب (حينَ) لأنه عدَّ (على) فضلة في الكلام وأضاف (حينَ) إلى ما لا يضاف إلى مثله وهو الفعل.

---

(1) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 47/4، وخزانة الأدب 154/2، والتصريح 181/2، وشرح شواهد الايضاح ص203، وشرح قطر الندى ص219،ن ولسان العرب (لوم)، والمقاصد النحوية قطرا لندى ص219، ولسان العرب (لوم)، والمقاصد النحوية 257/4، والمقتضب 256/4، والمقرب 184/1، وهمع الهوامع180/1.

(2) البيت لامرئ القيس في الصحاح (كبب)، وفي ديوانه ص43، واساس البلاغة (جزع) واصلاح المنطق ص47، ولسان العرب(كبب، نجد، جزع)، بلا نسبة في رصف المباني ص199.

(3) البيت لأعشى همذان في الحماسة البصرية262/2، ولشاعر من همذان في شرح أبيات سيبويه 371/1، ولأعشى همذان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية 46/3، وفي ملحق ديوان الأحوص ص215، وملحق ديوان جرير ص1012، وبلا نسبة في الصحاح (خشف)، والانصاف ص293، وأوضح المسالك 218/2، وجمهرة اللغة ص682، والخصائص 120/1، وسر صناعة الاعراب ص507، وشرح الاشموني 204/1، وشرح ابن عقيل ص289، وشرح التصريح 331/1، والكتاب 115/1، ولسان العرب (خشف، ندل).

(الطويل)

لَوَ انّـكَ تُلْقـي حَـنْظلاً فَـوْقَ بَيْضِـنا تَـدَحْرَجَ عَـنْ ذي سـامِه المُتَقـارِبِ[1]

قيس بن الخطيم

الشاهد:ورود عن بمعنى عَلَى.

(الرجز)

كَـأَنْ وريـداه رِشـاءا خُلْـبِ[2]

رؤبة بن العجاج

الشاهد: إبطال عمل (كأَنْ) المخففة فارتفع ما بعْدها على الابتداء والخبر، ويُـروى (وريدَيْـه) على إعمال كأنْ.

(الرجز)

فَمـا أرمـي فأَقْتُلَهـا بِسَـهْمٍ ولا أَعْـدو فـأدْرِكَ بالوثيـبِ[3]

نافع بن لقيط

الشاهد: نصب (فأقتلَها) و(فأدركَ) بأن مضمرة بعد الفاء.

---

(1) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص86، وأدب الكاتب ص513، ولسان العرب(سوم)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص109، ومجالس ثعلب ص184.

(2) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص169، وشرح التصريح 234/1، والمقاصد النحوية 299/2، وبلا نسبة في الصحاح (خلب) والانصاف 198/1، وأوضح المسالك 375/1، وتخليص الشواهد ص390، وتاج لعروس (خلب) والجنى الداني ص575، وخزانة الأدب 391/10، ورصف المباني ص212، وشرح أبيات سيبويه 75/2، وشرح المفصل 83/8، والكتاب 164/3، ولسان العرب (خلب، أنن)، والمقرب 110/1.

(3) البيت لنافع بن لقيط في تاج العروس (وثب)، وبلا نسبة في ديوان الأدب 235/3، ولسان العرب(وثب)، والصحاح والصحاح (وثب)، ومجمل اللغة 505/4، والمخصص26/14.

قافية التاء

(الرجز)

ومَنْهَـــلٍ فيـــه الغُـــرابُ ميّـــتُ[1]

أبو محمد الفقعسي

الشاهد: (ميتُ) حيث رفعه على إضمار هو، والتقدير: هو ميّتُ.

(الطويل)

لعمـــري لَقَـــدْ جَـــرَّبْتُكُم فوجَـــدْتكمْ   قبـــاحَ الوجـــوهِ ســـــيِّئي العَـــــذِراتِ[2]

الحطيئة

الشاهد: (سَيِّئي) أراد (سيّئين) فحذف النون للإضافة.

(الطويل)

عـــلامَ تقـــولُ الـــرُّمْحَ يُثْقِـــلُ عـــاتِقي   إذا أَنـــا لَـــمْ أَطْعُـــنْ إذا الخَيْـــلُ كَـــرَّتِ[3]

عمرو بن معد يكرب

الشاهد: إجراء (تقولُ) في الاستفهام مجرى (تظنّ) في العمل.

---

(1) الرجز لأبي محمد الفقعسي في تاج العروس (أجن)، ولسان العرب(أجن) وبلا نسبة في الصحاح (غفـف)، ولسـان العرب(غفف).

(2) البيت للحطيئة في الصحاح (عذر) وفي ديوانه ص113، وتهذيب اللغة 312/2، وجمهرة اللغـة ص692، ولسـان العرب (عذر)، وبلا نسبة في كتاب العين 92/2، المخصص 236/13.

(3) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص72، وخزانة الأدب 436/2، والدرر 274/2، وشرح ا لتصريح 263/1، 263/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص159، وشرح شواهد المغني ص418، وبلا نسبة فـي أوضـح المسـالك 76/2، وشرح الاشموني 164/1، ومغني اللبيب ص143، وهمع الهوامع157/1.

قافية الجيم

(السّريع)

يَتْـــرُكُ مـــا رَقَّـــحَ مِـــنْ عَيْشِـــهِ   يَعيـــــثُ فيـــــهِ هَمَـــــجٌ هـــــامجُ[1]

الحارث بن حلزة

الشاهد: (هَمَجٌ هامجُ) فإن (هامجٌ) توكيد له.

(الطويل)

شَـــرِبْنَ بمـــاء البحـــرِ ثـــمَّ ترفَّعَـــتْ   مَتَـــى لُجَـــجٍ خُضْـــرٍ لَهُـــنَّ نَئِـــيجُ[2]

أبو ذؤيب الهذلي

الشاهد: (متى)، هنا بمعنى (مِنْ) في لغة هذيل والتقدير: مِنْ لُجَجٍ

(الرجز)

نَحْـــنُ بنـــو جَعْـــدَةَ أَصْـــحابُ الفَلَـــجْ   نَضْـــرِبُ بالسَّـــيفِ ونَرْجـــو بـــالفَرَجْ[3]

النابغة الجعدي

الشاهد: (بالفَرَج) الباء زائدة، أي: ونرجو الفَرَج.

---

(1) البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص66، وأساس البلاغة (رمَح)، واصلاح المنطق ص79، والبخلاء ص164، والبيان والتبين 303/3، وتهذيب اللغة 71/6، وتاج العروس (رمَح)، وجمهرة اللغة ص519، والحيوان 450/3، وديوان الأدب 346/1، والصحاح (همج)، وشرح اختيارات المفضل ص1731، ولسان العرب (همج، رمَح)، ومجمل اللغة 488/4، والمعاني الكبير ص608، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص496، والمخصص94/3، ومقاييس اللغة 64/6.

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص201، والأشباه والنظائر 287/4، وجواهر الأدب ص99، وخزانة الأدب 97/7، والخصائص 85/2، والدرر 179/4، وسر صناعة الاعراب ص135، وشرح أشعار الهذليين 129/1، وشرح شواهد المغني ص218، ولسان العرب(شرب، مَخَرَ، متى)، والصحاح (متى) والمحتسب 114/2، والمقاصد النحوية 249/3، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص515، والأزهية ص284، وأوضح المسالك 6/3، والجنى الداني ص43، وجواهر الأدب ص47، ورصف المباني ص151، وشرح الأشموني ص284، وشرح ابن عقيل ص352، وشرح عمدة الحافظ ص268، وشرح قطر الندى ص250، والصاحبي في فقه اللغة ص175، ومغني اللبيب ص105، وهمع الهوامع 34/2ه.

(3) الرجز للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص216، وبلا نسبة في الصحاح (با)، وأدب الكاتب ص522، والانصاف 284/1، وتاج العروس (فلج، البا)، وخزانة الأدب 520/9، ورصف المباني ص1436، وشرح شواهد المغني 332/1، ولسان العرب(با)، والمخصص70/14، ومعجم ما استعجم ص1029، ومغني اللبيب 108/1.

(الطويل)

على الحكـمِ المَــأْتيِّ يومــاً إذا قَضَــى قضــــــيَّتَهُ أَنْ لا يجــــــورَ ويَقْصِــــــدُ
أبو اللحام التغلبيّ[1]

الشاهد: (ويقْصِدُ) قال الأخفش: أراد وينبغي أن يَقْصِدَ، فلمّا حذفه وأوْقَعَ (يقصد) موقع (ينبغــي) رفعه لوقوعه موقع المرفوع، و قال الفرّاء: رفعه للمخالفة لأنّ معناه مخالف لما قبله، فخولــف بينهما في الإعراب.

(البسيط)

تــــاللهِ يَبْقَــى علــى الأَيّــامِ مُبْتَقِــلٌ جَــــوْنُ السَّـــراةِ ربــــاعٍ سِــــنُّهُ غَــــرِدُ
أبو ذؤيب الهذلي[2]

الشاهد: (يَبقى) أي لا يبقى فحذف (لا) وهو يريدها.

(البسيط)

إنّ الخلــيط أَجَــدُّوا البَــيْنَ فــانجردوا وأخلفــوك عِــدا الأَمــرِ الــذي وَعَــدوا
الفضل بن العباس[3]

العباس[3]

الشاهد: (عِدا) أراد عدة الأمر فحذف تاء التأنيث عند الإضافة.

(1) البيت لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب 555/8، وشرح أبيات سيبويه 182/2، وشرح المفصّل 38/7، ولعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب 56/3، ولأبي اللحام او لعبد الرحمن في لسان العرب(قصد) وبلا نسبه في الأشباه والنظائر 243/2، وجواهر الأدب ص169، و شرح شواهد المغني 778/2، والمحتسب 149/1، ومغني اللبيب.

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الصحاح (بقل)، وشرح أشعار الهذليين،وشرح شواهد الايضاح ص237، ولسان العرب العرب (الحور) لمالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب (بقل)، وشرح أشعار الهذليين 56/1، وشرح شواهد الايضاح ص237، ولسان العرب (الحور)، ولمالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب (بقل)، وللهذليين في إصلاح المنطق ص366، وشرح المفصل 89/9، وبلا نسبة في شرح المفصل 111/7.

(3) البيت للفضل بن عباس في شرح التصريح 396/2، وشرح شواهد الشافية ص64، ولسان العرب (غلب، خلط)، والمقاصد النحوية572/4، وبلا نسبة في الصحاح (وعد)، والاشباه والنظائر 241/5، وأوضح المسالك 407/4، والخصائص 71/3، وشرح الاشموني 304/2، وشرح عمدة الحافظ ص486، ولسان العرب (وعد، خلط).

(المنسرح)

تَـــــيسَ تُيـــــوس إذا يُناطِحُهـــــا يَــــــأْلَمُ قَرنــــــاً أَرومُـــــــه نَقِــــــدُ[1]
صخرُ الغَيّ الهذليّ

الشاهد: نصبَ (تيسَ) على الذَّمّ

(لوافر)

عَزَمْـــتُ علـــى إقامـــةِ ذي صـــباحٍ لأَمْـــرٍ مـــا يُسَـــوَّدُ مَـــنْ يَســـودُ[2]
أنس بن نُهَيْك

الشاهد: (ذي صباحٍ) فإن الأصل أنه ظرف غير متمكِّن، والشاعر هنا لم يستعمله ظرفـاً لأنـه جاء مجروراً، وهذه لغة لخثعم على قول سيبويه.

يلومـونَني فـي حُـبّ لَيْلَـى عَـواذِلي وَلَكنَّنـــي مِـــنْ حُبِّهـــا لَكَميـــدُ[3]

الشاهد: دخول اللام على خبر (لكنّ)، وبهذا يستدل بعض النحويين على أن أصل (لكـن) هـو (أنّ)، واللام والكاف زائدان.

---

(1) البيت لصخر الغي الهذلي في تاج العروس (نقد، أرم) وجمهرة اللغة ص677، وشرح أشـعار الهـذليين ص260، ولسان العرب (نقد، أرم)، وللهذليّ في إصلاح المنطق ص49، وبلا نسبة في المخصص 53/1.

(2) البيت لأنس بن نهيك في الصحاح (صبح) وفي لسان العرب (صبح)، ولِرَجُلٍ من خثعم في شـرح أبيـات سـيبويه 388/1، ولأنس بن مَدْركة في الحيوان 81/3، وخزانة الأدب 87/3، والدرر 312/1، وشرح المفصل 12/3، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 258/3، والجنى الداني ص334، والخصائص 32/3، والكتـاب 227/1، والمقتضـب 345/4، وا لمقرب 150/1، وهمع والهوامع 197/1.

(3) البيت البيت بلا سنبة في الاشباه والنظائر 38/4، والصحاح (لكـن) والانصـاف 209/1، وتخلـيص الشـواهد ص357، والجنى الداني ص132 وجواهر الأدب ص87، وخزانـة الأدب16/1، والـدرر 185/2، ورصـف المبـاني ص235، وسر صناعة الإعراب 38/1، وشرح الأشموني 141/1، وشرح شواهد المغني 605/2، وشـرح ابـن عقيـل ص184، وشرح المفَصَّل 62/8، وكتاب، ومغني اللبيب صلسان العرب (لكن)، ومغني اللبيب 233/1، والمقاصد النحوية 247/2، وهمع الهوامع 140/1/

(الرجز)

مـــــن أن تبـــــدّلتُ بـــــآديّ آدا لـــــم يَـــــكُ ينـــــآدُ فَأمســـــي انـــــآدا[1]
العجاج

الشاهد: قوله (انآدا) يريد: قد انآدا فجعل الماضي حالا باضمار (قد)

(الطويل)

والنُّصُـــبَ المنصـــوب لا تَنسُـــكنه لعاقبـــــة واللهَ ربَّـــــك فاعبـــــدا[2]
الأعشى

الشاهد: (والنصَبَ) و (اللهَ) منصوبان على الاشتغال ، وكذلك (فاعبدا) أصلها (فاعبـــدنْ) قلبت نون التوكيد ألفا للضرورة .

(البسيط)

حتّـــى إذا أَسْـــلَكُوهم فـــي قُتائـــدة شـــلّاً كمـــا تَطْـــرُدُ الجَمّالَـــةُ الشُّـــرُدا[3]
عبد مناف بن ربع الهذلي

الشاهد: (إذا) زائدة، أي: حتّى أسلكوهم في قتائَدةٍ لأنّه آخر القصيدة أو قد يكون كفَّ عن خبـــره لعلم السامع به.

---

(1) الرجز للعجّاج في الصحاح (أود)،وفي ملحق ديوانه 2//282، وتاج العروس (أيد)،وديـــوان الأدب 237/4، ولســـان العرب(أود، أيد) والمخصّص 81/15.

(2) البيت للأعشى في الصحاح (نصب)، وفي ديوانه ص187، والأزهية ص275، وتـــذكرة النحـــاة ص72، والـــدُّرر 149/5، وسرّ صناعة الإعراب 678/2،وشرح أبيات سيبويه 244/2، وشرح التصريح 028/2، وشرح شواهد المغنـــي 577/2، والكتاب 510/3، ولسان العرب (نصب، سبح، نون)، واللمع ص273، والمقاصد النحوية 340/4، والمقتضـــب 12/3، وبلا نسبة في الانصاف 657/2، وأوضح المسالك 113/4، وجمهرة اللغة 857، وشرح وجمهـــرة اللغـــة 857، وجواهر الأدب ص57، ورصف المباني ص32، وشرح الأشموني 505/2، وشرح قطر الندى ص149، وشرح المفصل 39/9، ومغني اللبيب ص372، والممتع في التصريف 40/1، وهمع الهوامع 78/2.

(3) البيت لعبد بن مناف بن ربع الهذلي في الأزهية ص203، و الانصاف 461/2، وجمهرة اللغـــة ص854، وخزانـــة الأدب 39/7، والدرر 104/3، وشرح أشعار الهذليين 675/2، وشرح شواهد الإيضاح ص431، ولسان العرب (شـــرد، قتد، سلك، إذا) ومراتب النحويين ص85، ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص179، ولسان العرب (حمر) وبلا نسبة فـــي أدب ا لكاتب ص434، والاشباه والنظائر 25/5، وأمالي المرتضـــى 3/1، والصـــحاح (إذا)، وجمهـــرة اللغـــة ص390، والصاحبي في فقة اللغة ص139، وهمع الهوامع 207/1.

(الطويل)

تَباعَدَ منّي فُطحُلٌ إذْ سأَلْتُه   أَمينَ فَزادَ اللهُ ما بَيْنَنا بُعدا[1]

جبير بن الأَضبط

الشاهد: (أمينَ) اسم فعل أمر بمعنى استجِب مقصور الألف، وهو مبني على الفتح مثل أينَ وكيف لالتقاء الساكنين.

(الطويل)

أريني جواداً ماتَ هُزلاً لَعَلّني   أرى ما تَريْنَ أَو بخيلاً مُخَلّدا[2]

حاتم الطائي

الشاهد: دخول النون على لعلّ جوازا إذا اتصلت بها ياء المتكلم.

(البسيط)

قامَتْ رقَاشِ وأَصحابي على عَجَلٍ   تبدي لك النَّحرَ واللَّبَّاتِ والجِيَدا[3]

امرؤ القيس

الشاهد: (رقَاشِ) اسم مبني على الكسر على لغة اهل الحجاز.

(البسيط)

قَدْ أَتْرُكُ القَيرْنَ مُصْفَرّاً أَنامِلُه   كَأَنَّ أثوابَهُ مُجَّتُ بِفِرْصادِ[4]

عبيد بن الأبرص

---

(1) البيت لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق 43/2، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص179، وشرح الأشموني 485/2، وشرح شذور الذهب ص152، وشرح المفضل 134/4، ولسان العرب (فحطل، فطحل، أمن).

(2) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص218، ولحائط بن يعفُر في خزانة الأدب 406/1، وسحط اللألي ص714، وشرح وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1733، وشرح المفصّل 78/8، والشّعر والشعراء 254/1، ولحاتم او لحائط في شرح أو كلدريد في لسان العرب (علل)، ولحاتم أو لحائط أو لدريد أو لمعن بن أوسى في لسانا لعرب (أنن)، ولمعن بن أوس في ديوانه ص39، وبلا نسبة في أوضح المسالك 112/1، وتخليص الشواهد ص105، وسرّ صناعة الاعراب 236/1.

(3) البيت لأمرئ القيس في ديوانه ص202، وتاج العروس (رقَش)، والصحاح (رقش)، ولسان العرب (رقَش).

(4) البيت لعبيد بن الأبرص في الصحاح(قدر)، وفي ديوانه ص64، و خزانة الأدب 253/11، وشرح أبيات سيبويه 368/2، ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدُّرر 128/5، وشرح شواهد المغني ص494، وللهذلي دون تحديد الأزهية ص212، والجنى الدّاني ص259، وشرح المفصل 147/8، والكتاب 224/4، ولسان العرب (قدر)، و مغني اللبيب

الشاهد: (قَدْ) تأتي بمعنى ربّما، فتكون للتشكيك مع الفعل المضارع.

(اللكامل)

وذكــرتَ مــن لــبن المحلَّــق شَــرْبَةً والخيـــلُ تعـــدو فـــي الصـــعيد بَـــدادِ[1]

عوف بن الخَرِع

الشاهد: (بدادِ) اسم مبني عن الكسر لأنّه معدول عن المصدر

(الوافر)

ومَـــنْ يَتَّـــقْ فـــإنّ اللهَ مَعْـــهُ ورزقُ اللهِ مؤتـــــــابٌ وغـــــــادِي[2]

الشاهد: (يَتَّقْ) حيث أدْخَلَ جزماً على جَزْمٍ للضرورة.

(الطويل)

وكــائِنْ ذَعَرْنــا مِــن مَهــاة ورامــحٍ بـــلادُ العِـــدا لَيْسَـــتْ لَـــهُ بِـــبِلادِ[3]

ذو الرمَة

الشاهد: دخول (من) بعد (كائنْ) وهو أكثر من النصب بها وأجود.

ص174، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص76، ورصف المباني ص393، وشرح شواهد الايضاح ص220، ولسان العرب (أسن)، والمقتضب 43/1،ن وهمع الهوامع 73/2.

(1) البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص241، والكتاب 275/3، ولسان العرب (حلق)، ولعوف بن عطيّة بن الخزع في التنبيه والايضاح 7/2، وجمهرة اللغة 999، والخزانة 363/6، والصحاح (حلق) والدُّرر 98/1، وشرح أبيات سيبويه 99/2، وشرح المفصل 54/4، ولسان العرب (بدد)، والمعاني الكبير ص104، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص66، وشرح الأشموني 538/2، وما ينصرف وما لا ينصرف ص73، والمعاني الكبير ص389، والمقتضب 371/3، وهمع الهوامع 29/1.

(2) البيت بلا نسبة في الخصائص 306/1، والدّرر 161/1، وشرح شافية ابن الحاجب 299/2، وشرح شواهد الشافية ص228، والصاحبي في فقه ا للغة ص48، والصحاح (أوب)، ولسان العرب (أوب)، والمحتسب 361/1، وهمع الهوامع 52/1.

(3) البيت لذي الرمّة في الصحاح (كين)، وديوان ذي الرمّة ص688، وأساس البلاغة (رمح)، ولسان العرب (رمح، كين، أيا، وري)، والمخصص 29/6، وبلاد نسبة في تهذيب اللغة 53/5، وتاج العروس (كين، أيِيَ، وري).

(الطويل)

دَعــاهُنَّ رِدْفــي فــارعوينَ لصــوتِه كمــا رُعــتَ بــالَجوْتَ الظِّمــاء الصَّــواديا[1]
عويف القوافي

الشاهد: نصب (بالجَوْتَ) مع الألف واللام على الحكاية.

(الرجز)

قَــدْني مِــنْ نصــر الخُبَيْبَــيْنِ قَــدي[2]
حميد بن الأرقط

الشاهد: (قدني) فقد دخلت النون على الحرف على غير قياس لأن هذه النون إنمــا تــزاد فــي الأفعال وقاية لها.

(الرجز)

إنَّــــهُ لا يُبْــــرِئُ داءَ الهُدَبِــــدْ مِثْــــلُ القلايــــا مِــــنْ سَــــنامٍ وكَبِــــدْ[3]

الشاهد: (إنّهُ) حُذفت واو (هو) في ضرورة الشعر وهو جائز.

(الطويل)

وإنَّ الَّــذِي حانَــتْ بِفَلْــجٍ دمــاؤُهم هُــمُ القَــومُ كــلُّ القَــوْمِ يــا أُمَّ خالــدِ[4]
الأشهب بن رُميلة

---

(1) البيت لعويف القوافي في خزانة الأدب 381/6، والمقاصد النحويّة 309/4، وبلا نسبة في الصحاح (جوت)، وأمالي وأمالي ابن الحاجب ص317، وخزانة الأدب 388/6، وشرح المفصّل 75/4.

(2) الرجز لحميد بن الأرقط في التنبيه والايضاح 47/2، وتاج لعروس(خبب)، والمقاصد النحوية 157، ولحميد بن ثور ثور في لسان العرب (لحد)، ولأبي بجدلة في شرح المفصل 124/3، وبلا نسبة في الأشباه والنظــائر 241/4، واوضــح المسالك 120/1، وتخليص الشواهد 108، وتهذيب اللغة 124/14، ورصف المباني ص362، وشرح ابن عقيل ص64، والكتاب 317/2، ولسان العرب (حكد)، ومغني اللبيب 170/1، ونوادر أبي زيد ص205.

(3) الرجز بلا نسبة في الصحاح (ها)، وفي أساس البلاغة (هدب)، وتاج العروس (هدبر، ها) وجمهرة اللغة ص303، ص303، ولسان العرب (هدبد، ها).

(4) البيت لأشهب بن رُمَيْلة في خزانة الأدب 7/6، وشرح شواهد المُغنى 517/2، والكتاب 187/1، ولسان العرب (فلج، (فلج، لذا)، والمؤلف والمختلف ص32، والمحتسب 185/1، ومعجم ما استعجم ص1028، والمقاصــد النحويّــة 482/1، والمقتضب 146/4، والمُنْصِف 67/1، وللأشهب أو لحريث بن مُخْفِض في الدُّرر 148/1، وبلا نسبة في الأزهية ص99،

الشاهد: (الذي) هنا دالّةٌ على الجمع وهي لغة مثلها مثل الذينَ.

(البسيط)

هـــا إنَّ تاعِـــذْرَةٌ إلّـــا تَكُـــنْ نَفَعَـــتْ فـــإنَّ صـــاحبَها قَـــدْ تـــاهَ فـــي البَلَـــدِ[1]
النابغة الذبياني

الشاهد: (تا) اسم إشارة يشار به إلى المؤنث

(الطويل)

ألا أيُّهـــا الزاجـــري أَحْضُـــرَ الـــوغى وأَنْ أَشْـــهَدَ اللّـــذّاتِ هَـــلْ أَنْـــتَ مُخلِـــدي[2]
طرفة بن العبد

الشاهد: نصب (أحضُرَ) بأن مضمرة والتقدير (أنْ حْضُرَ).

(الكامل)

كنـــواحِ ريـــشِ حمامـــة نَجْدِيَّـــةٍ ومَسَـــحْتُ بـــاللَّثَتَيْنِ عَصْـــفَ الإثمـــدِ[3]
خفاف بن نديه

الشاهد: (كنواح ريشٍ) حيث حذف الياء في (نواحِ) على لغة مَنْ يحذفونها مع الإضافة.

وخزانة الأدب 315/2، والدّرر 131/5، ورصف المباني ص342، وسرّ صناعة الإعـراب 537/2، وشـرح المفصّـل 155/3، ومغني اللبيب والصحاح (لذى).

(1) البيت للنابغة الذبياني في الصحاح (تا)، وفي ديوانه ص28، والجنى الدّاني ص349، وخزانة الأدب 459/5، والدّرر 119/5، وشرح المفصل 113/8،ولسان العرب (عذر، تا، ها)، وبلا نسبة في خزانة الأدب 194/11، وشرح الأشـموني 66/1، وشرح شافية ابن الحاجب 180/1، وهمع الهوامع 70/2.

(2) البيت لطرفة بن العبد في الصحاح (زجر) وفي ديوانه ص32، والانصـاف 560/2، و خزانـة الأدب 392/10، وشرح ابن عقيل ص197، وشرح الأشموني 147/1، وشرح التصريح 134/1، وشرح شذروت الذهب ص396، وشرح قطر الندى ص158، وشرح المفصل 82/8، والكتاب 135/2، ولسان العـرب (أنـن)، والمقاصـد النحويـة 305/3، والمنصف 128/3، وهمع الهوامع 143/1.

(3) البيت لخفاف بن نديه في ديوانه ص514، والانصاف 546/2، وشرح شـواهد المُغنـي 324/1، والكتـاب 27/1، ولسان العرب(إثمد)، وبلا نسبة في الصحاح (إثمد)، وسرّ صناعة الاعراب 772/2، ومُغنى اللبيـب 105/1، والمنصـف 229/2.

قافية الحاء

(الطويل)

وقد كنتَ تُخفــي حُــبّ سَــمراءَ حِقْبَــةً فَـــبُحْ لانَ مِنْهــا بالـــذي أنـــتَ بـــائحُ[1]
عنترة العبسي

الشاهد: (لانَ) وأصلها (الآن) فحذفت همزتاها، وفتحت لامُها بعد الحذف.

(الطويل)

بَدَتْ مثلَ قرنِ الشمسِ في رونــق الضُّـحى وصـــورتها أو أنـــتِ فـــي العـــينِ أملَـــحُ [2]
ذو الرمة

الشاهد: مجيء (أو) بمعنى (بل).

(الوافر)

نَهَيْتُـــكَ عـــن طِلابِـــكَ أمَّ عمـــروٍ بعاقبـــــــةٍ وأنـــــــتَ إذٍ صـــــــحيحُ[3]
أبو ذؤيب الهذلي

الشاهد: (إذٍ) اراد حينئذٍ، فنونت لأنها مقطوعة عن الإضافة مثل: يومئذٍ ولَيْلَئذٍ.

(الرجز)

قدْ كادَ منْ طــولِ البِلــى أنْ يمْصَــحا[1]
رؤبة بن العجاج

---

(1) البيت لعنترة في الصحاح (أين) ديوانه ص298، والمقاصد النحوية 478/1، وبلاح نسبة فـي الأشـباه والنظـائر 56/1، وتذكرة النحاة ص31، والخصائص 35/3، وشرح الأشموني 81/1، وشرح ابن عقيل ص92، وشرح التصـريح 147/1، ولسان العرب (أين).

(2) البيت لذي الرمة في الصحاح (أو) ديوانه ص1857، والأزهية ص121، وخزانـة الأدب 65/11، والخصـائص 458/2، ولسان العرب (أوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ص478، وجواهر الأدب ص215.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في خزانة الأدب 539/6، وشرح أشعار الهذليين 171/1، وشرح شواهد المغني ص260، ص260، ولسان العرب (أذذ، شلل، إذ)، وبلا نسبة في الصحاح (إذ)، والأشباه والنظائر 301/4، وتذكرة النحاة ص379، والجنى الداني ص187، وجواهر الأدب ص138، والخصائص 376/2، ورصـف المبـاني ص347، وسـر صـناعة الإعراب ص504، وشرح المفصل 31/3، ومغني اللبيب ص86، والمقاصد النحوية 61/2.

الشاهد: قد تدخل (أن) على (كادَ) تشبيهاً بعسى.

(الوافر)

فقلـــــتُ لصـــــاحِبي لا تَحْبِســـــانا بِنَـــــزْعِ أُصـــــولهِ واجتـــــزَّ شِيـــــحا [2]
يزيد بن الطثرية

الشاهد: (لا تحبسانا) فإن العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الإثنين. وشاهد آخر فيه وهو إبدال التاء دالاً وأصلها (واجوَزَّ) .

يـــا نـــاقُ ســـيري عَنَقـــا فســـيحا إلـــــى ســـــليمانَ فنســـــتريحا [3]
أبو النجم العجلي

الشاهد: نصَب (نستريحَ) لأنه جواب الأمر بالفاء.

(الوافر)

ومـــا ظنّـــي وظَنّـــي كُـــلُّ ظَـــنٍّ أمُسْـــلِمُني إلـــى قَـــوْمٍ شـــراحي [4]
يزيد بن محرم

---

(1) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص172، وتاج العروس (كود)، والدرر 142/2، وشرح شواهد الإيضاح ص99، وشرح المفصل 121/7، والكتاب 160/3، ولسان العرب (كود)، والمقاصد النحوية 215/2، والصحاح (كود)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص419، وأسرار العربية ص5، وتخليص الشواهد ص329، وديوان الأدب 198/2، ولسان العرب (مصح)، والمقتضب 7/3، وهمع الهوامع 130/1.

(2) ويروي: (رو اجدَزَ) الصحاح (جزز) البيت لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص481، وله أو ليزيد بن الطثرية في لسان العرب (حزز)، والمقاصد النحوية 591/4، وليزيد بن الطثرية في الصحاح (حزز)، والمقاصد النحوية 91/4، وليزيد بن الطثرية في الصحاح (جزز)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 85/8، وخزانة الأدب 17/11، وسر صناعة الإعراب ص187، وشرح الاشموني 874/3، وشرح شافيةابن الحاجب 228/3، وشرح المفصل 49/10، والصاحبي في فقه اللغة ص109، ولسان العرب (جزز)، والمقرب 166/2، والممتع في التصريف 357/1.

(3) الرجز لأبي النجم في تاج العروس (عنق)، والدرر 52/3، والرد على النحاة ص123، وشرح التصريح 239/2، والكتاب 35/3، ولسان العرب (عنق) والمقاصد النحوية 387/4، وهمع الهوامع 10/2، وبلا نسبة في الصحاح (عنق)، وأوضح المسالك 182/4، ورصف المباني ص381، وسر صناعة الإعراب 270/1، وشرح ابن عقيل ص570، وشرح الأشموني 302/2، وشرح شذور الذهب ص394، وشرح قطر الندى ص71، وشرح المفصل 26/7، واللمع في العربية ص210، والمقتضب 14/2، وهمع الهوامع 182/1.

(4) البيت ليزيد بن محرم الحارثي في الدرر 212/1، وشرح شواهد المغني 770/2، والمقاصد النحوية 385/1، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 243/3، وتذكرة النحاة ص422، ورصف المباني ص363، والصحاح (شرحل)، ولسان العرب (شرحل)، والمحتسب 220/2، ومغني اللبيب 345/2، والمقرب 125/1، وهمع الهوامع 65/1.

الشاهد: (شراحي) أراد شراحيلَ فرخَّم في غير النداء للضرورة، وقوله (أمُسْلِمُني) وجه الكلام أن يقول (أمسلمي) بحذف النون كما يقال: هو ضاربي على قول الفراء.

(الوافر)

تصـــيح بنـــا حنيفـــة إذ رأتْنـــا وأيَّ الأرضِ نَـــــذْهَبُ للصـــــياحِ[1]

عتي بن مالك العقيلي

الشاهد: نصب (أيّ) لنزع الخفاض، يريد: إلى أيّ، الأرض.

(الطويل)

أتـــى دونَهـــا ذبُّ الرِّيـــادِ كأَنَّـــهُ فتًـــى فارسٌّـــي فـــي ســـراويلَ رامـــحُ[2]

تميم بن مقبل

الشاهد: (سراويلَ) يحتج به بعض النحويين على ترك صرف سراويلِ في النكرة.

قافية الرّاء

(الطويل)

فَهِيَّـــاكَ والأمـــرَ الّـــذي إنْ توسَّـــعَتْ مـــواردُهُ ضـــاقَتْ علَيْـــكَ مصـــادِرُهْ[3]

مضرس بن ربعي

الشاهد: (هِيّاك) بمعنى (إيّاك) للتحذير، وهي بَدَلٌ مِن فَعْل كأنك قلت (باعِدْ).

---

(1) البيت لعتي بن مالك العقيلي في تهذيب إصلاح المنطق، ص234، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص87، وتاج العروس (أيي) وجمهرة اللغة ص1318، ولسان العرب (أيا)، والصحاح (أيا).

(2) البيت لابن مقبل في الصحاح (سرل)، وفي ديوانه ص41، وأمالي القالي 164/2، وتاج العروس (ذبب، رود، سرل)، وجمهرة اللغة ص66، وخزانة الأدب 288/1، وشرح عمدة الحافظ ص50، وشرح المفصل 64/1، ولسان العرب (ذبب، رود، سرل)، ومجمل اللغة 335/2، ومقاييس اللغة 349/2، وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص303، وديوان المعاني 132/2، وبلا نسبة في المخصص 39/8.

(3) البيت لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص476، ولطفيل الغنوي أو لمضرس في ديوان طفيل ص102، وبلا نسبة في الصحاح (إيا)، والانصاف 215/1، وسرّ صناعة الاعراب 552/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1152، وشرح شافية ابن الحاجب 322/23، وشرح المفصل 118/8، ولسان العرب (هيا، أيا) والمحتسب 40/1، والممتع في التصريف 397/1، و المنْصف 145/2.

(البسيط)

مِثْـــلُ القنافِـــذِ هـــدّاجونَ قـــد بَلَغَـــتْ نَجْـــــرانُ أَوْ بَلَغـــــتْ ســــــوآتِهِم هَجَـــــرُ[1]
الأخطل

الشاهد: (بلغت سوآتِهِم هَجَرُ) فإن الأصل أن يقول: بلغت سوآتُهُم هجرا، لأن السوأة هي البالغة إلا أنه قلبها للضرورة لأن القافية مرفوعة.

(الطويل)

إذا حـــــوَّلَ الظِّـــــلُّ العشــــيَّ رأيتَــــه حنيفــــاً وفـــــي قَـــــرْنِ الضُّـــــحى يَتَنصَّـــــرُ[2]
ذو الرمة

الشاهد: رفع (الظَّلُّ) على أنه الفاعل وفتح (العشيَّ) على الظرف ويُروى (الظِلَّ العشيُّ) علـــى أن يكون (العشيَّ) هو الفاعل والظِلَّ مفعول به.

(الطويل)

وقَـــــرَّبْنَ بـــــالزُّرق الحمائـــــل بعـــــدما تقـــــوَّبَ عـــــن غربـــــان أَوراكِهـــــا الخَطَـــــرُ[3]
ذو الرمة

الشاهد: أراد: (تقوَّبَتْ غربانُها عن الخَطْر، فقلبه كقولك: لا يدخل الخاتمُ في إصـــبعي تريـــد لا يدخل الإصبع في خاتمي.

---

(1) البيت للأخطل في الصحاح (نجر)، وفي ديوانه ص178، وتخليص الشواهد ص247، والدّرر 5/3، وشرح شـــواهد شواهد المُغني 972/2، ولسان العرب (نجر)، وبلا نسبة في الاشباه، والنظـــائر 337/1، وأمـــالي المرتضـــى 466/1، ورصف المباني ص390، وشرح أبيات المغني 125/8، وشرح الأشموني 176/1، والمحتسب 118/2، ومغني اللبيـــب 699/2، وهمع الهوامع 165/1.

(2) البيت لذي الرمة في الصحاح (قرن)، وفي ديوانه ص566، وجمهرة اللغة ص234، وشرح المفصل 76/5، ولســـان ولسان العرب(غرب، خطر، رزق، جمل).

(3) البيت لذي الرمة في الصحاح (يا)، وفـــي ديوانـــه ص559، والانصـــاف 100/1، وتخلـــيص الشـــواهد ص231، والخصائص 278/2، والدُّرر 44/2، وشرح التصريح 185/1، وشرح شواهد المغني 617/2، والصاحبي في فقه اللغـــة ص232، واللامات ص37، ولسان العرب(يا)، ومجالس ثعلب 42/1، والمقاصد النحوية 6/2، وبلا نســـبة فـــي أوضـــح المسالك 235/1، وجواهر الأدب ص290، والدرر117/5، وشرح الأشموني 178/1، وشرح ابن عقيل ص136، وشرح قطر الندى ص128، ولسان العرب (ألا)، ومغني اللبيب.

(الطويل)

ألا يا اسلمي يـا دار مـيٍّ علـى البِلـى ولا زال مـنهلاً بجرعائـكِ القَطْـر[1]

ذو الرمة

الشاهد: (يا اسلمي) فيا هنا حرف للتنبيه كأنه قال: ألا اسلمي، ويمكن تأويلها على تقدير منـادى محذوف وكأن التقدير (ألا يا هذه اسلمي).

(الطويل)

خذوا حظكـم يـا آل عكـرم واذكـروا أواصـرنا والـرَّحْمُ بالغيـب تُـذكَرُ[2]

زهير بن أبي سلمى

الشاهد: حذف التاء المربوطة من (عكرمة) في غير نداء ضرورة.

(الرجز)

أنـا ابـنُ ماويَّـةَ إذْ جّـدَّ النَّقُـرْ[3]

عبيد بن ماوية الطائي

الشاهد: (النَّقُرْ) أراد النَّقْرَ بالخيل فلمّا وقف نقل حركة الراء إلى القاف إذ كان ساكنا ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل.

---

(1) البيت لعويف القوافي في خزانة الأدب 381/6، والمقاصد النحويّة 309/4، وبلا نسبة في الصحاح (جوت)، وأمالي وأمالي ابن الحاجب ص317، وخزانة الأدب 388/6، وشرح المفصل 75/4.

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في الصحاح (رحم) ديوانه ص214، وأسرار العربيـة ص239، والإنصـاف 347/1، وخزانة الأدب 329/3، والدرر51/13، وشرح أبيات سيبويه 462/1، وشرح المفصّل 20/2، والكتاب 271/2، ولسـان العرب (فرد، عذر)، والمقاصد النحوية 290/4، وبلا نسبة في شرح الأشموني 470/2، ولسان العرب (رحـم، عكـرم)، وهمع الهوامع 181/1.

(3) الرجز لعبيد بن ماويّة الطائي في لسان العرب (نقر)، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بـن عبـد الله فـي الـدرر 300/6، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية 559/4، وبلا نسبة في ال صحاح (نقر)، وأسرار العربية ص414، والانصاف 732/2، وأوضح المسالك 346/4، وتهـذيب اللغـة 202/4، وشـرح التصـريح 341/2، والمخصص 81/1، ومغني اللبيب 434/2، وهمع الهوامع 107/2.

(البسيط)

أبـــالأَراجيز يـــا ابـــن الُّلــؤمِ توعــدني وفــــي الأراجيـــز خِلْـــتُ اللـــؤمُ والخَـــوَرُ[1]

جرير

الشاهد: رفَعَ (اللؤمُ) على إلغاء عمل (خِلْتُ) جوازاً لأنه وسَّطَ (خلتُ) ولم يبتدئ بها، وهو فـــي هذه الحالة بالخيار بين الإعمال والإلغاء.

(البسيط)

مخلّفـــونَ ويقضــــي النـــاسُ أمـــرَهمُ غُــــــسُّ الأَمانـــــــةِ صُــــنْبورٌ فَصُــــــنبورُ[2]

اوس بن حجر

الشاهد: (غُسُّ) حيث يروى (غُشٌّ) بالشين معجمةً كأَنهُ جمع غاشّ مثل بازال وبُـــزْلٌ، ويـــروى (غُشَّ) نصبا على الذم باضمار أعني ويروى (غُسُّو الأمانة) أيضا بالسين نصـــبا أي غُسُّـــونَ سقطت النون للاضافة، ويجوز (غُسِّي) بكسر السين باضمار اعني، وتحذف النون للإضافة.

(الوافر)

نُغـــــالي اللَّحـــــمَ للأَضْـــيافِ نيئـــــاً ونُرْخِصُـــــــــــه إذا نَضِــــــــجَ القُـــــــــدور[3]

الشاهد: (نغالى اللَّحْمَ) يريد (نُغالي باللَّحْم) فحذف الباء وهو يريده.

---

(1) البيت لجرير في ملحق ديوانه ص1028، وشرح أبيات سيبويه 407/1، ولسان العرب (خيل)، وللعين المنقري في في تخليص الشواهد ص445، وخزانة الأدب 256/2، والدرر 256/2، وشـــرح التصـــريح 253/1، وشـــرح الشـــواهد الايضاح ص120، وشرح المفصل 84/7، والكتاب 10120، والمقاصد النحوية 404/2، وبلا نسبة في الصحاح (خيـــل)، وأمالي المرتضى 184/2، وأوضح المسالك 58/2، وشرح قطر الندى ص174، واللمع ص137.

(2) البيت لأوس بن حجر في الصحاح(غسس)، وفي ديوانه ص45، وتهذيب اللغة 207/12، وتاج العـــروس (صـــنبر، غشش) وجمهرة اللغة ص134، ولسان العرب(صنبر، غشش) والمخصص 99/2 ومقاييس اللغة 417/4.

(3) البيت لرجل من قيس في اساس البلاغة (غَلَوَ) وجمهرة اللغة ص1317، وبلا نسبة في الصحاح (غـــلا)، وجمهـــرة اللغة ص1319،وديوان الأدب 121/4، ولسان العرب (رخص، سفه).

(البسيط)

إنّ الحسـيرَ بهـا داءٌ مُخَامِرُهـا   فَشَـطْرَها نَظَـرُ العَيْنَـيْنِ مَحْسُـورُ[1]
قيس بن خويلد الهذلي

الشاهد: نصب (شَطْرَها) على الظرف، أي: نحوها.

(الوافر)

إلـى الجـوديِّ حتّـى صـارَ حَجْـراً   وحـانَ لِتالِـكَ الغُمَـرِ انحسـارُ[2]
القطامي

الشاهد: (تالِك) اسم اشارة وهي لغة في (تلكَ).

(الرجز)

مـا إِنْ رَأَيْنـا مَلِكـاً أَغـارا   أَكْثَـرَ مِنْـه مِـرَةً وقـارا[3]
الأغلب العجلي

الشاهد: الجمع بين (ما) و(إنْ) في النفي للتأكيد.

(الوافر)

أحَـوْلي تَـنْفُضُ اسْـتُكَ مِـذْرَوَيْها   لِيَقْتُلَنـي فَهـا أنـا ذا عُمـارا[4]
عنترة

الشاهد: (عُمارا) هو ترخيم عُمارة، لأنه يهجو بالبيت عُمارة بن زياد العبسي.

---

(1) البيت لقيس بن عيزارة الهذلي–وعيزارة اسم أمه وأبوه خويلد–في الصحاح (حسر)، وفي التنبيه والايضاح 107/2، 107/2، وتاج العروس (حسر، شطر)، وشرح اشعار الهذليين ص607، ولسان العرب (حسر، شطر).

(2) البيت للقطامي في ديوانه ص144، والتنبيه والايضاح 179/2، وتاج العروس (غمر، تا)، ولسان العرب (غمر، تا)، تا)، وبلا نسبة في الصحاح (تا).

(3) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص156، والتنبيه والايضاح 196/2، وتهذيب اللغة 46/6، وتاج العروس (مَـور، (مَور، وقَر، هجر، أنن)، وديوان الأدب 221/3، ولسان العرب (مَور، هجر، ومَر، أنن)، والمخصص 152/7، وبلا نسبة في الصحاح (وقر) ومقاييس اللغة 80/5.

(4) البيت لعنترة في ديوانه ص234، وتاج العروس (ذرا)، وكتاب العين 186/8، ولسان العرب (عمر، ذرا)، والصحاح والصحاح (عمر)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة 7/15، وجمهرة اللغة ص695، والمخصص 45/2.

(الوافر)

أَلَسْـــــتُم أكْـــــرَمَ الثَّقَلَــــيْنِ طُــــرَاً وأَعْظَمهـــــــمْ بـــــبطنِ حِـــــراءَ نــــــارا[1]

جرير

الشاهد: ترك صرف (حراءَ) لأنه ذهب به إلى البلدة التي هو بها.

(الرجز)

أنـــتَ لهـــا مُنْـــذِرُ مـــنْ بـــينِ البَشـــرْ داهيــــــةُ الـــــدّهرِ وصَــــمّاءُ الغَبَـــــرْ[2]

الحرمازي

الشاهد: (مُنذرُ) أراد يا منذرُ فحذف حرف النداء (يا) جوازاً.

(الطويل)

لكمْ مَسْجِدا اللّــهِ المَـزورانِ والحصـى لكُـــم قِبْصُـــهُ مِـــنْ بـــينِ أَثْـــرى وأَقْتـــرا[3]

الكميت بن زيد

الشاهد: (منْ بين أثرى وأَقترا) يريد مِنْ بين مَنْ أثرى وأقترا فحذف الاســم الموصــول وهــو يريده.

---

(1) البيت لجرير في الكتاب 245/3، ولسان العرب (حري) وبلا نسبة في الصحاح (حرا) والمقتضب 359/3.

(2) البيت للحرمازي في الصحاح (غبر)، وتاج العروس (غبر)، وتهذيب اللغة 123/8، ولسان العرب (غبر)، وبلا نسبة نسبة في أساس البلاغة (غبر).

(3) البيت للكميت بن زيد في ديوانه 192/1، وفي الصحاح (قتر)، و لسان العرب(سجد، قبض، قرا) والمقاصد النحوية النحوية 84/4، و بلا نسبة في اصلاح المنطق ص397، والانصاف 721/2، وشرح الاشموني 401/2، وشــرح عمــده الحافظ ص548، ولسان العرب (قتر).

(المتقارب)

وقـــد رابنـــي قولهـــا يـــا هنـــا ... هُ وَيحَـــكَ ألحقـــتَ شـــرّاً بِشَـــرّ[1]

امرؤ القيس

الشاهد: (هناه) فالهاء الثانية للوقف عند أهل الكوفة، وهي بدل من الواو في (هنوك) و(هَنَــواتِ) عند أهل البصرة.

(المتقارب)

فمـــا إن رحيـــقٌ سَـــبَتْها التّجـــا ... رُ مِـــنْ أَذْرِعـــاتٍ فـــوادي جَـــدَرْ[2]

أبو ذؤيب الهذلي

الشاهد: (أذرعاتٍ) موضع بالشام تنسب إليه الخَمْر وهو معرفة مثل عرفات.

(الرجز)

فمـــا ألـــومُ البِـــيضَ ألّـــا تَسْـــخرا ... وقـــد رأيـــنَ الشَّـــمَطَ القفنـــدرا[3]

ابو النجم العجلي

الشاهد: (أن لا تسخرا) يريد: أَنْ تسخرَ، ولا زائدة.

(مجزوء الوافر)

أدوتُ لـــه لأخُـــذَه ... فهيهـــات الفَتَـــى حَـــذِرا[4]

الشاهد: نصب (حَذِراً) بفعل مضمر، أي: لا يزال حذراً ويجوز نصبه على الحال، لأن الكلام قد تم بقوله هيهات.

---

(1) البيت لأمرئ القيس في الصحاح (هنا)، وفي ديوان امرئ القيس ص160، وخزانة الأدب 375/1، وسرّ صناعة الاعراب 66/1، وشرح المفصل 43/10، ولسان العرب (هنن، هنا)، والمقاصد النحوية 264/4، وبلا نسبة في رصف المباني ص400، وشرح الأشموني 877/3، وشرح المفصل 48/1، ولسان العرب (هنا)، والمنصف 139/3.

(2) البيت لأبي ذؤيب في الصحاح (جدر) تاج العروس (جدر، ذرع، سبي)، وشرح أشعار الهذليين ص115، ولسان العرب (جدر، ذرع، سبي)، ومعجم البلدان 114/2، وللأعشى في تهذيب اللغة 101/13.

(3) الرجز لأبي النجم في تاج العروس (قفندر)، والخصائص 283/2، وبلا نسبة في الأزهية ص154، وجمهرة اللغة ص1147، والجنى الداني ص303، ولسان العرب (قفندر)، والمحتسب 181/1، والمخصَّص175/2، والمقتضب 47/1.

(4) البيت بلا نسبة في الصحاح(أدا) وفي تهذيب اللغة 227/14، وتاج العروس (أدا)، وجمهرة اللغة ص1093، وكتاب وكتاب العين 94/8، ولسان العرب(أدا)، والمخصص 82/3، ومقاييس اللغة 73/1.

(الرجز)

في بِئْرِ لا حُورٍ سَـرَى ومـا شَـعَرْ[1]
العجاج

الشاهد: (لا) هنا لغو والتقدير: في بئرٍ حورٍ.

(البسيط)

لو لـمَ تَكُـنْ غطَفـانُ لا ذنـوبَ لهـا إلـيَّ لامَـتْ ذَوو أَحسـابِها عُمَـرا[2]
الفرزدق

الشاهد: قال الأخفش: قوله (لا) زائدة، يريد لو لم تكن لها ذنوب.

(الطويل)

وعمرو بـنُ درمـاءَ الهمـامُ إذا غـدا بِـذي شُـطَبٍ عَضْـبٍ كَمِشْـيَةِ قَسْـورا[3]

الشاهد: (قسورا) أراد قَسْوَرَةَ فلما وقف حوّل تاء التأنيث ألفا، ولو جعله اسما محذوفا منه الهـاء لصرفه وقال (قسورٍ).

(الخفيف)

لا أرى المـوتَ يسـبُق المـوتَ شـيءٌ نَغَّـصَ المـوتُ ذا الغِنـى والفقيـرا[4]
عدي بن زيد

---

(1) الرجز للعجاج في ديوانه 22/2، والصحاح (لا)، والأزهية ص145، والاشباه والنظائر 164/2، وتهـذيب ا للغـة 228/5، وتاج العروس (حور، لا)، وخزانة الأدب 51/14، وشرح المفصل 136/8، وبـلا نسـبة فـي جمهـرة اللغـة ص525، وخزانة الأدب 224/11، والخصائص 277/2، ولسان العرب (حور، نغير، لا) ومجمل اللغة 120/2.

(2) البيت للفرزدق في ديوانه 230/1، وخزانة الأدب 30/4، والدُّرر 226/2، وشرح التصـريح 237/1، والمقاصـد النحوية 322/2، وبلا نسبة في الصحاح (غطف)، وأوضح المسالك 3/2، والخصائص 36/2، ولسان العرب (غطـف)، وهمع الهوامع 147/1.

(3) البيت لأمرئ القيس في زيادات ديوانه ص394، وديوان الأدب 252/3، والصحاح(وسط)، ولسان العرب (وسط). (وسط).

(4) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص65، والنظائر 30/8، وخزانة الأدب 378/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقـي ص36، ولسوادة بن عدي في شرح أبيات سيبويه 125/1، وشرح شواهد المُغني 176/2، والكتاب 62/1، ولسـوادة أو

الشاهد: (يسبق الموتَ) فأظهر الموت في موضع الإضمار

(الكامل)

حـــذِرٌ أمـــوراً لا تُخـــافُ وآمِـــنٌ   مـــا لـــيسَ مُنْجِيَـــهُ مـــن الأَقـــدار[1]
أبان اللاحقي

الشاهد: عَدّى (حَذِرٌ) إلى مفعول به، وهذا نادر لأن المشتق على وزن (فَعِـلٌ) لا تتعـدى إلـى مفعول.

(الرجز)

لاهُـــمَّ لا أَدْري وأَنْـــتَ الـــدَّاري   كُـــلُّ امـــرِئٍ مِنْـــكَ علـــى مِقْـــدارِ[2]
العجاج

الشاهد: (لاهُمَّ) يريد اللُهمّ، والميم المشددة في آخره عوض من (يا) التي للنداء، لأن معناه يا الله.

(المديد)

يـــا لَبَكْـــرٍ أَنْشَـــروا لـــي كُلَيْبـــاً   يـــا لَبَكْـــرٍ أَيْـــنَ أَيْـــنَ الفَـــرارُ[3]
المهلهل بن ربيعة

الشاهد: (لَبَكْرٍ) شاهد على لام الاستغاثة.

لعدي في لسان العرب (نغص) وبلا نسبة في الصحاح (نَغَصَ) وأمالي ابن الحاجب 153/1، وخزانة الأدب 90/6، والخصائص 53/3، ومغني اللبيب 500/2.

(1) البيت لأبان اللاحقي في خزانة الأدب 169/8، ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية 543/3، وبلا نسبة في الصحاح(حذر)، و خزانة الأدب 157/8، وشرح أبيات سيبويه 409/1، وشرح الأشموني 342/2، وشرح ابن عقيل ص424، وشرح المفصل 71/6، والكتاب 113/1، ولسان العرب (حذر)، والمقتضب.

(2) الرجز للعجاج في ديوانه 120/1، ولسان العرب (لهم) وبلا نسبة في تاج العروس (دري)، والمُخَصَّص 131/3.

(3) البيت للمهلهل بن ربيعة في الصحاح (بكر) ديوانه ص32، وخزانة الأدب 162/2، وشرح أبيات سيبويه 466/1، والكتاب 215/2، و اللامات ص87، ولسان العرب (لوم)، وبلا نسبة في الخصائص.

(السريع)

شَـــتّانَ مـــا يَـــوْمي علـــى كُورهـــا ويـــــــومُ حيّـــــــانَ أَخـــــــي جـــــــابرٍ[1]
الأعشى

الشاهد: قوله (شتّان ما يومي) ولا يقال شتان ما بين يومي على قول الأصمعي.

(الكامل)

ولقـــد جنيتُـــكَ أكمـــؤاً وعَسَـــاقِلا ولَقَـــدْ نَهَيتُـــكَ عـــنْ بنـــاتِ الأَوْبَـــرِ[2]

الشاهد: (جنيتُك) يريد: جنَيْتُ لَكَ فحذف حرف الجر وهو يريده.

(الطويل)

فَقَـــال فَريـــقُ القَـــوْمِ لّمـــا نَشَـــدْتُهم نَعَـــمْ وَفَريـــقٌ لَـــيُمنُ اللهِ مـــا نَـــدْري[3]
نصيب بن الأسود

الشاهد: (يُمْنُ) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير ليُمْنُ اللهِ قسمي، وليُمْنُ اللهِ ما أُقْسِمُ به.

---

(1) البيت للأعشى في الصحاح(شتت)، وفي ديوانه ص197، وأدب الكاتب 276/6، وشرح شواهد المغني 906/2، وشرح المفصّل 37/4، ولسان العرب (شتت)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص518، وشرح المفصل 68/4، والصاحبي في فقه اللغة ص155، والمقرّب 133/1.

(2) البيت بلا نسبة في الصحاح (وبر)، والاشتقاق ص402، و الانصاف 319/1، وأوضح المسالك 180/1، وتخليص وتخليص الشواهد ص167، وجمهرة اللغة 331، والخصائص 58/3، ورصف المباني ص78، وسرّ صناعة الاعراب ص366، وشرح الأشموني 85/1، وشرح التصريح 151/1، وشرح شواهد المغني 166/1، وشرح ابن عقيل ص96، ولسان العرب (جوت، حجر، سور، عير، وبر، جَحَش)، والمحتسب 224/2، ومغني اللبيب 52/1، والمقاصد النحوية 498/1، والمقتضب 48/4، والمنصف 134/3.

(3) البيت لنصيب في ديوانه ص94، والأزهية ص21، وتخليص الشواهد ص219، والدرر 216/4، وشرح أبيات سيبويه 288/2، وشرح الشواهد المغني 299/1، والكتاب 503/30، ولسان العرب (يمن) ومغني اللبيب 101/1، وبلا نسبة في الصحاح (يمن)، والإنصاف 407/1، ورصف المباني ص43، وسرّ صناعة الإعراب 106/1، وشرح أبيات سيبويه 390/2، وشرح المفصل 35/8، والكتاب 503/3، واللمع في العربية ص260، والمقتضب 228/1، والممتع في التصريف 351/1، والمنصف 58/1، وهمع الهوامع 40/2.

(السريع)

رُحْــتُ وفــي رجْلَيْــكِ مــا فيهمــا وقـــد بـــدا هَنْـــكِ مـــنَ المِئـــزَرِ[1]
الأُقَيْشِرِ الأسديّ

الشاهد: (هَنْكِ)، أصلها (هَنُكِ) قال سيبويه: إنما سكنه للضرورة.

(الخفيف)

وَيْكَــأَنْ مَــنْ يكــنْ لــه نشــبٌ يُــرْ بَـــبْ ومَـــنْ يَفْتَقِـــرْ يَعِـــشْ عَـــيْشَ ضُـــرِّ[2]
زيد بن عمرو بن نفيل

الشاهد: (ويْكَأَنْ) قال الكسائي: هو ويك أدخل عليه أنْ، ومعناه (ألم تَرَ)، وقال الخليل: هي (وَيْ) مفصولة ثم تبتدئ فتقول: كَأَنْ.

(المتقارب)

بِحَسْـــبِكَ فـــي القـــومِ أَنْ يَعْلَمـــوا بِأَنّـــــكَ فـــــيهمْ غَنِـــــيٌّ مُضِـــــرّ[3]
الأشهر الرقبان

الشاهد: (بِحَسْبِكَ) الباء الأولى زائدة.

(الكامل)

نَصُـــفَ النّهـــارُ المـــاءُ غـــامِرُهُ ورفيقُـــــهُ بالغَيْـــــبِ لا يَـــــدْري[4]
المسيب بن علس

---

(1) البيت للأقيشر الاسدي في ديوانه ص43، وخزانة الأدب 484/4، والدرر174/1، وشرح أبيات سيبويه 391/2، والمقاصد النحوية 516/4، وللفرزدق في الشعر والشعراء 106/1، وبلا نسبة في الصحاح (هنو)، والاشباه والنظائر 65/1، وتخليص الشواهد ص63، والخصائص 74/1، ورصف المباني ص327، وشرح المفصل والكتاب 203/4، ولسان العرب (وأل، هنا) وهمع الهوامع 54/1.

(2) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب 404/6، والدُرر 305/5، وذيل سمط اللآلي ص103، والكتاب 155/2، ولنبيه بن الحجاج في الأغاني 205/17، وشرح أبيات سيبويه 11/2، و لسان العرب(وا، يا)، وبلا نسبة في الصحاح (وا)، والجنى الداني ص353، والخصائص 41/3، وشرح الأشموني 486/2، وشرح المفصل 76/4، ومجالس ثعلب 389/1، والمحتسب 155/2، وهمع الهوامع 106/2.

(3) البيت للأشهر الرقبان في تذكرة النحاة ص443، و لسان العرب (مَسَحَ، ضَرَرَ، بـا) والمعاني الكبير ص496، ونوادر أبي زيد ص73، وبلا نسبة في الصحاح (با)، والانصاف 170/1، والخصائص 282/2، وديوان المعاني 35/1، ورصف المباني ص147، وسر صناعة الاعراب 138/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1469، وشرح المفصل 15/2، 23/8.

(4) الرجز لطرفة بن العبد في ديوانه ص46، وتهذيب اللغة 384/2، وتاج العروس (عَمَر، نقر، جوا، الياء) وجمهرة وجمهرة اللغة ص795، والحيوان 66/3، والشعر والشعراء 194/1، ولكليب بن ربيعة في التنبيه والايضاح 184/2،

الشاهد: (الماء غامره) يعني (والماء غامر) فحذف واو الحال وهي مرادة.

(الرجز)

يـــا لـــكِ مِـــنْ قُبَّـــرَةٍ بِمَعْمَـــرِ

طرفة بن العبد

الشاهد: (يا لك) النداء هنا أفاد التعجب.

(الرجز)

مِـــنْ لَـــدُ لَحْيَيْـــهِ إلـــى منخـــورِهِ[1]

غيلان بن حريث

الشاهد: (لَدُ) لغة في (لَدُن)، مثلها مثل (لَدَى).

(الرجز)

جـــاريَ لا تَســـتَنْكري عَـــذيرِي   سَـــيْري وإِشْـــفاقِي علـــى بَعيـــري[2]

العجاج

الشاهد: (جاريَ)، يريد يا جارية فَرَخَّم.

ولسان العرب (مَبر، يا)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص772، والخصائص 230/3، ورصف المبـاني ص221، والعقـد الفريد 127/3، والمنصف 138/1، والمخصص 39/12.

(1) الرجز لغيلان بن حريث في التنبيه والإيضاح، 211/2، وتاج العروس(نحر، تحر، لـدن) وشـرح أبيـات سـيبويه 380/2، وشرح شواهد الشافية ص161، والكتاب 234/4، ولسان العرب(نحر، لدن)، بلا نسبة في الصحاح (لدن)، فـي ديوان الأدب 308/1، وشرح شافية ابن الحاجب 233/2، وشرح المفصل 127/2، والصاحبي في فقـه اللغـة ص169، والمخصص 59/14.

(2) الرجز للعجاج في ديوانه 332/1، وأساس البلاغة (حفظ) وتاج العروس (شقر، عذر، حفظ)، وتهذيب اللغة 309/2، و جمهرة اللغة ص552، وكتاب العين 93/2، ولسان العرب (شقر، عثر، عذر، حفظ، دَلَـل)، ومجمـل اللغـة 460/3، ولرؤبة في مقاييس اللغة 204/3، وبلا نسبة في تاج العروس (جلا)، وجمهرة اللغة ص495، ولسـان العـرب (جـرس، جلا)، ومقاييس اللغة 468/1.

قافية الزّاي

(الرجز)

ولا امـــــــروٌ ذو جَـــــــدَلٍ مِلَـــــزّ[1]

رؤبة بن العجاج

الشاهد: جَرَّ (مِلَزِّ) على الجِوار.

قافية السين

(البسيط)

للهِ يبقـــى علـــى الأيّـــامِ ذو حَيَـــدٍ بِمُشْمَخـــرٍّ بـــــه الظَّيّـــانُ والآسُ[2]

أمية بن أبي عائذ الهذلي

الشاهد: (لله يبقى) يريد لا يبقى، فحذف حرف النفي وهو يريده.

(المتقارب)

أضـــاءت لنـــا النـــارُ وجْهـــاً أغَـــرَّ مُلْتبســـاً بـــالفؤاد التباســـا[3]

النابغة الجعدي

الشاهد: (أضاءَ) فعل يتعدى ولا يتعدى وقد جاء هنا متعديا إلى المفعول (وجهاً).

---

(1) الرجز لرؤبة في الصحاح (لزز)، وفي ملحق ديوانه ص370، والتنبيه والايضاح 95/1، وتاج العروس (لزز،)، ولسان العرب (لزز).

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الصحاح (شَمْخَرَ)، تاج العروس (ظين)، وشرح شواهد المغني 574/2، وشرح شواهد الايضاح ص544، ولسان العرب (ظين)، ولأميّة بن أبي عائذ في الكتاب 497/3، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة 57، و شرح أبيات سيبويه 499/1، وشرح أشعار الهذليين 439/1، وشرح شواهد الايضاح ص304، ولسان العرب (صيد، قرنس، ظيا)، ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين 228/1، ولأبي ذؤيب أو لأمية في خزانة الأدب 95/10، ولأبي ذؤيب أو لمالك أولأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن العباس أو لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب 176/5-178، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 23/6، والجنى الداني ص98، وجواهر الأدب ص72، والدرر 215/4، ورصف المباني ص118، وشرح الأشموني 290/2، والصاحبي في فقه اللغة ص114، واللامات ص81، ومغني اللبيب 214/1، والمقتضب 324/2، وهمع الهوامع 32/2.

(3) البيت للنابغة الجعدي في الصحاح (ضوأ)، وفي ديوانه ص80، وأساس البلاغة (ضوأ)، وتاج العروس (ضوأ، سلط)، وديوان الأدب 227/4، و الشعِّر والشُّعراء ص302، ولسان العرب(ضوأ)، وبلا نسبة في مجمل اللغة 293/2، ومقاييس اللغة 376/3.

(الطويل)

ونحـــنُ صـــبحنا آلَ نجـــرانَ غـــارةً   تمـــيمَ بـــنَ مْـــرٍّ والرمـــاحَ النَّوادِســـا[1]

الكميت بن معروف

الشاهد: (تميمَ) نصب تميم على أنه بدل من (آلَ).

(الرجز)

لقـــدْ رأيـــتُ عَجَبـــاً مُـــذ أَمْسـَــا   عجـــائزاً مثـــل السَّـــعالي خَمْســـا[2]

غيلان بن حريث الربعي

الشاهد: (مذ أمسا)، وكان حقه أن يقول (مذ أمسِ) لأن (أمس) إذا أضيفت أعربت، ولكن الشاعر نصب(أمسا) ضرورة على قول سيبويه.

(المنسرح)

اضـــربَ عنـــكَ الهمـــومَ طارقَهـــا   ضَـــرْبَك بالســـيفِ قَـــونَسَ الفَـــرَسِ[3]

طرفة بن العبد

الشاهد: (اضربَ) أراد (اضربَنْ) فحذف النون.

---

(1) البيت للكميت في اساس البلاغة (نَدَس) وتاج العروس (ندس، غور) والتنبيه والايضاح 180/2، وتهـذيب اللغـة 366/12، وديوان الأدب 115/2، ولسان العرب (غور)، وبلا نسبة في الصحاح (غو)، والمخصص87/6، ومقاييس اللغة 410/5.

(2) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في التنبيه والايضاح256/2، وشرح شواهد الايضاح ص598، والكتـاب 445/3، والمقاصد النحوية 357/4، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص841، والخصائص 62/2، والدرر243/6، والمحتسـب 94/1، وهمع الهوامع 157/2.

(3) البيت لطرفة بن العبد في الصحاح (قَنس)، وفي ديوانه ص155، وخزانة الأدب 450/11، والدرر 147/5، وشـرح وشرح أبيات المغني 358/7، وشرح شواهد المعني 933/2، وشرح المفصل 107/6، ولسـان العـرب(مَـنس، لـون)، والمقاصد النحوية 337/4، ونوادر أبي زيد ص13، وبـلا نسـبة فـي الانصـاف 565/2، وجمهـرة اللغـة ص852، والخصائص 126/1، وسر صناعة الإعراب 82/1، وشرح الأشموني 505/2، وشرح المفصل 44/9، ولسـان العـرب (هول)، والمحتسب 367/2، ومغني اللبيب 643/2، والممتع في التصريف 323/1.

(الطويل)

وأَشْــــعثَ منقــــدّ القمــــيصَ لقيتُـــــه بُعَيْـــــداتِ بَـــــيْنٍ لا هَـــــدانٍ ولا نَكْـــــسِ[1]

الشاهد: (بُعَيْداتِ بينٍ) ظرف من ظروف الزمان التي لا تتمكن.

(1) البيت بلا نسبة في الصحاح (بعد)، وأساس البلاغة (بعد)، و تهذيب اللغة 247/2، وتاج العــروس (بعــد)، ولســان العرب (بعد).

(الكامل)

هاتيــكَ تَحْمِلُنـــي وأَبْــيَضَ صـــارماً ومُـــــذَرَّباً فـــــي مـــــارنٍ مَخْمـــــوسِ[1]
عبيد بن الأبرص

الشاهد: (هاتيك) حيث (ها) للتنبيه على (تيك) اسم الاشارة للمؤنث تقول: هاتيك هنــدٌ وهاتـــاك هند.

قافية الصاد

(الكامل)

قـــد كنـــتُ خَرّاجـــاً ولوجـــاً صـــيرفاً لـــم تَلْتَحِصْـــني حَـــيْصَ بَـــيْصَ لَحـــاصِ[2]
أمية بن أبي عائذ الهذلي

الشاهد: (حَيْصَ بيصَ)، اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الفتح، وقال بعضهم أنهما اسمان من الحيص والبوص جُعلا واحدا وأُخرج البوصُ على لفظ الحَيْص ليزدوجا، وهــو شـــاهد علـــى (لحاصٍ) اسم مؤنث مبني على الكسر.

(الرجز)

يا هِنْدُ أَمْ مـــا كـــانَ مَشْـــيي رَقَصـــا[3]

الشاهد: مجي (أم) زائدة والتقدير: (يا هندُ ما كان...)

---

(1) البيت لعبيد بن الأبرص في الصحاح (تا)، وفي ديوانه ص70، وتهذيب اللغة 194/7، وتاج العروس (خَمَسَ، مرن، مرن، تا) ولسان العرب (خمس، مَرَنَ، تا)، ومجمل اللغة 218/2.

(2) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الصحاح (حيص)، واصلاح المنطق ص31، وتاج العروس (لحص، صـــرف)، وجمهرة اللغة ص1171، وشـــرح أشـــعار الهـــذليين 419/2، وشـــرح المفصـــل 115/4، والكتـــاب 298/3، ولســـان العرب(حيص، لحص، صرف)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص542،ولسان العرب (ولج)، وما ينصرف وما لا ينصـــرف ص106.

(3) الرجز بلا نسبة في الازهية ص132، وأمالي ابن الشجري 336/2، وتهذيب اللغة 625/1، وتاج العـــروس (أمـــم) وخزانة الأدب 62/11، 63، وشرح عمدة الحافظ ص656، والضرائر ص74، ولسان العرب (أمم)، والمقتضب 297/3، والمنصف 118/3.

(الرجز)

مـــا زال شـــيبانُ شـــديداً وَهَصُـــهْ   حتّـــــى أتـــــاهُ قِرْنُـــــه فَوَقَصُـــــهْ[1]

امرأة من عبد القيس

الشاهد: (فَوَقَصُهْ) أراد (فَوَقَصَهُ) فلما وقف على الهاء نقل حركتها وهي الضمة إلى الصاد قبلها فحركها بحركتها.

قافية الضاد

(الرجز)

ســـألتُ هَـــلْ وَصْـــلٌ فقالَـــتْ مِـــضٍّ   وحَرَّكَـــــتْ لـــــي رأْسَـــــها بـــــالنَّغْضِ[2]

الشاهد: (مِضٍّ) حرف جواب بمعنى لا.

قافية العين

(الرجز)

يـــا أقـــرعُ ابـــن حـــابس يـــا أقـــرعُ   إنّـــــك إنْ يُصْـــــرَعْ أَخـــــوكَ تُصْـــــرَعُ[3]

جرير بن عبد الله البجلي

الشاهد: (تُصْرَعُ): رفعها وحقها الجزم على إضمار الفاء، ويرى سيبويه أنه رفع (تُصْرَعُ) على تقديم الخبر كأنه قال: إنّكَ تُصرَعُ إنْ يُصْرَع أخَوك.

---

(1) الرجز لامرأة من عبد القيس في الدرر211/6، وشرح التصريح 342/2، ولسان العرب (هبص)، و همع الهوامع 156/2، وبلا نسبة في ال صحاح (وقص) وتاج العروس(هبص، وقص) وديوان الأدب 252/3، ولسان العرب (هبص، وقص).

(2) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة 483/11، وتاج العروس (مضض، نغض)، والدرر 309/5، وشرح المفصل 75/4، ولسان العرب (مضض)، و الصحاح (مضض)، وهمع الهوامع 107/2.

(3) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في شرح ابيات سيبويه 121/2، والكتاب 67/3 ولسان العرب (بجل)، وله أو لعمر لعمر بن خثارم العجلي في خزانة الأدب 20/8، وشرح شواهد المغني 897/2، والمقاصد النحوية 430/4، ولعمر بن خثارم العجلي في الدرر 227/1، وديوان الأدب 435/1، وبلا نسبة في الصحاح (بجل)، والانصاف 623/2، وجواهر الأدب ص202، ورصف المباني 104، وشرح ابن عقيل ص587، وشرح الاشموني 568/3، وشرح التصريح 249/2، وشرح عمدة الحافظ ص354، وشرح المفصل 158/8، ومغني اللبيب 553/2، والمقتضب 72/2، وهمع الهوامع 72/2.

(الطويل)

يقــولُ الخَنَــا وأَبْغَــضُ العجــمِ ناطقــاً   إلـــى ربِّنـــا صـــوتُ الحمـــارِ اليُجَـــدَّعُ[1]
ذو الخِرق الطُّهَوِي

الشاهد: (اليُجَدَّع) فهو على قول الأخفش أراد باليُجَدَّعُ الذي يجدَّعُ كما نقول: هــو اليَضــربك، تريد هو الذي يضربك.

(الكامل)

فكـــــأَنَّهُنّ ربابـــــةٌ وكأَنَّـــــهُ   يَسَـــرٌ يفـــيضُ علـــى القِـــداحِ ويَصْـــدعُ[2]
أبو ذؤيب الهذلي

الشاهد: (على القداح)، يعني بالقداح فناب حرف الجر (على) مناب حرف الجرّ الباء.

(الطويل)

مِـــنَ النَّفَـــرِ الـــلاّءِ الـــذينَ إذا هُـــمُ   يهـــابُ اللِّئـــامُ حَلْقَـــةَ البـــاب قعقعـــوا[3]
أبو الرّبيس

الشاهد: جمع بين (اللاء) وبين (الذين) وهما اسمان موصولان، لاختلاف اللفظين أو على إلغاء أحدهما.

---

(1) البيت لذي الخرق الطهوي في الصحاح(جدع)، وفي تاج العروس(جدع)، ولسان العرب (جدع)، وتخليص الشــواهد ص154، وخزانة الأدب 31/1، والدرر 275/1، وشرح شواهد المغني 162/1، والمقاصد النحوية 467/1، وبلا نسـبة في الانصاف 151/1، وتذكرة النحاة ص37، وتاج العروس (لوم)، وجواهر الأدب ص320، ورصــف المبــاني ص76، وسر صناعة الاعراب 368/1،وشرح المفصل 144/3،وكتاب اللامات ص53،ولسان العرب (عجم، لوم) ومغني اللبيب 49/1، ونوادر أبي زيد ص67، وهمع الهوامع 85/1.

(2) البيت لأبي ذؤيب في الصحاح (فيض)، وفي تهذيب اللغة 78/12، وتاج العروس (ربب، فيض، صدع) وجمهـرة اللغة ص67، وديوان الأدب 95/3، وشرح أشعار الهذليين ص18، وكتاب العين 291/1، ولسان العرب (ربـب، بسـر، صدع، علا)، وبلا نسبة في مجمل اللغة 366/2، والمخصص 21/13، ومقاييس اللغة 383/2.

(3) البيت لأبي الربيس في خزانةالأدب 78/6، ولسان العرب (لوي)، وبلا نسبة في الصحاح (لوى)، والاشباه والنظــائر والنظائر 308/4، وتاج العروس (لتا)، و الحيوان 486/3، وخزانة الأدب 156/6، و العقد الفريد 343/5.

(الكامل)

وكـــــــأنهُّنَّ رِبابـــــــةٌ وكأنّــــــــه يَسَــــرٌ يفـــيضُ علـــى القـــداح ويَصْـــدَعُ[1]

ابو ذؤيب الهذلي

الشاهد: مجي (على) بمعنى (بـِ) و (على القداح) أي (بالقداح).

(الكامل)

بينـــا تعنُّقِــه الكمـــاةَ ورَوْغِــه يومـــاً أتـــيحَ لــه جـــريءٌ سَـــلْفعُ[2]

ابو ذؤيب الهذلي

الشاهد: (بينا تَعَنَّقِهِ) حيث خفض ما بعد (بَيْنا) عندما صَلُحَ في موضِعه (بـين)، هـذا مـذهب الأصمعي، وغيره يرفع ما بعد بيناه وبينما على الابتداء والخبر.

(الرجز)

يـا ليـتَ أيّـامَ الَّصـبا رواجِعـا[3]

رؤبة بن العجاج

الشاهد: (رواجعا) إنما أراد يا ليت أيّامَ الصّبا لنا رواجِعَ، نصبه على الحال.

(الطويل)

هـم القـائلونَ الخَيْـرَ والآمرونَـهُ إذا مـا خَشُـوْا مِـنْ مُعْظَـم الأَمْـرِ مُفْظِعـا[1]

---

(1) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الصحاح(علا)، وفي تهذيب اللغة 78/12، وتاج العروس (ربب)، وجمهرة اللغة ص67، و ديوان الأدب 95/3، وشرح أشعار الهذليين ص18، وكتاب العين 291/1، ولسان العرب (ربب، يسر، صدع) وبلا نسبة في مجمل اللغة 366/2، والمخصص 21/13، ومقاييس اللغة 383/2.

(2) البيت لأبي ذؤيب في ديوانه ص4، والاشباه والنظائر 48/2، وخزانة الأدب 258/5، والدرر120/3، وسر صناعة صناعة الاعراب25/1، وشرح أشعار الهذليين 37/1، وشرح شواهد المغني263/1، وشرح المفصل 34/4، لسان العرب (بين)، وبلا نسبة في الخصائص 122/3، ورصف المباني ص11، وشرح المفصل 99/4، ومغنى اللبيب 370/1، وهمع الهوامع 211/1.

(3) الرجز لرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش 104/1، وليس في ديوانه، و للعجاج في ملحق ديوانه 306/2، وتاج العروس (ليت) وشرح شوااهد المغني 690/2، وبلا نسبة في الصحاح (ليت)، والاشباه والنظائر 262/4، والجنى الداني ص492، وجواهر الأدب ص358، وخزانة الأدب 234/10، والدرر 170/2، ورصف المباني ص298، وشرح الأشموني 135/1، وشرح عمدة الحافظ ص434، وشرح المفصل 104/1، والكتاب 142/2، ولسان العرب (ليت)، ومغني ا للبيب 285/1، وهمع الهوامع 134/1.

الشاهد: (الآمرونَهُ) الهاء هنا زائدة في الوقف لبيان الحركة نحو: لِمَه، وما لِيَهْ، فأجراهـا هنـا مجرى هاء الإضمار.

(المنسرح)

ولا تُهـينَ الفَقيـرَ عَلَّـكَ أَنْ تَركَـعَ يومـاً والـدَّهرُ قَـدْ رَفَعَـهْ[2]

الأضبط بن قريع

الشاهد: (لا تُهينَ) أراد (لاتهينَنْ)، فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

(الطويل)

غدت مِنْ عليـهِ تـنفُضُ الطَّـلَّ بَعْـدَما رأَتْ حاجـبَ الشّـمسِ اسـتوى فَتَرَفَّعـا[3]

يزيد بن الطثرية

الشاهد: قوله: (مِنْ عليه) يريد (مِنْ فوقِه)، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر.

(الطويل)

تَعُـدُّونَ عَقْـرَ النِّيـبِ أفْضَـلَ مَجْـدِكُمْ بَني ضَوْطَرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا[4]

---

(1) البيت بلا نسبة في الصحاح (ها)، وتاج العروس (ها)، ولسان العرب (ها).

(2) البيت للأضبط بن قريع في الاغاني 129/18، وتاج العروس (ركع) والحماسة الشجرية 474/1، وخزانة الأدب 450/11، والدرر 164/2، وشرح التصريح 208/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1151، وشرح شواهد الشافية ص160، وشرح شواهد المغني ص453، والشعر والشعراء 390/1، والمعاني الكبير ص495، والمقاصد النحوية 334/4، وبلا نسبة في الصحاح (هون)، والانصاف 221/1، وأوضح المسالك ن111/4، وتاج العروس (هون)، وجواهر الأدب ص57، ورصف المباني ص249، وشرح الأشموني 504/2، وشرح ابن عقيل ص550، وشرح شافية ان الحاجب 32/2، وشرح المفصل 43/9، ولسان العرب (قنس، ركع، هون)، واللمع ص278، ومغني اللبيب 155/1، والمقرب 18/2،وهمع الهوامع 134/1.

(3) البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص87، ولسان العرب (علا)، ونوادر أبي زيد ص163، وبلا نسبة في الصحاح (علا)، وفي الأزهية ص194، وأسرار العربية ص256، وتاج العروس (علا)، وشرح المفصل 38/8، والمقتضب 320/2.

(4) البيت لجرير في ديوانه ص907، وتخليص الشواهد ص431، وتاج العروس (لو)، وجواهر الأدب ص394، وخزانة الأدب 55/3، والخصائص 45/2، والدرر240/2، وشرح شواهد الايضاح ص72، وشرح شواهد المغني 669/2، وشرح المفصل 38/2، ولسان العرب (ضطر)، ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل 145/8، وبلا نسبة في الصحاح (لا)، وفي الأزهية ص170، والاشباه والنظائر 240/1، والجنى الداني ص606، وخزانة الأدب 245/11، ورصف ا

جرير

الشاهد: (لولا) هنا حرف تحضيض بمعنى هلا.

(الرجز)

يا ابنــةَ عَمَّــا لا تلــومي واهْجَعــي[1]

أبو النجم العِجلي

الشاهد: حذف هاء الندبة في (عمّا)، أراد: عّماه.

(المتقارب)

ومـــا كـــان حِصْـــنُ ولا حـــابسٌ يفوقـــانِ مِـــرْداسَ فـــي المَجْمَـــعِ[2]

عباس بن مرداس السُّلمي

الشاهد: (مرداسَ) حيث ترك صرف ما ينصرف، وكان الاخفش يجعل ذلك من ضرورة الشعر، وأنكره المبرد ولم يجوز في ضرورة الشعر ترك صرف ما ينصرف وقال: الرواية الصــحيحة (يفوقانِ شيخي في المَجْمَعِ).

لمباني ص293، وشرح الأشموني 610/3، وشرح ابن عقيل ص600، وشرح عمدة الحافظ ص321، وشــرح المفصــل 102/2، والصاحبي في فقة اللغة ص164، ومغني اللبيب 274/1، وهمع الهوامع 148/1.

(1) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب 364/1، الدرر 58/5، وشرح ابيات سيبويه 440/1، وشرح التصريح 179/2، وشرح المفصل 12/2، والكتاب 214/2، ولسان العرب (عمم)، والمقاصد النحوية 224/4، ونوادر أبي زيد ص19، وبلا نسبة في أوضح المسالك 41/4، ورصف المباني ص159، وشرح قطر النــدى ص208، والمقتضــب 252/4، وهمــع الهوامع 54/2.

(2) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص84، وفــي الصــحاح (ردس)، والاغــاني 291/14، والانصــاف 499/2، وخزانةالادب 147/1، والدرر 104/1، وسمط اللآلي ص33، وشرح التصريح 119/2، وشرح المفصل 68/1، والشِّعر والشُّعراء 107/1، ولسان العرب(ردس)، والمقاصد النحوية 365/4، وبلا نســبة فــي تــاج العــروس (فــوق) وســر صناعةالاعراب 546/2، وشرح الاشموني 43/2، ولسان العرب (فوق).

قافية الفاء

(الطويل)

ومــا زوّدونـــي غَيْـــرَ ســحق عمامـــةٍ وخمـــــسِ مِـــــئٍ منهـــا قِســــيٌّ وزائـــــفُ[1]

مزرد بن ضرار

الشاهد: (مِئٍ) أصلها (مِئين) حذفت النون للترخيم على قول الأخفش.

(الطويل)

إذا كَبَّــــدَ الـــنّجْمُ الســـماءَ بشـــتوةٍ علـــى حـــينَ هـــرَّ الكلـــبُ والـــثَّلْجُ خاشِـــفُ[2]

القطامي

الشاهد: (حينَ) فنصبها لأنه جعل (على) فضلا في الكلام وأضافه إلى جملة فتركت الجملة على إعرابها.

(الطويل)

لَدُنْ غدوةً حتّـى إذا امتــدّتِ الضُّـحى وَحَـــثَّ القَطِـــينَ الشَحْشَـــحانُ المُكَلَّـــفُ[3]

ذو الرمة

الشاهد: توهَّم أن النون في (لَدُنْ) زائدة تقوم مقام التنوين فنصب (غدوةً) كما تقـول: (ضـارِبٌ زيداً) ولم يعملوا (لدُنْ) إلا في (غدوة) خاصة.

---

(1) البيت لمزرد بن ضرار في ديوانه ص53، وفي الصحاح (مأى) واصلاح المنطق ص300، وتاج العروس (قسا، مأي)، ولسان العرب (زيف، سحق، قسا) وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص114، وجمهرة اللغة ص822، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص364.

(2) البيت للقطامي في ديوانه ص54، والتنبيه والايضاح 227/2، وتاج العروس (هرر، خشف) ولسان العرب(هرر، خفش)، وبلا نسبة في الصحاح (خشف)، وديوان الأدب 171/2.

(3) البيت لذي الرمة في الصحاح (لدن)، وفي ديوانه ص1565، وشرح المفصل 102/4، ولسان العرب (شَحَحَ ما لدون).

(الرجز)

فيـــه ازدهـــافٌ أيَّمـــا ازدهـــافِ   قولُـــــكَ أقـــــوالاً مـــــع الـــــتَّحلافِ[1]

رؤبة بن العجاج

الشاهد: نصب (أيّما) على الحال، والازدهاف الكذب، أي: أنت تكذب رغم حلفك على ما تقول.

قافية القاف

(الطويل)

رضـــيَعيْ لَبـــانٍ ثـــديَ أُمٍّ تقاسَـــما   بِأَسْـــــحَمَ داجٍ عـــــوضَ لا نتفـــــرَّقُ[2]

الأعشى

الشاهد: (عوضَ لا نتفرّق) فَعَوْض اسم يُضَمُّ ويفتح بغير تنوين، وهو للمستقبل من الزمان فــلا يجوز ان تقول عوضُ ما فارقتُك.

(البسيط)

القائـــدُ الخيـــلَ مَنْكوبـــاً دوابرُهـــا   قَـــدْ أُحْكِمَـــتْ حَكَمـــاتِ القِـــدّ والأبقـــا[3]

زهير بن ابي سلمى

الشاهد: نصب حكماتِ على نزع الخافض، يريد: قد أحكمت بحكماتِ القدّ وحكمات الابق فحذف الباء.

---

(1) البيت لرؤبة في ديوانه ص100، وخزانة الأدب 45/2،وسر صناعة الاعــراب ص186، وشــرح أبيــات ســيبويه 289/1، وشرح عمدة الحافظ ص587، والكتاب 364/1، ومجمل اللغة 26/3، وبلا نسبة في الصحاح (زلــف) وشــرح المفصل 49/10، ولسان العرب (زهف) ومقاييس اللغة 33/3.

(2) البيت للأعشى في الصحاح (عوض)، وفي ديوانه ص275، وأدب الكاتب ص407، واصــلاح المنطــق ص297، والاغاني 111/9، وجمهرة اللغة ص905، و خزانة الأدب138/7، والخصائص 265/1، والدرر 133/3، وشرح شواهد المغني 303/1، وشرح المفصل 107/4، والصاحبي في فقه اللغة ص156، ولسان العرب (عوض، سحم، لبن) ومغنــي اللبيب 150/1، وبلا نسبة في الاشتقاق ص240، والانصاف 401/1، وتاج العروس (عوض، ســحم)، وهمــع الهوامــع 213/1.

(3) ويروى محكومةً حكماتِ القَدّ والأبقا، البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص49، وتهذيب اللغــة 114/4، وتــاج العروس (حكم)، وجمهرة اللغة ص1026، وديوان الأدب 328/2، ولسان العرب (أبق، حكم)، ومجمــل اللغــة 159/1، ومقاييس اللغة 39/1، وبلا نسبة في ديوان الأدب 133/2، ولسان العرب (حكم)، والمخصص 71/4.

(الطويل)

ورُحْنا بِكــابنِ المــاءِ يُجْنَــبُ وسَـطنا تَصَـــوَّبُ فيــــه العَــــيْنُ طَـــوْراً وتَرْتَقـــــي[1]

امرؤ القيس

الشاهد: (بكابن) حيث ادخل حرف جر على حرف الجر الكاف لأنها وقعت في موقع الاسم، و(بكابن) أي: بمثل ابن الماء أو ما كان مثله، وابن الماء طائر كثير التواجـد عنـد التجمعــات المائية.

(الطويل)

لَهِنَّـــكَ مِـــــنْ عَبْسِـــيَّةٍ لَوَسَـــيمَةٌ علــــى هَنَـــواتٍ كـــاذبٍ مــــن يقولُهــــا[2]

الشاهد: (لَهِنَّكَ) كلمة تستعمل عند التوكيد وأصلها لَإِنَّكَ فأبدلت الهمزة هاءَ، كما قالوا في إيــاك: هِيّاكَ وإنما جاز أنْ يجمع بين اللام و(إنَّ) وكلاهما للتوكيد لأنك لما أبدلت الهمزة هاء زال لفــظ (إنَّ) فصار كأنّها شيء آخر.

(الطويل)

فيـــا راكبـــاً إمّـــا عرضـــتَ فَـــبلِّغَنْ نـــــدا مــــاي مِـــنْ نَجْـــرانَ أَنْ لا تلاقيــــا[3]

عبد يغوث بن وقاص الحارثي

الشاهد: (يا راكباً) أراد فيها راكباه للندية، فحذف الهاء، ولا يجوز يا راكبا بالتنوين، لأنه قصد بالنداء راكباً بعينه.

---

(1) البيت لأمرئ القيس في ديوانه ص176، وأدب الكاتب ص505، ولسان العرب (كوف)، وبلا نسبة فـي الصـحاح (كوف)، وخزانة الأدب 167/10، ورصف المباني ص196.

(2) البيت بلا نسبة في الصحاح (لهن)، ولسان العرب (لهن).

(3) البيت لعبد يغوث بن وقاص في الاشباه والنظائر 234/6، وخزانـة الأدب 194/2، وشـرح اختيـارات المفضـل ص767، وشرح التصريح 167/2، وشرح المفصل 128/1، والعقد الفريد 229/5، و الكتاب 200/2، ولسـان العـرب (عرض)، والمقاصد النحوية 206/4، وبلا نسبة في خزانة الأدب 413/1، ورصف المباني ص137، وشرح ابن عقيـل ص515، وشرح الأشموني 445/2، والصحاح (عرض)، وشرح شذور الذهب ص145، وشرح قطـر النـدى ص203، والمقتضب 40204.

(الكامل)

تَــــذَرُ الجمـــــاجِمَ ضـــــاحياً هاماتُهــــا   بَلْـــــهَ الأكُـــــفِّ كَأَنّهـــــا لـــــم تُخْلَـــــق[1]

كعب بن مالك

الشاهد: (بَلْهَ) ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول ضَرْبَ زيدٍ، ويجوز نصب (الأَكُفِّ) على معنـــى دَع الأَكُفَّ.

(الرجز)

هَـــلْ هـــي إِلّـــا حِظَـــةٌ أَوْ تَطْليـــق[2]

ابنة الحُمارس

الشاهد: مجي (هَلْ) بمعنى (ما).

قافية الكاف

(البسيط)

تَعَلَّمَـــــنْ هـــــا لَعَمْـــــرُ اللهِ ذا قَسَـــــماً   فاقْصِـــــدْ لِـــــذَرْعِكَ وأنظُـــــرْ أَيْـــــنَ تَنْسَـــــلِكُ[3]

زهير بن ابي سلمى

الشاهد: (ها لَعَمْرُ اللهِ ذا) أصله (لَعمرُ اللهِ هذا) فَفَرَّقَ بين (ها) و(ذا) ووضع الاسم بينها وجَـــرَّهُ بحرف التنبيه.

---

(1) البيت لكعب بن مالك في الصحاح (بله)، وفي ديوان كعب ص245، وتاج العروس (بله)، وخزانـــة الأدب 211/6، والدرر اللوامع 178/3، وشرح شواهد المغني ص353، ولسان العرب (بله)، وبلا نسبة في أوضـــح المســـالك 217/2، وتذكرة النحاة ص500، والجنى الداني ص425، وخزانة الأدب 232/6، وشرح الأشموني 251/1، وشـــرح التصـــريح 199/2، وشرح شذور الذهب ص513، وشرح المفصل 48/4، ومغني اللبيب ص115، وهمع الهوامع 236/1.

(2) الرجز لابنة الحمارس في تاج العروس (حوق، هلل، حظا، ها)، ولسان العرب (هلل، هل)، وبلا نسبة فـــي تهـــذيب اللغة 204/5، ولسان العرب (حوق، حظا)، والمخصص 33/2، 93/15.

(3) البيت لزهير بن أبي سلمة في ديوانه ص182، وتاج العروس (سلك، ها) وخزانة الأدب 451/5، والصحاح (هـــا)، (ها)، والدرر 238/1، وشرح أبيات سيبويه 246/2، والكتاب 500/3، ولسان العرب(سلك، ها) وبلا نسبة في خزانـــة الأدب 194/11، والمقتضب 323/2، وهمع الهوامع 76/1.

(الرجز)

دارٌ لِسُــــعْدى إذْهِ مِـــــنْ هَواكــــــا[1]

الشاهد: (إذْهِ) حذفت ياء (هي) في ضرورة الشعر وهو جائز

(الطويل)

على مِثْل أصحابِ البَعوضَــةِ فاخْمِشِــي ـــ لــكِ الَوَيــلُ كــلُّ الويــل أو يَبْــكِ مَــنْ بَكــى[2]
متمم بن نويرة

الشاهد: حذف لام الامر وعملها مضمرة في الشعر والتقدير (أو لَيَبْكِ).

(الطويل)

أولالِــكَ قَــوْمي لــم يكونــوا أُشــابَةً ـــ وهَـــــلْ يَعِــــظُ الَّضَّــــلّيلُ إلاّ أولالِكــــــا[3]
الاعشى

الشاهد: (أولالِك) اسم موصول مثل (أولئك).

---

(1) الرجز بلا نسبة في الصحاح (ها)، والانصــاف ص680، وتــاج العــروس (هــوي، هــا)، وخزانــة الأدب 6/2، والخصائص 89/1،ن والدرر 188/1، ورصف المباني ص617، وشرح شافية ابن الحاجــب 347/2، وشــرح شــواهد الايضاح 97/3، والكتاب 27/1، ولان العرب (هيا) وهمع الهوامع 61/1.

(2) البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص84، وشرح أبيات سيبويه 98/2، وشرح شواهد المغنى 599/2، والكتاب 9/3، 9/3، ولسان العرب (لوم)، ومعجم ما استعجم ص261، وبلا نسبة في الانصاف 532/2، ورصف المباني ص228، وسرّ صناعة الاعراب 391/1، وشرح المفصل 60/7، ولسان العرب (بعض)، والمقتضب 132/2، ومغني اللبيب 225/1.

(3) البيت للأعشى في شرح المفصل 6/10، ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب 394/1، ونوادر أبي زيد ص154، وبــلا وبلا نسبة في الصحاح (ألا)، وفي إصلاح المنطق ص382، وتاج العروس (أولــو)، والــدرر 235/1، وســر صــناعة الاعراب 322/1، وشرح التصريح 129/1، والصاحبي في فقة اللغة ص48، واللامات ص132، ولسان العرب (أولى)، و المنصف 166/1، وهمع الهوامع 76/1.

قافية اللام

(الوافر)

دَعينِــــي إنمَّـــا خطئــــي وصَــــوْبي   علــــــيَّ وإنَّ مــــــا أَهْلَكْــــــتُ مـــــــالُ[1]

أوس بن غلفاء

الشاهد: (مالُ) مرفوع على تقدير: إنَّ الذي أهلكتُ إنما هو المالُ.

(الطويل)

لإنْ ذَكَّرَتْــــكَ الــــدّارُ مَنْزِلَهــــا جُمْـــلُ   بَكَيْـــــتَ فَـــــدَمْعُ العــــينِ مُنحَـــــدِرٌ سَــــجْلُ[2]

الشاهد: نصب (المنزلَ) على المصدر.

(الطويل)

فمـــا زالـــتِ القتلـــى تَمُـــجُّ دماءَهـــا   بِدِجلـــــةَ حتّـــــى مـــــاءُ دِجْلَـــــةَ أَشْـــــكَلُ[3]

جرير

الشاهد: (حتى) هنا حَرْف ابتداء يستأنف بها الكلام بعدها.

(الطويل)

وجَـــدْنا الوليـــدَ بـــن اليزيـــدِ مُباركـــاً   شَـــــديداً بأَعبــــاءِ الخلافـــــةِ كاهُلــــــهْ[4]

ابن ميادة

---

(1) البيت لأوس بن غلفاء في إنباه الرواة 120/1، والتنبيه والايضاح 105/1، وخزانة الأدب 313/8، والدرر 56/5، 56/5، والشعر والشعراء 640/2، ولسان العرب(صوب) والمقاصد النحوية 249/4، ونوادر أبي زيد ص46، ولابن عنقاء الفزاري في الاشباه والنظائر 194/6، وبلا نسبة في الصحاح (صوب)، وجمهرة اللغة ص351.

(2) البيت بلا نسبة في تاج العروس (نزل)، ولسان العرب (نزل) والصحاح (نزل).

(3) البيت لجرير في الصحاح (حتت)، وفي ديوانه ص143، والأزهية ص216، وتاج العروس (شكل)، والجنى الداني الداني ص552، وخزانة الأدب 477/9، والدرر 32/4، وشرح شواهد المغني 377/1، وشرح المفصل 18/8، واللمع ص163، ومغني اللبيب 4128/1، والمقاصد النحوية 386/4، وللأخطل في الحيوان 330/5، وبلا نسبة في أسرار البلاغة ص288، والدرر 112/4، وشرح الأشموني في562/3، ولسان العرب (شَكَلَ)، وهمع الهوامع 248/1.

(4) البيت لابن ميادة في ديوانه10 ص192، وخزانة الأدب 226/2، و الدرر 87/1، وسر صناعة الإعراب 451/2، 451/2، وشرح شواهد الشافية ص12، وشرح شواهد المغني 164/1، ولسان العرب (زيد)، و المقاصد النحوية 218/1،

الشاهد: (اليزيد) حيث أدخل الألف واللام على العَلَمَ الذي على وزن الفعل وهما لا يدخلان على نظائره مثل يَعْمَر ويَشْكُر إلا في ضرورة الشعر.

(الطويل)

فيوماً يجـارينَ الهـوى غَيـر ماضِـيٍ ويومـاً تـرى منهنَّ غُـولاً تغـوَّلُ[1]
جرير

الشاهد: (ماضِيٍ) حيث رده إلى أصله للضرورة،لأنه يجوز في الشعر أن يجري الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح.

(الوافر)

فأشْـرقْتُ الغزالـةَ رأسَ حُـزوَى أُراقِبُهم ومـا أَغْنـى قَبـالا[2]
ذو الرمة

الشاهد: نصب (الغزالةَ) على الظرف.

(الكامل)

كَـذَبَتْكَ عَيْنُـكَ أَمْ رَأَيْـتَ بِواسـطٍ غَلَـسَ الظَّـلامِ مِـن الرَّبـابِ خَيـالا[3]
الأخطل

ولجرير في لسان العرب (وسع)، وبلا نسبة في الصحاح (وسع)، والاشباه والنظائر 23/1، وأمالي ابن الحاجب 322/1، والانصاف 317/1، وأوضح المسالك 73/1، وخزانة الأدب 247/7، وشرح الأشموني 85/1، وشرح التصريح 153/1، وشرح اللبيب 52/1ن وهمع الهوامع 24/1.

(1) البيت لجرير في الصحاح (مضى)، وفي ديوان جرير ص104، وتاج العروس (غول، مضى)، وخزانة الأدب 358/8، والخصائص 159/3، وشرح الاشموني 44/1، وشرح المفصل 101/10، والكتاب 114/3، ولسان العرب (غول، مضى)، والمقاصد النحوية 227/1، والمقتضب 144/1، المنصف 114/2، ونوادر أبي زيد ص203، وبلا نسبة في شرح المفصل 104/10، والمقتضب 354/3، والممتع في التصريف 556/2، والمنصف 80/2.

(2) البيت لذي الرمة في ديوانه ص1508، وتاج العروس (غزل)، وجمهرة اللغة ص819، ولسان العرب (غزل)، والمخصص 21/9.

(3) البيت للأخطل في ديوانه ص105، والأزهية ص129، وتاج العروس (غلس، أمم)، وخزانة الأدب 9/6 و 122/11، وشرح أبيات سيبويه 67/2، وشرح أبيات المغني 235/1، وشرح التصريح 144/2، وشرح شواهد المغني 143/1، وفرحة الأديب ص201، والكتاب 174/3) ولسان العرب (كذب، غلس، أمم) ومغني ا للبيب 45/1، والمقتضب 295/3، والنقائض ص70، وبلا نسبة في الأغاني 79/7، والصاحبي في فقة اللغة ص125.

الشاهد: شاهد على (أمْ) حرف عطف منقطعة عما قبلها وهي بمعنى بَلْ إلا أن ما يقع بعد بَلْ يقين، وما بعد أَمْ مظنون.

(الرجز)

يا ربِّ يا ربّاهُ إيّاكَ أَسَلْ عفراءَ يا ربّاهُ مِن قبلِ الأَجَلْ[1]

عروة بن حزام

الشاهد: (يا ربّاه) فقد تدخل الهاء في الندبة فتثبت في الوقف و تحذف في الوصل، وهي ثَبَتَتْ هنا في الوصل ضرورة على قول الفراء، وليس ما ورد منه في الشعر بحجة عند أهل البصرة، وهو خارج عن الأصل.

(الرجز)

وَقَدْ وَسَطْتُ مالِكاً وحَنْظلا[2]

غيلان بن حريث

الشاهد: (حَنْظلا) أراد حنظلة فلما وقف حول تاء التأنيث ألفا لأن التاء ذهبت عند الوقف فأشبهت الألف.

(الرمل)

شَرَّ يومَيْها وأَغواه لها رُكِبَتْ عَنْزٌ بِحَدْجٍ جملاً[3]

عامر بن المجنون

الشاهد: (شرَّ) نصبه على معنى ركبت في شرِّ يومَيْها.

---

(1) الرجز لعروة بن حزام في خزانة الأدب 270/7، وشرح المفصل 47/9، وبلا نسبة في الصحاح (ها)، وإصلاح المنطق ص91، وتاج العروس (ها، الياء)، وشرح الشواهد الشافية ص228، وشرح عمدة الحافظ ص293، ولسان العرب (ها).

(2) الرجز لغيلان بن حرث في مجالس ثعلب ص306، وبلا نسبة في الصحاح (وسط)، وتاج العروس (صيب)، وديوان وديوان الأدب 252/3، ولسان العرب (صيب).

(3) البيت لعامر بن المجنون في التنبيه والايضاح 246/2، و في تاج العروس (عنز)، وديوان الأدب 112/1، ولسان العرب (حرج، عنز، يوم، أحنا) وبلا نسبة في الصحاح (عنز)، وجمهرة الأمثال 359/1.

(الرمل)

يَتَمـــارى فـــي الّـــذي قُلْـــتُ لَـــهُ وَلَقَـــــدْ يَسْـــــمَعُ قـــــولي حَيَّهَـــــلْ[1]

لبيد بن ربيعة

الشاهد: سكن اللام في (حَيَّهَلْ) ضرورة للقافية وكان حقها الفتح.

(الطويل)

ذرينـــي وعِلْمـــي بـــالأُمورِ وشـــيمتي فمـــا طـــائري فيهـــا عَلَيْـــكِ بـــأَخْيَلا[2]

حسان بن ثابت

الشاهد: (بأخْيلا)، في الأصل ينصرف في النكرة إذا سميت به، والبيـت شـاهد علـى مـن لا يصرف في المعرفة ولا في النكرة، ويجعله في الأصل صفة من التخيل.

(الكامل)

حَتّـــى وَرَدْنَ لِـــتِمٍّ خمـــسٍ بـــائِصٍ جُـــــدّاً تعـــــاوَرَه الّرِيـــــاحُ وبـــــيلا[3]

الراعي النميري

الشاهد: (لِتِمّ) اللام لام التاريخ أو لام الظرفية الزمانية.

(الوافر)

ألا نـــــادَتْ أُمامَـــــةُ باحتمـــــالٍ لِتَحْزُنَنـــــي فـــــلا بـــــك مـــــا أبـــــالي[1]

غوية بن سلمى

---

(1) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص183، والأزمنة والأمكنة 153/2، وتاج العروس (هلل)، وخزانة الأدب 258/6، 258/6، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1821، وشرح المفصل 45/4، ولسان العرب (هلل)، و بـلا نسـبة فـي الخصائص 36/3.

(2) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص271، وتاج العروس (خيل)، وشـرح التصـريح 214/24، وشـرح شـواهد الايضاح ص392، ولسان العرب (خيل)، والمقاصد النحوية 348/4، والصحاح (خيـل)، وبـلا نسـبة فـي الاشـتقاق ص300،ن وأوضح المسالك 120/4، وشرح الأشموني 514/2.

(3) البيت للراعي النميري في ديوانه ص222، وأدب الكاتب ص519، والأزهية ص289، وتاج العروس (بوص، تمم، تمم، لوم)، وجمهرة اللغة ص1317، ولسان العرب (بوص، تمم، لوم)، وبلا نسبة فـي ديـوان الأدب 34/3، ورصـف المباني ص224.

الشاهد: مجي الباء حرف قسم مع المضمر في قوله (فلا بِكِ).

(الكامل)

نَصَـــــروا نَبِـــــيَّهُمُ وشَـــــدّوا أَزْرَهُ بِحُنَـــــيْنَ يَـــــوْمَ تواكُـــــلِ الأَبطـــــالِ[2]

حسان بن ثابت

الشاهد: ترك صرف كلمة (حنَينَ)، وتأنيثها لأن المقصود بها هنا البلدة والبقعة.

(الوافر)

كَمُنْيَـــةِ جـــابرٍ إذْ قـــال لَيْتـــي أُصـــادِفُهُ وأَغْـــرَمُ جُـــلَّ مـــالي[3]

زيد الخيل

الشاهد: (ليتي) فيقال ليتني ويقال ليتي دون النون مثلما يقال لعلي ولعلّني، وإنّي وإنّني.

(الطويل)

فلـــو كَـــان عَبْـــدُ الله مَـــوْلىً هجوتُـــه ولكـــنَّ عَبْـــدَ اللهِ مـــولى مَواليِـــا[4]

الفرزدق

الشاهد: (مواليا) نصبه لأنه رده إلى أصله للضرورة ولم ينون لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا يصرفه.

---

(1) البيت لغوية بن سلمى في تاج العروس (الباء) ولسان العرب (بـا)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص253، والخصائص 19/2، ورصف المباني ص146، والصحاح (با)، وسر صناعة الإعراب 104/1، وشرح المفصل لابن يعيش 34/8، والصاحبي في فقه اللغة ص107، ولسان العرب (أهل)، واللمع ص58.

(2) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص393، والانصاف 494/2، ولسان العرب (حنن).

(3) البيت لزيد في الخيل في ديوانه ص87، وتخليص الشواهد ص100، وخزانة الأدب 375/5، والدرر 205/1، وشرح أبيات سيبويه 97/2، وشرح المفصل 123/3، والكتاب 370/2، ولسان العرب (ليت)، والمقاصد النحوية 346/1، ونوادر أبي زيد ص68، وبلا نسبة في الصحاح (ليت)، وجواهر الأدب ص153، ورصف المباني ص300، وسر صناعة الاعراب 550/2، وشرح الأشموني 56/1، وشرح ابن عقيل ص61، ومجالس ثعلب ص129، والمقتضب 250/1، وهمع الهوامع 64/1.

(4) البيت للفرزدق في الصحاح (ولى)، وإنباه الرواة 105/2، وبغية الوعاة 42/2، وخزانة الأدب 235/1، والدرر 101/1، وشرح أبيات سيبويه 311/2، وشرح التصريح 229/24، وشرح المفصل 64/1، و الكتاب 313/3، ولسان العرب (عرا، ولي)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص114، ومراتب النحويين ص31،ن والمقاصد النحوية 375/4، والمقتضب 143/1، وبلا نسبة في اوضح المسالك 140/4، وشرح الأشموني 541/3، وهمع الهوامع 36/1.

(الكامل)

فــإذا وَذلــكَ يــا كُبيشــةُ لــم تَكُــنْ   إلاّ كَلَمَّــــــــــة حـــــــــالِمٍ بخيــــــــــالِ[1]
تميم بن مقبل

الشاهد: (وذلك) الواو هنا زائدة كأنه قال: فإذا ذلك لم يَكُنْ.

(الطويل)

فرِشْــني بخيــرٍ لا أكُــونَنْ ومِــدْحَتى   كَناحِــــتِ يومــــاً صــــخرةٍ بِعَســــيلِ[2]

الشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسماء الزمان في قوله (كناحتِ يوماً صخرةٍ).

(الكامل)

أَمْ لا ســـبيلَ إلـــى الشـــبابِ وذِكْـــرِهِ   أَشـــهى إلـــيَّ مـــنَ الرحيـــق السَّلسَـــلِ[3]
أبو كبير الهذلي

الشاهد: مجيء (إلى) بمعنى (عند) والتقدير (أشهى عندي).

(الطويل)

فَلَسْـــــتُ بآتيـــــه وَلا أَسْـــــتطيعُه   ولاكِ اسْـــقني إنْ كـــانَ مـــاؤُكَ ذا فَضْـــلِ[4]
النجاشي

---

(1) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص59، وتاج العروس (لمم)، وخزانة الأدب 58/11، وشرح عمدة الحافظ ص650، ص650، ولسان العرب (لمم)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص45، وتاج العروس (الواو)، والصحاح (وا)، والجنى الداني ص165، ولسان العرب (وا).

(2) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 184/3، وتاج العروس (عسل)، و الدرر 43/5، وشرح الأشموني 338/2، وشرح التصريح 58/2، وشرح عمدة الحافظ 328، ولسان العرب (عسل)، والمقاصد النحوية 481/3، وهمع الهوامع 52/2.

(3) البيت لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب ص512، وتاج العروس (سَلْسَل)، والجنى الداني ص389، والدرر 40102، 40102، ولسان العرب (سلسل)، والمقاصد النحوية 54/3، وبلا نسبة في الصحاح (ألا) والاشباه والنظائر 237/5، والاشتقاق ص479، ومغني اللبيب 74/1، وهمع الهوامع 20/2.

(4) البيت للنجاشي في ديوانه ص111، والأزهية ص296، وخزانة الأدب 418/10، وشرح أبيات سيبويه 195/1، وشرح التصريح 196/1، وشرح شواهد المغني 701/2، والكتاب 27/1، والمنصف 229/2، وبلا نسبة في الصحاح

الشاهد: (لاكِ)، يريد لكنْ، فحذف النون ضرورة وهو قبيح.

(الرجز)

فــي لُجَــةٍ أمْسِــك فُلانــاً عــن فُــلِ[1]

أبو النجم العجلي

الشاهد: ترخيم (فُلان)، في غير النداء ضرورة.

(الوافر)

يقــــولُ المجتلــــونَ عــــروس تَــــيْمٍ شَــــــوى أُمِّ الحُبَــــــيْنِ ورَأسُ فِيْــــــلِ[2]

جرير بن عطية

الشاهد: إدخال الألف واللام على (أمّ الحُبيب) وهي معرفة بدونها وهو شاذ.

(الطويل)

ومِــنْ ظُعــنٍ كالــدَّوْمِ أَشْــرَفَ فَوْقَهــا ظبــــاءُ السُّــــلَيِّ واكنــــاتٍ علــــى الخَمْــــلِ[3]

عمرو بن شأس

الشاهد: نصب (واكناتٍ) على الحال.

(لكن)، والاشباه والنظائر 133/2، والانصاف 684/2، وأوضح المسالك 671/1، وتخليص الشواهد ص269، وتاج العروس (لكن)، ووالجنى الداني ص592، وخزانة الأدب 265/5، ورصف المباني ص277، وسر صناعة الاعراب 440/2، وشرح الأشموني 136/1، وشرح المفصل 142/9،ن واللامات ص159، ولسان العرب (لكن)، ومغني اللبيب 291/1، وهمع الهوامع 156/2.

(1) الرجز لأبي النجم في تهذيب اللغة 48/2، وتاج العروس (عصب، فلن)، وجمهرة اللغة ص407، وخزانة الأدب 389/2، والدرر 37/3، وسمط اللألي ص257، وشرح أبيات سيبويه 439/1، وشرح التصريح 108/2، وشرح شواهد المغني 450/1، وشرح المفصل 119/5، والصاحبي في فقه اللغة ص228، والطرائف الأدبية، ص66، والكتاب 248/2، ولسان العرب (عصب، لجج، فلل، فلن)، ومجمل اللغة 61/4، ومقاييس اللغة 447/4، والمقاصد النحوية 228/4، والممتع في التصريف 640/2، والمنصف 225/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 43/4، وشرح بن عقيل ص527، وشرح الأشموني 460/2، وشرح المفصل 48/1، والمقتضب 238/4، والمقرب 182/1، وهمع الهوامع 177/1.

(2) البيت لجرير بن عطية في تاج العروس (جبن)، ولسان العرب (حَبنَ)، وبلا نسبة سر صناعة الاعراب 367/1.

(3) البيت لعمر بن شأس في ديوانه ص93، وتاج العروس (خَمَلَ، وكن)، ولسان العرب (خمل، وكن)، والصحاح (وكن).

قافية الميم

(الوافر)

تمخّضـــتِ المنـــونُ لــــه بيـــومٍ   أَنـــــى ولكـــــلِّ حامِلَـــــةٍ تمـــــامُ[1]

عمرو بن حسان

الشاهد: (حاملة) ولم يقل (حامل) لأنه بناه على حَمَلَت فهي حاملةٌ.

(الرجز)

والشّـــعْرُ لا يَسْـــطيعُهُ مَـــنْ يَظلِمُـــهْ   يريـــــــدُ أَنْ يُعْرِبَـــــــهُ فَيْعجِمُـــــــهْ[2]

رؤبة بن العجاج

الشاهد: رفع (يُعجمُه) على المخالفة لأنه يريد أن يعرفه ولا يريد أن يُعجِمَه.

(البسيط)

وإنْ أَتـــاه خليـــلٌ يـــومَ مَسْـــألةٍ   يقـــولُ لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ[3]

زهير بن أبي سلمى

الشاهد: رفع (يقولُ) وهو جواب الشرط على معنى التقديم عند سيبويه والتقدير (يقول: إنْ أتــاه خليلٌ) وعند الكوفيين على إضمار الفاء.

---

(1) البيت لعمرو بن حسان في حاشية يسن 286/2، ولسان العرب (كثر، مخض، منن)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق المنطق ص3، والانصاف 760/2، وجمهرة اللغة ص680، وشرح عمدة الحافظ ص836، وشرح المفصل 103/4، ولسان العرب (أنن).

(2) الرجز للحطيئة في ديوانه ص239، والأزهية ص242، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص186، وتهذيب اللغة 216/14، 216/14، وتاج العروس (تمم)، والدرر86/6، والكتاب 53/3، ولسان العرب (تمم)، ولرؤبة او الحطيئة في تاج العروس (عجم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة 398/3، وتاج العروس (حضض)، وخزانة الأدب 149/6، ولسان العرب (حضض)، والمخصص 135/5، ومغني اللبيب 168/1، والمقتضب 33/2، وهمع الهوامع 131/2.

(3) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص153، والانصاف 8625/2، وجمهرة اللغة ص108، وخزانة الأدب 48/9، 48/9، والدرر82/5، ورصف المباني ص104، وشرح أبيات سيبويه 85/2، وشرح التصريح 249/2، وشرح شواهد المغني 838/2، والكتاب 66/3، ولسان العرب (خلل، حرم)، والمحتسب 65/2، ومغني اللبيب 422/2، والمقاصد ا النحوية 429/4، والمقتضب 70/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 207/4، وجواهر الأدب ص203، وشرح الأشموني 585/3، وشرح ابن عقيل ص586، وشرح شذور الذهب ص451، وشرح عمدة الحافظ ص353، وشرح المفصل 157/8، وهمع الهوامع 60/2.

(الكامل)

وأرى لهـــــا داراً بأغـــــدرة الـــــــ سِّـــــيدانِ لـــــم يَـــــدْرُسْ لهـــــا رَسْـــــمُ[1]
إلاّ رمـــــــاداً هامـــــــداً رَفَعَـــــــتْ عَنْـــــــهُ الرّيـــــــاحَ خوالـــــــدٌ سُـــــــحْمُ[2]

المخبل السعدي

الشاهد: (إلاّ) هنا بمنزلة الواو في العطف أي: أرى لها داراً ورماداً.

(الكامل)

العـــاطفونَ تَحـــينَ مـــا مِـــنْ عـــاطفٍ والمُطْعِمـــــونَ زمـــــانَ أَيْـــــنَ المُطْعِـــــمُ[3]

أبو وجزة السعدي

الشاهد: (تحين) يعني حين والتاء زائدة.

(البسيط)

أمْ هَلْ كبيـــرٌ بَكـــى لَـــمْ يَقْـــضِ عَبْرَتـــه إثْـــــرَ الأَحبّـــــة يَـــــوْمَ البَـــــيْنِ مَشْـــــكُومُ[4]

علقمة بن عبدة

الشاهد: دخول(أمْ) على (هَلْ) في الاستفهام.

---

(1) البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص312، ولسان العرب (ألا)، وبلا نسبة في الصحاح (ألا)، وتاج العروس (ألي). (ألي).

(2) البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص312، ولسان العرب (ألا)، وبلا نسبة في الصحاح (ألا)، وفي تـــاج العـــروس (خلد)، ولسان العرب (خلد).

(3) البيت لأبي وجزة السعدي في الازهية ص264، والانصاف 108/1، والتنبيه والايضاح 172/1، والصحاح (ليـــت)، (ليت)، وخزانة الأدب 175/4، والدرر 115/2، ولسان العرب (ليت)، وبلا نسبة في الجنـــى الـــداني ص487، وخزانـــة الأدب 383/9، والدرر 122/2، ورصف المباني ص163، وسر صناعة الإعراب 163/1، وشرح الأشـــموني 882/3، ومجالس ثعلب 270/1، والممتع في التصريف 273/1، وهمع الهوامع 126/1.

(4) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص50، والاختيارين ص630، والأزهية ص128، والاشباه والنظائر 49/7، وخزانـــة وخزانة الأدب 286/11، والدرر 145/5، وشرح أبيات المفضـــل ص1600، 1606، المفضـــليات ص397، والكتـــاب 178/3، ولسان العرب (أمم) واللمع ص182، والمحتسب 291/2، والمقاصد النحوية 576/4، وبلا نسبة في الاشـــتقاق ص140، وجواهر الأدب ص189، والدرر 105/6، ورصف المباني ص406، وشـــرح المفصـــل 18/4، والمقتضـــب 290/3، همع الهوامع 77/2.

(الكامل)

حتّـــى تهجَّـــرَ بـــالرَّواحِ وهاجَهـــا طَلَـــــبَ المعقِّـــــبِ حقَّـــــهُ المظلُـــــومُ[1]

لبيد بن ربيعة

الشاهد: رفع (المظلومُ) وهو نعت (للمعقّبِ) على المعنى، والمعقِّب مجرور لفظا، ومعنـــاه أنـــه فاعل.

(البسيط)

قِفْ بالـــدّيار التـــي لـــم يَعْفُهـــا القِـــدَمُ بَلَـــــــى وغَيّرهـــــــا الأَرْواح وَ الِّـــــــديَمُ[2]

زهير بن أبي سلمى

الشاهد: (بلى و غيّرها) الواو هنا زائدة في الكلام كأنه قال: بَلى غَيَّرها.

(الوافر)

بآيـــــــةِ يُقـــــــدمونَ الخَيْـــــلَ زُوراً كـــــــأنَّ علـــــــى سَنـــــنَابِكِها مُـــــــداما[3]

الأعشى

الشاهد: أضاف (آية) إلى (يُقدمونَ) وهما نادران لأنه ليس شيء من الأسماء يضاف إلى الفعـــل غير أسماء الزمان.

(1) البيت للبيد بن ربيعة في الصحاح (عقب) وفي ديوانـــه ص128، والانصـــاف 232/1، وخزانـــة الأدب 242/2، والدرر 118/6، وشرح التصريح 65/2، وشرح شواهد الايضاح ص133، وشـــرح المفصـــل 66/6، ولســـان العـــرب (عقب)، والمقاصد النحوية 512/3، وبلا نسبة في أوضح المسالك 214/3، وجمهـــرة اللغـــة ص364، وخزانـــة الأدب 134/8، وشرح الأشموني 337/2، وشرح ابن عقيل ص417، وشرح المفصل 42/2، وهمع الهوامع 145/2.

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص116، وتهذيب اللغة 672/15، وتاج العروس (وا)، وشرح أبيات المغنـــي المغني 236/1، ولسانا لعرب (وا)، وبلا نسبة في الصحاح.

(3) البيت للأعشى في خزانة الأدب 512/6، ولسان العرب (سلم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص250، والدرر 33/5، 33/5، وشرح شواهد المغني 811/2، وشرح المفصل 18/3، والكتاب 118/3، ولسان العرب (أيهـــا)، ومغنـــي اللبيـــب 42/1،وهمع الهوامع 51/2.

(الرجز)

متـــــى تقـــولُ القُلُـــصَ الرَّواسِـــما   يُـــــــــدْنين أُمَّ قاســــــــمٍ وقاسِـــــــــما[1]
هدبة بن الخشرم

الشاهد: إجراء(تقول) وحدها في الاستفهام مجرى (تظُنُّ) في العمل.

(المنسرح)

ذاكَ خَليلــــــــــي وذُو يُعـــــــــاتِبُني   يَرْمـــــي وَرائـــــي بامْسَـــــهمْ وامْسَـــــلِمَه[2]
بجير بن غنمة

الشاهد: (و ذو) فذو هنا بمعنى الذي في لغة طي ومعنى ذو يعاتبني: (الذي يعاتبني) والواو قبل (ذو) زائدة.

(الرجز)

غَفَـــرْتَ أو عَـــذّبتَ يـــا اللهمّـــا[3]

الشاهد: جمع بين (يا) للنداء والميم في اللهم،التي هي عوض عن أداة النداء، وللشاعر أن يـــرد الشيء إلى أصله.

---

(1) البيت بلا نسبة في الصحاح (قول، ولهدبة بن الخشرم في ديوانه ص130، وتخلـيص الشـواهد ص456، وتـاج العروس (قول، فغم) والمقاصد النحوية 427/2، وخزانة الأدب 336/9، والدرر 273/2، والشـعر والشـعراء 695/2، ولسان العرب(قول)، فغم)، وبلا نسبة في شرح الاشموني 164/1، وشرح ابن عقيل ص227، وشـرح شـذور الـذهب ص488، وهمع الهوامع 157/1.

(2) البيت لبجير بن غنمة في الدرر446/1، وشرح شواهد الشافية ص451، وشرح شواهد المغني 159/1 ولسان العرب العرب (خندم، سلم، ذو)، والمؤتلف والمختلف ص59، والمقاصد النحوية 464/1، وبلا نسبة فـي الصـحاح (ذا) وفـي تخليص الشواهد ص143، والجنى الداني ص140، وشرح الاشموني 72/1، وشرح عمدة الحافظ ص121، وشرح قطـر الندى ص114، وشرح المفصل 48/1، ولسان العرب(أمم)، ومغني اللبيب 48/1، وهمع الهوامع 79/1.

(3) الرجز بلا نسبة في الصحاح (ليه)، والانصاف ص343.

(الطويل)

إذا لم تَكُ الحاجــاتُ مِــن هِمَّــةِ الفَتــى فلــــيس بِمُغْـــنٍ عَنْــــكَ عَقْــــدُ الرَّتـــائِمِ[1]

الشاهد: حذف نون (تَكُنْ) المجزومة مع أنها جاءت متحركة و اجازه يونس فهي في الاصل (لم تَكُنِ) الحاجاتُ).

(الوافر)

إذا قالَــــــتْ حــــــذامِ فَصَــــدِّقوها فــــإنّ القـــولَ مــــا قالـــت حَـــذَامِ[2]
لجيم بن صعب

الشاهد: (حذامِ) اسم مبني على الكسر في كل حال على لغة أهل الحجاز.

(الوافر)

أتاركـــــةً تــــدَلُّلَها قَطــــامِ وضـــــنّاً بالتحيّـــــةِ والسَّـــــلامِ[3]
النابغة الذبياني

الشاهد: (قطامِ) اسم مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز.

(الكامل)

وكَريمـــةٍ مـــنْ آلِ قـــيسٍ ألَفْتُـــه حتّـــى تَبَـــذَّخَ فـــارتقى الأعــــلامِ[4]

---

(1) البيت بلا نسبة في الصحاح (كون)، وتخليص الشواهد ص268، والدرر 96/2، ولسان العرب (رتم، كـون، غنـا) وهمع الهوامع 122/1.

(2) البيت للجيم بن صعب في شرح التصريح 225/2، وشرح شواهد المغني 596/2، والعقد الفريـد 363/3، ولسـان العرب (رمَش)، والمقاصد النحوية 370/4، وله أو لِوُشَيْم بن طارق في لسان العرب (نصت)، وبلا نسبة فـي الصـحاح (رمش)، وأوضح المسالك 131/4، والخصائص 178/2، وشرح ابن عقيل ص58، وشرح الاشـموني 537/2، وشـرح شذور الذهب ص123، وشرح قطر الندى ص14، وشرح المفصل 64/4، وما ينصرف وما لا ينصرف ص75، ومغنـى اللبيب 220/1.

(3) البيت للنابغة الذبياني في الصحاح(رمَش)، وفي ديوان النابغة ص130، ولسان العرب (رمَش)، وبلا نسبة في شـرح شرح المفصل.

(4) البيت بلا نسبة في الصحاح (ألف)، والدرر 192/4، وشرح الأشموني 300/2، وشرح ابن عقيل ص375، ولسـان ولسان العرب (ألف)، و المقاصد النحوية 341/3، وهمع الهوامع 36/2.

الشاهد: (وكريمةٍ) أي رب كريمة مجرور لفظاً مرفوع محلا مبتدأ، كذلك (فارتقى الأعــلامِ، أي فارتقى إلى الاعلام فحذف (إلى) وهو يريده.

قفـــا يـــا صـــاحبيَّ بنـــا لَغَنَـــا نَـــــرى العَرصـــــاتِ أوْ أثَـــــرَ الخِيــــامِ[1]

الفرزدف

الشاهد: (لَغَنَّكَ) بمعنى تَعَلَّكَ لغةُ بعض بني تميم.

(الكامل)

ذُمَّ المنـــازلَ بعـــدَ منزلـــةِ اللّـــوى والعـــــيشَ بَعْـــــدَ أولئـــــكَ الأيّـــــامِ[2]

جرير

الشاهد: استخدام (أولئك) لغير العاقل.

(الطويل)

على حالةٍ لَــوْ أَنَّ فــي القَــوْمِ حاتمــاً علــى جُــودِهِ مــا جــاءَ بالمـــاءِ حـــاتمِ[3]

الفرزدق

الشاهد: خفض (حاتمِ) على البدل من الهاء في جوده.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه 835/2، وخزانة الأدب 222/9، وسمط اللآلي، ص758، وشرح أبيات المغنــي 169/5، 169/5، وشرح شواهد الشافية، ص46، واللامات ص136، ولسان العرب (لعن)، ولجرير في ملحق ديوانــه ص1039، ولسان العرب (أنن)، وبلا نسبة في الإنصاف، ص251، وجــواهر الأدب، ص402، وخزانـــة الأدب 422/10، وشـــرح التصريح، 192/1.

(2) البيت لجرير في ديوانه ص990، وتخليص الشواهد ص123، وخزانة الأدب 430/5، وشـــرح التصـــريح 128/1، وشرح الشواهد الشافية ص167، وشرح المفصل 129/9، ولسان العرب (أولى)، والمقاصد النحوية 408/1، وبلا نســبة في أوضح المسالك 134/1، والصحاح (ألا)، وشرح الأشموني 63/1، وشرح ابن عقيل ص72، والمقتضب 185/1.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه 297/2، ولسان العرب (حتم)، والمقاصد النحوية 186/4، وبلا نسبة فــي شـــرح شـــذور الذهب ص317، وشرح المفصل 69/3، واللمع ص174، 266.

(الطويل)

جـــزى الله عنّـــا الأعـــوريْنِ ملامـــةً وفَـــــرْوَةَ ثغْـــــرَ الثَّـــــوْرَةِ المُتَضـــــاجِمِ[1]
الأخطل

الشاهد: نصب (الثَّغرَ) على البدل من (العزوة) وهو اسم جبل، وخفض (المتضاجم) وهـــو مـــن صفة الثغر على الجوار.

(الرجز)

كـــــأنَّ مِـــــن آخرهـــــا إلقـــــادمِ مَخْــــــرِمَ فَخْــــــذٍ فـــــارغِ المَخـــــارمِ[2]

الشاهد: أراد(إلى القادمِ) فحذف إحدى اللامين اللام الأولى.

(الرجز)

قواطنـــاً مكّـــةَ مِـــن وُرْق الحَمِـــي[3]
العجاج

الشاهد: (الحمي) يريد الحِمامَ فحذف الميم، وقلب الألف ياءً.

(الطويل)

إذا مـــا نَعَشْـــناه علـــى الرَّحْـــلِ يَنْثَنـــي مُســـــالَيْهِ عَنْـــــهُ مِـــــنْ وَراءٍ ومُقْـــــدَمِ[4]
أبو حية النميري

---

(1) البيت للأخطل في الصحاح (ثغر)، وفي ديوانه ص480، وتهذيب اللغة 76/15، وتاج العروس (ثغر، ثور،) وديوان وديوان الأدب 106/1، وكتاب الجيم 109/1، ولسان العرب (ثغر، ثور،) ومجمل اللغة 361/1، والمخصص 112/16، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص422، ومقاييس اللغة 381/1.

(2) الرجز بلا نسبة في ديوان الأدب 361/1، ولسان العرب (قدم).

(3) الرجز للعجاج في ديوانه 453/1، وتهذيب اللغة 381/15، وتاج العروس (ألـــف) وشـــرح ابـــن عقيـــل ص425، والكتاب 26/1، ولسان العرب (حَمَمَ، مَطن) وما ينصرف وما لا ينصرف ص51، والمحتسب 78/1، والمقاصد النحوية 553/3، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 294/1، والانصاف 519/2، وتهذيب اللغة 16/4، والخصائص 135/3، والدرر 244/6، ورصف المباني ص178، وسر صناعة الاعراب 721/1، وشرح الأشموني 343/2، وشرح التصريح 189/2، وشرح المفصل 75/6، وكتاب العين 336/8، والمخصص 107/17، ومقاييس اللغة 131/1، وهمع الهوامع 181/1.

(4) البيت لأبي حية النميري في الصحاح (سيل)، وي ديوانه ص78، والأزمنة والأمكنة 307/1، والأشـــباه والنظـــائر 199/8، والكتاب 412/1، ولسان العرب (سيل، مسل)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب 92/1.

الشاهد: نصب (مَسالَيْه) على الظرف.

قافية النون

(الطويل)

فلِلْمَــــوْتِ تَغْــــدو الوالــــدات سِــــخالها كمـــــا لِخــــــراب الــــدُّور تُبنــــى المســـــاكن[1]
سابق البربري

الشاهد: لام العاقبة في (للموت) و(لخراب) أي: عاقبة ذلك الموت والخراب.

(البسيط)

ولَــــنْ يُراجِـــعَ قَلبــــي ورَّهُـــم أبـــداً زَكِنْــــتُ مـــــنهم علــــى مثــــل الــــذي زكِنــــوا[2]
قَعنب بن ام صاحب

الشاهد: (على) في البيت زائدة.

(البسيط)

مِسْـــــنا الســـــماءَ فَنِلْناهـــا وطـــالَهمُ حتّـــــــى رأوا أُحـــــــداً يَهــــــوي وثَهلانـــــــا[3]
ابن مغراء

الشاهد: (مِسْنا) أصلها (مَسَسْنا) فقد تحذف العرب السين الأولى وتحول كسرتها إلى الميم.

(البسيط)

يـــــا رُبَّ غابِطِنــــا لَــــوْ يَعْــــرِفُكم لاقَـــــــى مباعـــــدةً مِـــــنْكم وحرمانـــــــا[4]
جرير

---

(1) البيت لسابق البربري في خزانة الأدب 29/9، والعقد الفريد 69/2، وللبربري في شرح أبيات المغني 295/4، وبلا وبلا نسبة في الدرر 168/4، ولسان العرب (لوم)، ومغني اللبيب 214/1.

(2) البيت لقعنب بن ام صاحب في أدب الكاتب ص24، ولسان العرب (ركن)، وبلا نسبة في إصلاح المنطــق ص254، ص254، وجمهرة اللغة ص825، وشرح المفصل 112/8.

(3) البيت لابن معزاء في تهذيب اللغة 325/12، وتاج العروس (مسس) وكتاب العين 209/7، ولسان العرب (مســـس) (مسس) وبلا نسبة في الصحاح (مسس).

(4) البيت لجرير في الصحاح (عرض)، وفي ديوانه ص163، والدرر 5–9، وسر صناعة الإعــراب 457/2، وشـــرح ابيات سيبويه 540/1، وشرح التصريح 28/2، وشرح شواهد المغني 712/2، الكتاب 427/1،ولسان العرب (عـــرض)،

الشاهد: (عابطِنا) حيث جاءت نعتا للنكرة، وهي معرفة والعرب تفعل مثل هذا في الاسماء المشتقة من الأفعال دون غيرها، فلا يجوز أن تقول هذا رَجُلٌ غُلامُنا.

(البسيط)

وحبَّذا نَفَحاتٌ من يمانيةٍ تأتيك منْ قِبَل الرَّيَّانِ أَحْيانا[1]

جرير

الشاهد: (حبّذا)، فعل للمدح، حَبَّ فعل ماض لا يتصرف، وذا فاعله وهو اسم مبهم من اسماء الاشارة.

(الهزج)

كَأَنّا يومَ قُرّى إ نّما نَقتُلُ إيّانا[2]

ذو الاصبع العدواني

الشاهد: (نقتُلُ إيّانا) ولم يقل (نقتلنا) ففصل إيّا من الفعل لأن العرب لا توقع فعل الفاعل على نفسه باتصال الكناية، لا تقول: قَتَلْتُنِي، إنما تقول قَتَلْتُ نَفْسِي.

(الطويل)

ثَقالٌ إذا رادَ النساءُ خريدةٌ صَناعٌ فقد سادَتْ إِلَيَّ الغوانيا[3]

الراعي النميري

الشاهد: (إلى) هنا بمعنى (عند) والتقدير: (سادت عندي الغواني).

ومغني اللبيب 511/1، والمقاصد النحوية 364/3، والمقتضب 150/4، وهمع الهوامع 47/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 90/3، وشرح الأشموني 305/2.

(1) البيت لجرير في الصحاح (حبب)، وفي ديوانه ص165، والدرر 220/5، وشرح شواهد المغني 713/2، ولسان العرب (حبب) ومعجم ما استعجم ص690، والمعرب 70/1، وبلا نسبة في الجنى الداني ص357، وخزانة الأدب 197/11، والدرر222/5، ومغني اللبيب 588/2.

(2) البيت لذي الأصبع العدواني في خزانة الأدب 280/5، و الخصائص 179/2، وشرح المفصل 101/3، ولسان العرب (حسن، أيا) وبلا نسبة في الصحاح (أيا)، والانصاف 699/2، والخصائص 194/2، والكتاب 111/2.

(3) البيت للراعي النميري في الصحاح (ألا)، وفي ديوانه ص282، وتاج العروس (ألي)، وجمهرة اللغة ص647، ولسان العرب (ألا)، والمخصص 66/14.

(الكامل)

أمّـــا الرَّحيـــلُ فَـــدُونَ بَعْـــدِ غَـــدٍ   فمَتَـــــى تَقـــــولُ الـــــدّارَ تَجْمَعُنـــــا[1]

عمر بن أبي ربيعة

الشاهد: إجراء (تقول) في الاستفهام مجرى(تظنُّ) في العمل.

(الوافر)

تَفَقَّـــأَ فوقَـــهُ القَلَـــعُ السَّـــواري   وجُـــــنَّ الخازِبـــــازِ بـــــه جُنونـــــا[2]

عمرو بن أحمر

الشاهد: (الخازِبازِ) اسمان جُعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر.

(الوافر)

إذا مـــا الغانيـــاتُ بـــرزنَ يومـــاً   وزجَّجّـــــنَ الحواجِـــــبَ والعُيونـــــا[3]

الراعي النميري

الشاهد: (وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيوانا)، فإن العطف هنا هو عطف جملة على جملة أي: زجَّجْـنَ الحواجب، وكَحَّلْنَ العيون، لأن التزجيج لا يكون للعيون.

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص402، وخزانة الأدب 439/2، 185/9، وشـرح أبيـات سـيبويه 179/1، وشرح المفصل 78/7، والكتاب 124/1، ولسان العرب (قول)، والمقاصد النحوية 434/2، وبلا نسبة في اوضح المسالك 74/2، وتخليص الشواهد ص457، ورصف المباني ص89، وشرح التصريح 262/1، ولسان العرب (رحل)، والمقتضب 349/2.

(2) البيت لعمرو بن احمر في الصحاح (خوز)، وفي ديوانه ص159، واصلاح المنطـق ص44، والانصـاف 313/1، وجمهرة اللغة ص289، والحيوان 109/3، وخزانة الأدب 442/6، وشرح شواهد المفصل ص305، وشـرح المفصـل 121/4، ولسان لعرب (فقأ، خوز، قلع، جنن)، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 126/5، والصاحبي في فقه اللغة ص143، والكتاب 301/3، ولسان العرب(أينَ)،وما ينصرف ص107.

(3) البيت للراعي النميري في ديوانه ص269، والدرر 185/3، وشرح شواهد المغني 775/2، ولسان العرب(زجـج)، العرب(زجج)، والمقاصد النحوية 91/3، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 212/3، والانصاف 610/2، وأوضح المسـالك 432/2، والخصائص 432/2، وتذكرة النحاة ص617، وحاشية يس 432/1، والـدرر 80/6، وشـرح شـذور الـذهب ص313، وشرح ابن عقيل ص504، وشرح عمدة الحافظ ص635، وكتاب الصناعتين ص182، ولسان العرب(رغـب) ومغني اللبيب 357/1، وهمع الهوامع 222/1.

(الوافر)

فـــإنْ أَدَعِ اللـــواتي مِـــنْ أُنـــاسٍ أَضـــــــــاعوهُنَّ لا أَدَعِ الَّـــــــــــذينا[1]

الكميت بن زيد

الشاهد: (الّذينا) حيث ترك الاسم الموصول بلا صلة لأنه جعله مجهولا.

(الوافر)

أبـــالموتِ الـــذي لا بُـــدَّ أنِّـــي مُـــــــلاقٍ لا أَبـــــاكِ تُخـــــــوّفيي[2]

أبو حية النميري

الشاهد: (لا أباك) دليل على أنّ (لا أبالك) أصلها (لا أباك) واللام زائدة كقولك: لا عَبْـدَيْ لـك بمنزلة لا عَبْدَيكَ فحذفت النون للاضافة لأن اللام زائدة لا يُعْتَدُّ بها.

(البسيط)

يـــا ربِّ لا تَسْـــلُبَنّي حُبّهـــا أبـــدا ويَـــــرْحمُ اللهُ عَبْـــــداً قـــــالَ آمينــــــا[3]

المجنون (قيس بن الملوح)

الشاهد: (آمينَ)، اسم فعل امر بمعنى استجِبْ يُمَدُّ ويقصَر وهو هنا ممدود.

(الكامل)

ولَقَـــدْ أمُـــرُّ عَلـــى اللَّئـــيم يَسُـــبُّني فمضـــــيْتُ ثُمَّـــــتَ قُلْـــــتُ لا يَعْنينــــــي[4]

---

(1) البيت للكميت بن زيد في ديوانه 130/2، وخزانة الأدب 175/6، وبلا نسبة في الصحاح (لذى)، وفي تذكرة النحاة ص477، ولسانا لعرب (لذا).

(2) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص177، وخزانة الأدب 100/4، والدرر219/2، وشرح شواهد الايضاح ص211، ولسان العرب (خعل، أبي، فلا) وبلا نسبة في الاشباه و النظائر 123/3، والخصائص 345/1، وشرح التصريح 26/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص501، وشرح شذور الذهب ص424، وشرح المفصل 105/2، واللامات ص103، والمقتضب 375/4، والمقرب 197/1، والمنصف 337/2، وهمع الهوامع 337/1.

(3) البيت للمجنون في ديوانه ص219، ولعمر بن أبي ربيعة في لسان العرب (امن)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص179، وإنباه الرواة 282/3، وشرح الأشموني 485/2، وشرح المفصل 34/4، وشرح شذور الذهب ص151.

(4) البيت لرجل من سلول في الدرر 78/1، وشرح التصريح 11/2، وشرح شواهد المغني 310/1، والكتاب 24/3، والمقاصد النحوية ن58/4، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص126، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص171، وبلا نسبة في الازهية ص263، والاشباه والنظائر 90/3، والاضداد ص132، وأمالي ابن الحاجب

الشاهد: شاهد على دخول التاء على (ثمّ) جوازاً.

(الهزج)

وَوَجْـــــهٍ مُشْـــــرِقِ النَّحـــــرِ كَـــــــأَنْ ثَـــــــدَياهُ حُقَّـــــــانِ[1]

الشاهد: (كأنْ) مخففة من كأنَّ وهي غير عاملة.

(الوافر)

وظَـــلَّ لِنِسْـــوةِ النُّعمـــانِ منّـــا عَلَـــــى سَـــفَوانَ يـــــومٌ أرْونـــــانِيْ[2]
النابغة الجعدي

الشاهد: (أرْونانِي) كسر النون على أن أصله أرونانِيٌّ على النعت فحذفت ياء النسبة.

(الرجز)

حَرَّقَهـــــا وارسُ عُنْظـــــوانِ فـــــاليومُ منهـــــا يـــــومُ أَرْوَنـــــانِ[3]

الشاهد: جَرَّ (أرونانِ) من قبيل إضافة الشيء إلى صفته.

ص631، وأوضح المسالك 206/3، وجواهر الأدب ص307، وخزانة الأدب 357/1، والخصائص 338/2، والدرر154/6، وشرح ابن عقيل ص475، وشرح شواهد الايضاح ص221، وشرح شواهد المغني 814/2، والصاحبي في فقه اللغة ص219، ولسان لعرب(ثمم)، ومغني اللبيب 102/1، وهمع الهوامع 9/1.

(1) ويروى: (ثدييه))
البيت بلا نسبة في الانصاف 197/1، وأوضح المسالك 378/1، وتخليص الشواهد ص389، والجنى الداني ص575، وخزانة الأدب 392/10، والدرر 199/2، وشرح ابن عقيل ص197، وشرح الاشموني 147/1، وشرح التصريح 134/1، وشرح شذور الذهب ص369، وشرح قطر الندى ص158، وشرح المفصل 82/8، والكتاب 135/2، ولسان العرب (أنن)، و المقاصد النحوية 305/2، والمنصف 128/3، وهمع الهوامع 143/1.

(2) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص163، وخزانة الأدب 279/10، والكتاب 248/4، ولسان العرب(رون) والمقاصد النحوية 505/1، ونوادر ابي زيد ص205، وبلا نسبة في المنصف 179/2.

(3) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة 239/2، وتاج العروس (عبد، عنظ، حرق)، وكتاب العين 87/2، ولسان العرب (عبد، عنظ، حرق).

(الخفيف)

أَيّهـــا المُـــنكِحُ الثُريّـــا سُـــهَيْلاً   عَمْـــــــرَكَ اللهَ كيـــــــف يلتقيـــــــانِ[1]

عمر بن ابي ربيعة المخزومي

الشاهد: (عَمْرَك الله) يريد: سألت الله أن يطيل عمرك، لأنّه لم يرد القسم بذلك.

(البسيط)

لاهِ ابنُ عمِّـكَ لا أَفْضَـلْتَ فـي حَسَـب   عنّـــي ولا أنـــتَ دَيَّـــاني فتَخزونـــي[2]

ذو الأصبع العدواني

الشاهد: (لاهِ) أراد: (لِلّه ابنُ عَمِّك) فحذف لام الجر واللام الأولى في لفظ الجلالة.

(الطويل)

بثـــينَ الزمـــي لا إنَّ لا إنْ لَزِمْتِـــه   علـــى كَثْـــرةِ الواشـــينَ أيُّ مَعُـــونِ[3]

جميل بن معمر

الشاهد: مجيء(أيُّ) للتعجب.

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص503، والصحاح(عمـر)، والاغـاني 219/1، وأمـالي المرتضـي 348/1، وخزانة الأدب 28/2، والشعر والشعراء 562/2، ولسان العرب (عمر) والمقاصد النحوية 413/3، وللنعمان بن بشير في ديوانه ص14، وبلا نسبة في المقتضب 329/2.

(2) البيت لذي الأصبع العدواني في أدب الكاتب ص513، والأزهية ص279، وإصلاح المنطـق ص373، والأغـاني 108/3، وأمالي المرتضى 252/1، وجمهرة اللغة ص596، وخزانة الأدب 173/7، والـدرر 143/4، وسـمط اللآلـي ص289، وشرح اختيارات المفضل ص750، وشرح التصريح 15/2، وشرح شواهد المغنـي 430/1، ولسـان العـرب (فضل، دين، عنن، لوه)، ومغني اللبيب 147/1، المفضليات ص160، والمقاصد النحوية 286/3، والمؤتلف والمختلـف ص118، ولكعب الغنوي في الأزهية ص97، وبلا نسبة في الصحاح (لهن)، والاشـباه والنظـائر 263/1، والانصـاف 394/1، وأوضـح المسـالك 43/3، والجنـى الـداني ص246، وجـواهر الأدب ص323، وخزانـة الأدب 124/10، والخصائص 288/2، ورصف المباني ص254، وشرح ابن عقيل ص364، وشرح الاشموني 215/2، وشرح المفصـل 52/8، وهمع الهوامع 29/2.

(3) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص208، وأدب الكاتب 588، وشرح شواهد الشافية ص67، ولسان العرب (ألك، كرم، كرم، عون، أيا)، وفي الصحاح (أيا)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص223، والخصائص 212/3، وشرح شـافية ابـن الحاجب 168/1، والمحتسب 144/1، والممتع ي التصريف 79/1، والمنصف 308/1.

(الوافر)

أنـــا ابـــنُ جَـــلا وطلّـــاعُ الثنايـــا متـــــى أضـــعِ العمامـــــةَ تعرفـــوني[1]

سُحيم بن ورثيل الرياحي

الشاهد: ترك صرف (جَلا) لأنه فِعلٌ سُمي به الرَّجُل ويحتمل أنه لم ينون لأنه أراد الحكاية، كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له جَلا الأمور وكشفها، فلذلك لم يصرفه.

(الوافر)

أَبِـــالمَوْتِ الـــذي لا بُـــدَّ أنـــيّ مُـــــلاقٍ لا أَبـــاكِ تُخَـــوِّفيني[2]

أو حية النميري

الشاهد: (تخوّفيني) شاهد على جواز حذف نون الوقاية لأنها وقاية للفعل وليست باسم حسب قول الأخفش.

(الكامل)

دَرَسَ المنـــا بمتـــالعٍ فَأَبـــانِ فتقادَمَـــتْ بـــالحِبس فالسُّـــوبان[3]

لبيد بن ربيعة

الشاهد: (المنا) يريد المنازل، حذف عجز الكلمة اكتفاءً بالصدر وهو ضرورة قبيحة.

---

(1) البيت لسحيم بن وثيل في الصحاح (جلا)، والاشتقاق ص224، والاصمعيات ص17، وجمهرة اللغة ص495، وخزانة الأدب 255/1، والدرر 699/1، وشرح شواهد المغني 459/1، وشرح المفصل 62/3، والشعر والشعراء 647/2، والكتاب 207/3، والمقاصد النحوية 356/4، وبلا نسبة في الاشتقاق 314، وأمالي ابن الحاجب ص456، وأوضح السمالك 127/4، وخزانة الأدب 402/9، وشرح الأشموني 531/2، وشرح شواهد المغني 749/2، وشرح قطر الندى ص86، وشرح المفضل 61/1، ولسان لعرب (ثنى، جلا) وما ينصرف وما لا ينصرف ص20، ومجالس ثعلب 212/1، ومغني اللبيب 160/1، والمقرب 283/1، وهمع الهوامع 30/1.

(2) البيت للأبي حية النميري في ديوانه ص177، وخزانة الأدب 100/4، والدرر 219/2، والصحاح (فلا)، وشرح شواهد الايضاح ص211، ولسان العرب(خعل)، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 132/3، والخصائص 345/1، وشرح التصريح 26/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص501، وشرح شذور الذهب ص424، وشرح المفضل 105/2، واللامات ص103، والمقتضب 375/4، والمقرب 197/1، والمنصف 337/2، وهمع الهوامع 337/1.

(3) البيت للبيد في الصحاح (منا)، وفي ديوانه ص138، وتاج العروس (منا)، وشرح أشعار الهذليين ص713، ولسان العرب (مني)، وللهذلي في مجمل اللغة 276/5، ولسويد بن عامر المصطلقي في تاج العروس (منا)، ولسان العرب(مني)، وبلا نسبة في اساس البلاغة (مني)، وتهذيب اللغة 530/15، وتاج العروس (منا)، ولسان العرب (منن، مني).

(الوافر)

أبِــــالمَوْتِ الّـــذي لا بُــدَّ أَنّــي   مُــــــــلاقٍ لا أَبـــــاكِ نَحــــــوِّفيني[1]

ابو حية النميري

الشاهد: (تخوِّفيني) أراد (تخوِّفينني) فحذف نون الوقاية.

(الوافر)

وكُــــلُّ أخٍ مُفارِقُــــهُ أخــــوهُ   لَعَمْـــــرُ أبيــــكَ إلاّ الفَرْقَـــــدانِ[2]

عمرو بن معد يكرب

الشاهد: (إلاّ) قد يوصف بها، فإن وصفت بها جعلتها وما بعدها في موضع (غير) واتبعت الاسم بعدها ما قبله في الاعراب فقلت: جائني القومُ إلاّ زيدٌ.

(الطويل)

فَظَلْتُ لــدى البيــت العتيــق أُخيلُــهُ   ومِطْــواي مشــتاقانِ لَــهْ أَرِقــانِ[3]

يعلى بن الأحول الأزدي

الشاهد: (لَهْ) حيث حذفت الواو وحركة الضم من (لَهْ) وهو جائز في ضرورة الشعر.

---

(1) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص177، والصحاح (أبا)، وخزانة الأدب 100/4، والدرر219/2، وشرح شواهد شواهد الايضاح ص211، ولسان لعرب (خَعَلَ، أَبي، فلا) وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 132/3، والخصائص 345/1، وشرح التصريح 26/2، وشرح ديوان الحماسة ص501، وشرح شذور الذهب ص424، وشرح المفصل 105/2، واللامات ص103، والمقتضب 375/4، والمقرب 197/1، والمنصف 337/2، وهمع الهوامع337/1.

(2) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص178، وفي الصحاح (ألا)، والكتاب 334/2، ولسان العرب(ألا)، والممتع والممتع في التصريف 51/1، ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص90، وحماسة البحتري ص151، والحماسة البصرية 418/2، وشرح أبيات سيبويه 46/2، والمؤتلف والمختلف ص85، ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب 421/3، والدرر 170/3، وشرح الشواهد المغني 216/1، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر 180/8 وأمالي المرتضى 88/2، والانصاف 268/1، والجنى الداني ص519، وخزانة الأدب 321/9، ورصف المباني، ص92، وشرح الاشموني 234/1، وشرح المفصل 89/2، والعقد الفريد 107/3، وفصل المقال ص257، ومغني اللبيب 72/1، والمقتضب 409/4، وهمع الهوامع 229/1.

(3) البيت ليعلى بن الأحول الأزدي في خزانة الأدب 269/5، ولسان العرب (مطا، ها)، وبلا نسبة في الصحاح (ها)، (ها)، والخصائص 128/1، ورصف المباني ص16، وسر صناعة الاعراب 727/2، والمحتسب 244/1، والمقتضب 39/1، والمنصف 84/3.

(الرجز)

امـــــتلأَ الحـــــوضُ وقــــال قَطْنـــــي   مَهْــــلاً رُويـــــداً قَـــــدْ مَلَــــأْتَ بَطْنـــــي[1]

الشاهد: (قَطْني) حيث أدخل النون على (قط) المسندة إلى يا المتكلم،وإنما دخلت على الاسم ليسلم السكون الذي بني عليه،وهي ليست من اصل الكلمة، وإذ لو كان كذلك لقالوا قَطْنُكَ.

(البسيط)

مَـــنْ يفعـــلِ الحســـناتِ اللهُ يَشْـــكُرُها   والشَّـــــرُّ بالشَـــــرَّ عنـــــد اللهِ مِـــــثْلانِ[2]

كعب بن مالك

الشاهد: (اللهُ يشكُرُها) أي فالله يشكرها ويكون ما بعد الفاء كلاما مبتدأً وهو مرفــوع بإضـــمار الفاء.

(الرجز)

إنّــــك لــــو دعـــوتني ودونـــــي

زوراءُ ذاتُ مَنْـــــــــــــــــزعٍ

لَقُلْـــتُ لَبّيْـــهِ لمــــنْ يـــــدعوني[3]

---

(1) الرجز بلا نسبة في الصحاح (قطط)، واصلاح المنطق ص57، والانصاف ص130، وأمـــالي المرتضـــى 309/2، وتخليص الشواهد ص111، وتهذيب اللغة 264/8، وتاج العروس (قطط، قول)، و جواهر الأدب ص151، والخصائص 23/1، ورصف المباني ص362، وسمط اللالي ص475، وشرح الأشموني 57/1، وشرح المفصل 82/1، وكتاب العين 14/5، وكتاب اللامات ص140، ولسان العرب (قطط، قطن)، ومجالس ثعلب ص189،والمخصص 62/14، والمقاصـــد النحوية 361/1، ومقاييس اللغة 14/5.

(2) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص288، وشرح أبيات سيبويه 109/2، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانـــة الأدب49/9، وشرح الشواهد المغني 178/1، ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب 365/2، وشرح أبيـــات المغنـــي 371/1، ولسان العرب (بجل)، ومغني اللبيب 56/1، والمقاصد النحوية 433/4، والمقتضب 72/2، ونوادر أبـــي زيـــد ص31، ولحسان بن ثابت الدرر81/5، والكتاب 65/3، وبلا نسبة في الصـــحاح (بجـــل)، والاشـــباه والنظـــائر 114/7، وأوضح المسالك 210/4، وخزانة الأدب 40/9، والخصائص 281/2، وسر صناعة الاعراب 264/1، وشـــرح شـــواهد المغني 286/1، وشرح المفصل لابن يعيش 2/9، والكتاب 114/3، والمحتسب 193/1،/ والمقرب 276/1، والمنصـــف 118/3، وهمع الهوامع 60/2.

(3) الرجز بلا نسبة في اساس البلاغة (بين)، وأوضح المسالك 12/3، وتهذيب اللغة 501/15، والصحاح (لبب)، و تاج تاج العروس (لبب، بين)، وخزانة الأدب 93/2، والدرر/68، وسر صناعة الاعراب 746/2، وشرح الأشموني 313/2،

الشاهد: (لبَّيْهِ) منصوب على المصدر.

قافية الهاء

(الوافر)

إِذا رضِــيتْ علــيَّ بنــو قُشــيرٍ لَعَمْــرُ اللهِ أَعْجَبَنــي رِضَــاها[1]

القحيف العقيلي

الشاهد: (رَضِيَتْ عليَّ) فقد تأتي على بمعنى الباء والتقدير (رَضِيَت عنّي).

(الكامل)

وأَتــى صَــواحِبُها فَقُلْــنَ هَــذا الــذي مَــنَحَ المــودّةَ غَيْرَنــا وَجَفاهــا[2]

جميل بثينة

الشاهد: (هَذا) فالهاء هنا ليست للتنبيه وإنما بدل من الهمزة فالتقدير (أَذا الــذي)، مثــل هَــراقَ وأَراقَ.

وشرح التصريح 38/2، وشرح شواهد المغني 910/2، وشرح ابــن عقيــل ص383، ولســان العــرب (لبــب، بــين)، والمخصص 36/10، ومغني اللبيب 578/2، والمقاصد النحوية 383/3، وهمع الهوامع 190/1.

(1) البيت للقحيف العقلي في أدب الكاتب ص507، والأزهية ص277،وخزانة الأدب 132/10، وتاج العروس (عــنن)، والدرر 135/4، وشرح أبيات المغني 231/3، وشرح التصريح 14/2، وشرح شواهد المغني 416/1، ولســان العــرب (رضي)، والمقاصد النحوية 282/3، ونوادر أبي زيد ص176، وبلا نسبة في الصحاح (با)، والاشباه والنظــائر 118/2، والانصاف 630/2، واوضح المسالك 41/3، وجمهرة اللغة ص1314، والجنى الداني ص477، والخصــائص 311//2، ورصف المباني ص372، وشرح الأشموني 294/2، وشرح شواهد المغني 954/2، وشرح ابن عقيل ص365، وشــرح المفصل 120/1، ولسان العرب (يا)، والمحتسب 52/1، ومغني اللبيب 143/2، والمقتضــب 320/2، وهمــع الهوامــع 28/2.

(2) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص196، ولسان العرب (ذا)، و بلا نسبة في الجنى الداني ص153، وجــواهر الأدب ص334ن ورصف المباني ص403، وسر صناعة الاعراب 554/2، وشرح شافية ابن الحاجب 224/3، وشرح شــواهد الشافية ص477، وشرح المفصل 42/10، ولسان العرب (ها)، والمحتسب 181/1، ومغني اللبيــب 348/1، والمقــرب 179/2، والممتع في التصريف 400/1.

(الرجز)

علفتُهـــــا تبْنـــــاً ومـــــاءً بـــــارداً حتّـــــى شَـــــتَتْ همّالـــــةً عيناهـــــا[1]

الشاهد: (عَلَفْتُها تبناً وماءً بارداً) هنا العطف عطف جملة على جملة لأن المعنى علفتُهـا تبنـاً وسقيتها ماءً والعَلْف لا يكون للماء.

(الطويل)

فقلـــــتُ أيـــــا ربّـــــاه أولَ سَـــــأْلتي لنفســـــي ليلـــــي ثُـــــمَّ أَنْـــــتَ حَسَـــــيبُها[2]
قيس بن الملوح

الشاهد: (يا ربّاه) فقد تدخل الهاء في الندبة فتثبت في الوقف، وتحذف في الوصل، وقد تثبت هنا في الوصل ضرورة على قول الفراء، وليس ما ورد منه في الشعر بحجة عند أهـل البصـرة، وهو خارج عن الأصل.

(الكامل)

غَلَـــبَ المســـاميحَ الوليـــدُ ســـماحةً وكفـــى قـــريشَ المُعْضِـــلاتِ وَسَـــادها[3]
عدي بن الرقاع

الشاهد: (قريشَ) لم يصرفه لأنه أراد بقريش القبيلة.

---

(1) الرجز بلا نسبة في الصحاح (زجج)، والاشباه والنظائر 108/2، وأمالي المرتضى 259/2،ن والانصـاف 612/2، 612/2، وأوضح المسالك 245/2، وتاج العروس (علف)، والخصـائص 431/2، والـدرر79/6، وشـرح الأشـموني 226/1، وشرح التصريح 346/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1147، وشرح شذور الذهب ص312، وشـرح شواهد المغني 58/1، وشرح ابن عقيل ص305، ولسان العرب (زجج، قلد، علف)، ومغني اللبيب 632/2، والمقاصـد النحوية 101/3، وهمع الهوامع 130/2.

(2) البيت لقيس بن الملوح في الصحاح (ها)، وخزانة الأدب 458/11، والدرر 249/6، والشـعر والشـعراء ص543، ولسان العرب (ها)، وبلا نسبة في همع الهوامع 157/2.

(3) البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص40، وخزانة الأدب 203/1، وشرح أبيات سيبويه 282/2، وا لطرائف الأدبية الأدبية ص90، ولسان العرب (قرش) ولجرير في لسان العرب (سمح)، وبلا نسبة في الصـحاح (قـرش)، والانصـاف ص506، وما ينصرف وما لا ينصرف ص59، والمقتضب 362/3.

(الطويل)

أَتَتْنــــي سُـــلَيمٌ قضـــها بقضيضِـــها تُمَسِّـــــحُ حَـــــوْلي بـــــالبَقيع سِــــبَالَها[1]

الشماح بن ضرار

الشاهد: (قضَّها) منصوب على نية المصدر، ومن العرب من يعربه ويجريه مجرى (كُلِّهم).

(الكامل)

غُلْـــبٍ تَشَـــذَّرُ بالـــذُّحولِ كـــأنَّهم جِـــــنُّ البَـــــديِّ رواســـــياً أَقْـــــدامُها[2]

لبيد بن ربيعة

الشاهد: (بالذُّحولِ) قد تأتي الباء بمعنى (مِن أجل)، والمعنى تَشَذَّرُ من أجلَ الذُّحَول.

(الرجز)

قُلْـــــتُ لِبَـــــوَّابٍ لَدَيْـــــه دارُهـــــا تِئْـــــذَنْ فَـــــإنّي حَمْؤُهـــــا وجارُهـــــا[3]

منظور بن مثرد الاسدي

الشاهد: (تِئْذَنْ)، أراد (لِتأْذَنْ) فحذف اللام وكسر التاء وعلى لغة من يقول :(أنت تِعْلَم).

(الكامل)

فعـــلا فـــروعَ الأيْهُقَـــانِ فأَطْفَلَـــت بـــــالجَلْهتينِ ظِباؤهـــــا ونَعامُهـــــا[4]

لبيد بن ربيعة

---

(1) البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه 290، وفي الصحاح (قضض)، وتاج العروس (سبل)، وخزانـــة الأدب 194/3، وشرح المفصل 63/2، والكتاب 374/1، ولسان العرب (مَضض، سَبَل).

(2) البيت للبيد بن ربيعة في الصحاح (با)، وديوانه ص317، وأدب الكاتـــب ص520، والأزهيـــة ص287، والاشـــباه والنظائر 255/5، والحيوان 189/6، وخزانة الأدب 515/9، وسر صناعة الاعراب ص13، ولسان العرب (شذر، بـــا)، والمعاني الكبير ص816)، وكتاب العين 249/6.

(3) الرجز لمنظور بن مثرد الأسدي في التنبيه والايضاح خ13/2، وتاج العروس (حمأ)، الدرر 62/5، وشرح شـــواهد المغني 600/2، والمقاصد النحوية 444/4، وبلا نسبة في اصلاح المنطق ص340، وتاج العروس (بيع، لوم، أذن، حمي، تا)، والجنى الداني ص114، وخزانة الأدب13/9، وشرح الأشموني 575/3، ولسان العرب (حمأ، لوم، أذن، حما، تـــا)، و مغني اللبيب 225/1.

(4) البيت للبيد في الصحاح (أهق)، وفي ديوانه ص298، والانصاف 611/2، وكتاب العين 428/7، ولســـان العـــرب (أهق، طفل، جلة، غلا)، وبلا نسبة في الخصائص 432/2، وكتاب العين 391/3.

الشاهد: إنْ نصبت(فروعَ)، جعلت الألف التي في (فعلا) للتثنية،أي الجود والرهام همـا فعـلا فروعَ الأيهقان وأنبتاها، وإن رفعته جعلتها أصلية من علا يعلو.

(الطويل)

ولا عيـبِ فيهـا غَيْـرَ شُـهْلَةِ عينهـا كـذاكَ عتـاقُ الطّيـرِ شُـهْلاً عيونَهـا[1]

الشاهد: (غيرَ) فبعض أسد وقضاعة ينصبون (غيرَ) إذا كان في معنى (إلاَّ) تَمَّ الكلام قبلها أو لم يتم.

(الطويل)

وإلاّ يَكُنْهـا أوتَكُنْـهُ فإنّـهُ أَخُوهـا غَذَتْـهُ أمّـه بِلِبانهـا[2]

أبو الأسود الدؤلي

الشاهد: (يَكُنْها وتَكُنْهُ) فإنه وضع المنفصل موضع المتصل في الكناية عن الاسم والخبر، لأنهما منفصلان في الأصل،لأنهما مبتدأ وخبر فتقول كُنْتُك، وكنتُ إيّاكَ.

(الرجز)

سُبّي الحمَاة وابهَتي عليها[3]

أبو النجم

الشاهد: (وابهتي عليها) فإن (على) زائدة، لا يقال بهت عليه وإنما الكلام بَهَتَه.

---

(1) البيت لأبي الأسود الدؤلي في الصحاح(كون)، ولسان العرب (كون) وديوان أبي الأسود ص162،وتخليص الشواهد ص92، وخزانة الأدب 327/5، والرد على النحاة ص100، وشرح المفصل 107/3، والكتاب 46/1، والمقاصد النحوية 310/1، وبلا نسبة في الانصاف 823/2، وشرح الأشموني 53/1، والمقتضب 98/3، والمقرب 96/1.

(2) البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه 290، وفي الصحاح (قضض)، وتاج العروس، وخزانة الأدب 194/3، وشرح المفصل 63/2، والكتاب 374/1، ولسان العرب (مَضض، سَبَل).

(3) البيت لأبي النجم في الصحاح (بهت)، وتاج العروس(بهت)، وديوان الأدب 192/2، ولسان العرب (بهت، دره)، وبلا نسبة في تاج العروس (حمي)، ولسان العرب (حما).

(مجزوء الكامل)

الموت خيرٌ للفتى فَلْيَهْلَكَنْ وبه بقيَّةْ[1]
مِنْ أنْ يرى الشيخ البجالَ يُقادُ يُهْدى بالعشيَّةْ[2]

الشاهد: جعل قوله (يُهدى) حالا لـِ(يُقادُ)، وكأنه قال مهدِيّاً، ولولا ذلك لقال (ويُهدى) بالواو.

(الرجز)

أَوْ تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنّي أَبو ذيَّالِكِ الصَّبيِّ[3]
رؤبة بن العجاج

الشاهد: (ذَيّالكِ) اسم اشارة وهو تصغير (ذلك).

شواهد النثر العربي:

مثل: "كلمتُه فاهُ إلى فيّ"[4].

الشاهد: نصب (فاهُ) على الحال.

مثل: "ما أغفله عنك شيئاً"[5].

الشاهد: إضمار ما بُني على الابتداء اختصاراً.

مثل: "كلُّ شيء مهَهٌ، ما النِّسَاءَ وذكْرَهُنَّ"[1].

---

(1) البيت لزهير بن جناب الكلبي في تاج العروس (بجل) والصحاح (بجل)، ولسان العرب (بجل).

(2) البيت لزهير بن جناب في الصحاح (بجل)، وتاجا لعروس (بجل)، وكتاب الجيم 91/1، ولسان العرب (بجل)، والمخصَّص 87/15.

(3) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص188، وشرح التصريح والمقاصد النحوية 232/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك المسالك 340/1، وتخليص الشواهد ص348، وتاج العروس (ذا)، والجنى الداني ص413، وشرح الأشموني 138/1، وشرح ابن عقيل ص182، وشرح عمدة الحافظ ص231، ولسان العرب (ذو) والصحاح (ذا)، واللمع في العربية ص304.

(4) المثل في جمهرة الأمثال 101/2، والصحاح (قوه).

(5) المثل في المستقصى 313/2، والصحاح (عقل).

الشاهد: نصب (النساء) على الاستثناء، أي: ما خلا النساء.

مثل: "وراءكَ أوسعُ لك"[2].

الشاهد: نصب (وراءَ) بالفعل المقدر وهو تأخَّرْ.

"لا تَعِظِيني وتَعَظْعظي"[3].

الشاهد: تقدير المعنى لا توصيني وأوصي نفسك.

"الصيْفَ ضيعَتِ اللبن"[4].

الشاهد: (الصيف) منصوب على الظرفية.

"ما أغفلهُ عنك شيئاً"[5].

الشاهد: تقدير اللفظ: "دعْ عنْكَ الشك" وهذا التوجيه أورده سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كأنه قال: ما أعلم شيئاً مما تقول فدع عنك الشك.

"حِدَأ حدأ، وراءك بندقة"[6].

الشاهد: حِدأ ترخيم حِدأة.

---

(1) المثل في جمهرة الأمثال 139/2، وفصل المقال، ص159، وكتاب الأمثال، ص109. والصحاح (ما).

(2) المثل في الصحاح (ورى)، والفاخر، ص301، ومجمع الأمثال، 270/2، والوسيط في الأمثال، ص178.

(3) المثل في الصحاح، 425/3، وفي جمهرة الأمثال 382/2، والعقد الفريد، 110/3، وفصل المقال، ص302، وكتاب الأمثال، ص208، ولسان العرب (عظظ)، ومجمع الأمثال 231/2، والمستقصي 257/2.

(4) المثل في الصحاح 533/3، وفي أمثال العرب، ص51، وجمهرة الأمثال 324/1، وخزانة الأدب، 105/4، والدرر الفاخرة 111/1، وكتاب الأمثال، ص247.

(5) القول في الصحاح 39/5 (عقل).

(6) المثل في الصحاح52/1 (حدأ)، وفي جمهرة الأمثال 378/1. وحمهرة اللغة ص1047، زهر الأكم 99/2، ومجمع الأمثال، 201/1، والمستقصى 60/2.

قول "أَرَحُبَكُمْ الدخول في طاعة الكرماني"[1].

الشاهد: أرحبكم: أي أوسعكم وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره.

"أعييتني مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ"[2].

الشاهد: من شبَّ إلى دبَّ، أي من لدن شببت إلى أنْ دببت على العصا.

"كذبَ عليكم الحجّ"[3].

الشاهد: كذب أي وجب، فالحج مرفوع بكذب ومعناه نصبٌ لأنه يريد أن يأمر بالحج.

"الكلابَ على البقر"[4].

الشاهد: (الكلابَ) يجوز فيها الرفع والنصب أي: أرسلْها على البقر.

"حنَّت ولات هنَّتْ، وأنّى لك مقروعٌ"[5].

الشاهد: (لات هَنتْ) فحذف اسم لات (الحينُ) وهو يريده.

"الذودُ إلى الذودِ إبِل"[6].

الشاهد: (إلى) هنا بمعنى (مع) أي: إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً.

---

(1) القول لنصر بن سيّار في الصحاح 204/1. (رحب).

(2) المثل في جمهرة الأمثال 53/1، وفي الصحاح (شبب) وجمهرة اللغة ص66، وكتاب الامثال ص122، وكتاب الأمثال ص31، ولسان العرب (دبب، شبب)، ومجمع الأمثال 7/2، والمستقصى 257/1.

(3) القول لعمر بن الخطاب في الصحاح317/1 (كذب).

(4) المثل في الصحاح 321/1، (كلب)، في جمهرة الامثال 196/2، والحيوان 260/1، والعقد الفريد 116/3، وكتاب الأمثال ص284، ولسان العرب (كرب).

(5) القول لمازن بن مالك قاله في هيمانة بنت العنبر بنت عمرو بن تميم في الصحاح 395/1، (ليت)، وفي لسان العرب (قرع).

(6) المثل في الصحاح 53/2 (ذود)، وجمهرة الأمثال 462/1، وجمهرة اللغة ص627، وكتاب الامثال ص190، ولسان العرب (ذود).

"فلان نسيجُ وحدِه"[1].

الشاهد: شاهد على إضافة (وحد) في هذا السياق دون غيره في المدح، وفـــي قـــولهم (جحـــيش وحدِه) (وعُيَيْرُ وحده) في الذم.

"أَرْسِل العراضاتِ أثراً"[2].

الشاهد: نصب (أثراً) على التمييز.

(1) المثل في الصحاح 167/2، (وحد)، وكتاب الامثال ص110، ولسان العرب (عير)، والمستقصى 367/2.
(2) السجع في الصحاح 57/2، (عرض).

الخاتمة

إن الحديث عن الشاهد النحوي يعد حديثاً عن أصل من أصول اللغة العربية، وهو من موضوعات النحو المهمة والحساسة في ميدان الدرس اللغوي بعامة، والنحوي بخاصة، ويكتسب ذلك أهمية أكبر في ظل البحث في ثنايا معجم لغوي يعد ركيزة من ركائز الدرس المعجمي العربي، لذا فكان لا بد أن يخرج هذا البحث بطائفة من النتائج الهامة.

ففي الفصل الأول وجد الباحث أن الشروط التي وضعها العلماء لقبول الشاهد النحوي اعتدى بعضها التشدد والمماحكة التي أثرت في بعض جوانب اللغة، وإن لم يكن هذا التأثير مخلاً في البناء اللغوي العربي.

ووجد الباحث أن الاعتدال في هذه الشروط سيغني اللغة ويمكنها من تنوع المشارب اللغوية واللهجية التي حرم منها الدرس اللغوي بسبب بعذ هذه الشروط، ولكن في المقابل توصل البحث إلى أن هذه الشروك والحدود اللهيجية والبيئية والحضرية حرست اللغة من الدخيل والغريب والمستهجن، وحمتها مما قد يشوبها من الخلط والخطأ.

أما الفصل الثاني فقد خلص إلى أن كثيراً من شواهد الصحاح جاءت بلا نسبة وأن ما نسب منها اعترى بعضه الخلط واختلاف النسبة، ووجد الباحث أن الجوهري انفرد بكثير من الشواهد النحوية دون غيرها كما انفرد ببعض التوجيهات النحوية دون غيره، كما أن كثيراً من شواهده أوردها كانت روايتها على غير ما اشتهرت به هذه الشواهد.

أما في شواهد الآيات القرآنية فكان اعتداد الجوهري بها بيناً ظاهراً فهي احدى الدعائم التي اعتمد عليها في التدليل على الموضوعات النحوية التي يتناولها، ولكن ما لفت الانتباه هو موقفه من القراءات القرآنية التي اعتد بها، واعتمد عليها دون تحرز، وتوسع في الاستشهاد بها فشابه بذلك علماء الكوفة وحاد عن رغبة علماء البصرة الذين لم يرغبوا أبداً بالتوسع في الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

وما لفت الانتباه أيضا أن الغالبية العظمى في شواهد القـراءات لـم يقـدِّم الجـوهري لأصحابها أو لنوعها صحيحة أو شاذة أو متواترة.

وأخر ما لوحظ في موضوع القراءات أن أغلب ما جاء به اسماعيل بن حماد منها جـاء شاذاً لا يعتد به عند علماء البصرة.

وفي شواهد الحديث الشريف لم يخرج الجوهري عن موقف القسم الأكبر مـن علمـاء النحو الأوائل في الاحتجاج بشواهد الحديث الشريف، فلم يتعد مجمل ما احتج به الجوهري فـي معجم الصحاح كله في موضوعات النحو العربي أربعة أحاديث جاءت في موضوعات أقـرب إلى التعبير اللغوي منها إلى التركيب النحوي.

أما شواهد النثر العربي فكانت أكثر موضوعات الشواهد النحوية بعداً عن الخلاف بـين علماء النحو في مجال الاحتجاج بها فقد زخرت بها كتب النحو ومؤلفاته عند مختلـف علمـاء النحو ومذاهبه، وفي الصحاح كذلك كان موقف الجوهري من شواهد النثـر العربـي معتـدلاً متوازناً، كيف لا وهي –أي شواهد النثر– الأقرب إلى لغة العـرب والأصـدق تعبيـراً عـن مشاعرهم وهمومهم وأحاسيسهم فلا بد إذن –والحال كذلك– أن تحظى بنصيب وافر في مساحة الاستشهاد بها على صفحات معجم الصحاح.

أما الفصل الثالث فجاء دراسة تطبيقية تحليلية وصفية فـي جـانبين أولهمـا شخصـية الجوهري النحوية التي تم تناولها في عدة جوانب، ففي جانب المذهب النحوي الذي ينتمي إليـه تبين أن الجوهري لم يصرح بما يرحج كفته لصالح أحد المذهبين الرئيسين البصـرة والكوفـة ولكن الدراسة التحليلية لمواقفه النحوية أثبتت ميله إلى المذهب الكوفي بشكل أوضح منـه إلـى المذهب البصري تمثل ذلك في موقفه من علماء كل من المذهبين، وفي موقفـه مـن القضـايا الخلافية بينهما، وفي تركيبه لايراد أراء كل من المذهبين، وفي هذه الحالات كلها كـان الأمـر لصالح النحاة من أهل الكوفة بشكل لافت للانتباه.

وبعيداً عن مذهبه النحوي كانت موضوعية الجوهري علامة تميز بها منهجه النحوي الذي اتبعه في توجيه الشواهد النحوية، هذا إلى جانب قدر كبير من الأمانة العلمية التي تجلت في سلامة النقل ونسبة الآراء إلى أصحابها.

ولم يتبع الجوهري منهجاً واضحاً في تعليلاته النحوية غير أنه كان أبعد عن المغالاة والمماحكة في سوْق التعليلات، فجاءت تعليلاته في معظمها موضوعية لغوية بعيداً عن الفلسفة وتعقيدات المنطق.

ولوحظ من خلال دراسة المواقف النحوية والتوجيهات النحوية لشواهد الصحاح ثقافة الجوهري الغزيرة وسعة اطلاعه، فكان العارف بمذاهب النحو ومناهج كل مذهب وعلمائه وأرائهم على اختلافها، وكان المطلع واسع الاطلاع على لهجات العرب على اختلاف قبائلهم وبيئاتهم ونواحي سكناهم، وكان العالِم بشعراء العرب وبالأشعار ورواياتها،والآيات ومضامينها ومواضع الشواهد النحوية فيها.

وفيما يتعلق بالجانب الآخر من الفصل الثالث فقد تناول بالدرس والتحليل شواهد الصحاح النحوية ومنهج الجوهري في توجيهها والاحتجاج بها، فكان للجوهري أسلوبه في التعامل مع هذه الشواهد فكان يعالجها بنقل توجيه العلماء لموضوعاتها النحوية ثم يتبع ذلك أحياناً بتحليله الخاص لهذا التوجيه، مؤيداً تارة، ومحايداً أخرى، ومنتقداً أو معترضاً تارة ثالثة، ولم يفقد الجوهري زمام المبادرة بل عمد في كثير من المناسبات إلى القيام بنفسه بتوجيه الحكم الإعرابي في الشواهد النحوية بل أكثر من ذلك كان يصدر رأيه على توجيهات علماء النحو لبعض الشواهد فيثني على بعضها وينتقد بعضها الآخر معتمداً في هذا وذلك على الدليل اللغوي والبرهان النحوي.

واختتم الفصل الأخير بمجموعة من القضايا النحوية مثالاً على معالجات النحوية للجوهري في شواهد الصحاح ومواقف العلماء من آراء الجوهري النحوية، فظهر أن الجوهري وإن وفق في بعض آرائه النحوية فإنه لم يوفق فيها كلها فقد اعترى بعض آرائه الضعف والتشكيك واعترى بعضها مخالفة جمهور النحاة والانفراد بالرأي مستقلاً عن غيره من آراء

كثير من النحاة مما جعل هذه الأراء عرضة للنقد والاعتراض من بعض العلماء الذين عاصروا الجوهري أو الذين جاؤوا بعده فجاءت أوضح الآراء الناقدة له من ابن هشام الانصـــاري الـــذي خالف كثيراً من توجيهات الجوهري النحوية فوصف بعضها بالخلط وبعضها بالوهم، وبعضـــها بمخالفة جمهور النحاة، وبعضها بالسهو والغفلة.

وممن أخذوا موقفا من الجوهري ابن الصلاح الذي لم يقبل ما تفرد به الجـــوهري دون غيره، وتوصل البحث إلى أن بعض هذه الآراء كان مجحفاً بحق عالم سعى إلى التأصيل لقواعد اللغة وخدمة موضوعاتها في مستوياتها المختلفة، ولما كان الحق أكبر من أصحاب الآراء فـــإن بعض آراء العلماء كان مصيبا فيما عقبوا به على الجوهري.

والله ولي التوفيق

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر:

القرآن الكريم.

ابن أبي الصلت، امية: **ديوان امية بن أبي الصلت،** جمع بشير يموت، بيروت، ط1، 1934.

ابن الانباري: **الانصاف في مسائل الخلاف،** ومعه كتاب الانتصاف من الأنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

ابن الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الالباء في طبقات الأدباء،** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، 1967.

ابن الانباري، عبد الرحمن بن محمد: **البلاغة في الفرق بين المذكر والمؤنث،** تحقيق رمضان عبد التواب. مركز تحقيق التراث في وزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة، 1970.

ابن الرقاع، عدي: **ديوان عدي بن الرقاع،** جمع وشرح حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الصمة، دريد: **ديوان دريد بن الصمة،** جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، مدم له شاكر الفحام، دار قتيبة، دمشق، 1981.

ابن العبد، طرفه: **ديوان طرفة،** دار صادر، بيروت، 1980.

ابن العجاج، رؤبة: **ديوان رؤبة بن العجاج،** تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط2، 1980.

ابن المعتز، عبد الله: **طبقات الشعراء،** تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر، 1976.

أبن الملوح، قيس: **ديوان مجنون ليلى،** جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة.

ابن بري، عبد الله: **شرح شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي،** تقديم وتحقيق عبيـــر مصـــطفى درويش، **مراجعة محمد مهدي علام،** مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1985.

ابن جني: **الخصائص،** مطبعة دار الكتب المصرية، 1950.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: **اللمع في العربية،** تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 1979.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها،** تحقيـــق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، نشر لجنة احيـــاء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1386هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: **المنصف،** تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، شـــركة مكتبـــة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1954.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: **سر صناعة الإعراب،** دراسة وتحقيق حسن هنـــداوي، دار القلـــم، دمشق، ط1، 1985.

ابن حجر، أوس: **ديوان أوس بن حجر،** تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

ابن خلكان، أحمد بن محمد: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تحقـــق إحســـان عبـــاس، دار صادر، بيروت.

ابن دريد: **جمهرة اللغة،** ط1، حيدر أباد- الهند، 1344هـ.

ابن ذريح، قيس: **ديوان قيس بن ذريح،** جمع وتحقيق، اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربـــي، بيروت، ط1، 1993.

ابن رشيق، الحسن: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه،** تحقيق محمـــد قرقـــزان، دارالمعرفـــة، بيروت، ط1، 1988.

ابن سلام، الحافظ أبو عبيد القاسم: تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتـــراث، دمشـــق، ط1، 1980.

ابن سيدة، علي بن اسماعيل: **المخصص**، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن شداد، عنترة: **ديوان عنترة**، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983.

ابن ضرار، الشماخ: **ديوان الشماخ**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصـــر، ط1، 1968.

ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983.

ابن عساكر: **تاريخ دمشق**، مخطوطة الظاهرية،لاط، لات.

ابن عصفور، علي بن مؤمن: **الممتع في التصريف**، تحقيق فخـــر الـــدين قبـــاوة، دار الآفـــاق الجديدة، بيروت، ط4، 1979.

ابن عصفور، علي بن مؤمن: **ضرائر الشعر**، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت.

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "**شرح وتقديم وتعليق أحمد ســـليم الحمصـــي**، ومحمد احمد قاسم، دار جروس، طرابلس، لبنان، ط1، 1990.

ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة**، دار بدر، بيروت، 1963.

ابن فارس، أحمد: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب** في كلامها حققه وقـــدم لـــه مصـــطفى الشويمي، مشورات مؤسسة بدران، ط1، 1963.

ابن فارس، أحمد: **مجمع اللغة**، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1، 1985.

ابن فارس، أحمد: **مقاييس اللغـــة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيـــروت، ط1، 1991.

ابن قتيبة: **الشعر والشعراء**، تحقيق مفيد قمحية: دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **عيون الأخبار**، شرح وتقديم يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر: **البداية والنهاية**، تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1987.

ابن مالك، جمال الدين محمد: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث، في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط1، 1977.

ابن مرداس، عباس: **ديوان عباس بن مرداس**، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، 1968.

ابن مقبل، تميم: **ديوان تميم بن مقبل**، تحقيق عزة حسن: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1962.

ابن منظور: **لسان العرب**، إعداد وتحقيق يوسف الخياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، لاط. لات.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف: **تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد**، تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط1، 1986.

أبن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف: **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف: **شرح شذور الذهب**، شرح وتحقيق عبد الغني، الدقر، دار الكتب العربية، دار الكتاب.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط11، 1963.

ابن يعفر، الأسود: **ديوان بن يعفر**، تحقيق نوري حمودي القيس، وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، ط1.

ابن يعيش، يعيش بن علي: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي: **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل، إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

ابو حيان، **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر العربي، 1978.

أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة، 1954.

أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله: **ديوان المعاني**، مكتبة القدسي، القاهرة، 1352هـ.

الأخطل: ديوان الأخطل، **شرح راجي الأسمر**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992.

الإربلي، علاء الدين بن علي: **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1991.

الأزهري، محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و والنشر، ط1، 1964.

الاسترابازي، محمد الحسن، **مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي**، حققهما وضبط غريبهما محمد نور الحسن ومحمد الزخراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

الأسدي، الأقيشر: **ديوان الأقيشر الأسدي**، جمع وتحقيق خليل الدويهي، دار الكتـــاب العربـــي، بيروت، ط1، 1991.

الأشموني، علي بن محمد: **شرح الأشموني علي ألفية بن مالك** تحقيق محمد محيي الدين عبـــد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955.

الاعشى، ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرســـالة، بيروت، 1983.

الألوسي، محمود شكري: **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**، تحقيق بهجت الأثري، مطبعـــة الرحمانية، مصر، 1924.

الآمدي، الحسن بن بشر: **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقـــابهم وأنســـابهم وبعض شعرهم**، مكتبة القدسي، القاهرة، ط2، 1982.

امرؤ القيس: **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل، إبراهيم: دار المعارف بمصر، ط1، 1958.

الانباري، أبو بكر: **الزاهر**، تحقق حاتم الضامن، دار الرشيد، بغداد، 1979.

الانباري، محمد بن القاسم، تحقيق طارق عبد العون الجنابي، مطبعـــة العـــاني، بغـــداد، ط1. 1978.

الأنصاري، حسان بن ثابت: **ديوان حسان بن ثابت الانصاري**، تحقيق سيد حنفي حســـنين، دار المعارف بمصر، 1977.

الأيادي، الحارثة بن الحجاج: **ديوان ابي دؤار الإيادي**، نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1959.

بردي، يوسف بن ثغري: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، نسخة مصـــورة عـــن دار الكتب المصرية، 1963.

البصري، علي بن الحسن: الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيـــروت، ط3، 1983.

البغدادي، عبد القادر بن عمر: تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989.

البكري، عبد الله بن عبد العزيز: **سمط اللآلي في شرح أماني القالي وذيل اللآلي**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط2، 1984.

بن مضاء القرطبي، احمد بن عبد الرحمن: **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1982.

ثعلب، أحمد بن يحيى: **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط5، 1987.

الجاحظ، عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

الجاحظ، عمرو بن بحر: **الحيوان**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط1، 1988.

جرير: **ديوان جرير**، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط3.

الجلالي، السيد: **من أدب الدعاء في الإسلام**، من مجلة تراثنا، ع14، 1987.

الجمحي، ابن سلام: **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، 1952.

الجمحي، محمد بن سلام: **طبقات فحول الشعراء**، شرح محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1974.

الجوهري، اسماعيل بن حماد: **الصحاح**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، بيروت، لبنان، 1979.

حبل، محمد حسن: **الاحتجاج بالشعر في اللغة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.

الحديثي، خديجة: **دراسات في كتاب سيبويه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

الحديثي، خديجة: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، 1981.

الحريري، القاسم بن علي: **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق محمد أبو الفضل إبــراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

حسن، عباس: **اللغة والنحو**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966.

الحلواني، محمد خير: **أصول النحو العربي**، جامعة تشرين، 1979.

الحموي، ياقوت بن عبد الله: **معجم الأدباء**، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1979.

الحنبلي، عبد الحي بن العماد: **شذرات الذهب في اخبار من ذهب**، دار الآفاق الجديد، بيروت.

الخطيب التبريزي، يحيى بن علي: **شرح اختيارات المضل**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987.

الدراويش ، محمود أبو كتة : دراسات في النحو العربي ، مطبعة الإســراء ، عمــان ، ط2 ، 1995م .

الدؤلي، أبو الأسود: **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط1، 1982 ،

دمشقية، عفيف: **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**. جامعة تشرين، 1985م

الذبياني، زياد بن معاوية: **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمــد أبــو الفضــل إبــراهيم، دار المعارف بمصر، 1977.

ذو الرقة، غيلان بن عقبة: **ديوان ذي الرمة**، شرح احمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العبــاس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، 1982.

الراجحي، عبده: **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لنبان، 1986.

الربعي، مضرس: **ديوان مضرس الربعي**، جمع وتحقيق خليــل أبــراهيم العطيــة وعبــد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، 1970.

الرقيات، عبيد الله بن قيس: **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

رياض، زكي قاسم: **معجم علم اللغة النظري**، دار المعرفة، بيروت، ط1.

الزبيدي، السيد محمد مرتضي: **تاج العروس من جواهر القـــاموس**، تحقيق، عبد الستار أحمـــد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1965.

الزجاج، أبو اسحاق: **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق هدى محمود قراعة، نشر لجنة إحيـــاء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة.

الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، دار المعرفة، بيروت، 1972.

الزركلي، **الاعلام**. دار العلم للملايين، بيروت، ط14، 1999.

الزمخشري: **الفائق في غريب الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزمخشري: الكشاف، القاهرة، لاط. لا.ت.

الزمخشري، محمود بن عمر: **المستقصي في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيـــروت، ط2، 1987.

السيد، عبد الرحمن: **مدرسة البصرة النحوية**، دار المعارف، القاهرة، 1968.

السيوطي: **الاتقان في علوم القرآن**، مطبعة الحلبي، ط1، 1951.

السيوطي: **تدريب الراوي**، ط1، القاهرة، 1379.

السيوطي، جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحـــو**، مطبعـــة المعـــارف، حيـــدر أبـــار، 1310هـــ.

السيوطي، جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1.

السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، دار الفكـــر، بيـــروت، ط1، 1991.

السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال: **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العربية**، نشر مكتبـــة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1327هـــ.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين: **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق وشرح عبد العال وسالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1981.

الطائي، حاتم بن عبد الله: **ديوان حاتم الطائي**، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق عادل سليمان، جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990.

الطبري: **تفسير الطبري**، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

عبد بني الحسواس، سحيم: **ديوان سحيم عبد بن الحسحاس**، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة، 1950.

العجاج، عبد الله بن رؤبة، **رواية عبد الملك بن قريب وشرحه**، تحقيق عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق.

العدواني، حرثان بن محرث: **ديوان أبي الأصبع العدواني**، جمع وتحقيق عبد الوهاب محمد علي ومحمد نايف الدليمي، نشر وزارة الإعلام العراقية، الموصل، 1983.

العسكري، أبو هلال: **كتاب الصناعتين**، تحقيق علي الجباوي، القاهرة، 1952.

عطار، أحمد عبد الغفور: **مقدمة الصحاح**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

العطار، بوتشي: **المعاجم العربية، رؤية تاريخية وتقويمية**، منشورات جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب، 1990.

العقيلي، مزاحم بن الحارث: **ديوان مزاحم**، تحقيق كرنكو، ليدن، 1920.

العميري، محسن: **مواقف ابن هشام الانصاري من الجوهري**، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط1، 1996.

العميري، محسن: **مواقف ابن هشام الانصاري من الجوهري**، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط1، 1996.

عيادة، محمد: **عصور الاحتجاج**، دار المعارف، 1980.

عيد، محمد: **الرواية والاستشهاد**، عالم الكتب، القاهرة، 1976.

العيني، محمد بن أحمد: **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.

الفارابي، أسحق بن إبراهيم: **ديوان الأرب**، تحقيق أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، 1974.

الفاسي، أبو عبد الله: **إضاءة الراموس**. أصفهان، 1975

الفراء، أبو زكريا يحيى: **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي وأحمد نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **العين**، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ايران، 1409هـ.

القاسمي، علي: **معجم الاستشهادات**، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2001.

القرشي، محمد بن أبي الخطاب: **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، تحقيق محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، ط2، 1986.

القفطي، علي بن يوسف: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

القلقشندي، أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

القيرواني، ابن رشيق: **العمدة**، دار المعرفة، بيروت، 1408هـ.

المالقي، احمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ط1، 1975.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **الكامل**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

المبرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عفيفة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1399هـ.

محفوظ، خيرية محمد: **ديوان كشاجم**، بغداد، وزارة الاعلام، 1970.

محمود، محمود حسني: **احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع3-4، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن، 1979.

المرادي، الحسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983.

المرتضى، الشريف: **أمالي المرتضى**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط2، 1967.

ناصيف، علي النجدي: **سيبويه إمام النحاة**، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1953.

نصار، حسين: **المعجم العربي نشأته وتطوره**، مكتبة مصر، القاهرة، 1968.

النوري، محمد جواد: **دراسات في المعجم العربي**، مطبعة النصر التجارية، فلسطين، ط2، 1999.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، مطعبة دار الكتب المصرية، ط1، 1928.

اليربوعي، متمم بن نويرة: **ديوان متمم بن نويرة**، تحقيق ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1968.

اليشكري، سويد بن أبي كاهل: **ديوان سويد**، تحقيق شاكر العاشور، بغداد، ط1، 1972.

يعقوب، اميل بديع وميشال عاصي: **المعجم المفصل**، دار العلم للملايين.

يعقوب، اميل بديع: **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

فهرس الآيات

الصفحة	السورة/رقم الآية	الآية
138/137	النمل/65	[illegible]
138	النحل/116	[illegible]
138	المائدة/60	[illegible]
138	الكهف/77	[illegible]
140/139	الأنعام/94	[illegible]
139	يونس/58	[illegible]
139	البقرة/280	[illegible]
180	يس/32	[illegible]
180	الطارق/4	[illegible]
182	البقرة/6	[illegible]

فهرس الأشعار

الصفحة	البحر	القافية
112	البسيط	الشردا
119	البسيط	وعدوا
144	الرجز	وكبد
150	الطويل	فاعبدا
156	الكامل	المرتاد
159	البسيط	الشردا
161	البسيط	غرد
		قافية الراء
55	الرجز	غديري
101	الخفيف	عيش ضر
108	الطويل	مسوار
111	المتقارب	بشرّ
131	الخفيف	والفقيرا
131	الرجز	القفندرا
152/139	الرجز	وجارها
141	الطويل	يذكر
143	السريع	المئزر
150	الطويل	الخطر
154	الوافر	قصارا
154	الوافر	استدارا
157	الوافر	عمارا
158	الرجز	النقرْ
		قافية الزاي
158	الطويل	غامز
		قافية السين
18	الرجز	بالياس
18	الرجز	من الناس
60	البسيط	والآس

الصفحة	البحر	القافية
162/153	الطويل	باخيلا
157	الطويل	من علُ
162	الطويل	بعسيل
172	البسيط	والجدل
175	المتقارب	إبقالها
		قافية الميم
58	الرجز	يؤكرما
59	الكامل	عظيمُ
101	البسيط	والديمِ
116	الوافر	تمامُ
117	البسيط	الزيهم
163	الكامل	عظيم
18	الوافر	الغمام
18	الوار	ظلام
149/97	الوافر	حذامِ
149/98	الوافر	والسلام
125	الكامل	رسمُ
125	الكامل	سجم
156	الكامل	قيام
159	الكامل	ونعامها
161	الوافر	مداما
166	الكامل	عظيم
		قافيةالنون
18	الرجز	الزمان
18	مخلع بسيط	نشتقان
56	الطويل	شجينا
57	الكامل	سوائنا
61	الكامل	معينا

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Syntax Evidence in Al-Sihah Dictionary for Al-Jawhary

By
Ma'moun Tayseer Moh'd Mubarakeh

Advisor
Dr. Ahmad Hassan Hamed

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Masters in Arabic Language & Literature, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2005

The Syntax Evidence in Al-Sihah Dictionary for Al-Jawhary

By
Ma'moun Tayseer Moh'd Mubarakeh
Advisor
Dr. Ahmad Hassan Hamed

Abstract

This study is considered as an analysis of the syntax evidence in the correction dictionary of Al Jawaheri. In this study the light is shed on the origin of languages studies and its conditions. The syntax evidence is discussed as follows:

It definition, conditions, types, subjects and the effect of syntax points of views in guided it.

The study also discussed Al Jawaheri syntax personality and the most important features based upon him and the cultural sources which he used in evidences guidance.

The study is also dealt with the approach that he followed with the evidences, subjects and syntax guidance.

The study showed a special chapter about collecting syntax evidences in Al Jawaheri correction dictionary defining its subjects as it's shown in the correction and its different syntax aspects.